أندريه غروميكو

السلام الآن سلام المستقبل

خطابات وكتابات مختارة



دمشق ــ اوتوستراد المزة
هاتف ٢٤٤١٢٦ ــ ٢٤٣٩٥١
تلكس ٤١٢٠٥٠
ص. ب: ١٦٠٣٥
العنوان البرقي
طلاسدار
TLASDAR

ريع الدار مخصص
لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري

السلام الآن
سلام المستقبل

الطبعة الأولى
١٩٨٧

أندريه غروميكو

السلام الآن
سلام المستقبل

خطابات وكتابات مُختارة

ترجمة
دار طلاس
للدراسات والترجمة والنشر

عنوان الكتاب باللغة الانكليزية

PEACE NOW
PEACE FOR THE FUTURE

Selected Speeches and Writings

Second Edition

by

A. A. GROMYKO

Translated by

Y. S. Shirokov

مقدمة وسيرة حياة

برأيي، ليس من السهل على المرء أن يدون أية مقدمة، لاسيما بالنسبة لكتاب سينشر في بلد أجنبي. هذا ويتطلب الموقف هنا تقديم بعض المعلومات على الأقل عن سيرة حياتي، وبالطبع ليس هذا هو الشيء الرئيسي. فالهدف الأساسي من أي كتاب يدور حول أعباء العمل الدبلوماسي، وحول آراء أية شخصية سياسية، هو التركيز على المشاكل الدولية التي تواجه البشرية، والتي تؤثر على مصير العالم، وجرها إلى محك بساط البحث وذلك لتوضيح الصعاب والعوائق المتعددة والعديدة التي تعترض طريق تقوية وتعزيز الأمن الدولي ولكشف النقاب عن الاحتمالات الكثيرة والإمكانات المتاحة حالياً من أجل تذليل تلك العقبات وتجاوزها.

وبكلمات أخرى، عندما تكون الرواية عن شخصية سياسية، ينبغي بالضرورة أن تدور حول الأحداث السياسية الرئيسية التي زاملتها وارتبطت بها. وفي حالتي، هي تطورات دولية كنت مشاركاً، وما زلت مساهماً بها. وأشعر أن ذلك ينعكس بأفضل حالاته ضمن مقالاتي وخطبي التي كتبتها خلال فترة تفوق العقود

الأربعة، بدءاً من الحرب العالمية الثانية، عندما سحق الشعب السوفييتي النازية، وانتهاء بيومنا هذا، وعندما حققت اللجنة المركزية والحكومة السوفييتية رغبة الشعب السوفييتي وتصميمه على اقتفاء سياسة السلام والانفراج الدولي في العلاقات. هذا وقد ضم كتابي أيضاً بعض المقالات والخطب، التي ظهرت في السنوات الست الأخيرة.

وهنا أود أن أؤكد، بأنني لم أكن في هذه المهمة الصعبة، سوى واحد من بين العديد من رجالات الدولة الذين ينفذون رغبة الشعب السوفييتي، ورغبة الحزب الشيوعي اللينيني وتصميمه. ويوضح هذا بشكل خاص حقيقة بسيطة تنص على أن سياسة السوفييت الخارجية ليست عرضة لأي تأثر بالعوامل اللاموضوعية، التي غالباً ما تطرأ على سياسة بعض الدول الكبرى التي تنتمي لنظام اجتماعي آخر. بل في الحقيقة إن الخداع والتضليل، والتبدل المفاجىء في السياسة الخارجية، هي صفات غريبة عنا. إن سياستنا ثابتة المبدأ وسليمة، وتحمي مصالح الشعب السوفييتي، ومصالح حلفائنا وأصدقائنا. إنها السياسة الخارجية اللينينية، إنها سياسة الشعب الذي تكمن وراءه قواتها، ويكمن سبب توضيح أهميتها لأولئك الذين يعارضونها، وأولئك الذين ينشطون كثيراً في الافتراء عليها، وفي تشويه سمعتها.

أحرزت سياسة السوفييت الخارجية خلال الستينيات والسبعينيات بشكل خاص، نجاحات مذهلة. فلقد أصبح السلام على الكرة الأرضية أكثر أمناً، ونمت القوة الاشتراكية بصورة لا تقاس، وعانى أنصار الحرب الباردة من توالي هزائمهم. وبرغم كل ذلك، مازالت المساعي التي تبذل من أجل تقويض دعائم الانفراج مستمرة حتى يومنا هذا، وقد اكتسب في كثير من الأحيان حلة مضللة، وبهرجة الألعاب النارية لرجال الدعاية، ومروجي الإشاعات الكاذبة. بيد أن الألعاب النارية هذه لا يمكن أن تكون بديلاً لسياسة خارجية أبداً.

وهكذا نجد أن جميع حملات الدعاية المعادية للسوفييت التي شُنَّت في الماضي، قد أُغرِقتْ في طي النسيان، وسيلقى اليوم المصير نفسه كل من يتبع ذلك

الطريق الشائن. إن محاربة الكيان السلمي والانفراج هو عمل قذر، وإن محاولة فرض آراء فرد واحد على الدول، أو حتى فرض طريقة عيش في بعض الأحيان بحجة تعليمهم كيفية إدارة قضاياهم هو عمل أحمق ومشين. فالتجربة التاريخية توضح عقم هذه المعالجة للقضايا الدولية. فإذا ألقينا نظرة فاحصة عن كثب إلى ذلك، لاتضح لنا عداء بعض السياسيين الأجانب للنظام السوفييتي إبّان السبعينيات وبداية الثمانينيات، مع وجود عدة نقاط تَشَابُه في الإشاعات والدعايات الكاذبة التي روَّجها الرايخ الألماني الثالث في بداية الثلاثينيات والأربعينيات. لذا، فإنها تيمم شطرها نحو المصير نفسه ـــ وبالتحديد، نحو أكوام نفايات التاريخ. ربما يجد بعض القراء كلماتي قاسية جداً، لكنني بصراحة لايسعني أن أجد غيرها لهؤلاء الذين يحاولون تدمير بنية السلام، وزجّ الدول في بوتقة جهنم الحرب النووية الحرارية.

تحت قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، تتوضح رؤية هذا الخط للشعب السوفييتي. بيد أننا نعرف أيضاً تأثيرنا ونفوذنا وقدراتنا. وذلك يفسر لماذا تدير قيادة الاتحاد السوفييتي قضاياها الدولية بمثل هذا الهدوء والثقة، مواجهة التضليل السياسي، وقصر النظر بالمنافسة والمقدرة والجدارة ورباطة الجأش، دفاعاً عن الانفراج الدولي في العالم. ومن بين القادة الذين عملوا بكدٍّ من أجل السلام، أخص بالذكر رئيس الدولة السوفييتية ليونيد بريجنيف، الذي كان يكرر دائماً القول المأثور بأن الفرد لا يمكن أن يسلّم جدلاً بالسلام كأمر عابر يمرُّ من دون جهد أو تعليق، بل ينبغي على المرء أن يناضل باستمرار من أجله. ولقد تولد هذا الشيء عندي من خلال تجربتي بالذات في السياسة الدولية، وخبرتي التي تغطي حقبة تقارب الأربعين عاماً.

والآن سوف أتحدث عن نفسي باختصار. فلقد ولدت في سنة ١٩٠٩ ضمن عائلة نصف فلاحية، ونصف عمالية. مثل الغالبية السكانية التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل الثورة الاشتراكية، والتي تتكون من أناس ليست لديهم أرض تكفي ليطعموا أنفسهم وعائلاتهم، ولا عمل ثابت في المجال الصناعي.

وباقتضاب، كان والدنا رب أسرة فقيرة. ولقد مرَّت علينا أيام لم يكن لدينا فيها حتى ما يكفينا من الخبز في البيت. وفوق ذلك كلّه كانت «حصة» أبي من الأرض غير خصبة. ومنذ عهد الصبا شاركتُه في عمله، ولم أبلغ الرابعة عشرة بعد من عمري، سواء في الصناعة أم في قطع الأخشاب.

تقع منطقة غومل التي ولدت فيها في القسم الجنوبي لسهل أوروبا الشرقي، وعلى وجه التقريب عند منتصف الطريق الواصلة بين مدينتي موسكو وكييف تقريباً. وهي منطقة غنية بالغابات، لكنها لم تكن تخلو من المستنقعات والسبخات، وبعض المساحات الرملية. شتاؤها بارد ولطيف وصيفها دافىء تماماً. أما الناس هناك فهم كرماء و ودودون دائماً، لكن هذا الكلام لا ينطبق على أولئك الذين قدموا والسيف بيدهم. فخلال الحرب الوطنية الكبرى، عندما هوجم الاتحاد السوفييتي من قبل الفاشيين، هبّ جميع البيلوروسيين السوفييت، شيبا وشباناً دفاعاً عن وطنهم، وحاربوهم بحماس بالغ. بيد أن النازيين جلبوا الكثير من الأحزان الكبيرة والدمار والموت لهؤلاء الناس ولتلك الأرض، وتوارى كل رابع منهم عن الوجود.

أمضيت طفولتي بين مكتنفات بلدتي غومل. وهي أول بلدة تذكر في المخطوطات التاريخية القديمة التي تعود إلى منتصف القرن الثاني عشر. ففي القرن الرابع عشر، كانت جزءاً من إمارة ليتوانيا الكبرى، واحتلها البولونيون في القرن السادس عشر، وفي العام ١٧٧٢ ضُمَّت إلى روسيا. ستبقى ذكريات طفولتي في غومل عالقة في ذهني، بخاصة منها ملتقى السكك الحديدية الكبير، إلى جانب بعض المراكز الصناعية الضئيلة كمصنع الكبريت الذي كان من أضخمها. وخلال الحرب تحولت البلدة إلى خراب. وبعدها لم ترمم البلدة فحسب، بل تحولت إلى أحد المراكز الصناعية والثقافية في بيلوروسيا. وفي العام ١٩٧٠ قُلِّدتْ مدينة غومل وسام الراية الحمراء للعمل.

في سنة ١٩٣١ تزوجت من ليديا ديمتريفنا غرينفتش، ابنة أحد فلاحي

بيلوروسيا . ورزقنا ولداً وبنتاً ، أناتولي ، وإميليا ، واليوم صار أناتولي أستاذاً ودكتوراً في العلوم التاريخية ، ويرأس المعهد الإفريقي في أكاديمية العلوم السوفييتية . أما ابنتي اميليا فتحمل درجة الدكتوراه في العلوم التاريخية أيضاً . وأنا وزوجتي مسروران من ابننا وابنتنا جداً . والأكثر من ذلك أصبح لدينا ثلاثة أحفاد : اينور ، وأندريه ، والكسي، وحفيدة تدعى ليديا . وكان لي اثنان من الأخوة توفيا في الحرب .

في عام ١٩٣٠ انتسبت إلى الحزب الشيوعي السوفييتي (البلشفي)، أي مثلما كان يسمى آنذاك الحزب الشيوعي البلشفي لعموم الاتحاد السوفييتي .

عليّ أن أعترف أيضاً ، أنه كان لديّ رغبة جامحة في الدراسة . وقد بذل والديَّ كل ما بوسعهما ليمكناني من الدراسة بانتظام . وحسبما أتذكر فإنني لم أتوقف عن الدراسة إلّا في فصل الصيف كالعادة ، حيث ينبغي علي أن أساعد والدي في العمل . أنهيت الدراسة الابتدائية الريفية ، ثم أمضيت سبع سنوات دراسية في المعهد الفني ، وأجريت بعدها دورة في معهد الخريجين . وكان يرأس هذا المعهد الذي عملت فيه دراستي بعد التخرج الأستاذ بوريسيفيتش ذلك الأستاذ القدير الذي كنّا نُعيرُه جميعاً كل انتباهنا .

خلال هذه الفترة ، جرت حادثة قررت بالتأكيد مهنتي في المستقبل . ففي أثناء سنتي الثانية لدراسة ما بعد التخرج ، نقلت مجموعة مكونة من ستة طلاب ، كنت من بينهم ، من مدينة مينسك إلى العاصمة موسكو . لذا فقد أتممت دراستي لما بعد التخرج هناك ، وحصلت على درجة جامعية مرموقة في علم الاقتصاد . وفي سنة ١٩٣٦ دخلت معهد العلوم الاقتصادية العالي في أكاديمية العلوم السوفييتية ، كمساعد أستاذ رئيسي ، فور انهاء أطروحة رسالة الدكتوراه الجامعية ومناقشتها . وكان مدير المعهد آنذاك العلامة ج.م. سافيلييف .

منذ ذلك الحين ، شعرت بأنني قد بدأت السير جدياً في رحلة طويلة الأمد في مهنة علمية . وعملت إلى جانب عملي كأستاذ جامعة محاضراً في معهد بلدية

موسكو للبناء الهندسي. ومن دواعي الصدف أن كان فيكتور فاسيليفتش غريشن أحد طلابي هناك، والذي هو اليوم عضو المكتب السياسي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. ونتذكر في بعض الأحيان، الأيام التي كان الطلاب فيها على الأغلب تقريباً في سن الأساتذة المحاضرين نفسها، وهذا ظرف مكنني أن أشعر لحد ما بالغرابة في بعض المناسبات.

ومع مرور السنين، تطور الاتحاد السوفييتي وامتلك القوة. وكان الناس يبنون الاشتراكية، محولين روسيا القيصرية من بلاد مسحوقة على شفير هاوية الرأسمالية، إلى دول عمال وفلاحين مزدهرة، ودولة نخبة ذكية فاعلة. لكن في منتصف الثلاثينيات بدأت تظهر رائحة البارود في الجو. وراحت كل العلاقات تشير إلى أن الحرب تدنو من الاتحاد السوفييتي. وبالطبع لم يرد أحد أن يصدق ذلك، لكنها كانت الحقيقة المفروضة. وشعر الجميع بها في مكنون قلوبهم.

وفي مطلع عام ١٩٣٨ عُيِّنْتُ سكرتيراً أكاديمياً في معهد الاقتصاد. وقررت الالتحاق بدورة في مدرسة الطيران، من دون أن أُخفِّض من ساعات عملي. وكان ذلك حلم كل شخص في تلك الأيام. بيد أن خيبة الأمل كانت في انتصاري ــ حيث تقدمت للدورة متأخراً جداً ــ. وقيل لي إن آخر حد لسن القبول هي الخامسة والعشرون.

خاب أملي بكل أسى، لأنني كنت تواقاً جداً لأن أطير. وأكرر ثانية بأنه كان هنالك الكثيرون ممن يرغبون في أن يصبحوا طيارين. حيث كان في الاتحاد السوفياتي، مثل غيره من البلدان الأخرى في تلك السنوات، هوساً يصل لحد العبادة بالطيران الذي يشكل حقبة تقدم سريعة من الإنجازات البشرية. وكان الطيران آنذاك يستخدم أيضاً في تطوير القطب الشمالي. لذا لم يكن بمقدوري عمل أي شيء سوى أن أنسى الفكرة وأقول «وداعاً أيها الطيران، فمن الواضح أنك لم تكن لأمثالي.».

كنت قد بدأت في الدخول آنذاك برتابة العمل العلمي، عندما طلبني

فلاديمير كوماروف رئيس أكاديمية العلوم السوفييتية، وعرض علي مركز أمين سر الأكاديمية في فرعها بالشرق الأقصى. فلم أفوت العرض من يدي، بل شعرت بإحساس قوي بأن هذه الوظيفة العلمية الهامة والتنظيمية، تتطلب عالماً يتمتع بخبرة أكثر بكثير مما لديّ — بل في الحقيقة تتطلب بحاثة مرموقاً. وأعتقد أن كوماروف وافقني في الرأي، واقتنع بتمنعي عن قبول ذلك المنصب العلمي. لكن على أية حال، لم يُقدَّر لي أن أعمل مدة أطول في معهد العلوم الاقتصادية. وحقاً فيما بعد، عندما كنت سفيراً في واشنطن، بدأت بتأليف كتاب بعنوان «تصدير رأس المال الأمريكي» (تحت اسم أدبي مستعار: ج. أندرييف). ثم أتممته ونشرته في أثناء وجودي كسفير في لندن. وقد منحني عليه المجلس الأكاديمي لجامعة موسكو درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. ثم نشرت فيما بعد تحت الاسم المستعار نفسه كتابي الثاني تحت عنوان «تضخم الدولار الأمريكي» وكان كتابي الثالث «التضخم الخارجي لرأس المال» استمراراً للموضوع نفسه وقد تم نشره في نهاية عام ١٩٨٢.

بالطبع يصعب اليوم أن نقول بالضبط، ما الذي دفع اللجنة لاختياري. أعتقد أن الأمر الذي دفعهم إلى ذلك، يعود إلى أيامي الأولى في الكومسومول، حيث كنت مكلَّفاً بالتوجيه والتعليم السياسي، وألقي المحاضرات والتقارير، وأدير حلقات بحث ومجموعات دراسية في المكاتب والمصانع: باختصار كنت عضواً فاعلاً ونشيطاً، إلى جانب إتقاني اللغة الإنكليزية خلال سنوات دراسة ما بعد التخرج، علماً بأنني لم أصل لدرجة الكمال في إتقانها. فعندما سئلت: ماذا قرأت بالإنكليزية؟.. ذكرت أسماء بعض الكتب، بما فيها كتاب «أرض فقيرة، أرض غنية» للاقتصادي الأمريكي ستورات تشيز. وبعد مضي بضعة أيام، استدعيت للحضور إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. حيث أُبلِغْتُ عن انتقالي إلى مجال العمل الديبلوماسي.

وهكذا، عينت في ربيع عام ١٩٣٩ رئيس الدائرة الأمريكية في مكتب الشؤون الخارجية. وكانت مدة بقائي في ذلك المنصب قصيرة، بلغت زهاء ستة

أشهر. فسرعان ما انخرطت في العمل الديبلوماسي، مقابلاً المسؤولين في السفارة الأمريكية. وكان السفير الأمريكي آنذاك لورنس .أ. شتاين هات، وينبغي علي أن أذكِّر بأنه لم يترك أيَّ أثر ملموس في العلاقات السوفييتية الأمريكية. وفي الحقيقة غالباً ما كنت أتساءل: لماذا اختار الرئيس الأميركي روزفلت، وما عرف عنه من سعة في الادراك ووجهات النظر، بما فيها تلك التي تخص العلاقات السوفييتية الأمريكية، هذا الرجل؟. فالحياة على أية حال كفيلة بتصحيح مثل هذه القرارات، إذ لم يمكث شتاين هارت طويلاً في موسكو، بناء على رغبة كلا الطرفين الواضحة.

ذات يوم تسلمت طلباً في الحضور من ستالين. وحتى ذلك الحين لم أكن قد شاهدته إلا عن بعد، في الساحة الحمراء، حيث كان يردّ التحية في العروض العسكرية، أو يلوِّح بيده في مواكب المناسبات الوطنية. وبالطبع، بعد دقائق قليلة من استلامي أمر الحضور، كنت في غرفة انتظار مكتب ستالين في قصر الكرملين. فقدمت نفسي إلى مساعده وسكرتيره بوسكريبشيف. فأبلغ عن حضوري. وعلى الفور وجدت نفسي داخل مكتب ستالين. لم يكن جالساً إلى مكتبه، بل عند رأس طاولة طويلة، تستخدم عادة عند اجتماع المكتب السياسي، وكان مرلوتوف رئيس مكتب الشؤون الخارجية آنذاك معه، وهو الذي كنت أتباحث معه، بين وقت وآخر، في المسائل التي تخص العلاقات السوفييتية الأمريكية.

استُقْبِلْتُ بحفاوة من قبل ستالين ومولوتوف. وتحدث ستالين أولاً. وقال بأنهم اقترحوا تعييني في السفارة السوفييتية في الولايات المتحدة كمسؤول رقم ثان، أي كقنصل. وبصراحة، دهشت لهذا الأمر لأول وهلة ،نوعا ما، علماً بأنني أعرف مسبقاً، بأن الديبلوماسيين هم مثل الجنود يجب أن يكونوا على أُهبة الاستعداد للتنقلات غير المتوقعة في أي وقت.

وتوفيراً للكلام ، مثلما كان من عادته، عدد ستالين أولويات العلاقات السوفييتية ـــ الأمريكية. وعقب بأن الاتحاد السوفييتي يمكنه الحفاظ على علاقات

جيدة مع قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بخاصة من وجهة نظر تهديد الفاشست المتعاظم لأوروبا. وقال: إن الفاشية الألمانية تسير باتجاه الحرب، وكان هذا الأمر واضحاً بالنسبة إلى أي شخص مراقب. وأضاف مولوتوف بعض الملاحظات تأييداً لكلام ستالين. ومما قيل وذكر، أدركت بأنني سوف لن أبعث إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة شهر أو سنة، بخاصة وأن السفير السوفييتي في أمريكا أومانسكي لم يقدّم انطباعاً جيداً لستالين أو مولوتوف، وقد تمَّ استدعاؤه إلى موسكو. وبعد أن عاد إلى الولايات المتحدة، أحسَّ بأنَّ عمله قد شارف على النهاية هناك. إذ في الحقيقة لم يبق مدة طويلة، حتى حلّ مكانه مكسيم لتفينوف، الذي لم يُطِل البقاء مثله في منصب السفير. وبعد أن هاجمت ألمانيا النازية الاتحاد السوفييتي ظنّ بأن روزفلت ربما يود مقابلة سفيرٍ سوفييتي مرموقٍ يمثل بلاده في الولايات المتحدة، سفيرٍ كوّن لنفسه اسماً وشهرة في هيئة الأمم المتحدة. بيد أن الأحداث أوضحت الأمور، وأن كلاً من ستالين ومولوتوف اعتبرا ذلك خطوة مؤقتة تماماً

وهكذا حلَّ مؤلف هذا الكتاب على الفور مكان لتيفينوف كسفيرٍ لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومصادفة، سألني ستالين: إلى أي حد أتقن اللغة الإنكليزية؟ فأجبته: بأنني مازلت أكافح معها، ويبدو أنني أُتقنها تدريجياً، علماً بأن الطريق كان صعباً جداً، لاسيما لقلة أو انعدام الفرص للتحدث بالإنكليزية. وهنا أسدى ستالين نصيحة كانت محيرة وتضفي الحياة والبهجة، ساعدتني على تخفيف حدة توتري وارتباكي، عندما قال «لا أرى أيَّ مانع في ذهابك إلى الكنائس والكاتدرائيات الأمريكية، وأن تسمع الطقوس من وقت إلى آخر. فهم يتحدثون عادة إنكليزية جيدة، وإن أسلوبهم في الإلقاء ممتاز. أتعرف: عندما عاش الثوار الروس في الخارج، استخدموا هذا الأسلوب لتحسين معرفتهم باللغة الأجنبية». وأذكر أنني ارتبكت في البداية، حيث إن ستالين الملحد يوصيني كملحد أيضاً بارتياد

الكنائس الأجنبية، لدرجة أنني كدت أن أفصح له فجأة «هل استخدمت أيها الرفيق ستالين هذه الطريقة؟ » لكنني كبحت جماح نفسي عن طرح هذا السؤال، لأنني أعلم بأن ستالين لم يكن يتحدث أية لغة أجنبية، وأن سؤالي سوف لن يكون مناسباً تماماً. فأمسكت بلساني كي لا يزلّ. علماً بأنني كنت متأكداً من أن ستالين سوف يجعل من سؤالي نكتة ساخرة، كما رأيته يفعل في سنوات تلت، بمناسبات مماثلة.

ربما كانت هذه الحادثة الوحيدة لسفير سوفييتي لم ينفذ فيها أوامر ستالين. إذ أستطيع أن أتصور انطباع زياراتي للكنائس الأمريكية التي يمكن أن ينجم عنها تقارير خداعة ومحاسبة. ومما لا شك فيه أنهم سوف يندهشون ويضيعون في متاهات التساؤل عن سبب زيارة سفير سوفييتي ملحد للكنائس والكاتدرائيات الأمريكية بصورة منتظمة، وسوف يتساءلون هل من خطر على الولايات المتحدة من جراء القيام بذلك؟

في خريف عام ١٩٣٩ كنت وأسرتي على متن الباخرة الإيطالية الفخمة «ريكس»، في مستهل طريقنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان علينا أن نبدل القطارات عدة مرات، خلال طريقنا من موسكو إلى جنوا.

ثم مارسنا تجربة غريبة عبر المحيط الأطلسي في السابع من تشرين الأول، عندما دعاني قبطان الباخرة، أنا والسفير أومانسكي إلى قمّرته، غاضا النظر عن اعتبارات آداب الرسميات، وراح يعاملنا معاملة خاصة بلغت حد تقديم النبيذ الإيطالي الممتاز، واقترح أن نشرب نخب «ثورة أكتوبر الاشتراكية ونخب لينين». وبالطبع رفعنا كؤوسنا معه بكل حماس. وعلينا هنا أن نتذكر بأن الفاشية كانت تسيطر على إيطاليا آنذاك. واستعدنا فيما بعد أنا وأومانسكي حادثة النخب قائلين: لو علم الدوتشي بهذا الأمر لتعرض القبطان للازعاج والمشاكل على أغلب الظن. لكن من الواضح أن هنالك العديد من الإيطاليين الشرفاء بين صفوف

قباطنة البواخر الإيطالية التجارية الذين يتحملون الفاشية والنظام الفاشي قسراً، وينظرون إليه باحتقار وازدراء.

بعد مرور بضعة أيام على مجابهتنا لأول مرة عاصفة حقيقية في المحيط الأطلسي، وصلنا واشنطن، حيث أجريت على الفور الاتصالات اللازمة مع المسؤولين في الحكومة الأمريكية، وعلى رأسهم موظفو وزارة الخارجية. وفيما بعد مع الرئيس فرانكلين .د. روزفلت. علماً بأنني قد رأيته لأول مرة عند افتتاح معرض الفن الوطني في واشنطن في نهاية عام ١٩٣٩.

حملت المرحلة الأولى من وجودي في الولايات المتحدة الأمريكية طابع الصدام العسكري بين الاتحاد السوفييتي وفنلندة. وكانت معظم الصحف الأجنبية معادية للاتحاد السوفييتي. وفي تلك الأيام أعار قلة من الأمريكيين كثيراً من الاهتمام لنوايا الفاشية، في جنوب وشمال أوروبا. ثم بدأ بعد ذلك عدد متنام باطّراد منهم، يرى الأهداف الفعلية للمخططات الفاشية العسكرية. وبالطبع تبدلت الحالة، عندما هاجم النازيون الألمان الاتحاد السوفييتي، وأصبح وجود الولايات المتحدة الأمريكية بالذات مهدداً بالخطر.

ومهما يكن من أمر، فقد كشفت التعقيدات في العلاقات الدولية عن ذاتها مع مرّ الزمن. لكن حتى مأساة ميناء «بيرل هاربر» التي نفّذتها اليابان، الحليف العسكري لألمانيا، قد فشلت في فتح أعين الأمريكيين على مخططات الفاشية الألمانية وتصميمها. والأكثر من ذلك، أنه حتى بعد أن هاجم النازيون الاتحاد السوفييتي، كان هنالك سياسيون أمريكيون أرادوا أن يشاهدوا ألمانيا والاتحاد السوفييتي يدمّران بعضهما بعضاً، وبذا فإنه حسب وجهة نظرهم هذه، يزيدون من فرص الولايات المتحدة لأن يكون لها القول الأخير في الحرب. فمنذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب، صرح هاري ترومان الذي أصبح فيما بعد رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، بأنه ينبغي ترك الروس والألمان، يدمران بعضهما البعض أكبر قدر

ممكن . فليس من المدهش إذن أن تُلقى القنبلة الذرية على اليابانيين ، من غير الحاجة إلى إلقائها .

ثم بدأت مرحلة أخرى . فلقد هب الشعب السوفييتي بأسره للقتال من أجل استقلاله وحريته . وبدأ الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية ، كفاح حياة أو موت ضد أشرس أعداء البشرية « النازية الألمان وأتباعها » .

وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا من حلفائنا . وهبّت حركات المقاومة في بعض الدول الأوروبية ، وقد لعب كل ذلك دوراً كبيراً في النضال العظيم ضد الفاشية .

في مثل هذه المقدمة القصيرة ، يتعذر كتابة تفاصيل أحداث الحرب . لكن على أية حال ، يترتب عليّ أن أشير إلى أنني منذ العام ١٩٤٣ وصاعداً ، كنت أحد المساهمين المباشرين في الأحداث السياسية التي أججت الجرأة في أوار الموجة البطولية للنضال الحربي الذي شنّه الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه ضد الفاشية .

ساهمت في مؤتمر يالطة الذي انعقد في أوائل العام ١٩٤٥ ، وفي بعض المؤتمرات الأخرى التي جرت بين الحلفاء ، مثل مؤتمر « أتلانتك سيتي » .

عقد مؤتمر بوتسدام في أيار عام ١٩٤٥ وأصدرت قرارات تاريخية ، أدانت النازية وأهدافها المدمرة ، وقرارات أخرى حول نزع السلاح من ألمانيا ، وإعادة توطيد أركان الديموقراطية فيها . هذا وقد كنت في كل من المؤتمرين بيالطة وبوتسدام عضواً في الوفد السوفييتي ، بصفتي سفيراً سوفييتياً لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

عندما شارفت الحرب على الانتهاء ، وبعد ذهاب مولوتوف ، ترأست الوفد السوفييتي في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي نجم عنه ميثاق الأمم المتحدة ، وقبل ذلك ترأست الوفد السوفييتي في مؤتمر دمبارتون أوكس .

ومرت أحداث كثيرة منذ ذلك الحين. وتبدَّل العالم بشكل ملحوظ نحو الأفضل. لكن هذا التبدّل لم يحدث بالطبع وحده. إنه نتائج مساعٍ متواصلة وحثيثة للقوى التقدمية والمعادية للفاشية، من أجل إنهاء الحرب العالمية المروّعة، ومن ثم الحرب الباردة. عاصرت من رؤساء الجمهورية الأمريكيين: فرانكلين روزفلت، وهاري ترومان، وداويت آيزنهاور، وجون كنيدي. وليندون جونسون، وريتشارد نيكسون، وجيرالد فورد، وجيمي كارتر. والرئيس الحالي رونالد ريغان. ولم أعد أندهش بعد الآن عندما يسألني بعض الشخصيات السياسية الأمريكية، ماذا كان يفكر هذا الرئيس أو ذاك عن هذا الأمر أو ذاك من القضايا الدولية. كونهم، لم يقابلوا أياً منهم أبداً.

ترك لقائي مع الرئيس الأمريكي العظيم فرانكلين روزفلت ذكريات ما زالت تساورني. فلقد كان رجل دولة حكيم، ويتمتع بمدى واسع من الاهتمامات، وأذكر أنه عندما قدمت له أوراق اعتمادي: قال لي بصراحته المباشرة المعهودة «هات خطابك وإليك خطابي، ستجدهما مطبوعين غداً في الصحف، وهكذا سنقضي وقتنا بفائدة أكثر ونحن نستعرض الاحتمالات والإمكانات المتاحة، لعقد مؤتمر صحفي بين القوى الكبرى الثلاث: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا العظمى.

كانت المراسلات بين ستالين وروزفلت تمر عبر مكتب السفير السوفييتي في واشنطن. ولقد نشرت الآن جميع الوثائق، وأصبحت في متناول الجميع.

وكما تم عليه الاتفاق، كان الجنرال واتسون مساعد رئيس الجمهورية للشؤون العسكرية، يحضر إلى مقر السفارة السوفييتية في واشنطن، الكائن في الشارع السادس عشر، عندما تأتي رسائل من ستالين إلى روزفلت، أو بالعكس. وكان كلّ شيء يتم بسرعة، حيث لم تكن هنالك أمور غير هامة في تلك الأيام. وأنا بدوري مازلت أذكر بصورة خاصة مباحثاتي مع روزفلت، حول بعض القضايا التي نوقشت فيما بعد في مؤتمر يالطة.

في العام ١٩٤٥، وإثر مؤتمر يالطة، تلقى العالم نبأ موت الرئيس روزفلت المفاجىء. فعندما كان في يالطة اعتراه البرد وبات طريح الفراش، فأجل المؤتمر لمدة يوم واحد، واتصل ستالين ومولوتوف وأنا بالهاتف للاطمئنان عن صحته. وكان يستريح في غرفة نوم القيصرة سابقاً في قصر ليفاديا. وفي طريق عودتنا، وعندما كنا نهبط نحن الثلاثة السلالم، قال ستالين «هل هذا الإنسان أسوأ منا جميعاً؟ إذن لماذا كانت الطبيعة قاسية معه؟ ومن الواضح أنه لم يكن الزكام بذهنه، بل ذلك المرض العضال الذي ألمّ به ـــ شلل مقرون بكساح في كلتا ساقيه. وأقول بصراحة إن ستالين أحب روزفلت.

بعد ذلك على الفور أتى ترومان إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن كرجل دولة سوى ظل باهت لسلفه الأشبه بالقمر. ثم بدأت توترات خطيرة تكتنف العلاقات السوفييتية ـــ الأمريكية.

كانت المهمة الأساسية في وضع ما بعد الحرب هي تدعيم اتفاقيات بوتسدام. فمع أن الاتفاقيات بحد ذاتها كانت متكاملة وبعيدة المنال، إلّا أن الوجه الحقيقي لسياسة أمريكا الخارجية سرعان ما انكشف، عندما حان الوقت لترجمتها إلى حيز الواقع. ففي أثناء تشكيل ألمانيا الجديدة، وتقسيمها إلى قسمين، ثم إلى ثلاثة، ثم إلى دولة ألمانية غربية منفصلة، أوضحت كل من واشنطن ولندن وباريس بأنها قد تخلت عن فكرة إنشاء ألمانيا واحدة، ديمقراطية ومنزوعة السلاح. وتبع ذلك مقترحات سوفييتية حول هذه القضية، لكنها رفضت بشتى أنواعها.

حضرت عدة اجتماعات أيضاً مع رجال الدولة البريطانيين، بمن فيهم ونستون تشرشل، وكليمنت أتلي، وأرنست بيفن، وهارولد ماكميلان، وأنتوني إيدن، وهيوغيتسكل، وسلوين لويد، وفيليب . ج. نويل بيكر، و ر.أ. بتلر، ودوغلاس ستيوارت، ودافيد أوين، واللورد كارنغتون، وفرانسيس بيم، وجيوفرى هاو. وفيما قدمت أوراق اعتمادي عام ١٩٥٢ إلى الملكة أليزابيت الثانية، كما وسبق أن قابلت والدها الملك جورج السادس.

قابلت الملك لأول مرة في قصر سان جيمس، في أثناء وليمة عشاء أقيمت لرؤساء الوفود، في أول اجتماع للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. ومع نهوضه من حول الطاولة، التي ازدانت بالصحون والأواني الذهبية الفريدة، ذهب جميع الضيوف إلى قاعة الاستقبال الفسيحة في القصر. وأنا في طريقي إليها وجدت نفسي أمشي إلى جانب الملك، ونوّه لي في وسط قاعة الاستقبال بكلمة خاصة أذهلتني، حيث كان معظم الضيوف يصطفون على طول جدران القاعة.

تحدث الملك بحرارة قائلاً: إن العلاقات التي تكونت بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى خلال النضال ضد النازية، ينبغي ألا تضعف مهما دعت الظروف. وبالطبع وافقته في الرأي من صميم قلبي، وقلت له: أجل. لفتت محادثتنا الانتباه، لكنها لم تسبب بالتأكيد أية مفاجأة، لأن كلا البلدين كانا حليفين في الحرب. وسوف لن أخفي الحقيقة بأن المحادثة قد أثّرت في أعماقي. ولا حاجة للقول بأنني بعدما عدت إلى السفارة، شاطرت انطباعاتي المدعوين السوفييت الآخرين.

حدث اجتماعي الثاني مع الملك جورج السادس والملكة إليزابيث الأولى والدة الملكة الحالية، في حفلة استقبال أُقيمت للبعثات الموفودة لجلسة هيئة الأمم. وكانا لطيفين جداً مع ممثلي الجمهوريات السوفييتية، أمثال أوكرانيا وبيلوروسيا. الذين اوقفوا إلى جانب المللك والملكة عندما كانا يستقبلان ضيوفهما، وكانت الملكة إليزابيث الثانية وأختها مارغريت من بين الحضور. وفي تلك الحفلة جرت محادثة قصيرة، لكنها كانت محادثة ودية للغاية.

وأود أن أُنوه هنا بصراحة، إنه حتى الملكة إليزابيث الحالية قد تركت عندي انطباعاً عظيماً عندما كانت لا تزال أميرة، بطبيعة آرائها المرموقة. وما زلت أذكر بعض آرائها المتعددة، التي كانت رغم ايجازها هامة، وتنم عن تفكير حسن.

هذا وقد تشكل لدي انطباع مماثل عن الملكة الحالية، من خلال محادثتي

معها عند تقديم أوراق اعتمادي إليها عام ١٩٥٢ ، وقد جرت المحادثة قبل التتويج. فبعيداً عن النوعية التي ذكرتها سابقاً ، فإن ما صعقني في أثناء الاجتماع مع الأميرة المتوجه ، أنها في الحقيقة تكلمت ضمن مفاهيم أوسع في الأمور التي تخص العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى ، والتي تخص سياسة العالم بصورة عامة.

وأتذكر تماماً حتى الآن قاعة الاستقبال الطويلة جداً ، والضيقة جداً في قصر بكنهام. فلقد نظرنا ، نحن الديبلوماسيين السوفييت ، إلى الزخارف الرائعة في تلك القاعة ، وقلنا ليتها كانت أعرض بضعة أمتار ، وأعلى قليلاً ربما لضاهت قاعة القديس جورج في كرملين موسكو. حيث صممت بألوان داكنة وفق النمط الأنكلو ــ سكسوني.

بالطبع ، لديّ ذكريات واسعة عن اجتماعاتي مع الراحل ونستون تشرشل. فخلال الحرب كنت أجتمع بشكل اعتيادي مع رئيس الوزراء البريطاني ، في مؤتمرات الحلفاء الهامة ، التي كان المفاوض فيها زميله جوزيف ستالين. ففي تلك الأيام كانت تقرر جميع الأمور السياسية من خلال المفاوضات التي تنبثق عن المنصة المشتركة التي يجلس إليها كل من ستالين وروزفلت وتشرشل وقد أسهمت في تلك المحادثات ضمن إمكاناتي كعضو في الوفد السوفييتي ، بصفتي سفيراً للاتحاد السوفييتي لدى واشنطن.

وعندما انتهت مهمتي كسفير لدى بريطانيا العظمى ، قابلت رئيس الوزراء البريطاني بعد الحرب ، واستهل حديثه الذي لا يتبدل عن ذكريات الحرب ، ومؤتمرات القمة التي كانت تعقد ، وعن قمة بوتسدام التي التأمت فور انتهاء الحرب. حيث بدأت هذه القمة ، عندما كان تشرشل لا يزال رئيساً للوزراء ، لكنه شهد مَنْ حلَّ مكانه في هذا الاجتماع كلمنت أتلي زعيم حزب العمل ، في الوقت الذي خلف فيه أنتوني ايدن وزير الخارجية أرنست بيفن.

وأتذكر ثقة تشرشل عندما انتظر نتيجة الانتخابات. بيد أن الحياة أملت غير ذلك، وهنا علي أن أكرر بأن تشرشل يُذكر ليس بشأن هذه الصورة الدرامية من حياته، بل بشأن اجتماعاته مع الزعماء من حلفاء الحرب الآخرين. وإذا لم أكن أضع حدّاً للموضوع الذي نتكلم فيه، فسوف يتحدث عنه إلى مالا نهاية، ومن الواضح أنه كان يستمد المسرَّة من ذكرياته، وإن كان وجودي يقف كشوكة في وجهها.

هذا وقد حصل الشيء نفسه، عندما هتفت بآخر مكالمة لي مع تشرشل، قبل مغادرتي إلى موسكو، لتسلم مهامي كنائب أول لوزير الخارجية.

وبعد أن تداولنا في الأمور السياسية، صبّ لي تشرشل كأساً من الويسكي، بينما شرب هو الفودكا الروسية. ثمَ وجه إلي سؤالاً: هل أعجبتك لندن؟ فأجبته: أجل، وبخاصة الآن، حيث المدينة مزينة بمناسبة تتويج الملكة إليزابيث الثانية، وعلى وجه التحديد ساحة البيكاديلي التي تبدو جذابة للغاية. ابتسم تشرشل وهو يغمز في عينه، ابتسامة احتفظ بها لمثل هذه المناسبات وقال «فعلاً إن المدينة والبيكاديلي بحد ذاتها تبدوان رائعتين، بخاصة في هذه المناسبة القادمة. فنحن، البريطانيين، نشعر أنه من الأفضل بالنسبة لنا أن نسير مرة واحدة في العمر مع ملوكنا، من أن نذهب كل أربع سنوات، إلى صناديق الاقتراع مثلما يفعل الأمريكيون لانتخاب رئيسهم». وبصراحة إن مثل هذه الدعابة التشرشلية الصرفة قد أثرت بي، وقد ذكرت له ذلك مضيفاً بأنني قد شهدت الأسلوب الأمريكي في انتخابات الرئاسة، في أثناء وجودي في الولايات المتحدة الأمريكية. وانتهى الحديث بنغمة مصداقة، ثم رافقني حتى باب مقر مجلس الوزراء الكائن في ١٠ ـــ دواننغ ستريت، حيث كان المصورون في الانتظار ليلتقطوا الصور لآخر اجتماع لي معه.

وضِعَتْ مبادىء السياسة الخارجية السوفييتية ، منذ اليوم الأول بالذات

لوجود الدولة السوفييتية، عندما أعلن لينين انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية، وهي تشكل قواعد لمضامين هذا الكتاب.

إن الفكرة الجوهرية من اختيار هذه المقالات والخطب والتصريحات التي تمت في الاتحاد السوفييتي وخارجه، تنص على أن جميع الدول يجب أن تعيش بسلام، وألا يتم حلُّ الخلافات فيما بينها عن طريق السيوف المتشابكة، وإراقة الدماء. وهذا تأكيد آخر للحقيقة الواضحة التي تعبر عن ذاتها، وما أملاه لينين وهندسه في الميثاق السلام، عندما قال: مع بزوغ السلطة السوفييتية بني الأساس الثابت الذي لا يتزحزح، للحكومة السوفييتية وعملها يوماً بعد يوم.

تعالج التصريحات والمقالات والخطب المنشورة هنا حيزاً واسعاً من المعضلات ــ من مسائل الحرب والسلام، والحيلولة دون نشوب حريق يجتاح العالم بأسره، إلى العمل بالقضايا اليومية التي تخص الاقتصاد والسياسة، والعلاقات الثقافية بين الدول. فمهما كان المنبر الذي استخدمه أحد ممثلي الاتحاد السوفييتي، وهنا يمثله وزير الخارجية، فالعالم يسمع الاتحاد السوفييتي وهو ينادي ويدعو للسلام بكل حرارة وإيمان، مثلما يدعو أيضاً إلى الانفراج في العلاقات الدولية، وإقامة علاقات حسن جوار. والأكثر من ذلك، إنه يسمع إدانة هؤلاء القادة الذين تُقوِّض سياستهم وتصرفاتهم دعائم السلام قصداً أم قسراً، ليصلوا إلى حد النزاع مع مبادئنا ومناشداتنا التي تم العمل بها، وإعلانها خلال أيام الحرب العالمية الثانية، أو فور انتهائها، بهدف توطيد الأمن والسلام، والحيلولة دون نشوب اعتداءات أخرى.

وطبعاً قد يختلف رأي بعض قراء الكتاب في بعض التفاصيل عن وجهة نظر المؤلف ــ حيث إنني أوضحت في التحليل أعلاه المبادىء التي تحدد سياسة الاتحاد السوفييتي ــ بيد أنني أعتقد تماماً بصعوبة تقديم مفهوم بديل شريف للقضايا الدولية فإنه ما من شخص إلّا وسيوافق على عدم وجود بديل للطريق إلى السلام أو التعايش السلمي للبلدان ذات النظام الاجتماعي المختلف، أو الطريق نحو توسيع الانفراج، ونحو توسيع رقعة العلاقات المختلفة والمتنوعة دائماً بين الأمم.

وطبعاً بالإضافة إلى المشاكل التي حللها المؤلف، فقد وجّه انتباهاً ملموساً لقضية نزع السلاح، وانهاء سباق التسلح، وسبل تخليص الدول من عبء التسليح والتسلح، وكخطوة أولى، تخفيف حدة ذلك العبء فعلياً. فهل ثمة إنسان ذكي في العالم يستطيع أن ينكر بأن هذه هي إحدى أسمى المشاكل في الحياة الدولية، بل إحدى أعظم المشكلات التي ينبغي أن تحل؟ هذا وسيستمر الاتحاد السوفييتي في بذل كل مساعيه لحلها. هذا ما حثّ عليه لينين، واليوم يحث عليه كل زعيم، وكل قيادة تتمتع بمكانة مرموقة وهائلة في هذا العالم، لأنها تعبر عن رغبة وتصميم الشعب السوفييتي بأكمله.

إن مؤلف هذه الأسطر، سيكون ممتناً إذا ما تجاوب القارىء مع ما يدور حول هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الدولية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لايستطيع أي فرد تجاهل تلك المشاكل أبداً.

إن عزم وفكر الشعب السوفييتي، وعمله المكرّس لتنفيذ وإنجاز المهام الداخلية التي تجابهه، تهدف بشتى أنواعها إلى الإسهام في الحفاظ على السلام الدائم وديمومته، إذ يبذل الاتحاد السوفييتي بكل قواه وسلطته كل جهد لجعل السلام مستديماً. وإنه مصمم مثلما كان دائماً على التعاون مع أية دولة مستعدة للسير معه في الطريق نفسه. وإن الحزب الشيوعي السوفييتي ولجنته المركزية، ومكتبه السياسي، مصممون بكل تأكيد وثبات على الاستمرار في المضي قدماً في ذلك السبيل.

وفي الختام، أود العودة مرة أخرى إلى ما بدأت به. وهو أنني سعيد وفخور بالنتيجة التي كرست حياتي بكاملها من أجلها، ألا وهي تنفيذ المبادىء اللينينية وتطبيقها في السياسة الخارجية لأول دولة اشتراكية في العالم. ولقد عملت في هذا المجال، سواء في هذا المركز أو بغيره، قرابة نصف القرن.

هذا وسيكون من الملائم أن تسألوني، بل في الحقيقة إنني أطرح دائماً هذا السؤال على نفسي: هل أنا راض عما أنجزته؟

أستطيع أن أجيب من خلال مركزي، بالإيجاب المؤكد، إذا كانت شمس السلام تشع بلا غيوم على جميع أرجاء كوكبنا، وإذا ما دفنت، مثلما قال بوشكين، ذكريات الحروب، وجميع أنواع الأسلحة، واضطهاد الشعوب للشعوب «دفنت في الماضي السحيق».

لكن للأسف، ليست الحال هكذا. فالسلام الدائم في العالم، لا يمكن تحقيقه بجهود طرف واحد فقط، مهما بلغت هذه الجهود من عظمة عملاقة.

ومهما يكن من أمر، أستطيع أن أجيب على السؤال المطروح أعلاه بالإثبات، لأن ما تم إنجازه اليوم يوحي بالتفاؤل للمستقبل. لقد أصبح العالم حقاً أفضل مما كان عليه قبل بضعة عقود من الزمن.

ليس بوسع المرء أن يستمد الرضاء التام، من خلال حقيقة إنسان فرد، أسهم بكل تواضع في تصعيد هذه الحركة نحو السلام، ونحو العدالة. يقول الناس «أن تكون متفائلاً، أمر بسيط وأمين». فأنا كنت وما زلت متفائلاً. لأن تفاؤلي مبني على إيماني بالفطنة البشرية، التي أنارت عبر القرون الطريق إلى الحياة الأكثر سعادة والأكثر عدالة لكل البشر.

خلال الجلسة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة المكرسة من أجل نزع السلاح عام ١٩٧٨، أجريت مقابلة مع الرئيس كارتر، وبعض صانعي السياسة الخارجية الأمريكية. وبعد الاجتماع أحاط بي، كما جرت العادة في الولايات المتحدة الأمريكية، المراسلون الصحفيون على المرج الأخضر الذي يتصدر البيت الأبيض. وكانت معظم الأسئلة التي طرحت تدور حول الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية. وأخبرتهم بأن غالبية القضايا المعنية، الفاعلة والثانوية قد تمت تسويتها، وأن مدى المشاكل البارزة، كان يضيق تدريجياً. ثم أضفت، بأن هنالك بالطبع بعض المسائل لم يتم التوصل فيها إلى تسوية نهائية، وأننا نحتاج إلى اجتماعات أخرى من أجل تسريع عملية تسويتها، وهذا يتطلب توافر الدوافع الإيجابية، لا من جانبنا فحسب، بل من الطرف الأمريكي أيضاً في المباحثات والمفاوضات. فمن وجهة نظرنا، إن

المساعي التي بذلت من قبل الجانب الأمريكي ، للتوصل إلى اتفاق ، كانت واهنة غير فاعلة ، ولم تقدم الحلّ الملائم للمعضلات التي تواجه الاتفاق .

عندما رأيت خيبة الأمل البادية تماماً على وجوه بعض الصحفيين ، قلت : لا بدّ أن تبنى هذه الاتفاقية بكل وضوح ، مثلما يبنى البيت ــ لبنة تلو الأخرى ــ .

لاتزال هذه الفكرة التي عبرت عنها في ذلك الوقت ، معي اليوم ، عندما أفكر بالعالم ككل ، وعندما أشرف على نهاية مقدمة هذا الكتاب لقراء اللغة الإنكليزية .

فبناء لبنة تلو الأخرى ، لتشييد صرح سلام دائم لشعبي وباقي شعوب الأرض ، هو السلام الوحيد في العالم الذي يمكن أن يدوم حقاً ــ هذا ما كان هدف حياتي كلّها ، وهو الهدف الذي أنوي أن أكرس السنوات القادمة من حياتي لأجله .

سبل عملية لإنهاء سباق التسلح

خطاب ألقي في الجلسة الخاصة للجمعية
العامة التابعة للأمم المتحدة، المكرسة لنزع
السلاح، في ٢٦ أيار ١٩٧٨

السيد الرئيس،
أعضاء الوفود الموقرين،

ليس ثمة مشكلة في السياسة الدولية اليوم، أكثر أهمية وإلحاحاً من المشكلة التي جَمَعتْ في هذه القاعة ممثلي ١٤٩ دولة من العالم. من أجل إنهاء سباق التسلح، وتحقيق نزع سلاح حقيقي، الذي يتم عن طريق تحدِّي مجرى تطور أحداث العالم بأكمله. تحتل مشكلة نزع السلاح محور انتباه الأمم المتحدة، وهي محقة في ذلك. إذ في الحقيقة، تمشياً مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي تنص إحدى مواده على «إنقاذ الأجيال القادمة من مخاطر الحرب» ــ يعني قبل كل شيء ــ، وبخاصة في الظروف الراهنة، البحث عن وسيلة لإيقاف سباق التسلح. وإن الجلسة الخاصة للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة المقنعة جداً لتشهد على ذلك.

وانطلاقاً من إلحاح الاتحاد السوفييتي في اتباع خطة لقضايا نزع السلاح، فقد حضر مندوبوه هذه الجلسة الحالية بنيَّةٍ أكيدةٍ للإسهام في إنجاحها. وستحقق هذه آمال الشعوب المحبة للسلام، وتوقعات الدول، إذا ما ساعدت على وضع حد لسباق التسلح، ونهاية قريبة لنزع السلاح. وإننا نؤمن بكل قناعة ثابتة، بأن جوهر القضية كلها، يكمن وراء الانطلاق من نوايا طيبة، وتوصيات غير مشروطة،

ومراحل عملية مفيدة لتوطيد الخطا ــ وهنا أشدد على التوطيد ــ للمضي قدماً في هذه الطريق الرئيسية لسياسة العالم، نحو سلام دائم.

هذا وقد نوّه مؤسس الدولة السوفييتية ف.أ. لينين قبل نصف قرن بالأسلوب السلمي المضجر لدول معينة، التي لم تكن مستعدة أبداً للقيام بأي عمل فعّال من أجل ضمان السلام، وقال بأنه من الأفضل، بالنسبة لهذه القضية وأمثالها، أن نسمع أقل ما يمكن من التصريحات العامة، والوعود البرّاقة، والجمل الطنّانة، وأن نبحث، قدر الإمكان، عن قرارات وخطوات واضحة وبسيطة حقاً تقودنا فعلاً نحو السلام، إن لم نقل إزالة خطر الحرب كلياً.

لقد ازدادت الإستعدادات للحرب في العالم لحد خطير جداً، لدرجة أن إنذار المنبّه لم يعد يُسمَع. فمستودعات الدول تحتوي من الأسلحة المدمرة، مايهدد وجود الإنسان على الكرة الأرضية، ألا يكفي ذلك؟ إن الخطر يتزايد باطّراد مستمر.

خلال الاحتفال بالذكرى الستين لثورة أكتوبر الاشتراكية وصف ليونيد بريجنيف جوهر الوضع العالمي الراهن كما يلي:

«إن العلاقات الدولية تقف الآن عند مفترق الطرق، مثلما كانت في السابق، فإما أن تتجه نحو ازدياد في الثقة والتعاون، أو نحو ازدياد في المخاوف المشتركة، والشك، وتكديس أكوام الأسلحة، إن مفترق الطريق يقود حتماً إما إلى سلام دائم، أو إلى توازن على شفير هاوية الحرب. وإن الانفراج يطرح اختيار طريق السلام. وإن فقدان هذه الفرصة سيكون جريمة. فالمهمة الأكثر إلحاحاً وأهمية الآن، هي إيقاف سباق التسلح الذي عمَّ العالم وطوّقه.».

علينا أن نعي الحقيقة المطلقة: إذا فقدنا الفرصة الآن، عندئذ يمكن أن نصل في بعض الأمور المعينة ذات الأهمية البالغة إلى نقطة بعيدة عن أية إمكانية، من أجل التوصل إلى اتفاق ملائم، أو إلى نقطة تلغي وجود أي اتفاق

كلياً ـــ وذلك لأسباب واضحة، منذ أن أصبح تطوير أسلحة معينة أمراً بسيطاً، أسلحة لا تعير اهتماماً إلى الرقابة من حيث ميزاتها النوعية أو الكمية.

لكن لسوء الحظ، إن التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي اعتقد بأنه سيخدم خير البشرية، بمعايير ليست صغيرة، لخلق وسائل تدمير جديدة دائماً ويتجاوز مجال تطويرها كثيراً حدود تقدم المحادثات حول نزع السلاح أو الحد من التسلح. ولم يعد للعمل الفوري أي مفهوم، مهما كان محدوداً، إذا لم يتم بعد التوصل إلى التفاهم حول طراز واحد من الأسلحة، إلا في مجال نوعين أو ثلاثة فقط، بل عوضاً عن ذلك تظهر صنوف ـــ أكثر تعقيداً وخطورة.

وماذا عن الثروات المادية والفكرية التي أنفقها الإنسان دون جدوى على تصنيع وسائل الإبادة؟ إذ ينفق أكثر من بليون دولار يومياً على التسلح ـــ وإني أؤكد على هذا الرقم الذي لايمكن أن يتصوره حتى الشخص العادي. وكم كانت الشعوب ستتقدم أسرع بكثير على طريق التطور الاقتصادي والاشتراكي، لو لم يُثقَل كاهلها بأعباء ضخمة لنفقات حربية هائلة.

لقد شهدنا مفاقمات درامية لمثل هذه المشاكل ذات الأبعاد الكونية، كتقديم الغذاء للناس، والمساعدة الطبية، والإسكان، وإنشاء الصناعات مع المواد الأولية والطاقة. إن مناخ هذا الكوكب يمكن أن يصبح مهدداً، وبطريقة حقيقية جداً. وإن تأجيل حل مثل هذه المشاكل، سوف يفاقم الوضع ويزيد من حدة التوتر الدولية. علماً بأن الاعتمادات المالية التي يحتاجها تحقق السلام لاتزال تبدد هباء على ترسانة الأسلحة.

يواجه بنو الإنسان كيفما كانت وجهة النظر، اختياراً ملحاً بين ايقاف سباق التسلح، وبالتالي ابطاله، وانهاء الجنون المفروض على العالم، وبذا يكون قد ضمن السلام الدائم، وإمكانية حل مشاكل التطوير الاقتصادي وانمائه، وبين السماح لآلية الإستعدادات المادية من أجل الحرب في الاستمرار من أجل كسب

السرعة، وحرمان الشعوب ــ أو توخياً للدقة، نهبها ــ من ثرواتها القومية، ودفع العالم نحو الكارثة.

إن اختيار الشعوب واضح تماماً. وإذا ما ألقينا نظرة إلى سجل التصويت في هيئة الأمم المتحدة، الذي يعتبر نوعاً من مرآة تعكس سياسة العالم، حتى ولو لم تكن دقيقة دائماً، نرى أن التصويت لصالح السلام والانفراج ونزع السلاح، ينطلق من الأكثرية العارمة للدول.

لماذا إذن يزداد اللف والدوران حول سباق التسلح؟ ليس هنالك سوى جواب واحد. إذ يكمن جوهر القضية في السياسة التي تتبعها دول معينة، والتي يُهمل فيها تصميم الشعوب ورغبتها وقراراتها في الأمم المتحدة، حتى ولو كانت تتمتع بالأغلبية في اتخاذ تلك القرارات.

يتصادف مع أعمال الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك والمكرسة لقضية نزع السلاح، جلسة من نوع آخر، ستعقد ليس بعيداً عن هذا المكان، لمجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وسيحضر تلك الجلسة عدد من الدول التي أدلت بأصواتها هنا لصالح نزع السلاح. ولكن ما هي البنود التي ستناقش في جلسة حلف الناتو؟ ليس ثمة سر حول ذلك. إنهم يتباحثون حول القيام باستعدادات تعبئة عسكرية أخرى خلال الثمانينيات. وهنا يتساءل المرء: ما هي أسس التخطيط السياسي لهذه الدول؟ ترى هل هي الاستمرار في سباق التسلح، أم نزع السلاح؟

وهكذا، نرى كيف تكشف بعض الدول عن عدم الثبات على المبدأ، باستسلامها إلى ضغوط تلك الأطراف التي ألقت بكل ثقلها على الإنتاج الحربي، لجني مكاسب خيالية من تصنيع الأسلحة، ومن أجل استعباد الناس، وابتكار الأساطير المقصودة بكل دراية من أجل الإطاحة بفكرة نزع السلاح، وفي أسوأ الأحوال ستستمر في الضرب على وتر قصص قديمة مثل «التهديد العسكري السوفييتي».

إن كلّ شخص غير منحاز يعرف تماماً، عندما يضطر الشعب السوفييتي للجوء إلى الحرب، فإنه يفعل ذلك لرد العدوان وصدّه عن أراضي وطنه، لأن الحروب، كما نعرف قد فُرضت دائماً على الاتحاد السوفييتي. ولم يشن الاتحاد السوفييتي أبداً أية حرب على أية دولة، ولن يقدم على ذلك مطلقاً.

لقد نوّهت من هذا المنبر بأسلوب إيمائي نوعاً ما، بأن صواريخ س س — ٢٠ السوفييتية كما يسميها الغرب، ليست موجهة نحو جهة معينة، بيد أنه يمكن أن تصوب نحو أي جزء من العالم. وبكلمة واحدة تطرح تلك الحجة، لإرباك مسألة إثارة ما يسمونه بـ «التهديد السوفييتي». ألم يحن الوقت لأن نقول بأن الصواريخ النووية الأمريكية، يمكن أن توجه أيضاً نحو اتجاهات متعددة؟ أجل يمكن تحقيق ذلك بكل سهولة. وهنا يمكننا أن نتساءل أيضاً: لماذا تنصب هذه الصواريخ في جميع أرجاء أوروبا؟

لابد وأن الكثيرين من الحضور قد لاحظوا بأن ممثلي بعض الدول يجدون صعوبة حتى في لفظ كلمة «نزع السلاح»، فيلجؤون إلى كلمة ضبط الأسلحة ورقابتها. ولكن رقابة على ماذا؟ إنهم يقولون بكل صراحة رقابة على التسليح، في كثير من المناسبات. بيد أن حجم التسليح في العالم، يمكن أن يزداد خمسة أمثال عن مستواه الحالي، إذا كان تحت الرقابة. ترى هل هذا هو الطريق إلى السلام؟ وهنا عليّ أن أُذكّرَ ممثلي الدول، بأن هذه الجلسة الخاصة قد كُرِّست من أجل ترويج فكرة نزع السلاح وتحقيقها، وليس من أجل إيقاف سباق التسلح. لذا فإن قضية الإستمرار في سباق التسلح، باتت قضية معروفة جداً بالنسبة لنا، وبالنسبة لغيرنا.

نحن ندرك تماماً، وجود صعاب وعقبات كثيرة على طريق نزع السلاح. ومع ذلك يعارض حزبنا ودولتنا، والمجتمع الاشتراكي بشكل حاسم، وجود أي شعور باليأس. فالشعوب، والدول، والحكومات المسؤولة، قادرة على تغيير هذا الوضع، إذا استمرت في السعي وراء تحقيق السلام، في السبيل الصحيح، عوضاً من اتباع خداع الشعوب.

ليس من أحد إلا جرب أو صار يعرف مدى نمو التسليح، وتكديسه في عدد كبير من المناطق في العالم. فلقد جعلت الاتفاقيات الثنائية والعديدة، التي تفوق العشرين في تعدادها، اغلاق قنوات معينة لتكاثر الأسلحة ذات التدمير الجماعي، أمراً ممكناً كما وأدت أيضاً إلى تضييق مجال أقنية أخرى. أليست معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية وتكاثرها لدليل مؤشر على ذلك؟ لذا، نرى أن من الممكن الاستمرار في التقدم إلى أبعد من الأرضية التي اكتسبت حتى الآن.

بالرغم من ذبذبة السياسة الدولية، فإن المناخ المسيطر عليها لعدة سنوات هو الانفراج في العلاقات الدولية، الذي ينحو اتجاهاً جدياً نحو بذل المساعي للحد من الأسلحة. ولم يكن هناك مثل هذه الظاهرة في تاريخ العلاقات الداخلية بين نظامي العالم الاجتماعيين. وثم خلق حد من الثقة الدولية، علماً بأنها غير كافية بالطبع. وأفضل مثال حيوي على ذلك هو ما تمّ مؤخراً من محادثات بين ليونيد بريجنيف، وزعماء جمهورية ألمانيا الاتحادية.

من الجوهري الإستفادة الكاملة من الظروف المواتية المتوفرة في الوقت الراهن. وينبغي أن يرافق الانفراج السياسي، انفراج عسكري، وإلا فإن المكاسب الايجابية في العلاقات الدولية التي أُنجِزَتْ عبر سنين من الجهد الحثيث لشعوب ودول عديدة، سوف يتوارى ويضيع هباء منثوراً. والإعتراف بعدم وجود بديل معقول لسياسة الانفراج التي هي القضية الفعلية، لابد من الإعتراف بعدم وجود بديل معقول لنزع السلاح.

وثمة حقيقة أخرى تحبِّذ نزع السلاح. إن حقيقة الوضع الراهن تكمن في المساواة النسبية، أو التكافؤ الموجود لدى الطرفين. ومهما يكن من أمر، فالتوازن الموجود في القوى العسكرية هو على شفير الهاوية. فطالما أن الأمور تجري، فيمكن أن يصل إلى مستويات أرفع. لكن إيقاف تعبئة الأسلحة، ومن ثم تخفيض

مستوياتها، من دون تقويض العلاقات المتبادلة المتوطدة حالياً بين القوى، وذلك من دون تهديد أمن أي طرف، هي الفرصة التي يجب عدم تفويتها مطلقاً.

باسم الاتحاد السوفييتي، إن الوفد الذي يمثله قادر على أن يقول بكل وضوح بأنه إذا كانت الدول الأخرى مستعدة أن تتخلى عن السلاح وتنزعه نهائياً، فإن الاتحاد السوفييتي، يرحب بذلك كلياً. فالتفوق العسكري ليس هدفنا. فليس هنالك أي مؤشر يشير إلى أن بلدنا ينوي أن يحرز ذلك، ويبغي تحقيق أهدافه بالوسائط الحربية. ونحن نتصور أمن دولتنا والسلم العالمي بشكل عام، من خلال إيقاف عجلة سباق التسلح، ومن خلال عقد اتفاقيات نزع السلاح، والاتفاقيات المبرمة بإيمان جيد، هي اتفاقيات تؤمن المصالح المشتركة المتساوية بين جميع الأطراف المتعاقدة.

ونحن لا نطالب بأجوبة شاملة جاهزة لأن ترد على كل الأسئلة الناجمة عن نزع السلاح الذي يعتبر مشكلة واسعة، ليس من السهل حلها. بيد أنه لدينا أفكارنا الواضحة بالذات حول هذا الموضوع. حيث نقش نداء نزع السلاح على راية بلدنا الاشتراكي، في اللحظة التي رفع فيها في العالم.

لقد تم إجراء محاولات جدية، ومبادرات اختبرت خلال الطريق الطويل للنضال، من أجل نزع السلاح، قام بها الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الشقيقة. فخطوات الحد من التسليح، ونزع السلاح، هي جزء لا يتجزأ من برنامج النضال من أجل السلام والتعاون الدولي، من أجل حرية الشعوب واستقلالها، طرحه الحزب الشيوعي السوفييتي في مؤتمريه الرابع والعشرين والخامس والعشرين.

فمن منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي هذه الجلسة الخاصة المكرسة لنزع السلاح، يحث بلدنا جميع المشاركين، وكل الدول في العالم، أن يتفقوا على عدد من الخطوات الفورية، القادرة على إيقاف سباق التسلح، وأن تقدم على ذلك دون أي تأخير.

إذن، ماذا ينبغي القيام به في المقام الأول؟ نحن نؤمن بأن الوقت قد حان لطرح مسألة الإيقاف التام لحشد الأسلحة نوعاً وكمّاً، وتعبئة القوات المسلحة للدول بفاعليات عسكرية كبيرة.

وبتحديد أكثر، وآخذاً بالحسبان، بأن مستودعات الأسلحة الحربية تضم عدة صنوف من الأسلحة، يقترح الاتحاد السوفييتي ضرورة تطبيق الخطوات التالية: إيقاف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية، ذات التدميرالجماعي، إيقاف تطوير صنوف جديدة من الأسلحة التقليدية، ذات القدرة التدميرية الهائلة، وشجب توسيع رقعة الجيوش، وتعبئة الأسلحة التقليدية لاعضاء دول مجلس الأمن الدائمين، والدول التي لها اتفاقيات عسكرية معهم.

وبذا، فالخطوات الملائمة التي ستعدل جذرياً الوضع الراهن الأشد خطورة، والتي ستضع نهاية لجنون التسلح، سوفي تغطي جميع صنوف الأسلحة الموجودة وكل ضروب القوات المسلحة. وإذا ما طبقت مثل هذه الخطوات، فسوف لن يتعكر صفو العلاقات المتبادلة لقوات الدول في الوقت الحاضر.

هل هو بالأمر السهل الاتفاق على تطبيق مثل هذه الخطوات؟ بالطبع، لا. فالاتحاد السوفييتي مستعد للتباحث في هذه الخطوات بكليتها، وطبعاً، إنه ليس على استعداد فقط كي يبحثها فحسب، بل ليعمل على تطبيقها ضمن مدة محددة من الزمن. ولكي نشرع في البداية فإننا مستعدون حتى في البدء بأية خطوة من هذه الخطوات وتنفيذها. وبما أن الخطر الرئيسي، ينبع من تصعيد سباق الأسلحة النووية على وجه التحديد، فيمكن منح الأولوية إلى تحريم إنتاج الأسلحة النووية وإيقافها.

ومنذ اللحظة التي طورت فيها القنبلة الذرية، اقترح الاتحاد السوفييتي ضرورة منع استخدامها وحظر إنتاجها. لكن مقترحاتنا لم تقبل في ذلك الوقت. واليوم أصبح أصعب بكثير حلُّ معضلة الأسلحة النووية العديدة. ومع ذلك، من

الممكن أن تحل. وإن القضاء والقدر، ومعالجة أعقد مشكلة بلا ريب، من وجهة نظر إجبارية، تؤمن بالقضاء والقدر، لأمر مغاير لواقعنا ومبادئنا.

وبحثا عن وضع الأمر على أسس مخطط عملي، يقترح الاتحاد السوفييتي، ضرورة تنفيذ بدء محادثات تحريم وحظر إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية، وتخفيض عددها، وتكريسها تدريجياً، حتى يتم التوصل إلى تدميرها كلّياً. كيف يمكننا أن نتصور مثل هذه المحادثات؟ بالطبع، يجب منذ البداية أن تشترك فيها جميع القوى النووية. إذ لا يمكن حل مثل هذه المشكلة المعقدة بناء على قواعد انتقائية. وإن مراوغة أية قوة أو تملصها سيكون عبئاً ثقيلاً على سياستها. وذلك لا يعني بأن يحدد عدد المساهمين في المحادثات ضمن خمسة فقط. بل سيكون من المفيد إذا انضم عدد معين من الدول غير النووية إلى تلك المحادثات.

ويمكن بالضبط تحديد كم ومن سيشترك بالاتفاق الذي ترسم أطره لجنة تحضيرية قديرة مثلاً. كما ويمكن اتباع الإجراءات نفسها من أجل تحديد برنامج عمل للمحادثات، ومن أجل طرح المسائل المعينة التي سيتم التباحث والتصرف وفقها. وينبغي ألا يساور الشك والوهم أي فرد، لأن المعضلة بالغة التعقيد، وتنحصر ضمن تعابير فنية محضة أيضاً. لكن ما هو أكثر أهمية بكثير هو الوجه السياسي. وحتى أن نتناول الأمر بأسلوب عملي، فإن القضية سوف لن تتقدم شبراً واحداً.

ولا ضرورة للقول بأن ذلك الجهد الكبير، وتنفيذ الخطوات من أجل إنهاء إنتاج الأسلحة النووية وتدمير ما كدس منها تدريجياً، يسير جنباً إلى جنب مع تقوية الضمانات الدولية الشرعية لا من الدول، ولا ينفصل عنها أبداً. وليس من قبيل المصادفة، أن تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل فترة من الزمن، القرار المعروف، بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، إلى جانب التحريم الدائم لاستخدام الأسلحة النووية. وبالنتيجة سينجم بالتنسيق مع مقرارت الأمم المتحدة معاهدة عالمية، تنص على عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، مما سيشكل خطوة أساسية نحو الأمام في ذلك الاتجاه.

لذا نقترح ضرورة تبني الجلسة الخاصة الراهنة للجمعية العامة قراراً مبدئياً للبدء في مفاوضات نزع الأسلحة النووية، ومسألة عدم استخدام القوة، والأكثر من ذلك، توطيد الاجراءات استعداداً لذلك، وتحديد تاريخاً لبدئها. وبذا سيتوضح الأمر بالأفعال لا بالأقوال، وسيكشف النقاب عن أولئك الذين سيفعلون العكس.

وهنالك مسألة كبيرة أخرى نؤكد عليها في مضمون إبطاء سرعة سباق التسلح النووي، ألا وهي إيقاف تلك السرعة. فالمعاهدة الوثيقة الصلة بالموضوع قد لعبت، ومازالت تلعب، دوراً مفيداً جداً في هذا المجال. لكن على أية حال، يتطلب من الحضور جهوداً أخرى.

تتطلب هذه القضية مثل باقي القضايا الدولية إجراءات موحدة وعمل جماعي مشترك من قبل الدول. ويتعهد الاتحاد السوفييتي بدوره بالقيام بمثل هذه الجهود. وأعتقد أنه ليس من المبالغة القول بأن هذا الجهد والسعي هو عمل بارز ومتميز.

من على منبر الأمم المتحدة، وفي هذه الجلسة الخاصة، نعلن بأن الاتحاد السوفييتي سوف لن يستخدم أبداً الأسلحة النووية ضد تلك الدول التي تشجب إنتاج مثل تلك الأسلحة وحيازتها، أو لا تقبل بوجودها على أراضيها.

ونحن نعي المسؤولية الملقاة على عاتقنا نتيجة هذا الالتزام. لكننا مقتنعون، بأن مثل هذه الخطوة لتلبية رغبات الدول غير النووية في الحصول على ضمانات أمن أمتن، هو لمصلحة السلم في العالم بأوسع معانيه. ونتوقع أن النية الطيبة التي يبديها بلدنا بكل وضوح في هذا الخصوص، ستؤدي إلى إسهام أكثر فعالية من قبل عدد ضخم من الدول، لتقوية نظام عدم التكاثر النووي.

إن الاتحاد السوفييتي على استعداد للدخول ضمن مفاوضات اتفاقية ثنائية مع أية دولة لا نووية. وندعو القوى النووية الأخرى أن تحذو حذونا.

إن وصول الأسلحة النووية إلى الدول المتنازعة مع جيرانها، يمكن أن يؤدي

إلى دمار نووي شامل. وهنا ستكون الخطيئة الواحدة هي القاضية. وبالمناسبة، إن ذلك من إحدى الأسباب الرئيسية التي نعيرها اهتماماً كبيراً، بخاصة لما يجري من مخططات لتطوير الأسلحة النووية في جمهورية جنوبي إفريقية، وفي إسرائيل. ويجب بذل كل جهد لمنع تنفيذ تلك المخططات.

علينا أن ندعم بكل وسيلة ممكنة، رغبة الدول في رؤية مناطق جغرافية معينة خالية من الأسلحة النووية، وهذا هو بالتحديد موقف الاتحاد السوفييتي.

قبل بضعة أيام، وخلال زيارة الرئيس المكسيكي لوبيز يورتيلو لبلدنا، وقع الطرفان في الملحق الثاني من الاتفاق، معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، أطلق عليها اسم «معاهدة تلاتيلولكو».

وبصدق وصراحة، لدينا بعض الشكوك حول ذلك الموضوع وحقائق الموقف، وذلك بسبب نقاط الضعف والنواقص الموجودة في تلك المعاهدة. ومع ذلك فقد قررنا أن نفي بالتزاماتنا من أجل احترام التجريد النووي في أمريكا اللاتينية. ونتابع، انطلاقاً من الوعد الذي قطعناه على أنفسنا، بأن مثل هذا الالتزام سيظل ساري المفعول فقط، في حال احترام القوى النووية الأخرى وضع تلك المنطقة، وفي حال ضمان المشتركين فيها حقاً نظاماً نووياً حراً في تلك المنطقة أيضاً.

هذا وسيستمر الاتحاد السوفييتي من خلال نشاط فعال وعملي في الاسهام بخلق مناطق لا نووية حرة في أجزاء مختلفة من العالم. وبكلمات أخرى، فهدفنا هنا الشيء نفسه أيضاً: تخفيض تهديد النزاع النووي. لذا فمن الأهمية بمكان، ضرورة وجود مناطق مجردة من الأسلحة النووية

وفي بعض الأحيان نسمع أقوالاً مثل «نحن أيضاً نفضل عدم تكاثر الأسلحة النووية وانتشارها، لكن ألا يضر ذلك بالتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؟» والجواب على هذا السؤال «لا» سوف

لن يؤثر ذلك على التعاون. وإن ذلك ممكن، ولكن من دون انتهاك حرمة مصالح الدول غير النووية في هذا المجال، للحيلولة دون قيام أي فرد، في الوقت نفسه، بمحاولة إيجاد طرق ملتوية لتصنيع الأسلحة النووية ــ ولنقل في الصحاري مثلاً، أو في غابات إفريقية وأمريكا اللاتينية.

لقد كان الاتحاد السوفييتي يمد يد العون لعدد من الدول من أجل الاغناء المشترك لمعدن اليورانيوم بتسهيلات سوفييتية. ونحن نرتبط دائماً بأشكال تعاون أخرى في هذا المجال، وهذا لا يؤدي إلى أي خطر أو تهديد نووي أعظم.

وهنالك أيضاً سبل لنزع الأسلحة النووية، وإيقاف تزايدها في جميع أنحاء المعمورة ــ منها الحد من عدد المناطق التي تتوضع عليها. وهنا يخضع الاتحاد السوفييتي للنقاش مع المشاركين في هذه الجلسة الخاصة، مسألة عدم وجود قواعد للأسلحة النووية على أراضي الدول التي لا يوجد فيها مثل تلك الأسلحة حالياً. في الحقيقة ليس هناك صعوبات فنية يمكن أن تقف في طريق حلها. إن كل ما يتطلبه الأمر، هو وجود التصميم السياسي من طرف الدول النووية واللانووية. وفي الحقيقة أيضاً لقد سبق أن أعلنت بعض الدول غير النووية بأنها سوف لن تتغاضى عن الاتهامات الموجهة إليها، بشأن وجود الأسلحة النووية على أراضيه. ويمكن أن تصبح هذه الممارسة كونية أيضاً.

أما من ناحية الدول النووية فستتعهد بدورها بعدم انشاء قواعد نووية تحتوي على أسلحة كالرؤوس النووية، والقنابل والقذائف والألغام ــ في بلدان ليس فيها أسلحة مثلها في الوقت الحالي. وبالنتيجة، يمكننا هكذا إزالة العقبة الثانية التي تعترض طريق تكاثر الأسلحة النووية وانتشارها، وأن نحول دون وجود عدم توازن واستقرار في الوضع الاستراتيجي.

وما دام الاتحاد السوفييتي طرفاً معنياً، فإنه مستعد لأن يأخذ على عاتقه أي التزام يؤدي إلى هذه النهاية، مثلما نناشد باقي القوى النووية بأن تقدم على الشيء نفسه.

فإذا وافقت على عدم وضع الأسلحة النووية في مناطق لا توجد فيها في الوقت الحاضر، عندئذ نعتقد بأنه ليس من الصعب التوصل إلى اتفاق حول أسلوب المعاهدة.

في الآونة الأخيرة، وعلى أعلى مستوى، صرح الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي، ورئيس مجلس السوفييت الأعلى ليونيد بريجنيف بما يلي «نحن ضد استخدام الأسلحة النووية، ولا تجبرنا إلا ظروف استثنائية لأن نلجأ إلى هذه الوسائل المتطرفة من الدفاع عن النفس — مثل الاعتداء على بلادنا أو حلفائنا من قبل قوة نووية أخرى».

فإذا ما قوبل هذا الموقف بتأييد جميع القوى النووية، سيصبح الوضع في العالم أكثر هدوءاً، واستقراراً مما هو عليه الآن.

ومن المفيد أن نستعيد إلى ذاكرتنا في هذا الخصوص، بأن الدول الاشتراكية في أوروبا قد اقترحت على جميع المشتركين في مؤتمر لعموم أوروبا — الذي ضم الولايات المتحدة وكندا — لتوقيع معاهدة تنص في البداية على عدم استخدام الأسلحة النووية، بعضها ضد بعضها الآخر. لكن ذلك الاقتراح ما زال ينتظر التوقيع والتنفيذ.

لقد باتت المقومات المحددة لسباق التسلح اليوم ذات صبغة نوعية، لهذا السبب من الملح بصورة خاصة إيقاف تطوير صنوف جديدة، وأنظمة جديدة للانتاج الضخم. وهذه معضلة أخرى كان من الممكن جداً معالجتها من سنوات عديدة خلت.

لكن لسوء الحظ، كان تقدم سير المحادثات حول هذا الموضوع بطيئاً. ونحن نحبذ بذل مساع مضاعفة من أجل التوصل بالنهاية إلى الاتفاقية. كما وينبغي ألا يسمح للنماذج الأصلية للأسلحة المهلكة والمميتة التي هي قيد التطوير في المختبرات، أو قيد التصميم في المكاتب، أن تصل لحدود الانتاج بكميات هائلة.

يعبر بعض الناس عن ذهولهم بموجات احتجاج هائلة، في القارة الأوروبية وعبر العالم كله، ضد مخططات انتاج مثل تلك الأسلحة في الولايات المتحدة، لأنها ستنصب بالتالي في أوروبا الغربية. ومهما يكن من أمر، نجد أن الشعوب والرأي العام العالمي كانوا سريعي الادراك، بأن هذه الوسائل اللا إنسانية بشكل خاص، ووسائط التدمير الجماعي، تهدف بالتأكيد إلى إبادة جميع المخلوقات الحية.

لذا يفضل الاتحاد السوفييتي مقاطعة الأسلحة النيوترونية كلياً، لأنه غير قادر على مواجهة هذا التحدي بصورة مجدية. وإن سجل أبحاث الأسلحة الذرية والنووية الحرارية وتطويرها، لخير دليل على ذلك. ونحن ضد منح أبعاد جديدة لسباق التسلح من حيث المبدأ.

نحن نقترح توقيع اتفاق حول إيقاف مشترك لتصنيع الأسلحة النيوترونية، قبل أن يفوت الأوان. ففي شهر آذار المنصرم، رفع الاتحاد السوفييتي مع الدول الاشتراكية الأخرى، مسودة ميثاق حول هذه المعضلة، إلى لجنة نزع السلاح في جنيف، ونتوقع جواباً واضحاً لايشوبه أي غموض.

وسوف لن يبدأ الاتحاد السوفييتي بانتاج الأسلحة النيوترونية، إلا بعد مضي الولايات المتحدة، أو أية دولة أخرى بانتاجها. وهذا التزام واضح من جانب الاتحاد السوفييتي. يؤكد وجوب تحريم الأسلحة النيوترونية مرة واحدة وإلى الأبد. ونوجه تحذيراً واضحاً إلى الشعوب في البلدان التي يمنح البعض فيها تأييدهم للأسلحة النووية: فاحذروا الخداع، وكونوا يقظين، ودعوا الحكمة والعقل تطغى على العماية والجنون.

يمكن أن تضفي هذه الجلسة الخاصة دفعاً على محادثات نزع السلاح التي تدور الآن في عدة محافل دولية، أو على أسس ثنائية. وقد تم انجاز بعض الأعمال في بعض المجالات، وهذا ما يدعو إلى تقوية الاعتقاد بامكانية إيقاف سباق التسلح.

دعونا في البداية نلتفت شطر المحادثات السوفييتية ــ الأمريكية حول الحد من

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي أثارت اهتماماً خاصاً في جميع انحاء العالم. ونعتقد بأن الأسباب التي أدت إلى ذلك مفهومة. فثمة الكثير منها محفوف بالمخاطر.

فخلال جميع السنوات التي كانت تجري فيها هذه المحادثات، كان الاتحاد السوفييتي يبحث باستمرار والحاح عن تفاهم مشترك ومقبول. ولا يمكننا أن نتحمل المسؤولية في ذلك، لأن المحادثات طال أحدها كثيراً، ولا أود أن أعرِّج على ذلك هنا.

أما الآن، فقد تم التغلب على كثير من الصعاب في المحادثات. فكما نرى، إن هنالك امكانات متوفرة، من أجل حل القضايا المتبقية أيضاً، وفي الحقيقة فإن الامكانات موجودة بشكل ملموس. ونحن ننطلق من الفرضية القائلة بأن المساعي المشتركة تستطيع أن تجعل المحادثات ممكنة، للتوصل إلى اتفاق يلائم بصورة متساوية المصالح الأمنية لكلا الطرفين، ويخدم المصلحة الكبرى لسلام أمتن.

وفور توقيع المعاهدة التي يحضّر لها الآن، سيكون الاتحاد السوفييتي مستعداً للدخول في مفاوضات ينبغي أن تؤدي إلى تخفيض ملموس في الأسلحة، مع أخذ كل الاعتبارات بعين الاعتبار ـــ وأكرر كلمة تخفيض ـــ على مستويات الأسلحة الاستراتيجية، وإلى تحديد أكثر لميزاتها النوعية.

يبدو أن هنالك أرضيات لاحتمال اتمام ناجح للمحادثات حول التحريم الكامل لتجارب الأسلحة النووية بشكل عام. هذه مرحلة إيقاف سباق التسلح، إنها حقبة ركّزت العديد من الدول مساعيها من أجل تحقيق ذلك لسنوات عديدة. وإن دور بلدنا معروف جيداً. وكل ما يتطلب الأمر الآن، هو ايصال المحادثات إلى خاتمة مفيدة، لمنع التجارب في جميع المناخات والأمكنة، بما في ذلك التجارب النووية التي تقام تحت الأرض أيضاً.

وتمهيداً للطريق نحو اتفاق بنّاء، فقد سار الاتحاد السوفييتي قسطه من

الطريق ليقابلَ شركاءه في المفاوضات ــ الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ــ كما وفعل الشيء نفسه أيضاً إزاء القضايا التي أبرزت أكبر الصعاب. ولقد وافقنا من منطلق اختياري على اتخاذ قرار رسمي، بتعليق التفجيرات النووية السلمية، وعلى الدخول في صلب المعاهدة، حتى ولو لم تصبح مبدئياً القوى النووية الخمس أطرافاً فيها، بل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى فقط.

لكن ليس المهم فقط تأمين توقيع مبكر للاتفاقية بقدر ما هو مهم احترام القوى الثلاث للمثل الذي وضعوه نصب أعينهم، في تحريم تجارب الأسلحة النووية التام، وبشكل مقنع لدرجة أن تحذو باقي الدول حذوهم في ذلك. كما يجب وضع حد نهائي لتجارب الأسلحة النووية في كل البقاع، من قبل أولئك الذين يديرونها.

من الضروري في المستقبل اتمام المفاوضات أيضاً، حول تحريم الأسلحة الكيميائية. وكل ماتحتاج إليه البداية هو الجهد والنشاط والمبادرة ــ أو لحظة مفاجئة كما يقولون ــ وهذا ما ننادي به أيضاً. وإن مشكلة الرقابة التي برزت، يمكن حلُّها على أسس وسائط دولية من التصديق المرفق بإجراءات دولية معتبرة.

وفي هذا المجال، يجابه أعظمُ الحلفاءِ العسكريين والسياسيين بعضهم بعضا. لكن هنا أيضاً نجد أنه قد تم التوصل إلى تكافؤ عسكري تقريبي فيما بينهم. لذا، من الممكن عن طريق خطوات متفق عليها، تخفيض مستوى ذلك التوازن، دون رجحان كفة أي طرف، أو تهديد أمن أي جانب منهم.

بمثل هذا المفهوم نتناول تلك المحادثات. وعلى نقيض دول حلف (الناتو) شمالي الأطلسي، لم نوسع حجم قواتنا المسلحة في أوروبا الوسطى منذ أمد طويل، ولا ننوي أن نزيدها في المستقبل جندياً واحداً، أو دبابة واحدة. هذا ويتوضح مفهومنا أيضاً من خلال رغبتنا في بذل قصارى جهدنا لايجاد حل مشترك مقبول في فيينا، لكنه بعيد عن كل شيء يعتمد علينا.

وهكذا نأمل باستمرار أن تتوج المحادثات بالنجاح، وأن يتخلى الجانب الآخر عن رغبته في تأمين منافع خاصة به، وأن يغير إقامة العلاقات المتبادلة بين

القوى. وإن الانفراج العسكري يمكن أن يكون في أوروبا، أو يجب أن يكون أمراً ملموساً في هذه الفترة الفاصلة.

تتقدم الآن المحادثات حول الحد، وبالتالي التقليل من النشاطات العسكرية في المحيط الهندي، بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. لكنه من الواضح أن الطرفين المعنيين، ليسا الوحيدين المهتمين في نجاحها. إذ يمكن القول بأن اتفاقاً حول الحد من الأسلحة في مثل هذا الجزء الواسع من العالم، سيكون له تأثيره الملحوظ على الوضع الدولي ككل.

وحتى الآن تدور المباحثات المعنية حول «تجميد» النشاطات العسكرية في المحيط الهندي، عند مستوياتها الراهنة. وبالطبع ليس هذا سوى بداية. ونحن مستعدون فيما بعد للبحث عن سبل تخفيض جذري لمثل هذه النشاطات، بما في ذلك التخلي عن القواعد العسكرية الأجنبية. وبذا تدعم الغالبية العظمى من أعضاء هيئة الأمم فكرة تحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلمية، طرحتها دول ساحلية، والتي سوف تتخذ شكلاً أكثر تحديداً فيما بعد.

ومثلما ترون، تغطي المحادثات المتعددة الأوجه حول نزع السلاح مجالاً واسعاً من القضايا والمعضلات. وسأذكر لكم هنا أيضاً المشاورات السوفييتية ـ الأمريكية، حول الحد من التجارة الدولية في مجال الأسلحة التقليدية. وهذه بالطبع، مشكلة ملحة، ويجب أن يتم تناولها بوضوح سياسي يحدد إطار حلّها. لأن المرء لا يستطيع أن يضع المعتدي والضحية في مرتبة واحدة، ولا يسعه أن يسمح بأي انتهاك لحقوق الشعوب التي تخوض كفاحاً شرعياً، كي تتحرر من براثن الاستعمار والاضطهاد والتمييز العنصري. هذا وستكون تقوية المعاهدات الدولية السارية المفعول في مجال نزع السلاح حافزاً وعاملاً هاماً لانهاء سباق التسلح.

أتساءل هنا: لماذا لم ينضم حوالي ثلث أعضاء هيئة الأمم، أو لم يوافق بعد، على معاهدة الحدّ من الأسلحة النووية وانتشارها؟ لماذا لا يكون هؤلاء أطرافاً في

معاهدة تحريم التجارب النووية في الجو، أو في الفضاء الخارجي، أو تحت الماء؟ لماذا نجد أن أكثر من نصفهم أطراف في معاهدة تحريم الأسلحة الجرثومية، أو معاهدة حظر استخدام الأسلحة ذات التدمير الجماعي، سواء أكان في البحار أو المحيطات؟ هل يمكن لأحد أن يعتبر هذا الوضع طبيعياً؟ إنه وضع ينادي بكل بساطة وصراحة بالانضمام إلى المعاهدات الموجودة، والاتفاقيات الموقعة، أكثر من مجرد إصدار تصريحات عن الرغبة بنزع السلاح. فليس من أي عذر يبدو مقنعاً هنا.

وقبل أن أختتم كلمتي، ينبغي الاشارة إلى خطوة عملية أخرى يمكن أن تخفف من حدة سباق التسلح وفي الوقت نفسه تسخير مبالغ إضافية لمتطلبات الانماء والتطوير. هي تخفيض الميزانيات العسكرية للدول.

ليست هذه المعضلة مشكلة جديدة على هيئة الأمم. فبالرغم من جميع القرارات التي تم تبنّيها في هذا المجال، إلا أننا لم نلحظ أي تقدم نحو حلّها.

يتخذ الاتحاد السوفييتي المبادرة دائماً لكي يحرك الأشياء. ونقترح على الدول التي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية ــ وعلى رأسها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ــ ضرورة موافقتها على تخفيض ميزانياتها العسكرية، لا بمعدل النسبة المئوية، بل بالأرقام المطلقة. وبالطبع، تحمل الفكرة أن تُحَوَّل المبالغ التي تحررت من نفقات التسليح إلى ما يلبّي احتياجات الدول النامية. وبكلمات أخرى، إن كان ذلك يساعد في الأمر فنحن على استعداد إلى جانب الآخرين، لأن نخفض ميزانيتنا العسكرية على مثل هذه الأسس.

هذا هو الإطار العام لمفهومنا لمشكلة سباق التسلح ونزع السلاح. وهذا هو جوهر الوثيقة «الطرق العملية لانهاء سباق التسلح، مقترحات الاتحاد السوفييتي» التي نرفعها إلى الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل النظر فيها بعين الاعتبار.

هذا ويؤمن الاتحاد السوفييتي بأن الخطوات المقترحة هي خطوات رئيسية، إذا رغبنا في إيقاف سباق التسلح. وهي تؤدي فعلاً إلى طريق يوصل إلى الانفراج العسكري، ويؤدِّي بالتالي إلى تقليل جذريّ لخطر الحرب. وفي الوقت نفسه، فإن جميع الخطوات ملائمة ومعقولة للتطبيق العملي. وتأخذ في الحسبان توازن القوى الحالي في العالم. وإن تنفيذها سوف لن ينجم عنه منافع فردية لأي طرف كان.

لذا تستطيع الجلسة الخاصة هذه واقعياً، دون أي تطرف، أن تقوّم حالة القضايا المتوفرة في حقل نزع السلاح في العالم. وينبغي على أعضائها أن يتحدثوا بصراحة حول أولويات هذا المجال وإيجابياته، ويؤكدوا على أسس التجربة الجماعية المشتركة للدول، وعلى المقترحات والمفاهيم الرئيسية المدروسة جيداً لمشكلة نزع السلاح. لكن المطلوب هو أن يفصح كل المساهمين عن رغبة أصيلة من أجل تحقيق السلام، والتحرر أو الانعتاق من خطر الحرب، والنزاعات المسلحة. وإن المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع ــ بخاصة على كل بلد ــ من أجل حاضر الشعوب ومستقبلها في العالم، هي مسؤولية عظيمة جداً اليوم، وعليهم أن يتعاونوا بإيمان على مواجهة التحديات التاريخية الحقة المترتبة على تحقيق نزع السلاح.

وكلما سار برنامج عمل نزع السلاح بقوة وثبات، وتم التصديق عليه بجلسة خاصة، توضحت وتحددت قراراته، وأصبحت فعالياتها وتأثيرها أعظم في المستقبل. إذ من الواضح أن مثل هذه المقررات ستكون بمنزلة توصيات، وضد مخاطر الحرب.

ليس الاتحاد السوفييتي وحده، الذي يفضل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح، وفي اجتماع يناقش هذا الموضوع، ويكون فيه بموقف قادر على تبنّي خطوات فعالة على الفور، تلزم حقاً جميع الدول. وينبغي أن يساعد نجاح هذه الجلسة الخاصة على عقد مثل هذا المؤتمر. وذلك يعني بأن نفكر جدياً بتاريخ محدد وقريب لعقد هذا المؤتمر العالمي.

ولدي بضع كلمات قليلة حول بند آخر في جدول أعمال هذه الجلسة

الخاصة والتي تدور حول: **آلية مفاوضات نزع السلاح الدولية**. فنحن مقتنعون بأنه ينبغي على المرء هنا أن يعير للوعي والاحتراس قدراً كبيراً. إذ من السهل تخريب تلك الآلية الدقيقة التعبير. ولكن هل سيكون ذلك مفيداً لنزع السلاح، أليس من الممكن أن يكون لعبة بين أيدي هؤلاء الذين يعارضون نزع السلاح؟

نحن لانرى أية حاجة للاستغناء عن أقنية المفاوضات الموجودة أو إلى أن نعيد تقويمها جذرياً. بالطبع، ينبغي على الأطراف الموجودة أن تقدم نتائج أكثر مما كانت عليه الحال منذ أمد بعيد، ونحن إلى جانب ذلك. وفي الحقيقة إن أية آلية أو جهاز أو طرف جانبي وانجازاته، يمكن أن يكون خيراً، مثل السياسة التي تمثلها الدول منطلقاً منه. وإن تبديل الأسماء واللوحات لمثل تلك الأجهزة سوف يقدم اختلافاً ضئيلاً.

سيبذل الاتحاد السوفييتي كلّ مالديه من قوة، كي تستخدم مقررات الجلسة الخاصة للجمعية العامة، والوثيقة التي تتبناها، كدليل حقيقي لتقدم الدول في سيرها نحو حل جذريٍّ لمعضلة نزع السلاح، حتى تصل إلى نزع سلاح عام وشامل، وإلى زوال القواعد المادية المحضة للحرب. ولا ضرورة للكلام، مثلما هو الحال دائماً، بأننا سوف نعير اهتماماً كاملاً لأية مقترحات بنّاءة في الاتجاه الذي يمكن أن يتم هنا. ونحن مستعدون داخل الأمم المتحدة وخارجها لأن نتعاون بشكل بنّاء،مع جميع أولئك الذين يكافحون فعلاً من أجل نزع السلاح. فهناك يوجد بصورة خاصة قاعدة طبيعية وعضوية، وأسس للتعاون بين البلدان الاشتراكية، ودول عدم الانحياز، تسهم بقدر ليس ضئيلاً، في تمتين الأمن الدولي وحرية الشعوب واستقلالها. لقد تلاحمت البلدان الاشتراكية سوية بوحدة الهدف والمثل، في كل من مجال السياسة المحلية، ونشاطاتهم الدولية، وسوف تستمر في ممارسة كل نفوذها وتأثيرها ومكانتها من أجل تأكيد دعائم السلام وتوطيدها.

يتمنى المرء أن تسمع من على هذا المنبر العالي كل المناشدات العالية من أجل السلام وشجب الحرب، وأن تصل إلى أبعد ركن في العالم، وأن يصافحها

بكل قوة، ويقول لها بأن أصوات المدافعين عن سباق التسلح عسكرية كانت أم رسمية سوف تُسكتها أصوات الشعوب أنفسها، تلك الشعوب التي تحن للعيش في ظروف سلامٍ دائم، وأمن موثوق.

من أجل أمن الدول
من أجل السلام على الأرض

خطاب ألقي في الجلسة الرابعة والثلاثين
للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٥
أيلول ١٩٧٩

السيد الرئيس،
الوفود الموقرة،

إن الجلسة الراهنة للجمعية العامة للأمم المتحدة هي آخر جلسة تعقد في السبعينيات من هذا القرن. وهذا ما يمنحنا أرضيات معينة، لا من أجل الاهتمام بقضايا اليوم الرئيسية فحسب، بل من أجل تعداد بعض النتائج السياسية للعقد الذي شارف على نهايته، والقاء لمحة عابرة على الماضي أيضاً: لأن مشاكل اليوم، مثلما هي في الحقيقة المستقبل بحد ذاته ــ بما نستطيع أو لا نستطيع ــ تُرى بشكل أوضح بكثير، من خلال خلفيات دروس الماضي.

لذا من الجدير الآن أن نستعيد الظروف التي أنشأت هيئة الأمم. كانت الحرب مازالت تضطرم في أوارها، وسيف العدالة لم يسقط عندما هبَّ زعماء الدول الكبرى ضد العدوان الفاشي وتحديه. ولا يزال يحتل هذا التعهد أهميته الحيوية: في إقامة السد المنيع ضد المعتدي، والحيلولة دون وجود كارثة مأساوية أخرى في العالم. وفي الحقيقة، لقد ورد ذلك التحدّي في ميثاق هيئة الأمم، كهدف رئيسي لهذه المنظمة. وكان تأثير الأمم المتحدة وفعاليتها في الحفاظ على السلام الدولي، وما يزال، الحجر الأساسي في الحكم على جميع نشاطاتها.

فهل أوفت الأمم المتحدة بتعهداتها ومسؤولياتها؟ لا يمكن أن يوجد جواب بسيط لهذا السؤال. ومع ذلك يجب الاعتراف بأنها قد فعلت الكثير لتوطيد السلام، وترويج التعاون الدولي. لكن من الواضح أيضاً أنه كان بامكان الأمم المتحدة القيام بأكثر مما قدمته.

جميعنا يعرف نمط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن تصرفهم إزاء القضايا الدولية، لا يمكن أن يدل على عامل مشترك. فاتساع الفجوة هنا بين تيارات السياسات المختلفة كبير جداً: إذ لم يتخلَّ البعض حتى الآن عن ادعاءاتهم بالسيطرة على الباقين، أو حتى الهيمنة على ميدان التنافس العالمي. وآخرون لا يستطيعون بالطبع التوفيق بين الأطراف. وسوف لن يروِّضوا أنفسهم للإذعان أو القبول بذلك. وتبذل بعض البلدان كل جهد لوضع حد لسباق التسلح، ويعرضون مفهوماً جدياً ومسؤولاً لهذه المهمة. بينما تلقي بلدان أخرى، على العكس من ذلك، بمزيد من الأموال إلى ذلك السباق، وتُضَخِّم ميزانيتها العسكرية. وبإيجاز تظهر الأمم المتحدة، بصفتها أوسع منظمة دولية، وكأنها تشعر بالارتياح إزاء عالم يتميز بالتناقضات والصدامات، وفي الوقت نفسه، بأمل الشعوب المتنامي بمستقبل سلمي

لم يتخلّ الاتحاد السوفييتي أبداً عن ايمانه بامكانية تشييد صرح متماسك للسلام. ففي مطلع العقد السابع هذا من القرن العشرين، وجدت فرص جديدة للنشاط، وزوال القلق، من جراء توقيع سلسلة من المعاهدات، جُرت العلاقات الدولية في أوروبا إلى خط يتماشى مع واقع تطورها، في فترة ما بعد الحرب. وقد أُبرمت أولى الاتفاقيات السوفييتية ـ الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية في ذلك الوقت، كما وتحددت المبادىء الأساسية للعلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية آنذاك.

وينبغي أيضاً أن نعير انتباهاً خاصاً إلى المؤتمر التاريخي للزعماء البارزين لثلاث وخمسين دولة، الذي عقد في هلسنكي، والذي نجم عن وثيقته تحوُّل أوروبا

نحو أمن وتعاون أمتن. ففي تلك الفترة جرت مفاوضات طويلة، كانت محصلتها معاهدة سالت ــ ٢ حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية، بين السوفييت والأمريكيين، التي يستطيع المرء أن يقول إن العالم بأسره كان يتطلع لدخولها حيز التنفيذ.

في الحقيقة، يمكننا أن نقول جميعاً، بأن السبعينيات سوف تحتل مكاناً هاماً في التاريخ. فقد شهدت تلك السنوات انعطافاً إيجابياً في العلاقات الدولية الذي أطلق عليه «الانفراج». فالانفراج يعبر عن صوت شعبنا وطموحات بلدنا كلّه. ونحن متأكدون أن ذلك يعبر عن أصوات جميع الشعوب العالم وطموحاتها.

يعتبر الاتجاه نحو الانفراج أفضل مؤشر للنوايا السياسية لأي بلد. وقد قيل الكثير من المديح عن الانفراج، خلال السنوات المنصرمة الأخيرة. بيد أن أفضل هذه الكلمات لا تفي بحق «الانفراج» ولا تكفي وحدها، لأنها يجب أن تُقرَنَ بالأفعال، وتدخل في صلب سياسات الدول.

لايزال بعض الناس في العالم يجفلون عندما يسمعون بكلمة «انفراج»، وتنقلب سحنتهم مثل القطة الجائعة التي تذوق القثاء في المطبخ.

خذوا مثلاً، مسائل استنكار انتشار العداء والحقد والكراهية بين صفوف الدول، ومسائل منع الحرب الدعائية. فهذا أقل ما يمكن أن تتخلص منه أية دول تنصاع إلى سياسة الانفراج، وترغب في إيجاد مناخ سياسي صحي واتبّاعه في العالم.

تبنّت الجمعية العامة عام ١٩٤٧ قراراً ضد القيام بأية دعاية أو تبشير بالحرب. وها قد مضى ما يزيد عن الثلاثين سنة، ولكن من يستطيع القول بأن هذه الدعاية قد توقفت؟ حتى إنها في بعض الدول لم تحدد بقانون. أما الاتحاد السوفييتي فقد أقدم على منع ذلك منذ أمد طويل. إذ إن المادة التي تحظر الدعاية للحرب في الاتحاد السوفييتي، هي جزء رسمي من دستورنا، ومن قانون دولتنا الرئيسي.

ولقد أكدنا في أكثر من مناسبة على ضرورة هذا الأمر. وفي الحقيقة، وقبل

أن تبدأ مدافع المعادين الذين شنوا الحرب العالمية الثانية بالدوي، كانت الدعاية والتحضير للحرب في حركة ناشطة مطّردة لسنوات عديدة. وأُطلقت نداءات متتالية لتعديل خريطة أوروبا والعالم، حتى تلائم مخططات المعتمدين. وإن الاتحاد السوفييتي يذكر هذه الحقيقة، لأن القوى التي تجعل الناس يفكرون بالحرب، وتضعهم في ظروفها، وبناء ترسانة الأسلحة، مازالت فعالة ونشطة.

هذا وقد أصبح من تقاليد بعض البلدان أن تتخيل سيناريوهات محكمة الاخراج عن النزاعات العسكرية. فيقولون « انظروا .. هكذا ستكون النهاية .» وتجري التقديرات وفق عدد المدن التي اجتيحت وعدد الضحايا. والتي تبلغ عشرات، لا بل مئات الملايين في هذه الحسابات الوحشية.

لقد ترك لنا الاغريق القدماء، وغيرهم، حِكَماً أسطورية، يكمن جمالها في تمجيد ما هو إنساني في بني البشر. وليس من العجيب أن يكتب معاصرونا أساطير ابتكرت اليوم وصممت بخاصة من أجل أن تخبل الإنسان وتخدِّره بالتشاؤم، وتجعله ييأس من انتصار العقل والحكمة. ويصورون الحرب على أنها أمر لابد منه، ولايمكن استبعادها كلياً. وليس هنالك أي شك في أن أهداف ابتكار مثل هذه الأساطير والسياسة التي رسموها هي أن تخدم أفكار الحرب.

ياله من عدد هائل من الأفلام الوحشية، والكتب العنيفة، والخطابات القاسية التي ألقاها السياسيون وأشباه السياسيين، كي يجعلوا الناس يعتقدون بالقصص الخيالية التي تدور حول المصادر التي تهدد السلم. ومن إحدى الأمثلة على ذلك، الحملة التي شُنَّت حول قضية كوبا، حيث مورست عليها جميع أنواع الزيف، وتراكمت الأوراق التي تتعلق بسياسة كوبا والاتحاد السوفييتي. بيد أن الحقيقة هي أن الدعاية المغرضة، عارية كلياً عن الواقع، ومبنية على التزوير. ولقد سبق للاتحاد السوفييتي وكوبا أن صرحا بالكثير حول ما كان يجري من أمور لتبيان الحقيقة والواقع.

إن نصيحتنا في هذا المجال سهلة وبسيطة: إن زيف هذه المسألة بكاملها، يجب أن يتمّ الاعتراف به، وبذا يغلق ملف القضية. فالاتحاد السوفييتي، أو أي بلد اشتراكي آخر، لم يهدد أيَّ طرف في العالم، ولا تقوم المنظومة الاشتراكية بفعل هذا الآن. فالمجتمع الذي يثق بقواه الخلّاقة وقدراته، لا يحتاج إلى الحرب، بل يحتاج إلى السلام. ولقد دوّنت هذه الكلمات على راية سياستنا الخارجية منذ أيام لينين.

لقد تم التعبير عن سياسة السلام والصداقة بين الشعوب، وسياسة التعايش السلمي بين الدول ذات النظام الاجتماعي المختلف بطرق متعددة، من خلال قرارات مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفييتي، وسوف تتبع هذه السياسة، دون أي انحراف في المستقبل أيضاً.

وبالطبع، لا يمكن للاتحاد السوفييتي وحلفائه في معاهدة وارسو إلّا أن يأخذوا بعين الاعتبار والحسبان، حقيقة أن بعض الدول تستمر في استعداداتها العسكرية وتضاعف من جهودها. وفي مثل هذه الظروف يضطر الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه إلى رعاية أمنهم. وفي الوقت نفسه يمكن وصف معالجتنا لهذا الموضوع كما يلي «إن القدرة الدفاعية للاتحاد السوفييتي ــ كما أشار إليها ليونيد بريجنيف ــ يجب أن تكون عند مستوى يحول دون أي طرف في العالم، يحاول ازعاج حياتنا السلمية ،وهذا سبيل لا يهدف إلى احراز التفوق بالأسلحة، بل تخفيض التسليح، وابعاد المجابهة العسكرية ــ هذه هي سياستنا.

إن الذي يثق بسياسته سوف لن يخدع أبداً. إذ يمكن الاعتماد على الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية دائماً، في النضال من أجل السلام، ونزع السلاح، والانفراج، ومن أجل حرية الشعوب واستقلالها. لأن لهذه البلاد مُثُلاً عليا مشتركة، وتوجهها أهداف مشتركة، وتعمل شعوبها كتفاً إلى كتف لبذل الجهود العظيمة من أجل البناء.

في الحقيقة، جميع العالم يعرف، كم من الاقتراحات العديدة، رفعتها الدول الاشتراكية إلى البلدان الأخرى، وأولها في الأمم المتحدة، بهدف تخفيف حدة التوتر

في العالم، وبهدف توسيع رقعة التعاون السلمي بين الدول، وتقوية عرى الأمن الدولي.

تنسق البلدان التي تبني المجتمع الاشتراكي سياستها لصالح السلم العالمي، وأمن شعوبها وشعوب البلدان الأخرى. وقد أكد ذلك بنشاط حثيث، النتائج المثمرة لسلسلة الاجتماعات الأخيرة التي عقدها ليونيد بريجنيف، مع زعماء أحزاب البلدان الاشتراكية وقادتها، في القرم بالصيف الفائت. وقد كتب حول هذه الاجتماعات العديد من التقارير التي عمَّت العالم.

أحسُّ بأن هدفنا سوف لن يختلف عن معظم المشاركين في هذه الجلسة، إذا ما قلت بأن مقارنة مواد ميثاق هيئة الأمم مع ما يجري الآن في مجال النشاطات الحربية في بعض البلدان، يكشف النقاب عن تناقضات فاضحة. ومع أن تلك الدول قد ثبَّتت تواقيعها على ميثاق هيئة الأمم المتحدة وعلى أهدافه ومبادئه السليمة، فإنها بالرغم من ذلك تفعل أي شيء كي ترى جبالاً من أكوام الأسلحة تنمو وتتكاثر وتنتشر.

وفي الوقت نفسه، مضى على العالم وقت طويل منذ أن تجاوز خطر سباق التسلح حد الجنون الواضح. وربما كانت هذه لغة قوية وشديدة اللهجة، لكن يبدو الأمر هكذا ــ فلقد أصبح سباق التسلح فعلاً جنوناً مطبقاً ــ. لقد حث الميثاق أعضاء دول هيئة الأمم المتحدة على مجابهة هذا الجنون بالمنطق والوعي المشترك، وبالتصميم على تمتين الثقة المتبادلة. هذا وسيستمر الاتحاد السوفييتي من جانبه، مع بلدان أخرى في العمل باصرار لايقاف سباق التسلح، وتعطيل آلة الحرب جزءاً بعد جزء، وتخفيض مستودعات أسلحة الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، حتى يصل إلى نزع السلاح العام والشامل.

هنا في الأمم المتحدة، وعلى منابر متعددة أخرى، يجري بحث معضلة نزع السلاح، وبالتأكيد ليس هناك ندرة من المقترحات التي تُعَارُ كثيراً من الاعتبارات

والتمحيص، مقترحاتٍ مبنيةٍ على أسس المساواة، والأمن المتبادل. وثمة اقتراحات تتعلق بالأسلحة ذات الإنتاج الكبير، وأخرى بالأسلحة التقليدية. أما نحن، فما زلنا منشغلين بمسألة تخفيض الميزانيات العسكرية. ولكن، إذا تحدثنا بصدق واخلاص، فمن ذا الذي يقول بأن المسألة ليست لمصلحة الشعوب المباشرة في العالم، ولا تهمهم اهتماماً عميقاً؟

وجّه عدد ليس بضئيل منْ المبادرات العظيمة بشأن تحسين المناخ السياسي، بما فيها اقتراح معاهدة عالمية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية. وبرأينا، ليس ثمة دولة تكافح باخلاص من أجل السلام، وإقامة علاقات طيبة مع البلدان الأخرى، يمكنها الاعتراض على مثل هذه المعاهدة.

وهنالك أيضاً مبادرات تخص مناطق من العالم. وهنا أود أن أشير بصورة خاصة، إلى فكرة الدول المجاورة للمحيط الهندي، وإلى فكرة جعل هذا المحيط منطقة سلمية، وهي التي لاقت تأييد غالبية الدول الأعضاء في هيئة الأمم. وبالتأكيد يسعى الاتحاد السوفييتي لصالح تنفيذ هذه الفكرة، لأنها فكرة فعّالة لمتابعة المحادثات السوفييتية ـــ الأمريكية في وقت مبكر، حول الحد، ثم تخفيض النشاطات العسكرية في المحيط الهندي، تلك المحادثات التي قوطعت من قبل الطرف الآخر، لا من خلال خطأ ارتكبناه. هذا وإن اتفاقاً ملائماً حول ذلك الموضوع، سيعطي دون شك هذه الفكرة شكلاً واقعياً ملموساً بصورة أكثر، الأمر الذي سيكون له تأثير أفضل على الوضع الدولي برمته.

وبشكل عام، ينبغي على المرء أن يلاحظ باهتمام، أن جميع المقترحات ـــ أو تقريباً كلها ـــ التي قدمت لانهاء سباق التسلح ونزع السلاح، يُنظَر إليها كقاعدة تناوىء معارضة موقف عدد من الدول التي غالباً ما تقع في مطبٍّ ورطة المناقشات. ويستغرق جلبهم إلى محكّ إصدار القرار جهداً بالغاً، علماً بأن هذه القرارات لا تؤمن نزع سلاح حقيقي حتى في مناطق محدودة.

لقد انقضت فترة لا بأس بها من الزمن، منذ أن كادت المسألة أن تصل

قاب قوسين أو أدنى من اتفاق حول انهاء انتاج كل صنوف الأسلحة النووية، وتخفيض تكديسها التدريجي، إلى أن تميَّع الموضوع كليًّا. ففي أيامنا هذه ليست من مشكلة أكثر الحاحاً من تلك التي تواجه الإنسان المعاصر: ألا وهي إزالة الخطر النووي والحرب النووية. لأن كل شخص عاقل يدرك هذا الموضوع. ولا يمكن حل هذه المعضلة بشكل فعّال، من دون إيقاف تدفق انتاج الأسلحة والوسائل الوحشية المدمرة ـــ من رؤوس نووية حربية، وقنابل وقذائف ـــ أجل... يحدث هذا الشيء الآن، في هذا الوقت الذي نتباحث فيه بالمعضلات الحيوية التي تواجه بني البشر.

مثلما أوضحنا مراراً وتكراراً، أن الاتحاد السوفييتي مستعد للتباحث في هذه المشكلة الرئيسية، مع باقي البلدان سوية، وهو يقترح بدء المفاوضات المحددة. وإن جميع القوى النووية ملزمة بواجبها، دون استثناء، في الاشتراك بها.

يقال في بعض الأحيان، إن انهاء انتاج الأسلحة النووية وإزالتها، مهمة صعبة جداً. أجل! إنه عمل عسير، ويستطيع المرء أن يقول بأنها مهمة معقدة. ولكن هل يمكن أن يكون ذلك سبباً لكي نبدأ في البحث عن سبل ووسائل من أجل حلّ هذه المشكلة؟ نحن متأكدون من أن التوصل إلى اتفاق ملائم، ليس بعيداً عن الاحتمال، إذا تبنت الدول، وعلى رأسها الدول النووية مفهوماً ينمُّ عن مسؤولية والتزام.

تضم المسائل المعقدة التي تتعلق بالأسلحة النووية، تأكيد ضمانات الأمن للدول غير النووية، والدول التي لم تُقِم قواعد نووية على أراضيها، أو التي ليس لديها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي.

لقد سبق للجمعية العامة أن تبنّت قرارات مبدئية حول هذه الأمور. ولقد آن الأوان لتجسيدها عن طريق اتفاقيات دولية إلزامية.

ومن وجهة نظرنا إنه ينبغي القيام بمساع أخرى، لتمتين نظام عدم انتشار

الأسلحة النووية. وإن الذين تحدثوا عن هذا الموضوع في جلسة الهيئة العامة هذه، هم على صواب تام. علينا أن نقوّي نظام عدم تزايد الأسلحة النووية. والمسؤولية في تحقيق ذلك تقع على جميع الدول. ونأمل أن يتوّج مؤتمر مراجعة الأطراف المعنية القادم للدول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بنتائج إيجابية. وسيعقد هذا المؤتمر في القريب العاجل.

تدور منذ مدة مفاوضات حول عدد من المقومات الجوهرية لنزع السلاح. ويسير بعضها على قدم وساق منذ عهد طويل. وهنا أود أن أُفرد جانباً مسألتين، يمكن أن يكون حلُّهما برأينا موجوداً وليس بعيداً جداً.

لقد أُحرِزَ تقدُّمٌ في المفاوضات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، بشأن التحريم التام لتجارب الأسلحة النووية. وسوف نتوقع أن لا تواجهنا عناصر معقدة يطرحها شركاؤنا في هذه المفاوضات. هذا ونعوّل آمالاً جساما على تلك النتائج، لكن لسوء الحظ أن تلك التعقيدات لاتزال تطرح حتى يومنا هذا.

أما في مجال المشاورات السوفييتية ـــ الأمريكية، فلقد تم التوصل إلى عناصر أساسية. وإذا لم يعترض العمل على الاتفاقية أي عائق مصطنع أو متعمد، فإنه من الممكن أن تُحَضَّر بسرعة للتوقيع. ويعني هذا بأن ما يلي منع الأسلحة الجرثومية، هو تحريم صنف من الأسلحة ذات التدمير الجماعي.

إن ملف المقترحات البناءة، حول مقوِّمات مشكلة نزع السلاح المتعددة، مثير للغاية، ويجب استخدامه بشكل ملائم، فهو يقدم فرصاً كثيرة لتصرف الأمم المتحدة، التي تبنَّت في جلستها الخاصة المكرسة لنزع السلاح، برنامجاً يعتبر جيداً ككل. لذا لا ينبغي أن يظل قرار الأمم المتحدة حبراً على الورق. فهو على أية حالُ مجرّد ورقة في الوقت الحالي، علماً بأنها مدونة بصورة محكمة ودقيقة.

يمكن أن يكون العديد منا قد صدم من هذا الواقع، لكن لسوء الحظ، إنها

الحقيقة. إن هذا القرار حتى الآن، ليس سوى مجرد قصاصة ورق، مع أنها ــ أكرر ــ دونت بصورة جيدة.

إن توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الأمريكية ــ السوفييتية، لبرهان مقنع على النية الطيبة المطروحة، والاستعداد للأخذ بعين الاعتبار بمصالح الآخرين الشرعية، كما أن ذلك ممكناً للتوصل إلى اتفاق حول أكثر المشاكل صعوبة. إن هذه المعاهدة تبني جسراً يوصل إلى حد آخر للأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها. كما وتشتمل أيضاً على قدرة عظيمة لممارسة تأثير إيجابي على مفاوضات أخرى ــ وليس هذا الأمر خالياً من الأهمية ــ حول الحدّ من التسليح، وسباق التسلح، ثم نزع السلاح كلياً.

يمكن التصريح من دون مبالغة، بأن خطوة كبيرة قد اتخذت من أجل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والولايات المتحدة الأمريكية، ولصالح العالم بأسره. وهذا أمر مفهوم تماماً، لذا فالمعاهدة تلو الأخرى، وفق ما يذكر متحدثو الولايات من هذا المنبر، مع قليل من الاستثناءات ــ ونأمل أن يكون هنالك خطأ واحد عندما توجد استثناءات قليلة جداً ــ يتحدثون علناً من هنا لصالح تلك المعاهدة.

لاينفصل تمتين السلم العالمي عن إرساء الأمن في أوروبا. فالوضع في القارة الأوروبية ليس مجرد جزء من الصورة العامة من الوضع الدولي: فاليوم، كما هو في الماضي، تتمتع أوروبا بتأثير عميق في مجرى التطورات الدولية.

منذ اللحظة التاريخية عندما رفعت فيها راية قيام نظام اشتراكي جديد، كان بلدنا وما يزال يتبع نهجاً سليماً نحو خلق ظروف سلام وطيد في أوروبا. وإن كل شيء أحرزناه في تحقيق هذا الهدف، هو كتاب مفتوح، نفتخر بكل صفحة من صفحاته.

وبالطبع، لا يسعنا أن نبخس حق تقدير الاسهامات التي قامت بها الدول

الأخرى التي شاركت في المؤتمر الموالي لأوروبا، والذي توج بتبني الميثاق الأخير. فالفقرة الأخيرة من الوثيقة تتضمن دلائل لمساع أخرى من أجل تعميق سبل الانفراج في أوروبا.

واليوم أصبحت أسس التعاون السلمي بين دول القارة الأوروبية، أكثر متانة مما كانت عليه بالأمس. فلقد طرأت تبدلات هامة على العلاقات بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية في أوروبا.

فالتعاون السوفييتي ـــ الفرنسي في نمو مطّرد. وثمة درجة ملحوظة في التفاهم المتبادل، والاتفاق على القضايا الرئيسية والكبرى في السياسة الأوروبية والعالمية، لذا، هنالك إمكانية لتطوير تعاون مثمر آخر.

كانت تطورات علاقاتنا مع جمهورية ألمانيا الاتحادية تتبع منحى إيجابياً. إذ يحبذ الطرفان المنافع المتبادلة التي تم إنجازها، انطلاقاً من مبدأ تحقيق المزيد منها في المستقبل. وهنا أود أن أعبر عن أملي في ألا تتجه جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى ما يقلل من مثل هذه الاحتمالات في المستقبل، أو أن تسير ضد الخط السلمي في أوروبا، وتخفيف حدة التوتر العالمي.

وإننا نهتم أيضاً بالتطوير المستمر في العلاقات السوفييتية ـــ البريطانية. ونأمل أن يكون هنالك رغبة في ذلك لدى الجانب البريطاني أيضاً.

كما ولدينا علاقات جيدة مع إيطاليا. ويجب مضاعفة الرصيد الذي توصلنا إليه في العلاقات في المستقبل.

وعليّ أن أشير إلى علاقات حسن الجوار التقليدية والأصيلة بين الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وفنلندا. ونرحب بالمنجزات الجيدة التي تمت من خلال علاقاتنا مع البلدان الاسكندنافية.

هذا وطرأ تبدل إيجابي في علاقاتنا مع إسبانيا.

أما تطور روابطنا مع باقي دول أوروبا الغربية، فيبعث على الرضا أيضاً.

وبشكل عام، يتبع الاتحاد السوفييتي، سواء أكان في علاقاته الثنائية مع الدول التي تمارس نظاماً اجتماعياً مختلفاً، أو في مجالات أخرى، نهج ميثاق مؤتمر هلسنكي.

على أية حال، لايمكن لجذور الانفراج السياسي التي توغلت في التربة الأوروبية، أن تكون راسخة وملموسة، إلا إذا اتخذت اجراءات عملية في حقل الانفراج العسكري. ففي هذا المجال، فتحت مقترحات بيان اللجنة السياسية الاستشارية لمنظمة حلف وارسو، الباب أمام توقعات وآفاق عظيمة، وهو الذي تبنته في شهر تشرين الثاني الماضي، وكذلك مقترحات لجنة وزراء خارجية تلك المنظمة في بيانها الذي صدر في شهر أيار.

بادىء ذي بدء، أود أن أنوّه إلى المبادرة المتعلقة بتوصل المؤتمرين في مؤتمر الدول الأوروبية، إلى اتفاق أو معاهدة عدم استخدام أي سلاح نووي، أو تقليدي بعضهم ضد بعضهم الآخر. لأن محتواها دليل يمثل نوايا الدول والشعوب.

لسوء الحظ، لم يُظهِر شركاؤنا الغربيون حتى الآن استعدادهم للاشتراك في المحادثات حول هذه المشكلة. ومع ذلك، فإننا نتوقع أن يدفعهم التفهم الرصين، ويحثُّهم الشعور بالمسؤولية، كي يردُّوا بإيجابية على مقترحاتنا.

ما زالت البلدان الاشتراكية بانتظار رد على مبادرة هامة أخرى من قبلهم ــ تخص الاجتماع على مستوى سياسي، مع مساهمة جميع الدول الأوروبية، إلى جانب الولايات المتحدة وكندا، في مؤتمر يرمي إلى تمتين الثقة بين الدول، ودرء المواجهة العسكرية، ثم تخفيف التركيز على القوات المسلحة والتسليح في أوروبا، وتخفيض عددها وميزانياتها. ويمكن لكل دولة أن تقدم إسهاماتها الخاصة لجدول أعمال ذلك المؤتمر.

وحسب رأي الاتحاد السوفييتي، تحتاج الاتفاقيات الثنائية والمتعددة إلى

عمل ملموس من قبل جميع الأطراف، وذلك لضمان نجاح مؤتمر الانفراج العسكري في القارة الأوروبية، ولاجتماع مدريد الذي سيقام في العام القادم لممثلي الدول المشتركة في المؤتمر الأوروبي. وهما اجتماعان متكاملان لا ينافس أحدهما الآخر. أما بالنسبة لاجتماع مدريد فيجب أن يركز على القضايا الملحة للانفراج في أوروبا. ولا ينبغي للمصالح الأنانية الضيقة أن تحول دون تحقيق هذا الاجتماع، وتناول القضايا الملحة فيه.

يكمن سبب التعقيدات والتناقضات في الوضع الدولي الراهن، لحد ليس بضئيل، وراء حقيقة التوتُّر والنزاعات الموجودة التي لا تزول، بل تبرز مشكلة جديدة تلي الأخرى يوماً بعد يوم.

وهنالك أكثر من مصدر نزاع وتوتُّرٍ واحد في آسيا، يتمثل في العدوان الذي شن منذ ستة أشهر خلت على جمهورية فيتنام الاشتراكية. ووصم العالم بأسره المعتدين بوصمة عار لاتمَّحى. ولكن هل تم التوصل إلى نتائج ملائمة من تلك الحادثة؟ وهل استفاد أولئك الذين دفعوهم إلى ذلك؟. فمثل هذه القضية لا يمكن أن تمحوها حملات الدعاية المغرضة ضد فيتنام، مثل وجود مخيمات اللاجئين من أهالي الهند الصينية. لا! يجب أن توجه تلك الحملة نحو طرف آخر كلياً، إلى بلد آخر معروف جداً.

وليس سراً أيضاً الطرف الذي فرض القتال، إنه نظام بول بوت المجرم والمتعطش للدماء. أما اليوم فقد أطيح بنظام بول بوت في كمبوديا بلا رجعة. إذ يجب أن يمنح ممثلو الشعب الكمبودي الشرعيون الفرصة في احتلال المقعد الذي يخص بلدهم كمبوديا في هيئة الأمم. وهذا ما سيحدث عاجلاً أم آجلاً، نأمل أن تدرك جميع الوفود الموجودة في هذه القاعة هذه الحقيقة بصورة كاملة.

إن سياسة بعض الدول هي سياسة قصيرة النظر ـــ حيث لا وصف لها غير ذلك، تلك الدول التي توسع رقعة تدخلها في قضايا أفغانستان الدولية. هذا البلد

الذي اختار طريق التحول الديمقراطي التقدمي، الذي يتطلع إلى بناء علاقات طيبة مع الجوار، ويتبع سياسة خارجية مستقلة. هي سياسة عدم الانحياز. كما ويعتبر الاتحاد السوفييتي من الدول الذي له علاقات جوار جيدة وصداقة طويلة الأمد معه، إن التدخل السافر، يجب أن يوقف. فالأفغانيون وحدهم هم المخولون في إدارة قضاياهم الداخلية وتسويتها، مثلهم مثل أي شعب في أية دولة مستقلة.

أما بالنسبة لبعض الدول في الشرق الأوسط كتركيا وإيران، فلا تربطنا بهما حدود مشتركة فحسب، بل نحافظ أيضاً على علاقات تعاون تقليدية معهما. ونتخذ موقفاً إيجابياً من الخطوات التي تتخذها هاتان الدولتان، أو غيرهما من البلدان الآسيوية، من أجل حماية وتقوية استقلالها، ونحن نرغب في تطوير العلاقات معها.

نحن في الاتحاد السوفييتي راضون عن علاقات الصداقة القائمة بين جمهورياتنا الاشتراكية السوفييتية وبين الهند، هذا البلد الآسيوي العظيم، وسياسته السلمية الدائمة. وتعتبر العلاقة السوفييتية ـــ الهندية دليلاً هاماً، وعاملاً كبيراً للسلام في القارة الآسيوية.

ونحن نرغب في الحفاظ على العلاقات الطبيعية الجيدة على أسس متبادلة، مع جميع الدول، سواء أكانت في جنوب أو شمال أو شرق آسيا أو في الشرق الأقصى. وينطبق هذا على اليابان، وإندونيسيا، والفلبين، وماليزيا، وتايلاند، وباكستان، وبنغلاديش، وسريلانكا، ودول أخرى في تلك المناطق.

ومثل كل الدول المحبة للسلام، يهتم الشعب السوفييتي اهتماماً بالغاً بقضايا منطقة الشرق الأوسط وسياسته الخارجية ـــ إحدى أسخن بقاع العالم، وأخطرها تهديداً للسلام الآن.

إن مشكلة الشرق الأوسط، إذا جردت مما هو غير عادي، يستعر أوارها للأسباب التالية: إما بسبب العدوان ضد الدول العربية وشعوبها التي طُرِدَتْ

وشُرِّدَتْ، أو لأن الغزاة يكافأون بالسماح لهم بضم أراضٍ تخص غيرهم. لذا تتطلب التسوية العادلة، وتوطيد السلم الدائم في الشرق الأوسط، وجوب انهاء إسرائيل احتلالها لجميع — أكرر لجميع — الأراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧، والالتزام بالحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في انشاء دولته الخاصة به وحقه بأمنها. ويحق جميع الدول في الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، في الاستقلال وضمان السلام. أليس هذا أمراً عادلاً؟ لذا فإن الاتفاق المنفرد بين مصر وإسرائيل لا يحل أي شيء، برغم كل المديح والثناء الذي كتب عنه. إنه لا شيء سوى وسيلة مصممة لاخماد يقظة الشعوب وحذرها. إنه ليس سوى تكديس مواد متفجرة أكثر يمكن أن ينجم عنها مواجهة جديدة في الشرق الأوسط، يضاف إلى ذلك الجو السياسي المتوتر في هذه المناطق الحساسة، رائحةُ النفط الثقيلة. وندرك كلنا ماذا يعني ذلك.

لقد مضى وقت طويل حتى أدركت جميع الدول الممثلة في هيئة الأمم، كم كانت مأساة الشعب العربي الفلسطيني فظيعة. فما قيمة البيانات التي تدافع عن البشرية وحقوق الإنسان؟ — سواء أكان ذلك من أجل اللاجئين أم لم يكن — ما قيمة ذلك، إذا سُلِبَتْ حقوق شعب بأكمله أمام أعين العالم بأسره، حقوق لا تعوِّض من حرمانه من أرضه، بعد طرده منها ومن حياته كلها؟

إن سياسة الاتحاد السوفييتي بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط هي سياسة مبدأ. ونود أن نشير إلى أنها لا تعتمد على عناصر تتعلق بأحداث جارية مثيرة أو موقوتة. إنه من الصعب — أو في الحقيقة من المستحيل بصورة خاصة — تطبيق سياسة جدية وخطيرة على أسس عابرة وموقوتة. نحن إلى جانب تسوية عادلة ومنصفه، تعتمد على سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، منطقة ليست بعيدة عن حدودنا. لذا يقف الاتحاد السوفييتي بثبات إلى جانب الشعوب العربية التي ترفض بحكمة الصفقات و الاتفاقيات على حساب مصالحها وحقوقها الشرعية.

ومع تبني هيئة الأمم قرار منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة عام

١٩٦٠ ـــ وهو أبرز منجزات الهيئة ـــ عرف المجتمع الدولي حقيقة أن ساعة الاستعمار قد أزفت. ومنذ ذلك التاريخ أزاحت معظم الشعوب نير الاستعمار عن كاهلها. وظل الضمير الإنساني يثور ويتمرّد ضد براثن الاستعمار والعنصرية اللذين لم يتم القضاء عليهما كلياً حتى الآن. وخير مثال على ذلك ما يحدث الآن في جنوبي إفريقية.

فمنذ سنوات عديدة، يناضل شعبا زيمبابوي وناميبيا من أجل الحصول على الحرية والاستقلال. وإن الاتحاد السوفييتي يقف كلياً إلى جانب قضيتهما النبيلة. ولقد رفعنا وسنظل نرفع صوتنا عالياً لدعمهما وتأييدهما. وسوف نتعاون مع تلك الدول المستعمَرة، وبخاصة الدول الإفريقية التي تلتزم بمواقف العدل وسندافع عن حقوق شعوبها المشروعة.

لذا يجب رفض جميع أنواع التكتلات، مهما بلغت من ذكاء ودهاء لأنها تهدف إلى الحفاظ على سيطرة الاستعمار والعنصرية، بمساعدة حكومات دمى شكلت بسرعة فائقة.

هل من الممكن إنجاز تسوية سياسية في جنوب إفريقية؟

أجل، إن ذلك ممكن، وهنالك طرق تؤدي إليها. ولكن حتى الآن كان العنصريون وزبانيتهم يردون على المقترحات بالرصاص، لأنها مقترحات لصالح الحل العادل والسلمي. وبالطبع ينطبق هذا الكلام على أصدقائهم في الخارج أيضاً.

هذا وستكون جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة على صواب إذا ما عبَّرت بوضوح عن دعمها المطلق لنضال تحرر الشعوب في جنوب إفريقية، وأدانت محاولات إغراق هذا النضال بالدماء، بصفتها جريمة ضد البشرية. وإنه لمن واجب هيئة الأمم المباشر إرغام هؤلاء الذين يتجاهلون قرارات هيئة الأمم في جنوب إفريقية على احترامها.

يعي الاتحاد السوفييتي تماماً إسهام شعوب أمريكا اللاتينية في النضال من

أجل السلام والتحرير الوطني. وسيتعاظم هذا الاسهام أكثر، كلما صمدت دول أمريكا اللاتينية في الدفاع عن حقها في الاستقلال، وكلما تضاءل تأثير سياساتها بالخارج. ونتيجة لذلك. نلفت النظر بكل وضوح حول مكانة أمريكا اللاتينية المتنامية في العلاقات الدولية.

لا يطبق الاتحاد السوفييتي في معاملته لقارات العالم ودوله مقاييس مختلفة، عندما يتعلق الأمر باستقلال الدول، وحرية الشعوب، وحقوق الإنسان الأصلية. إذ لا يستطيع المرء أن يترك ميثاق الأمم المتحدة جانباً تارة، ويرفعه عالياً تارة أخرى. يجب تطبيق مواد ميثاق هيئة الأمم بالتساوي لأي شعب، وأية دولة.

لقد أكد الاتحاد السوفييتي مراراً وتكراراً، وبخاصة في الأمم المتحدة، على أهمية حركة عدم الانحياز وانجازاتها السلمية. نحن واثقون من أن الدول غير المنحازة، سوف تستمر في الاستفادة من ثقلها لصالح السلام، ونزع السلاح، والانفراج. ويدعم هذه الثقة بالطبع، نتائج قمة مؤتمر دول عدم الانحياز الناجحة، التي انتهت مؤخراً في هافانا، فقد كان منبراً هاماً، وحدثاً دولياً كبيراً.

إن كل ما نحتاج إليه في الدرجة الأولى، لحل أية مشكلة دولية هامة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، أو ذات طبيعة أخرى هو الجو السلمي. وسواء أكان السلام أكثر استمراراً أو أقل استقراراً، فهذا يعتمد لحد هام على العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وهذه نتيجة موضوعية وواقعية وحتمية.

ولا تخفي قيادة الاتحاد السوفييتي رغبتها في إقامة علاقات طبيعية، أو ودية مع الولايات المتحدة. ولقد ذكرنا هذا الأمر عدة مرات ــ خلال مؤتمر الحزب مثلاً ــ وقد ذكرها ليونيد بريجنيف في المؤتمر الخامس والعشرين المنصرم لمؤتمر الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. ولا يتطلب هذا إلّا مراعاة المبادىء المتعارف عليها في العلاقات الدولية والتي أصبحت راسخة جداً، وهي مسجلة بصورة خاصة في الوثائق السوفييتية ــ الأمريكية المعروفة جيداً، ألا وهي مبادىء التعاون السلمي بين الدول، ومبادىء عدم التدخل في قضايا الدول الأخرى. وسوف لن نسمح لأي

طرف في التدخل في قضايانا الداخلية. وإن ما يخص العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية، لأمر يتعلق بكلا الطرفين. وبذا لا يمكن أن تتطور العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية بنجاح، إلا بناء على هذه الأسس فقط.

هذا ولقد أوضح ليونيد بريجنيف موقفنا بكل دقة ووضوح في فيينا وعلى وجه التحديد، خلال اجتماعه مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وقد عبر الاجتماع عن رغبة كلا الجانبين المطروحة، وهي أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، قادران على إيجاد حلول مشتركة مقبولة وعلى التعاون لصالح الانفراج الدولي والسلام. وجاء في تصريح ليونيد بريجنيف ما يلي:

«في الحقيقة، ليس هناك أي شعب في العالم، لا يود الاتحاد السوفييتي أن تكون له علاقات طيبة معه. وليس هنالك مشكلة دولية هامة إلا ويرغب الاتحاد السوفييتي في المساهمة لحلها، وما من مصدر خطر حرب إلّا واهتم الاتحاد السوفييتي بإزالته بالطرق السلمية».

بعدما تلى من تطورات في الأحداث السلمية إثر الحرب العالمية الثانية، كان هنالك أيضاً أحداث خطيرة هددت دعائم السلام بشدة. فإذا ما ألقينا نظرة فاحصة عبر تلك الأحداث، فسيتكشف لنا بسهولة أن تحول الوضع الدولي يعتمد بشكل كبير على الدول التي تتمتع بأقوى المستويات للتأثير عليه.

وعندما تعمل تلك المستويات من أجل الحصول على نقائض منحازة، أو حتى إنها تتحدى علناً ميثاق هيئة الأمم، تبرز الأوضاع المتضاربة والأزمات الدولية. ويحاول عادة محرضو مثل هذه الأحداث تبرئة أنفسهم، ولذلك فهم لا يترددون عن ممارسة جميع أنواع الألاعيب على غيرهم. ذلك هو الاجراء المتبع لسوء الحظ في بعض الأحيان.

ويشتمل مثل هذا التكتيك أو الأسلوب على التلاعب بتعبير كلمة

« الهيمنة » الذي استخدم باطّراد خلال السنوات الأخيرة في الممارسات السياسية الدولية. علماً بأن أصله ينمّ عن ظاهرة ليست بجديدة للمعرفة. بل على النقيض من ذلك، فلنقل إنه عرف منذ عهد لايمكن تذكره. إنه تعبير يعني التوق للسيطرة على العالم، للسيطرة على البلدان والشعوب الأخرى.

لقد ضحى عشرون مليون شخص من شعبنا، في سبيل احباط وهزيمة مخططات هتلر للسيطرة على العالم، من أجل دفن الهيمنة الفاشية وغطرستها. والرقم هذا وحده لدليل واضح على سجلنا ونضالنا ضد الهيمنة.

إن الهيمنة هي النقيض المباشر لمساواة الدول والشعوب، ونقيض المثل التي أعلنتها ثورة أكتوبر للعالم كله، ونقيض لميثاق هيئة الأمم المتحدة التي ينبغي عليها أن تمهد كل طريق ممكن في العلاقات الدولية. لكن تطبيق الميثاق يضع عثرات خطيرة في وجه تقدّم الانفراج اليوم، هذا الانفراج الذي لايوجد، أو لا يمكن أن يكون له بديل معقول.

لقد أزف الوقت لأن تتخذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطوة واضحة، وموقفاً غير غامض بالنسبة للهيمنة ـــ بإدانتها وسد الطريق أمام أي أثر لها في قضايا العالم ـــ. وينبغي أن ترتفع برفضها إلى مستوى المبدأ المعترف به، كقانون دولي يجب احترامه.

انطلاقاً من كل هذه التوجّهات، يقترح الاتحاد السوفييتي في جدول أعمال الجلسة الحالية بنداً هاماً تحت عنوان « رفض سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ». ويرفع مسودة قرار ملائمة، كي تبحث في هذه الجلسة. وفحواها إنه لا ينبغي على أية دولة، أو مجموعة من الدول أن تمارس مهما كانت الظروف أو الدوافع، سيطرتها على الدول أو مجموعات من الدول الأخرى.

ونحن مقتنعون بأن جميع أولئك الذين يتناولون التصرف بالقضايا الدولية على أسس المساواة، ولصالح الانفراج والسلم، لا يسعهم أن يعارضوا تبنّي مثل مسودة هذا

القرار. ونأمل أن تأخذ الجمعية العامة هذه المسودة بعين الاعتبار والمسؤولية.

وبعد الجمعية العامة، يمكن أيضاً لمجلس الأمن في هيئة الأمم، مع القوى النووية الخمس بصفتهم أعضاء دائمين، أن يعبروا عن أنفسهم ضد مبدأ السيطرة. وبالنتيجة، سيؤدي شجب الدول لسياسة الهيمنة بكل ممارساتها إلى فكرة طرح اتفاق دولي واسع، والتوصل إلى معاهدة مماثلة حول ذلك.

يلتزم بلدنا بتوجيه سياسته كلياً، مع مبادىء ميثاق هيئة الأمم، واتباع أهدافه دون أي تمييز. ونحن لم نفقد البصيرة في القواعد الرئيسية لنشاطات المنظمة العالمية، ألا وهي، تكثيف المساعي والجهود لتأكيد وضمان عيش الشعوب في ظروف السلام. ويدعو الاتحاد السوفييتي باصرار إلى ضرورة تقوية الأمم المتحدة، وعدم السماح لأي جانب أن يتناسى تلك المبادىء السامية.

كما ينبغي على الشعوب أن تقوّم نتائج هذه الجلسة الراهنة، مثل تلك الجلسات السابقة للجمعية العامة، أولاً من خلال ما سينجز من أجل الشعوب، كي تشعر بأنها في أمن أكثر. وثانياً لأن المسؤولية الجسيمة تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم وممثليها المجتمعين هنا في هذه القاعة.

هذا وسيساعدنا كل شيء إيجابي يمكن أن ننجزه اليوم في الثمانينيات لتطوير وتدعيم نجاحات السبعينيات. كما سيقرر لحد كبير الأفكار والأحاسيس، وذكريات الماضي، والايمان بالمستقبل، وستنقل البشرية معها هذه الأفكار النبيلة إلى الألف التالية من الأعوام.

ونود بكل ما لدينا من طاقة أن تتوج أعمال الجلسة الثالثة والأربعين القادمة للجمعية العامة بتبني الشعوب قرارات ستوصي بها. وقرارات ستروق للعالم أجمع.

ضمان السلام للأمم واجب على جميع الدول

الخطاب الذي ألقي في الجلسة الخامسة
والثلاثين في الجمعية العامة للأمم المتحدة،
بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٨٠

السيد الرئيس،

الوفود الموقرة،

متحدثا اليوم من على هذا المنبر، أود أن أؤكد لكم على الأهمية البالغة لجلسة الجمعية العمومية هذه، فيما لو أحرزت أعمالها النجاح.

فوفق ما جاء في ميثاق هيئة الأمم، حول وضع الصراع العالمي اليوم، من الجوهري أن تدار أعمال هذه الجلسة في جوٍ بنّاء. وعلى المشاركين فيها أن يتحلّوا بالحكمة والواقعية أكثر من السابق، وأن يتناولوا بالدرجة الأولى القضايا الدولية الرئيسية، ويُعبِّروا عن مصلحة أصيلة عند إيجادهم حلولاً لها. لذا ينبغي على الدول الأعضاء في هيئة الأمم أن يعبروا عن التزامهم بمبادىء هذه المنظمة العالمية وأهدافها، وعن إدراكهم لمسؤولياتهم أمام مصير السلام. إذ في الحقيقة، إن هذا الأمر هو الآن مهمة حيوية هامة، وواجب مُلقى على عاتقهم فردياً وجماعياً. ونركز الانتباه حول هذا، لأن حالة القضايا في العالم قد أصبحت مؤخراً أكثر تعقيداً نتيجة تحول مفاجىء في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو).

دعونا نلقي نظرة على الحقائق ــ فهي أكثر بلاغة من الكلمات ــ.

فإذا ما عدنا إلى أيار عام ١٩٧٨ ، قررت دول حلف الناتو ، بشكل آلي ، أن تزيد نفقاتها العسكرية السنوية حتى نهاية هذا القرن تقريباً . ففي شهر كانون الأول المنصرم ، اتخذت قراراً بانتاج واستخدام أنظمة صورايخ نووية أمريكية جديدة ذات مدى متوسط ، في أوروبا الغربية . صُمِّمَتْ من أجل تبديل الوضع العسكري والاستراتيجي لصالح دول حلف الناتو . وفي الوقت نفسه ، أعلنت واشنطن عن برنامجها الخاص بالتعبئة الحربية بميزانية تفوق البلايين من الدولارات .

إن النهج الذي اختارته الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي لا يمكن أن يُدعى سوى بالنهج الحربي الذي يُطلَق عليه « الاستراتيجية النووية الجديدة » . وتحت ستار الحجج يتملص مهندسو هذه الاستراتيجية ، بأنه لا علاقة للواقع الذي يخص الحدَّ أو الإستخدام الجزئي للأسلحة النووية ، ويبحثون عن تثبيت فكرة سريان مفعول وقبول النزاع النووي في عقول الناس . وبذا يفاقم هذا المفهوم الأحمق من خطر الكارثة النووية التي لا يمكن إلا وأن تكون قضية تهم العالم برمته .

أوليس مناقضاً لمفاهيم الشعوب في العالم أن تؤجِّل واشنطن عمداً التوقيع على المعاهدة السوفييتية ــ الأمريكية ، حول الحدِّ من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (سالت ــ ٢) ؟ . لقد أوضحت بأنها تعطي أهمية ضئيلة لتأكيداتها ووعودها التي قطعتها على نفسها سابقاً .

تبنّت السياسة الأمريكية الخاصة مؤخراً سبع فرضيات ، اعتبرت في جميع الأوساط كعقيدة لها . وهاكم واحدة منها . اختيرت عن سابق عزم وتصميم منطقة متميزة من العالم ــ بخاصة إذا كانت غنية بمصادر الطاقة ، أو أنها هامة من ناحية النقل والمواصلات ، أو أنها استحوذت ببساطة على سحر البنتاغون ــ وأعلن عن تلك المنطقة المفضلة بكل فظاظة أنها « منطقة أمريكية ذات مصالح حيوية بالنسبة لهم » . وعلاوة على ذلك ، لو كانت تلك منطقة ذات مصالح أمريكية حيوية ، ولا تخص أيَّ طرف في العالم ــ فالله يعلم ــ قبل كل شيء ، لماذا تُبذُل الجهودُ من أجل تلك « المصالح الحيوية » ؟ إنها تُبذَلُ بكل بساطة من أجل حرمان الشعوب التي

تعيش في تلك المنطقة، من حق السيادة على أوطانها بالذات، وعلى ثرواتها الخاصة بها، وحتى من الصعب الادراك أنه ينبغي في نهاية القرن العشرين الاستهتار والسخرية بصراحة بأحكام القانون الدولي المعترف بها، والتي ظلت محترمة ومبجلة طوال هذا الوقت.

وتأتي الفرضية الثانية من التبديل الداخلي لأية دولة ــ ربما لأن حكومتها لم تدخل مزاج واشنطن ــ وتعتبر الولايات المتحدة نفسها مخولةً في التدخل بشؤون تلك الدولة، بما في ذلك إدخال قوات مسلحة ووحدات مغاوير إليها. ولهذا الغرض بالذات تم تخصيص واستخدام قوات التدخل السريع. وبالتأكيد يكون كبشُ الفداء تلك الدول التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها.

وماذا عن معاملة كوبا؟ إن ذلك مثل مذهل. فخلافاً للحقوق الشرعية لحكومة كوبا وشعبها، استولت الولايات المتحدة بالقوة على «غوانتانامو» من الأراضي الكوبية حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية فيها. بيد أن واشنطن تنظر إلى الأمور بالطريقة التالية: تريد تلك القاعدة ــ وفقط لا غير ــ دون الإكتراث بحق كوبا في السيادة والاستقلال، متجاهلة شعبها كليةً وبشكل سافر، فهمها مصالحها ومصالحها فقط.

ويالها من تصريحات تُعطى تسويغاً لمثل هذه السياسة. جزء منها يكرس بإسهاب عن حقوق الإنسان، وحقوق الدول. وياله من مذهل حقاً: كيفية ربط مثل هذه السياسة باحترام حقوق الدول، وحقوق الشعوب، وحقوق الإنسان. فإذا ما قوبلت مثل هذه التصريحات بالقبول والتصديق، كما يحدث، فهي تُعاد وتُكرر مثل الدعايات التجارية، عندئذ يجب إهمال جميع مجلدات القانون الدولي، أو في الحقيقة ميثاق الأمم المتحدة، التي تحمي سيادة الدول تماماً. لكن لا يمكن للألاعيب البهلوانية الكلامية، والحيل الديبلوماسية أن تخفي الخفايا الحقيقية لمثل هذه السياسة.

تظهر وسائل الضغط والابتزاز في السياسة الخارجية في أجزاء مختلفة من

العالم. إذ يمارَسُ عنفٌ وقح ضد إيران، يعرفه كل إنسان، حيث لا تهدد تصرفات الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي*ذلك البلد فحسب، بل بلداناً أخرى في المنطقة أيضاً.

إن التواجد العسكري الأمريكي في طريقه إلى شرقي إفريقية، فقد برزت هناك قواعد عسكرية جديدة، مثلما يحدث في الصومال بشكل خاص، هذا البلد الذي تستمر قيادته في ادعاءات بملكية جزء من أراضي جيرانها، وهي لا أساس لها من الصحة إطلاقاً. إن الاتحاد السوفييتي يدعم ويؤيد كلياً تلك الدول التي ترفع أصواتها ضد إنشاء مثل تلك القواعد. وبالتأكيد، إن أولئك الذين يقدمون أوطانهم للقواعد العسكرية الأمريكية، يساعدون على صب الزيت فوق النار، إضافة لما ينجم عنه من مخاطر.

إن لصفقة كامب دافيد المعادية للعرب نتائجها غير المباشرة على التوتر المستمر في الشرق الأوسط، المحفوف بالمخاطر والتطورات التي يتعذر التكهن بها. وهذا وضع ينبغي أن يعاد النظر فيه. إن الاتفاق الذي يتم ضد مصالح وأبسط مطالب العدل للدول العربية، وضد حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة، الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد، هو اتفاق مقصود لإرضاء ادعاءات اسرائيل في ضم الأراضي العربية، وتوطيد الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط.

وباختصار، ومنذ الصفقة المنفردة بين الولايات المتحدة واسرائيل مصر، برهن الموقف في المنطقة على كونه، أبعدَ عن السلام الحقيقي مما كان عليه من قبل. ولهذا السبب رفضت الدول العربية صفقة كامب دافيد، كما وشجبت من قبل أولئك المهتمين في تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط، وليس في تسوية أملتها المصالح الأمبريالية الرأسمالية. ولقد أوضحتْ ذلك القرارات الأخيرة التي اتخذتها

* وردت في الخطاب «الخليج الفارسي».

الجمعية العامة للأمم المتحدة، في جلستها الطارئة، والخاصة بشأن المسألة الفلسطينية، وقرارات مجلس الأمن الأخيرة في هيئة الأمم أيضاً.

وفي منطقة أخرى، تبذل واشنطن الجهود لتقوية موقفها السياسي والعسكري في الشرق الأقصى، وتزيد من لهيب التيارات العسكرية التي لم تخمد بعد في بعض أصقاع اليابان. وتتصرف بكين بتناسق على نفس الوتيرة. ومع ذلك، يمكن أن يخطر بالبال بأن القيادة اليابانية قد تفكر في رؤية الأشياء كما هي، وأن تنجح في مقاومة التأثيرات الخارجية التي تحث ذلك البلد على اتخاذ طريق العداء إزاء الاتحاد السوفييتي، طريق قد قاد اليابان من قبل إلى الكارثة.

ولا تزال قوات الولايات المتحدة موجودة في أراضي كوريا الجنوبية، مخالفة بذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في جلستها الثلاثين بشأن كوريا الجنوبية، ويتحمل نظام سيؤول عميل الولايات المتحدة مسؤولية عدم حلّ المشكلة الكورية، وإعاقة إعادة المياه إلى مجاريها الطبيعية في شبه الجزيرة الكورية، وإعادة توحيد كوريا على أسس سلمية وديمقراطية، دون أي تدخل خارجي، مثلما اقترحت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية.

هذا وتضيف الولايات المتحدة حالة عدم الاستقرار لا في الهند الصينية فحسب، بل في منطقة جنوب شرق آسيا بأسرها. وهنا أيضاً تتصرف أمريكا باتساق مع المهيمنين في بكين الذين اقترفوا الاعتداء ضد جمهورية فيتنام الاشتراكية، ويستمرون في عرض عضلاتهم العسكرية على الحدود الصينية ــ الفيتنامية، ويحركون التحرشات ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية، التي سيسمع صوتها من على هذا المنبر عاجلاً أم آجلاً. بالاضافة إلى دول أخرى أيضاً في تلك المنطقة، تخضع لضغط من بكين وواشنطن أيضاً.

لجأت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى في السنوات الأخيرة، إلى لعب «الورقة الصينية» بين وقت وآخر أكثر مما مضى ــ لقد أحبوها ــ لكي يحققوا مصالحهم الخاصة، من خلال مطامح القوة العظمى لبكين، التي تحافظ على

السلام بعضلاتها، وممارسة سياسة القوة، مدافعة بكل تشبث وتعنُّت عن فكرة حتمية قيام حرب عالمية أخرى.

وبينما تحاول تلك البلدان جر الصين إلى اتباع خطى أقرب إلى مسار سياستهم، تحاول بكين بدورها التقرب منها، وتحاول أيضاً جرّها إلى طريق الحرب الباردة، والمجابهة مع الاتحاد السوفييتي، وأود أن أعلق هنا أن الصين تحاول ذلك بالرغم من أن بلدنا يسعى إلى إعادة العلاقات الطبيعية معها، مثلما جاء مراراً وتكراراً على لسان أعلى المستويات المأذونة.

وحتى لو تركنا جانباً مسألة من الذي يلعب ورقة الثاني أكثر، إلا أنه يجب التأكيد على خطورة هذه اللعبة على قضية السلام.

إن الحقائق التي عددتها كافية لأن تقودنا إلى النتيجة القائلة: بأن دوائر النفوذ في بعض البلدان، بودها أن تبدد فكرة الانفراج، وتقوّض دعائم سياستها التي حققها الانفراج الدولي في السبعينيات بخاصة، نتيجة جهود طويلة ومكثفة بذلتها دول عديدة.

منذ زمن ليس ببعيد، وفي العاصمة فيينا، حيث وقعت معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت ـــ ٢)، جرت محادثة صريحة بين ليونيد بريجنيف، ورئيس الولايات المتحدة كارتر، الذي أدرك ضرورة الحفاظ على التكافؤ النسبي الموجود في القوى العسكرية بين الشرق والغرب، بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. علماً بأن هذا الواقع قد أدركه أيضاً زعماء حلف الناتو على نقيض تصريحاتهم السابقة إلى تبديل التوازن الاستراتيجي للقوى في العالم، وذلك لصالح ذلك الحلف. وهذا هو سبب تفاقم الوضع الدولي الراهن.

إن محاولة تقديم تفسيرات متعددة لتطورات العالم، أو محاولة الطعن والتشهير بالسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، باللجوء ثانية إلى أسطورة التهديد العسكري السوفييتي، ما هي إلا محاولة خداع كبرى.

والانسان الساذج فقط، ينخدع بهذه المزاعم التي لا أصل لها، تحت وطأة تفاقم الوضع في العالم الذي سببه التواجد المؤقت لبضع الوحدات العسكرية السوفييتية المحدودة في أفغانستان. لكن مثلما تم شرحه مراراً وتكراراً، إن تحركنا قد تمَّ من أجل مساعدة الشعب الأفغاني على حماية سيادة بلاده، ومنع التدخل المسلح من الخارج، إلى جانب، الحيلولة دون ظهور تهديد مباشر على الاتحاد السوفييتي في حدوده الجنوبية. علماً بأن المساعدة قد قُدِّمت استجابة لمناشدات الحكومة الأفغانستانية المتكررة، كما وتتمشى كلياً مع المعاهدة السوفييتية ـــ الأفغانية لعام ١٩٧٨، ومع ميثاق هيئة الأمم المتحدة. وأظن بأنه لا يزال يوجد في الولايات المتحدة أشخاص ممن وقعوا على ميثاق الأمم المتحدة الذي يشتمل على مادة مطابقة أو مشابهة لذلك.

والآن، يعود الوضع في أفغانستان تدريجياً إلى حالته الطبيعية، وقد عادت بعض وحداتنا العسكرية إلى الوطن، بالاتفاق مع الحكومة الأفغانية.

قد يسمع المرء بين حين وآخر، بخاصة في هيئة الأمم، بعض الأشخاص يتحدثون بشأن انسحاب القوات السوفييتية العسكرية الكامل. ونرد على ذلك، بأن الاتحاد السوفييتي سوف يسحب وحداته بناءً على اتفاق مع الحكومة الأفغانية، حالما تزول الأسباب التي أدت إلى وجودها، ولكن ليس قبل ذلك.

ويجدر بنا أن نتذكر بأن حكومة أفغانستان قد طرحت برنامج تسوية سياسية للوضع حول أفغانستان. وإنه لمن الممكن تماماً التوصل إلى مثل هذه التسوية على تلك الأسس، التي يؤيدها الاتحاد السوفييتي بقوة. ولكن أية محاولات تجري ضد حقوق أفغانستان في سيادتها ستكون عقيمة. وإن حقيقة وطبيعة الأحداث التي تدور في أفغانستان، تدور حول ما تكتسبه دول عدم الانحياز من أرضية.

إن المزاعم التي تذاع في بعض الدول الغربية، بأن الاتحاد السوفييتي يعبىء قوته العسكرية على مستوى يفوق مستلزماته الدفاعية لكلام زائف أيضاً بصورة

فاضحة. وثمة خبراء يصيغون مثل هذه الادعاءات. فبلدنا يؤمن بأن التكافؤ الاستراتيجي في القوى الموجودة في العالم، كاف لحماية أمنه وأمن حلفائه وأصدقائه. وإن بلدنا لا يطمح إلى أكثر من ذلك.

دعونا نتناول أوروبا الوسطى، هذه المنطقة فيها أعلى كثافة من القوات العسكرية التي تجابه بعضها بعضاً. فهناك الاتحاد السوفييتي، على نقيض حلف (الناتو)، لم يزد من قواته جندياً واحداً (منذ أمد طويل) ولا دبابة واحدة أو طائرة واحدة. بل على العكس من ذلك كان يخفضها.

أما بالنسبة للأنظمة النووية ذات المدى المتوسط الموجودة في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي — ونحن لا نقيمها على أراضي دول أخرى أبداً — فقد خُفِّضت مؤخراً من حيث عدد القواعد القاذفة والتخلي عن رؤوسها النووية، نوعاً ما. وإن القادة الذين يحاولون لغاية في نفس يعقوب تضليل الناس، هم أيضاً يعرفون ذلك أيضاً. وبما أنهم على خلاف مع الحقيقة، فهم يغذون بانتظام الرأي العام بدعايات مخادعة، كلما تحدثوا عن السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، أو عن قواته المسلحة. لدرجة أن مثل هذه الدعايات تروج بين حين وآخر بين جدران هذه القاعة.

مقابل تلك الخلفية، من الواضح أن هؤلاء الذين يتحدثون عن بعض تعبئة بلدنا لقدراته الدفاعية، فإنهم في الحقيقة يحاولون إبعاد الأنظار عن خططهم بالذات، في استخدام مئات من الأنظمة النووية الجديدة للولايات المتحدة فوق أراضي عدة بلدان أوروبية غربية.

ولمنع قيام سباق تسلح أخرى، اقترح الاتحاد السوفييتي أن تجرى المفاوضات على أسس من المساواة، مع مراعاة مبدأ الأمن المتكافىء. ولإزالة العثرات أمام المفاوضات الناجمة عن قرار حلف الناتو، نقترح أن تباشر المباحثات دون أي تأخير حول مسألة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا، وحول مسألة الأنظمة الأمريكية ذات التوضع المتقدم في آن واحد وباتصالات منتظمة.

ومن المعلوم أن الاتفاقات الناجمة سوف تطبق بعد سريان مفعول معاهدة الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية (سالت ــ ٢) .

لم يتسلم الاتحاد السوفييتي حتى الآن رداً ملموساً على مبادرته . وإن المقترحات السوفييتية قد تم الحديث عنها وكتب عنها الكثير ، وقيّمت تقييمات مختلفة ، وزعموا في بعض الأحيان بأنها غير واضحة ، لا بل مبهمة . بيد أن هؤلاء ممن يُفترض أن يتجاوبوا معها لم يتفوهوا بعد بأي كلام مجدٍ . وسبب كل ذلك ، هو أن مقترحات الاتحاد السوفييتي مصممة من أجل ايجاد حل حقيقي لمشكلة تعزيز الأمن الأوروبي ، ومن أجل إزالة العوائق ، والحيلولة دون أن تصبح أوروبا منطقة أكثر خطراً ، أو مسرحاً لمواجهة عسكرية ، لاحتوائها على كميات هائلة من الأسلحة النووية على أهبة الاستعداد ليلاً ونهاراً .

هذا وسوف يبدو بأن التأخير في تقديم جواب بنّاء على فحوى اقتراحنا مقصود لامتصاص رد فعل العالم الايجابي الذي أثاره . ونعبر عن أملنا في التوصل إلى تفاهم مشترك ، وموقف مسؤول لتحسين الوضع في أوروبا الذي سيتكشف في المستقبل ونودُّ أن نصدق ذلك . لذا فإن الاتحاد السوفييتي مستعد لبدء المحادثات مع شركائه حول المقترحات المذكورة أعلاه وبناء على أسس عادلة في أي وقت .

وبالطبع ، إن كان هنالك أي قصور في وضوح مادة مقترحاتنا ، فسنسعى جاهدين لإزالته من خلال المشاورات وتبادل الآراء . لكن من الجوهري ضرورة انضمام المساهمين في مثل هذا التبادل في الآراء إلى منصة المفاوضات بايمان قوي ، وليس مجرد قتل الوقت .

في الوقت نفسه ينبغي الفهم بكل وضوح ، أن الاتحاد السوفييتي وبلدان معاهدة حلف وارسو ، سوف لن يسمحوا أبداً أن يتأرجح الميزان الاستراتيجي العسكري الذي توصلوا إليه فيما بينهم وبين دول حلف شمالي الأطلسي (ناتو) . وأن أية حسابات تهدف إلى رجحان كفة في هذا التوازن يجب نبذها .

لم يفكر الاتحاد السوفييتي وغيره من دول المنظومة الاشتراكية في البحث عن أي تفوق عسكري. وسوف لن يكون لديهم أي مبدأ استراتيجي سوى المبدأالدفاعي. مثلما أوضح ليونيد بريجنيف مرة ثانية في خطابه الأخير الذي ألقاه في مدينة ألما ــ آتا عندما قال:

«إن سياسة بلدنا الخارجية، سياسة واضحة وشريفة، سياسة سلام، غير موجهة ضد أي جانب آخر. ونحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، ولا نقحم أنفسنا في أراضيه، بيد أننا سوف نتدبر دائماً أمر الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا المشروعة».

يعتبر السلام من مقومات ميراث السياسة الخارجية للاشتراكية، وهو نظام اجتماعي لا يمت للحرب بأية صلة. وقد قال لينين بهذا الخصوص «إن العالم الخالي من الحروب، عالم مثالي جداً للاشتراكية».

إن المصدر الذي تضع البلدان الاشتراكية ثقتها فيه، هو هوية أهدافها الموضوعية في بناء مجتمع جديد، وفي ثقتها بالدفاع عن السلام. مجتمع يسعى لتحقيق تكامل العلاقات المتكافئة، والوحدة الأخوية، والمساعدة الرفاقية المشتركة، والتعاون المثمر في كل مجالات الحياة، ويحتل ذلك باستمرار الحافز الأول في تفكير المجتمع الاشتراكي وانتباهه، اللذين انبثقا ثانية نتيجة الاجتماعات التي عقدت في شبه جزيرة القرم في الصيف الفائت بين ليونيد بريجينف وقادة الدول والأحزاب الشقيقة.

لقد كان الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وسوف يستمروا رواداً للنضال وطلائع للأمن الدولي، بيد أننا لا ندعي الاحتكار في هذا المجال. بل سوف نقف في الخط نفسه مع الدول التي تتبع باستمرار سياسة سلمية، وتبعد التهديد عن نشوب حرب عالمية أخرى، ألا وهي سياسة الانفراج.

هذا وتتضح الأفعال الحقيقية للدول الاشتراكية في هذا المجال من خلال

سلسلة من المبادرات، تلك التي تقدمت بصورة خاصة منذ الجلسة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ألا وهي: المقترحات التي طرحتها اللجنة الاستشارية للدول الأعضاء في حلف وارسو، من أجل عقد مؤتمر لزعماء الدول في كل أنحاء العالم، للبحث في المشاكل المتعلقة بايقاف حدة التوتر، ودرء أخطار الحرب وإلغائها، واتخاذ إجراءات لوقف سباق التسلح، ونزع السلاح، وتمتين السلام في أوروبا، وعبر جميع أرجاء العالم، إضافة إلى ما تضمنه البيان الذي تم تبنّيه في تلك الجلسة نفسها، علماً بأن مبادرة الاتحاد السوفييتي فيما يخص بدء مفاوضات حول الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا، تجري عن طريق اتصالات مكثفة مع الولايات المتحدة لسحب منظومات قواعدها المتقدمة، وعلماً بأن الاتحاد السوفييتي سحب مؤخراً عشرين ألف جندي، وألف دبابة وصنوفاً أخرى من جمهورية ألمانيا الديموقراطية، كما وتطرح المقترحات، التي قدمتها البلدان الاشتراكية في محادثات فيينا، تخفيض الولايات المتحدة من قواتها العسكرية مقدار ١٣٠٠٠ جندي، والاتحاد السوفييتي مقدار ٢٠٠٠٠، بالاضافة إلى القوات السوفييتية التي انسحبت من جمهورية ألمانيا الديموقراطية طوعياً، وإلى جانب انسحاب بعض الوحدات العسكرية السوفييتية من أفغانستان.

إن إجراء مقارنة على لائحة المبادرات التي قدمناها خلال العام الماضي وحده، مع سجلات حلف ناتو، تكشف على الفور التناقض بين الخطين الرئيسيين في سياسات العالم. فالحقائق تشهد على نفسها بإظهار أي خط سياسي يتمشى مع آمال الشعوب وطموحاتها، وأي خط يتضارب معها.

ومن المؤكد أنه ليس من السهل خلق صورة مشوهة عن سياستنا الخارجية في أذهان الشعوب. إذ ترتد المعلومات المضللة، على أولئك الذين يلجؤون إلى تضليل وتشويه سمعتنا بالافتراءات والأكاذيب.

بعد أن عرضت الوضع الراهن للعلاقات الدولية ـــ والانفراج الذي يمر في امتحان مرّ، وخطر الحرب الذي يتعاظم ـــ نرى من الضروري مضاعفة الجهود

لكي نجهز على طريق التطورات هذه. حتى ولو لم تكن الخطوات الأولية أكثرها حسماً، لأنها سوف تعتبر خطوات يمكن أن تثير روحاً منشطة في المناخ السياسي العالمي.

وانطلاقاً من هذا، يقترح الاتحاد السوفييتي، ضم بند هام وملح إلى جدول أعمال هذه الجلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت عنوان «خطوات ملحّة معينة من أجل إبعاد خطر الحرب»، ونحن نتوجه إلى الجمعية العامة لتأخذ بعين الاعتبار مسودة قرار مناسبة ووثيقة الصلة بالموضوع.

هذا ونقترح في هذه الجلسة تبنّي الخطوات التالية على الفور:

أولاً: إن القيام بخطوة هامة، ستكون من خلال شجب أعضاء دول التحالف العسكري توسيعَ التكتلات العسكرية ـ السياسية الموجودة حالياً ـ وذلك عن طريق عدم قبول أعضاء جدد آخرين، إلى جانب شجب البلدان غير المنتمية إلى مثل هذه التكتلات، أو الانضمام إليها. لذا ينبغي على جميع الدول دون أي استثناء عدم القيام بأي تصرف يقود إلى نشوء أية تحالفات عسكرية، أو بإسناد أية وظائف عسكرية إلى منظمات إقليمية، ليست لها مثل هذه الوظائف في الوقت الحاضر.

لقد صرح الاتحاد السوفييتي مراراً وتكراراً إلى جانب البلدان الاشتراكية الأخرى، عن استعدادهم لحل حلف وارسو، إذا حُلّ في الوقت نفسه حلف منظمة شمالي الأطلسي (ناتو). إذ يعتبر هذا خطوة أولى لإزالة المنظمات العسكرية لكلا الكتلتين، بدءاً من التخفيض المشترك لنشاطاتهما العسكرية، على أن تظل هذه الخطوة سارية المفعول.

ثانياً: من الجوهري أن تتعهد جميع الدول وعلى رأسها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، والبلدان التي لها اتفاقيات معها، أن لا تزيد من تاريخ معين ـ ولنقل

الأول من كانون الثاني من العام القادم ــ قواتها المسلحة ،أو تسليحها التقليدي، كخطوة أولى لتخفيضاتها التالية.

ثالثاً: انطلاقاً من المقدمة القائلة بأن التوصل إلى نتيجة مبكرة لاتفاق ملائم، مع الدول النووية واللا نووية، سوف يخدم على أفضل وجه تمتين ضمانات الأمن للدول اللانووية، فإن الاتحاد السوفييتي مستعد للنظر في حلول ممكنة أخرى لهذه المشكلة، شريطة أن تتخذ الدول النووية الأخرى إجراء مماثلاً. ونحن نناشد جميع الدول النووية أن تعلن تصريحات جدِّية حول عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول اللانووية، أو التي ليس في حوزتها أسلحة نووية على أراضيها، ويمكن أن يدعم ذلك بقرار نافذ من مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، يؤكد الاتحاد السوفييتي عدم استخدامه الأسلحة النووية مطلقاً ضد الدول التي تشجب انتاج مثل هذه الأسلحة وحيازتها ولا تقبل بوجودها على أراضيها.

وعندما نقتنع بأنه إذا أبدى شريكانا في المفاوضات، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، استعدادهما الدائم، فمن الواقعي تماماً توقع نتيجة ناجحة خلال مدة قصيرة، والتوصل إلى معاهدة دولية، حول تحريم تامٍّ وشاملٍ لإجراء تجارب على أسلحة النووية. بناء على ذلك، يخلص الاتحاد السوفييتي إلى أن تفصح القوى النووية عن استعداها لشجب جميع التفجيرات النووية وإيقافها، خلال فترة سنة، تبدأ بتاريخ يتفق عليه، والهدف من ذلك هو الحصول على مدة سنة، لتعليق النشاطات وايقافها في أثناء استمرار المفاوضات من أجل التوصل إلى حل جذري لهذه المسألة.

إن تطبيق جميع هذه الاجراءات بدقة، سوف يثني من عزم بعض القضايا في العلاقات الدولية. ويمكن أن تكون أداةً عملية لتخفيف وطأة النفقات العسكرية للدول، وتقوية نظام الحد من الأسلحة النووية وعدم تكاثرها، وخلق ظروف مواتية للتقدم في مجال إيقاف سباق التسلح.

ونأمل أن تعطي الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاقتراحات عناية واهتماماً بالغين، وأن تؤيدها كلياً.

وفي الظروف الدولية اليوم، يعتبر الاتحاد السوفييتي أن من واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإلزامي، تكثيف جهودها في جميع المجالات للنضال من أجل السلام. وكما هو الحال الآن، فسيحافظ الاتحاد السوفييتي على الحوار ويعمّقه، ويتعاون مع كل الدول التي تعبر عن نواياها السياسية بهذا الاتجاه.

وبالمناسبة، وحول ما يخص كلمة «الحوار»، فهو تعبير يستخدم غالباً في هذه الأيام. ويجري مثل هذا على النحو التالي: إن كان هنالك شيء ما لا يروق لي في سياسة دولة ما، فسوف لن أتحدث فيه. ولكنني على ما أذكر أنّ مثل هذه الأهواء والنزوات، قد أدينت بشدة، وهذا عين الصواب. إذ ينبغي ألا يكون لها مكان في السياسة.

نعتبر أنه من الضروري في الجلسة الراهنة أن نذكّر بمقررات هيئة الأمم التي ما زالت تنتظر التنفيذ، والمقترحات التي طرحها الاتحاد السوفييتي وبلدان أخرى، إلى جانب إطلاق آرائنا حول تعزيز المساعي في مجالات محددة من هذا النضال التاريخي. وبهذا الخصوص، يرفع الاتحاد السوفييتي مذكرة إلى هذه الجلسة تحت عنوان «من أجل السلام ونزع السلاح، من أجل ضمانات الأمن العالمي». هذا وستكون هذه المذكرة بين أيدي الوفود فوراً ـــ أو في الحقيقة وربما يكون الكثير منهم قد حصلوا عليها من قبل.

ولا حاجة للبرهان بأن أعظم خطر يهدد السلام على كوكبنا، هو ما يفرضه سباق التسلح النووي، الذي بلغ الآن ذروة التسارع والقوة. ومع ذلك، ثمة حاجة للقول مراراً وتكراراً، إنه من المتعذر تحمّل وضع حيث يعيش الناس فيه تحت وطأة الذعر الدائم لكارثة نووية.

بعد التعرف على تعقيدات مشكلة نزع السلاح النووي، ينبغي على المرء ألا

يلتزم بخط هؤلاء الذين ينفرون حتى من التباحث فيها . إنها مشكلة لشعب ينبغي عليه حلها، إنها معضلة أناس ابتكروا السلاح النووي، لأنهم هم الذين يستطيعون، أو بالأحرى يجب أن يحرِّموا استخدامها ويتلفوها. ولا أحد ينكر أن فكر الانسان أقوى من معصميه.

وبرغم كل ذلك، تبقى حقيقة المقترحات السوفييتية من أجل إنهاء إنتاج جميع صنوف الأسلحة النووية، وتخفيض تخزينها في الترسانات، إلى أن تدمر نهائياً، لم يباشر بعد في تحقيقها، وذلك نظراً لمواقف بعض الحكومات السلبية. ونحن بانتظار المحادثات التي تجري الآن، وبانتظار الحكومات المعنية، أن تتخذ موقفاً جدياً إزاءها، حتى يتسنى لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الجلسة الخاصة المكرسة لنزع السلاح، أن يتحقق.

سيحتل توصُّل الدول إلى اتفاقِ شَجْبِ استخدام القوة في العلاقات الدولية أهمية بالغة، بالنسبة للسلام والانفراج الدوليين. فلقد أكدَّ الاتحاد السوفييتي من خلال تصريحاته من على هذا المنبر مراراً وتكراراً، على أهمية مثل هذا الاتفاق في القرار الذي تبنَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٢، والذي ينص على «عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، والخطر الدائم لاستعمال الأسلحة النووية». وفي الوضع الراهن هذا فإن من واجب هيئة الأمم أن تعبِّر عن نفسها في السعي وراء إتمام الجهود التي بذلت في هذا المجال والتي باتت ملحَّة والزامية أكثر فأكثر.

إن تقليل خطر الحرب النووية من الأهمية الحاسمة بمكان في إلقاء نظرة فاحصة على نموِّ القدرات الاستراتيجية للدول، من أجل تقليل منظومات الأسلحة النووية كماً، والحدِّ منها نوعاً.

وهل يستطيع أحد أن ينكر دخول المعاهدة السوفييتية الأمريكية حيِّز التنفيذ، في مجال الحدِّ من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سالت—٢)؟ إن

الاتحاد السوفييتي مستعد للتصديق على معاهدة (سالت ـ ٢). ومن ثم التقيد بتطبيق جميع بنودها. ومن نوايا الاتحاد السوفييتي المساهمة في مفاوضات أخرى حول الحدِّ من الأسلحة النووية وتخفيضها، بالالتزام الدقيق بمبدأ المساواة والأمن المتكافىء.

بيد أن الأمر لن يكون خارج قوس، إذا قلنا إن الاتفاقية رغم كونها لم تدخل بعد حيز التنفيذ، والجانب الأمريكي قد وضع لغماً تحتها، مع أن تطبيقها سيفتح الباب أمام احتمال التصديق الكامل على عدد كبير من أنظمة الصواريخ النووية الاستراتيجية. واعتقد أن هذا الأمر معروف بشكل حسن لجميع الممثلين في هذه القاعة.

الآن تتضخم ترسانات الصواريخ النووية للدول باستمرار، وتصبح مسألة اتخاذ اجراءات أكثر ضماناً وتبنّيها للحيولة دون استخدام الأسلحة النووية المتروكة للمصادفة غير المسؤولة أكثر فأكثر حدة وخطراً. وإن صفارات الانذار المزيفة والمتكررة في القوات المسلحة الأمريكية لتُلقْي الضوء على التفكير الخطير في هذا المجال.

في الحقيقة، عُرِفت صفارات الانذار تلك على أنها مزيفة فيمابعد. ويؤدّي هذا بالطبع إلى نتائج معينة.

إن مثل هذه الأمور يجب ألا تحدث، إذا كان قادة الدول يتناولون المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية بحس المسؤولية.

لقد كان موقف الاتحاد السوفييتي دائماً إخضاع نظام عدم تكاثر الأسلحة النووية، وتمتينه إلى اهتمام بالغ ودقيق. وإن الفشل في رؤية تحويل المعدات النووية والمواد والتكنولوجيا المعدة لأغراض سلمية، يمكن أن يَخْدِم كرديف لإنتشار الأسلحة النووية، محفوف بأعظم النتائج السلبية.

سوف يتم اتخاذ خطوة هامة لو تم التوصُّل إلى اتفاق دولي حول عدم إنشاء قواعد للأسلحة النووية على أراضي بلدان لا يوجد فيها مثل تلك الأسلحة في الوقت الحالي، بغضِّ النظر عمّا إذا كانت هذه الدول حليفة للدولة النووية المانحة أم لا . لذا، ونظراً لمعارضة بعض القوى المعينة، يسير تطور المفاوضات حول هذه المسألة ببطء شديد.

إن القوة المميتة لمثل هذه المسألة ذات التدمير الجماعي، لا تضارعها الأسلحة الكيميائية بالمقارنة مع قوة الأسلحة النووية الوحشية المدمرة. ومع ذلك فالمفاوضات الدائرة حول منع استخدامها قد استغرقت عدة سنوات، ولا تزال مسافة خط الانتهاء بعيدة مثلما كانت عليه سابقاً تقريباً ـــ وأقصد هنا توقيع معاهدة دولية وثيقة الصلة بهذا الموضوع. وسيكون من المستحيل تغطية المسافة المتبقية، دون بذل جهود حيوية، من جانب المشتركين في المفاوضات. ونحن بدورنا، قد عملنا بإلحاح من أجل الوصول لخط النهاية.

إن الاتحاد السوفييتي، مثلما كان في السابق، يقف كلِّياً لصالح مراقبة اتفاق خطر استخدام الأسلحة الجرثومية. ولقد كان دائماً، وسيظل مخلصاً لروح وحرفية هذا الميثاق، الذي يُشكل خطوة حقيقية في طريق نزع السلاح.

في بعض الأحيان تُروِّج الأطراف العسكرية ادعاءات بأن الاتحاد السوفييتي لا يحترم دائماً الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية. ولكن مثل هذه المزاعم ليست سوى خدعة قِدَمُها قِدَمُ وجود الكون. وإن ارتكاز مبتكريها يعتمد بصورة واضحة على مايلي: إن كانت الشعوب تُخْدَع، فليكن الخداع هائلاً كي يترك أثره. بيد أنه من خلال التنافس بين الحقيقة والخداع، فقد انتصرت الحقيقة دائماً، سواء أكان ذلك عاجلاً أم آجلاً. فالاتحاد السوفييتي لم يخترق أية اتفاقية دولية، وهو لا ينوي أن يفعل ذلك.

فالذين يلجؤون إلى مثل هذه الادعاءات، يحاولون أن يحيطوا الملأ بغلالة

سميكة تغطي أفعالهم غير اللائقة. فانظروا إلى ما حدث في البلدان التي يتورط ممثلوها بمثل هذه التصريحات: يتم البحث علناً هناك في مخططات من أجل بناء مشاريع جديدة لإنتاج أسلحة كيميائية، ولقد قلت «مشاريع يتم بحثها هناك»، لكنه سيكون من الأدق أن نقول بأنها تُبْحَث هنا، وإن ذلك يتم في الوقت الذي يجلس فيه ممثلو تلك البلدان بالذات على منصة المفاوضات التي يتم حولها بحث مسألة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكم من مرة عرض الاتحاد السوفييتي عدم الرضوخ إلى الاتفاقيات التي يعقدها هؤلاء الذين يوجهون مثل هذه الادعاءات إلى الاتحاد السوفييتي؟ وإن هؤلاء الذين نوجه لهم كلماتنا هذه يعرفون ذلك تماماً.

هكذا تجري الأمور من أجل إلقاء الأضواء على محاولات الاتحاد السوفييتي وموقفه إزاء الالتزامات الدولية.

ليس العالم أميناً من إمكانية ظهور طرازات جديدة في المستقبل غير البعيد جداً، لمنظومات أسلحة تدمير جماعي. ويشكل هذا خطراً الآن بصورة خاصة، لأن القوى، على ما يبدو، بدأت تعتمد على التفوق العسكري. فالاتحاد السوفييتي يفضّل تبنّي خطوات إضافية، ليضمن النتيجة في التوصل إلى اتفاق دولي، يحظر تطور صنوف جديدة، وأنظمة حديثة لأسلحة التدمير الجماعي، وهو إلى جانب التوصل بقدر الامكان إلى اتفاقيات خاصة حول صنوف منفردة لمثل هذه الأسلحة.

ينبغي وجوب الحذر والمواظبة في النضال ضد الأسلحة النووية ووسائل الإبادة البربرية. إن موقف بلدنا، الذي أعلن عنه في الماضي والذي يؤكد أنه سوف لن يبدأ بإنتاج الأسلحة النووية، إلا إذا فعلت الولايات المتحدة كذلك، سيظل ساري المفعول، وينطبق أيضاًعلى احتمال ظهور مثل هذه الأسلحة في دول أخرى أيضاً.

هنالك من حيث المبدأ أسس لإتمام السعي المبكر للوصول إلى معاهدة حظر صنف واحد من أسلحة التدمير الجماعي ـ الأسلحة الاشعاعية مثلاً.

ونظراً لمعارضة بعض القوى المعينة، فلقد تركت مسألة ما يسمى بالتسليح التقليدي، خارج نطاق المفاوضات الجدية. لذا ينبغي تحريك حل هذه المسألة بسرعة نحو خطة عملية. ويتحدث ممثلو بعض البلدان المعينة إلى مالا نهاية حول هذا الموضوع، بينما هم لا يفعلون أي شيء مهما كان نوعه، من أجل تسهيل الطريق وتمهيده أمام أي اتفاق.

يمكن تخفيض خطر الحرب أيضاً لحد غير ضئيل، عن طريق تحديد سباق التسلح وايقافه في مناطق جغرافية معينة بصورة خاصة. وينطبق ذلك أول الأمر على أوروبا. فلقد كان للتطورات في أوروبا أكبر تأثير بارز على حالة قضايا العالم.

إن الاتحاد السوفييتي كغيره من البلدان الاشتراكية، يبحث عن ضمان استمرار ثابت لنتائج المؤتمر الأوروبي، والالتزام بكل مواد ومبادىء القرار الأخير الذي تم تبنّيه في تلك الجلسة.

وبما أننا مدافعون صامدون عن المبادىء اللينينية للتعايش السلمي، فقد ناضلنا دائماً لكي نؤكد بأنه يجب طرق أي سبيل في علاقاتنا مع الدول التي تنتمي إلى نظام اجتماعي مغاير، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ونتوقع أن تسلك تلك الدول طريقنا. وفي الحقيقة تبني الغالبية العظمى منها علاقاتها معنا وفق هذا النحو.

كان طريق الحفاظ على الأمن وتقويته في أوروبا، وتخفيض مستوى المجابهة العسكرية على القارة، قد توضح بشكل مقنع في أيار الفائت، في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية لأعضاء دول حلف وارسو. وانعكس ذلك على المحادثات الأخيرة التي تمت بين كل من ليونيد بريجنيف والرئيس الفرنسي فاليرى جيسكار ديستان، ومستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية هيلموت شميدت.

ضمن سلسلة المقترحات التي طرحتها المنظومة الاشتراكية حول أمن أوروبا، تحتل المبادرة التي توصل جميع الدول المشاركة في المؤتمر الأوروبي إلى اتفاق أو معاهدة حول عدم استخدام الأسلحة النووية بالدرجة الأولى، أو الأسلحة التقليدية، مكانة مرموقة ـــ وهنا أكرر الأسلحة التقليدية. فهل يعارض أي جانب يقف لصالح السلام هذه المقترحات؟

لقد اتخذت البلدان الاشتراكية خطوات، منها ما كان في الآونة الأخيرة مرضية، وقد قدمت قاعدة متينة للتوصل إلى اتفاقيات في أوروبا الوسطى، إثر محادثات فيينا، حول التخفيض المشترك للتسليح والقوات المسلحة فيها. لكن النجاح في هذا العمل أُعيق من قِبَل هؤلاء الذين لا يرغبون في التوقف عن محاولاتهم في الحصول على منافع متعددة، من خلال المصالح الأمنية المقررة لدول حلف وارسو.

تحتل إقامة مؤتمر حول نزع السلاح والانفراج العسكري في أوروبا أهمية بالغة. ونحن نعبر عن أملنا بأن الدول المعنية سوف تساهم في تحقيق هذه الفكرة الجيدة.

هذا وإن دوراً متميزاً في إنجاز اتفاق عام حول انعقاد الاجتماع، وحول جدول أعمال المؤتمر. سيلعبه في مدريد اجتماع ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر الأوروبي. ونأمل أن يكون الاجتماع مثمر في أعماله، وأن يُتوَّج بنتائج ايجابية حول جميع فقرات قرار هلسنكي الأخير وبنوده. كما ونحث الدول الأخرى أن تخطو الخطوة البناءة نفسها، وتتوجه إلى اجتماع مدريد.

تزداد أهمية مشكلة تخفيف حدة التوتر في المحيط الهندي باطّراد. فلقد دعم الاتحاد السوفييتي مبادرة تحويل الدول الساحلية في المحيط الهندي إلى منطقة سلام. وبهدف تنفيذ تلك المبادرة، سوف نستمر في التعاون مع جميع الدول المعنية على نحو متبادل، في المؤتمر الدولي حول المحيط الهندي المزمع عقده عام ١٩٨١. كما ويمكن التوصل إلى الهدف نفسه، من خلال متابعة المحادثات

السوفييتية ـــ الأمريكية، التي علقتها الولايات المتحدة، حول الحدّ ثم التخفيض من النشاطات العسكرية في ذلك المحيط. ونحن مستعدون في أي وقت للجلوس إلى طاولة واحدة مع الولايات المتحدة، ومتابعة المفاوضات حول ذلك الموضوع. والأمر الآن متروك للولايات المتحدة الأمريكية.

تفضل بلدان معاهدة حلف وارسو التباحث ضمن إطار الأمم المتحدة، في مسألة تحديد الوجود العسكري والنشاطات العسكرية وتخفيضهما، سواء أكان ذلك في المحيط الأطلسي، أو الهندي، أو الهادىء، في البحر المتوسط، أو في الخليج العربي*. لأن الاتفاقيات في هذا المجال سوف تخدم مصالح السلام واستقرار الوضع الدولي. وإن الاتحاد السوفييتي مستعد أيضاً في أي وقت للجلوس إلى مائدة المفاوضات من أجل التباحث في هذه القضية مع الدول المعنية.

لقد حاولت الأمم المتحدة مراراً بذل جهودها للتوصل إلى قرارات متفق عليها، حول تخفيض ميزانيات الدول العسكرية. بيد أنها، كانت تُجابَه في كل مرة بالمعارضة الحازمة، بالاضافة إلى استخدام جميع سبل التضليل لقمع أي تقدم أو توّصل إلى اتفاق في هذا المجال البالغ الأهمية.

نتيجة لذلك، تعاظمت المخصصات العسكرية لدول أخرى سنة بعد أخرى. وغذت عجلة الانتاج الحربي بأموال الضرائب المتزايدة والتي فرضت على شعوبها بأساليب متنوعة. في الوقت الذي يعاني فيه مئات الملايين من الناس الجوع، وانعدام المعالجة الطبية والتعليم والمأوى. إن الموارد التي يمكن أن تُستَخدَم في منافع الناس، تُسْتَهْلَك في سباق التسلح. وللأسف، لم تعبِّر الأمم المتحدة عن رأيها الصريح في هذا المجال. علماً بأنها تتمتع بإمكانات عظيمة للافصاح بكل صراحة عن رأيها.

الآن كما في الماضي، إن الاتحاد السوفييتي مستعد للتفاوض حول تخفيضات

---

* وردت في النص الأصلي الخليج الفارسي.

معينة ، سواء أكانت في أرقام مطلقة ، أم في نسب مئوية ، لميزانيات الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، إلى جانب الدول الأخرى ذات الفاعلية الاقتصادية والعسكرية الكبرى . كما وأننا مستعدون للتوصل إلى اتفاق حول الكميات التي تخفّضها كل الدول من ميزانيتها العسكرية ، والتي ستُسخّر بدورها لزيادة المساعدات الاقتصادية للبلدان النامية .

يؤمن الاتحاد السوفييتي بضرورة التحضير الكامل لعقد جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عام ١٩٨٢ ، تكرس لنزع السلاح فقط . على أن يليها مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، للتأكيد على أن الاهتمام العميق بقضايا نزع السلاح يؤدي ، لا مجرد توصيات فحسب ، بل إلى قرارات تلتزم كل الدول دون استثناء بتنفيذها .

يجب تطبيق ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي ينص على منح الاستقلال للدول المستعمرة ، والشعوب ، والذي تم تبنّيه قبل عشرين سنة خلت ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفييتي .

نرحب في هذا العام بانبثاق دول مستقلة جديدة ، فهنالك في جنوب إفريقية جمهورية زيمبابوي ، التي ولدت بين لهيب النضال الطويل لشعبها المقدام . ونحن مقتنعون بأن اليوم سيأتي ، عندما يحصل شعب ناميبيا على حريته واستقلاله .

ينبغي على الجميع بذل كل شيء من أجل تقريب اللحظة التي سيُحتَفَى بها هنا في قاعة الجمعية العامة ، بلحظة الانتصار النهائي على الوحش الذي أزهق أرواح الملايين العديدة من البشر وأقعد الكثيرين ، هذا الوحش الذي يدعى الاستعمار .

لقد أبدى الاتحاد السوفييتي دائماً احترامه لتطلعات الدول الشرعية التي حررت نفسها من نير الاستعمار . ولنا علاقات طيبة مع معظمها . ونلحظ برضى الدور المتزايد لتلك الدول في السياسة الدولية ، ونقدّر التوجُّه السلمي والمضاد للأمبريالية لحركة دول عدم الانحياز .

لقد دعم بلدنا بإصرار رغبة الدول النامية في الحفاظ على استقلالها الإقتصادي، وحقها في استثمار مواردها الطبيعية، وبنائها العلاقات الإقتصادية الدولية على أسس المساواة دون اجحاف أو استغلال.

أصبحت المشاكل التي تحيق بمجموع البشرية أكثر تآمراً على المجال الفسيح لاهتمامات عصرنا، هذا وسأقوم على ذكر واحدة منها، إنها مشكلة الحفاظ على طبيعة الكرة الأرضية. فالاتحاد السوفييتي يود أن يرى الانسان وهو يبذل اهتماماً أكبر بالطبيعة، وأن يرى الموارد الطبيعية تستخدم لمصالح جميع الأمم على أسس علمية.

بيد أن كل فرد يعرف كم من الموارد المادية الهائلة والقوى الثقافية بمنأى عن حل هذه المشكلة بل تسخّر لسباق التسليح أيضاً، وكم تسبب من دمار وأضرار لا تعوض على البيئة البشرية برمتها من جرّاء تلك النشاطات التي تقوم بها الدول، كإجراء التجارب على طُرُزٍ مختلفة من الأسلحة وعلى رأسها الأسلحة النووية، وما تخلّفه من تراكمات سامة وعوامل كيميائية، لا تشكل كوارث قد تنجم عن حرب نووية بالنسبة للناس فحسب، بل كوارث بالنسبة للطبيعة أيضاً بصورة عامة. يتوجب على الأمم المتحدة لفت انتباه دول العالم إلى مسؤوليتها التاريخية إزاء الحفاظ على طبيعة الأرض، الذي لا يمكن فصله عن حياة الأجيال الحاضرة والمستقبلة، مسهمة في تطوير التعاون الدولي في هذا المضمار. ولقد رفعنا مسودة حل ملائم للجمعية العامة كي تؤخذ بعين الاعتبار في جلستها الحالية.

إن آراءنا واقتراحاتنا المحددة حول اتخاذ إجراءات هامة ينبغي أن يتم تبنّيها في الوضع المتطور النابع من الطبيعة السلمية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. ونحن مقتنعون بالامكانات الضرورية من أجل إبعاد خطر الحرب، وفي وضع السلام الدولي فوق أرضية حية أكثر ثباتاً وقوة.

ليس من مسؤول سياسي في العالم يستطيع أن يظل لا مبالياً إزاء الطريق التي تتبعها تلك الدول التي تصبح سياسة خوض الحرب عندها حقيقة مسيطرة، إذ في

الحقيقة، وتماماً في هذه اللحظة، تشن أوساط قيادة الدول المضيفة لبلدان الأمم المتحدة حملة دعائية واسعة النطاق لصالح الحرب النووية أمام أعين الجميع، إذ يمكن القول إنها تشنها علانية. بيد أن الأمر ليس مسألة حملة دعائية، فالخطط تُرسَم من أجل مثل هذه الحرب وتُناقش، كما ويتم كل هذا على مستوى حكومي.

في جو هذه العسكريتاريا المجنون الذي عم مؤخراً إلى حدّ كبير في الولايات المتحدة، لم يُترك سوى مجال ضئيل للتقويمات الجدية والمجدية للوضع العالمي، وللنتائج الاعتبارية حول تسيير السياسة.

هذا وستكون الأمم المتحدة على صواب في توجيهها إنذاراً شديد اللهجة إلى أولئك الذين يبحثون عن تفاقم خطر زيادة حدة التوتر وجنون الحرب. وسيكون من الأفضل أن نعدد هذه الامكانات «أيها السادة! لا تدفعوا الصخرة إلى أسفل التل، لأن هنالك خطراً سوف لن تكونوا قادرين على إيقافه فيما بعد».

إن إنقاذ البشرية من بلاء الحرب، هدف واجب على جميع الدول، ينبغي توجيه كل مساعيها ضد الحرب والتحضير لها. وإذا اتخذت الجمعية العامة ذلك الموقف، فسوف تضيف صفحة متألقة إلى كتاب التاريخ الحديث.

بالرغم من اختلاف الأنظمة الاجتماعية، ومستويات التطور الاقتصادي والميزات القومية، والمصير التاريخي للدول الممثلة في هيئة الأمم، فإن جميع الشعوب تبغي الحياة بثقة في مستقبلها. فليس من بلد، أو حكومة، إذا ما عبرت عن رغبات شعبها وتصميمه، تستطيع أن تظل بعيدة عن نضال نزع التسلح، من أجل تخفيف حدة التوتر، ومن أجل السلام. هذه هي الأسس التي يعمل الاتحاد السوفييتي بمقتضاها. مثلما أكد على ذلك ليونيد بريجنيف في قوله:

«سوف نستمر في بذل كل جهد من أجل الحفاظ على الانفراج، وعلى كل شيء ايجابي تم إنجازه في السبعينيات، كي نؤكد انعطافاً نحو نزع السلاح، ولكي نتمسك بحق الشعوب في الحرية والاستقلال والتطور، ومن أجل الحفاظ على السلام وتعزيزه».

إن بلدنا وممثليه، مستعدون للإسهام بطريقة بنّاءة في العمل على تحقيق جدول أعمال هذه الجلسة، والعمل بكل فاعلية ونشاط على إنجاحه.

لنصون السلام
لصالح البشرية العام

خطاب ألقي في الجلسة السادسة والثلاثين
للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت
في ٢٣ أيلول ١٩٨١

السيد الرئيس ،

الوفود الموقرة ،

وأنا أتحدث اليوم من منبر الأمم المتحدة ، أود قبل كل شيء أن أعيد إلى الأذهان بأن هذا المنبر يتمتع بثقة متينة بين شعوب العالم كمنبر هدفه الرئيسي الخدمة الفعّالة للحفاظ على السلام .

إنه لمن المعروف جيداً ، بأن ميلاد الأمم المتحدة ، كان نتيجة تصميم الشعوب على تفادي حدوث كارثة عالمية أخرى . وعكس إنشاؤها الوعي المتأصل في أعماق أفكار الشعوب ، بعد الانتصار العظيم على الفاشية ، وحاجتهم لأن يتحدوا تحت اسم السلام ، ولكي يتغلّبوا على قوى الحرب والعدوان . ولهذا السبب بالذات ، أُعلِنَ في السطر الأول من ميثاق المنظمة هدفها « لانقاذ الأجيال القادمة من كوارث الحرب وبلائها » . وهذه الكلمات واضحة وحاسمة . وهنا ، أود أن أذكر بثقة تامة ،أن هذه الكلمات سوف لن تخبو أبداً ، وسوف لن تفقد أبداً معناها العميق . إنها قَسَمٌ جليل ، وعهد أخذته الدول المؤسسة على نفسها عند إنشاء منظمة هيئة الأمم المتحدة .

حقاً ، هنالك البعض ممن يحاولون الجدل ،بأن ثمة أموراً أهم من السلام . بيد أن الأمر واضح ، وأن الشعوب لم تخول قادتها أبداً ليدلوا بذلك باسمها .

إن السلام مصدر قوة لا يقدر بثمن لجميع الشعوب على الكرة الأرضية، إنه متطلب أساسي وحاسم للتطور والتقدم في أي مجال من مجالات العمل البشري. كان ذلك حقيقة في الماضي، وإنه الآن لحقيقة أكثر وأكثر إلحاحاً. وكما أكد ليونيد بريجنيف في قوله بشأن الحفاظ على السلام:

«ليس من مهمة ملقاة على عاتق حزبنا وشعبنا، وجميع شعوب العالم أبلغ أهمية الآن من الحفاظ على السلام، على المستوى الدولي. فبالحفاظ على السلم، لا نعمل نحن من أجل الناس الذين يعيشون اليوم فقط، وليس من أجل أطفالنا وأحفادنا فحسب، بل نعمل من أجل سعادة أجيال لا تحصى في المستقبل».

انطلاقاً من الافتراض الأساسي، طرح المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي مؤخراً سلسلة كاملة من الاقتراحات حول المشاكل الأساسية للحياة الدولية، والتي أثارت ردود فعل واسعة في العالم.

إنها تنص على اتخاذ إجراءات حاسمة للحدّ من الأسلحة، وإنهاء حدة التوتر، ولتقوية الثقة بين الدول. وهي تغطي كلاً من المجالين السياسي والعسكري، وتتناول أسلحة الصواريخ النووية والتسليح التقليدي، كما وتعالج الوضع في أوروبا، والشرقين الأدنى والأوسط، ومناطق أخرى من العالم. هذا وتحدد تلك المقترحات رغبة واحدة أكيدة، ألا وهي: تحسين المناخ الدولي، وإزالة خطر الحرب وتهديدها.

يقف الاتحاد السوفييتي في الأوساط الدولية جنباً إلى جنب مع الدول الاشتراكية الأخرى. فمؤخراً، في أثناء اجتماعهم في القرم، سنحت الفرصة مرة ثانية لقادة الأحزاب، وبلدان المجتمع الاشتراكي، لتنسيق أعمال تلك البلدان وتقويماتها بناء على ضوء الوضع الذي يتخذ شكله في العالم. كما ويتم التوصل إلى الغرض نفسه من خلال الاجتماعات المنتظمة للّجنة السياسية الاستشارية للدول الأعضاء في حلف وارسو، ومن خلال نشاطات مجلس المساعدة الاقتصادية المشترك.

لقد كانت سياسة البلدان الاشتراكية الخارجية، وما زالت سياسة سلمية.

وهي تنبع من صلب نظامنا الاشتراكي الذي نقتنع من أعماقنا بمنافعه. ففي الحقيقة ليس هنالك تحت هذا النظام أية طبقة تجني الأرباح من الحرب، أو التحضيرات الحربية، أو تحقق الفوائد من السياسة الحربية. ومع ذلك، فإننا لا نفرض نظامنا الاشتراكي على أحد. فالاقتراحات بحد ذاتها تقرر أو يجب أن تقرر مصيرها. لقد كان ذلك على الدوام وسيظل حجر الزاوية للعالم العلماني الذي يوجهنا في سياستنا الداخلية والخارجية.

ففي بناء مجتمع محرَّرٍ من الاستغلال القومي والاجتماعي، وبعيد عن القمع والاضطهاد، تتبع البلدان الاشتراكية طريقاً غير متوقع. وليس هذا بالأمر السهل دائماً، لكن قوانين التطور الاشتراكي، وقوة مُثُلِنا تؤكد وتضمن للبلدان الاشتراكية تقدماً ثابتاً في جميع مجالات الحياة.

عقيمة تلك المحاولات التي تقوم بعض الدوائر المعينة في الدول الغربية من أجل التدخل في القضايا الداخلية للبلدان الاشتراكية. فمثل هذه المحاولات قد جرت، وأخص بالذكر منها ما تم في جمهورية بولونيا الشعبية، حيث بذل جهد ليس بضئيل لزعزعة كيان المؤسسات الاشتراكية للدولة البولونية. وينبغي التنويه في هذا الخصوص إلى أن قادة الدول الأعضاء في حلف وارسو قد أدلوا بالتصريح التالي:

«لقد قلنا مراراً وتكراراً بأن بولونيا الاشتراكية، وحزب العمال الموحد البولوني، والشعب البولوني، يمكنهم أن يعتمدوا بشدة على الدعم الأخوي والتضامن مع بلدان معاهدة حلف وارسو. ولقد أكد ممثلو حزب العمال البولوني الموحد بأن بولونيا كانت وستظل دولة اشتراكية، وعلى صلة وثيقة مع الأسرة العامة للبلدان الاشتراكية.

تسير جمهورية كوبا على طريق التطور الاشتراكي، وتتبع سياسة سلمية ضمن ظروف خارجية صعبة. وقد دعم الاتحاد السوفييتي بثبات، وسيستمر في دعمه لنضال الشعب الكوبي لصون سيادته.

يجب أن تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن عدائها ومؤامراتها الاجرامية

ضد كوبا التي تجاوزتها مؤخراً. فواشنطن لا تحب أن تكون كوبا اشتراكية،لكن يمكن أن نسأل أيضاً: هل يروق النظام الاجتماعي في الولايات المتحدة لكل شخص؟ ليس من حق أي طَرَفٍ أن يملي على الشعب الكوبي كيفيّة إدارة شؤونه الداخلية.

من أجل تلويث سمعة البلدان الاشتراكية، والنظام الاجتماعي، وسياستها السلمية، يتم اللجوء إلى شتى أنواع التلفيق، ويبدو أن هؤلاء الذين يلجؤون إلى هذه الأساليب، يتنافسون فيما بينهم حول اختلاق أكبر الافتراءات والدعايات الكاذبة. لا بل إن البعض منهم قد نشط في تنبؤاته لدرجة التبشير بغياب شمس الاشتراكية المبكر. وإنني لأتساءل كم من الوقت استغرقوا حتى وجدوا كلمة «غروب شمس»؟ يبدو أن هؤلاء الناس يتمتعون بموهبة مرموقة في الاختلاق، بيد أنه يترتب عليّ القول أن ليس لديهم على ما يبدو فكرة جيدة عن الوسائل الموضوعية للتطور التاريخي. تُرى هل يبحثون عن أفول الشمس في البلد الصحيح؟ وهل ينبغي لهم أن يبحثوا هناك؟ أوليسوا يبحثون عن ذلك الغروب من اتجاه خاطىء؟

كم بلغ عدد المتنبئين بسقوط الاشتراكية؟ وماذا نجم عن ذلك؟

لقد سقطت نبوءاتهم على جانب الطريق، بينما استمرت مسيرة التاريخ بكل صلابة.

لم يهدد الاتحاد السوفييتي أيَّ طَرَفٍ أبداً في العالم، ولا يزال ينهج المبدأ نفسه. فمنذ أيام لينين دُوِّنت كلمات السلام والصداقة بين الأمم على راية الدولة السوفييتية، ولقد كنا صادقين تماماً بهذا المبدأ المثالي. وهو اليوم عزيز على شعب بلدنا، مثلما كان أيام لينين.

وفي مجال تفحُّص وحل المشاكل الدولية، نعتمد على مثل الحرية وتقدم الأمم، بناء على مبادىء احترام الشعوب، وانطلاقاً من احترام استقلال جميع الدول والشعوب، وغايتنا هي تعزيز سبل الحياة ومقوماتها لا التحضير لجنازة البشرية.

لكن، يوجد هناك نزعة أخرى في العالم، لها أهداف مختلفة تماماً. إنها النزعة التي تتبعها الدوائر العسكرية في الدول الأمبريالية. وهدفها البحث عن سبل السيطرة على البلدان والشعوب، سيطرة تعني فرض رغبة فرد واحد عليهم، واستغلال اقتصادهم، واستخدام أراضيهم لأغراض عسكرية استراتيجية. وغالباً ما تُسمع واشنطن تردد دائماً أحلامها في زعامة الأمريكيين على العالم، علماً بأنه لم يخوِّل أحد الولايات المتحدة أن تدَّعي مثل هذه الزعامة.

يرى مهندسو ذلك السبيل أن الوسائل الأولى لتحقيق أهدافهم، هي تسعير التوتر الدولي، واستخدام طرق القوة ــ كما يقولون أنفسهم ــ في السياسة. وحتى عندما يعترفون، بالكلمات أحياناً، بوجود احتمال ديبلوماسي بديل، فهم يسرعون في إيضاح تلك الديبلوماسية التي إن لم تكن تعتمد على القوة، فهي لا تلائمهم.

إن ما يمثل سياسة هذا الخط السياسي المتميز هو: التصعيد الدائم لسباق التسلح في المستقبل، والادعاء بمبالغة التفوق العسكري على الاتحاد السوفييتي، واشادة القواعد العسكرية الواسعة النطاق، ونشر القوات الأمريكية فوق الأراضي الأجنبية، وتقويض المبادىء الأساسية للعلاقات السوفييتية ــ الأمريكية التي تم التوصل إليها سابقاً نتيجة الجهود الهائلة، وممارسة الضغط على الدول، وعلى الأخص في أوروبا. وتقليص علاقاتها السياسية والاقتصادية مع البلدان الاشتراكية، وشن حملات دعائية شنيعة ضد البلدان التي تنصاع لمواقف السلام، وترفض ادعاءات زعامة العالم من قبل أي جانب كان.

وما هي الآلام الجسام التي جَرَّت حلفاء منظمة دول حلف شمالي الأطلسي (ناتو) إلى اتباع تلك السياسة؟ فعندما تفتقد الحجج ــ وهنالك نقص دائم فيها كي تدعم مثل ذلك النهج الخطر والميؤوس منه ــ يمارس ضغط يصعب تحمُّله كي لا تمنح أية فترة راحة لهؤلاء الذين ليسوا تواقين دائماً للقبول بالمخططات العسكرية المنافية لمصالحهم.

يقال في بعض الأحيان إن سياسة واشنطن الحالية لا تسير نحو مقوِّمات

تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وتطلب في الوقت نفسه من بلدنا ضرورة تبديل سلوكه ـ لا أكثر ولا أقل ـ إزاء القضايا الدولية إرضاءً للمصالح الأمريكية. وبكلمات أخرى على الاتحاد السوفييتي الاستغناء عن الدفاع عن مصالحه الشرعية، وعن سياسته الخارجية.

إن طرح مثل هذه المطالب يدل عن قصور في الجدية. علماً بأن الاتحاد السوفييتي سوف يستمر في اتباع السبل السلمية للسياسة اللينينية، لا انحرافاً عنها أبداً. وفي الوقت الذي لا نريد التدخل في المصالح الشرعية للآخرين، لكننا سوف لن نغضّ الطَّرف عن مصالحنا المشروعة، بما في ذلك التزاماتنا تجاه حلفائنا.

وما زلنا نأمل أن تتخذ واشنطن وجهة نظرة أكثر جدية إزاء القضايا الفعلية، وتتبنى موقفاً أكثر واقعية من القضايا الدولية وأن لا تبالغ في تقدير قدراتها، وتستخفّ في تقييم قدرات الآخرين.

فمن أجل بناء سياسة على أسس واقعية، على المرءِ أن يبحث لا عن الصدامات والنزاعات مع الدول الأخرى، حتى ولو كانت تلك الدول على نظام اجتماعي مغاير، بل أن يفتش عن تسوية للمشاكل موضع الخلاف على مائدة المفاوضات.

ومن جانبنا، نحن نؤكد مرة أخرى ـ علماً بأن وفد الاتحاد السوفييتي مخوَّل لأن يدلي بذلك من على هذا المنبر ـ بأن الاتحاد السوفييتي لم يبحث، ولن يبحث عن المجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. بل نود أن يكون لدينا علاقات تعامل طبيعية مع الولايات المتحدة.

مثلما هو معروف، نحن نفضل الحوار للتوصل سوية إلى البحث عن حلول مقبولة للمشاكل المختلف عليها. لكننا لم نبدأ بعد مثل هذا الحوار، بل نحن نقترحه.

ففي كل جلسة للجمعية العامة، تؤكد العديد من الدول بصواب تماماً، بأن الشعوب تحيق بها مخاطر جسيمة، من جراء ممارسة سياسة التدخل الفظ في

السياسة الداخلية للبلدان الأخرى، ودعم الأنظمة الديكتاتورية المنبوذة من شعبها والمتعطشة للدماء، وتشجيع ممارسي القمع الشامل وأتباعهم في كل مجال، بما في ذلك جماعة نظام بول بوت الخبيرين في الإبادة الجماعية.

تختلف الطرق والأشكال المطبقة في اتِّباع مثل هذه السياسة. فلقد شنَّت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً حملة ضد «الإرهاب الدولي» مكيلة الاتهامات لبلد بعد آخر، بيد أن هذه الاتهامات لم تفلح، كونها عارية عن الصحة وملفقة، ولأنهم يبحثون عن الإرهاب في مكانه غير الملائم، وليس في المكان الممكن ايجاده فعلاً.

فالخطة هنا في منتهى البساطة، تقوم على إلصاق تهمة الإرهاب بالشعوب المناضلة ضد الاستعمار وآثاره. بعبارة أخرى، إنها سياسة القمع التي تلعنها الشعوب، والتي تصوّر كنضال ضد الإرهاب. ففي أسسها تكمن عدم الرغبة في تقبّل حقوق الشعوب في تدبير قضاياها الداخلية بالشكل الملائم لها، وعدم قبول التبدلات الاجتماعية التي تحدث في هذا العالم.

فالأحداث التي تجري في السلفادور ليست بالتأكيد إلا مثلاً واضحاً على سياسة التدخل الأمبريالي في شؤون الشعوب الأخرى.فلقد ارتكبت هناك مجزرة حقيقية أمام أعين العالم كله. قتل فيها الآلاف من المواطنين المدافعين عن استقلال بلدهم، ومنفذ ذلك معروف جيداً. كل هذا يجري في هذه اللحظة بالذات التي نعقد فيها جلستنا هنا بقاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن ما يحدث في السلفادور يحرك سخط جميع الناس الشرفاء على وجه الأرض. لكن للأسف، لم تحرك الأمم المتحدة ساكناً لوضع حدّ نهائي لهذه الجرائم التي تُرتَكَبُ ضد أمة بكاملها.

كيف يمكن للمرء أيضاً تصوّر الضغط على ليبيا الذي لا حياء فيه، وأخص بالذكر منها، التحرشات المسلحة الأخيرة ضد ذلك البلد؟ لقد اعتبر صراحة

تشكيل ما يسمى بـ «قوة التدخل السريع» . إنجازاً عظيماً في واشنطن. بيد أنه لا شيء عظيم فيها . إنه نادٍ للشرطة فقط أوجد ليؤكد تدخّل الولايات المتحدة في شؤون الدول المستقلة ، ويتولى مهمة خنق وتقييد حرية الشعوب .

« من منبر العالم هذا لا يسع الإنسان تجاهل أي فحوى لمثل هذه السياسة الهادفة إلى تسويغ حصول أمريكا على المصالح الحيوية » . ويتكرر هذا المفهوم بشكل مزعج وملح في كل تصريح رسمي تقريباً تُدلي به واشنطن، حول الوضع الدولي . ويفسر بطريقة تتلاءم مع تصريحات الولايات المتحدة أن أيَّ جزء من العالم يخص مجال مصالحها ، ممهّدة الطريق المؤدي لاستخدام القوة .

فأوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، تقع كلها ضمن ذلك المجال. ويبدو أن المنطقة الوحيدة المستثناة هي القطب الجنوبي ، بيد أنها قد تضاف أيضاً عما قريب . فكل شيء ممكن ما عدا حق الولايات المتحدة في الإقدام على مثل هذه التصرفات. إذ لم تمنح الولايات المتحدة ولا أية دولة أخرى الحق في أن تتسلط على العالم بأسره. إن هذا ليس سوى عمل استبدادي مرتجل.

ومثلما هو معلوم، فقد تجمع أسطول الولايات المتحدة البحري في الخليج العربي* . بحشد موّجه ضد إيران ، وضد الاتحاد السوفييتي ، وضد عدد من الدول المستقلة في آسيا وإفريقية . مما يوجب البحرية الأمريكية مغادرة هذه المنطقة .إذ ليس لها أي شأن هناك ، ولا أيُّ شيء تدافع عنه ، لا بل إن انسحابها يعتبر تصرفاً عاقلاً .

لا الحجم ولا القوة ، ولا ثروات هذه الدولة أو تلك ، تمنحها الحق كي تفرض بقوة التهديد ، هيمنتها على الدول الأخرى والاستبداد بها أو الاعلان عن وقوع أيِّ جزء من العالم ضمن مجال مصالحها الحيوية .

فإذا ما تم الاعتراف بمثل هذا الحق لأي بلد ، أو لأية مجموعة من البلدان ،

* جاء في النص الأصلي الخليج الفارسي.

عندئذ ستتلاشى جميع وسائل القانون الدولي. ولن يُترك حينذاك إلا القليل لميثاق هيئة الأمم المتحدة بحد ذاته.

لا تعبُدُ الدوائر الحاكمة في عدد من بلدان منظمة حلف شمالي الأطلسي (ناتو) الآن سوى إله واحد ـــ ألا وهو سباق التسلح اللا محدود ـــ. فكل ما يخدم هذا المأرب، ينال قبول هذه الدوائر.

يرافق سباق التسلح هذا بسيل من الخطابات، ويتخلله جنون عسكري، ترد في خطب رجال الدولة رفيعي المستوى. إن هؤلاء الذين يدافعون عن برامج التسليح المبالغ فيها، يلجؤون إلى وسائل لا يمكن تصورها. ويحتل الخداع عندهم مكانة بارزة. فهم يخدعون حتى بعضهم البعض، إنهم يخدعون الناس، ويخدعون ذويهم وأقرانهم مثلما يخدعون الغرباء على حد سواء.

هذا وإن أبرز عنصر في الخداع هو أسطورة «التهديد السوفييتي». التي تكرر بلا نهاية لحد الذهول ليلاً ونهاراً. وبهذه الطريقة، يصبح من الأسهل عليهم أن يربكوا الناس ويبتزوا الأموال لصالح التسليح.

في مثل هذه الظروف، تتخذ القرارات لزيادة النفقات العسكرية بصورة هائلة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً من قبل.

إن المساعي الحثيثة التي تبذلها الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة لتوسيع وجودها العسكري لم يأت بشكل عفوي، إذ يوجد نصف مليون جندي أمريكي في أكثر من اثني عشر بلداً في العالم.

واليوم يكتنف سياسة الولايات المتحدة مثل هذا الهوس، بخاصة في إنشاء القواعد العسكرية بالقرب من حدود الاتحاد السوفييتي، والمناطق القريبة منها. وبالطبع، يجب على الدول المعارضة لفكرة إنشاء هذه القواعد وأهدافها، أن تأخذ بعين الاعتبار حماية أمنها وسلامها.

من سيعتقد أنه من صالح السلام الاستمرار باطّراد في تطوير صنوف جديدة دائماً من الأسلحة مثل الصواريخ الباليستية العابرة للقارات طراز ام.اكس (M.X). ما الهدف من كل ذلك؟ الهدف هو محاولة زعزعة التوازن الاستراتيجي الموجود حالياً، والحصول على التفوق العسكري، ومن هذا المنطلق،فرض سيطرة ورغبة طرف ما على الآخر.

لذا يدين الاتحاد السوفييتي هذه السياسة ويصفها بالسياسة المغامرة؟ وإن تصعيد وتيرة سباق التسلح ما هو إلا ضرب من الجنون. الأمر الذي اعترف به جدياً العديد من السياسيين والشخصيات المرموقة في العالم، والعلماء والمثقفون.

يجب إنقاذ البشرية من هذه السياسة. فالتوازن الراهن في القوى العسكرية يتمشى كلياً مع مصالح السلام والاستقرار الدولي.

لم يبحث بلدنا، وسوف لن يبحث عن التفوق العسكري. وأكرر هذا مرة أخرى: إن بلدنا لم يبحث أبداً، وسوف لن يبحث عن التفوق العسكري. وقد قال ليونيد بريجنيف ذلك لجميع من في العالم عدة مرات، ووجهه مباشرة قبل كل شيء إلى رؤساء الولايات المتحدة في مناسبات متعددة. بيد أننا سوف لن نسمح للآخرين أن يتفوقوا علينا. وسوف نواجه بالطبع كل تحدٍ من أجل الحفاظ على توازن القوى.

ومهما يكن من أمر، لم ولن يقدم الاتحاد السوفييتي على القيام بأي شيء يتجاوز حدود ما هو ضروري حقاً، لتأمين حياة سلمية لشعبه وضمانها، وضمان أمن حلفائه وأصدقائه. هذا ونعتقد بأن الدوائر الحاكمة في منظمة معاهدة حلف شمالي الأطلسي (ناتو) تعرف ذلك جيداً. ومع ذلك لا تريد أن تعترف بعدم وجود أي تهديد سوفييتي مهما بلغ حجمه، ولا تريد أيضاً الابتعاد عن ممارسة الغش والخداع.

في الحقيقة، ماذا سيتبقى، إذن من النصح والتحذير بشأن حاجة الغرب

الملحة «للتسلح الإضافي»؟ لم يتبق أيُّ شيء. هذا هو السبب في استخدام جداول المقارنة والمعلومات المزيفة من الأسلحة الاستراتيجية، وعن الأنظمة النووية المتوسطة المدى في أوروبا، وعن قدرة القوات المسلحة للجانبين في أوروبا الوسطى، أو عن أي شكل من أشكال الارتباطات والتحالفات العسكرية.

وإذا ما صدف وسلَّم أحد المسؤولين من حلف (ناتو) بالأمر، وقال إن الاتحاد السوفييتي لم يمسك حقاً بزمام الأمر وبالتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية، وأن التكافؤ مازال قائماً، يلي ذلك على الفور من الأعلى هجوم كلامي موجه. وبعد ذلك تُعزَف أسطوانة «التفوق العسكري السوفييتي» مرة أخرى من أجل دعم زيادة المخصصات العسكرية، أو تثبيت دعائم نظام عسكري طبخ حديثاً.

ففي بعض العواصم تبرز بعض الأنظمة فجأة ضاربة عرض الحائط بخط الجمعية العامة، ويمكن أن تصل الأمور لدرجة أن أي بيروقراطي، تتوجه الأضواء عليه، بخاصة إثر تعيينه في أحد المناصب التنفيذية، يخرج على الفور بنظام استراتيجي من تلفيقه شخصياً. وهكذا يقدِّم للعالم مؤخراً «اكتشافاً» مضمونه أن الحرب النووية بصورة عامة «مقبولة» و «مسلم بها» لذلك لا خشية منها كثيراً. إن هذا الأمر لخداع مخجل، صمم من أجل تضليل الشعوب وتثبيط عزائمها في الكفاح ضد التهديد النووي.

وإذا ما تركت الأنظمة المؤيدة للسياسة العسكرية حرة بتضليل وغموض مدبرين، وهي تدَّعي الأصالة، فلن يبقى هناك سوى شيء واحد، وهو على وجه التحديد، توسيع رقعة سباق التسلح طولاً وعرضاً وعمقاً، دون أي تردد.

تُرى هل يُسأل موجدو هذه الأنظمة العسكرية ٥٠٠ مليون من الأوروبيين؟ و ٤٧٠ مليون إفريقي و ٦٣٠ مليون أمريكي لاتيني و ٢٫٥ بليون آسيوي، وأخيراً شعبهم بالذات؟ عما إذا كانوا يريدون الموت في لهيب الحرب؟ بكل تأكيد: لا. إنهم فقط لا يأبهون.

يود محركو سباق التسلح أن يهملوا أي شيء يعيق خططهم، حتى ولو اضطروا إلى أن ينكثوا بالتزاماتهم التي أخذوها على عاتقهم. هذا ما يفعلونه. وهكذا ترفض الولايات المتحدة التصديق على معاهدة سالت ــ ٢.

جرت مفاوضات مستمرة لسنوات عديدة، قبل أن تتم الموافقة مؤخراً على هذه المعاهدة وتوقيعها. والآن، يقولون بأن المعاهدة ليست لصالح الولايات المتحدة. وأنها غير متكافئة. وطبعها هذا غير صحيح.

فلقد تحقق توازن المصالح لكلا الطرفين بشكل دقيق وحفظ في المعاهدة. وهذا معروف بالنسبة لأي فرد يعرف محتوياتها. لذا، فالنقطة ليست هنا. النقطة هي أن مبدأ المساواة بالذات والأمن المتكافىء الذي تعكسه المعاهدة ليس مسألة إعجاب تروق أولا تروق لفرد أو لآخر.

واعتماداً على جهل الناس بالمعاهدة، يسعون إلى تقويضها بزعمهم أنها لا تمثل تخفيض الأسلحة الاستراتيجية. بيد أن هذا غير صحيح أيضاً، فالمعاهدة تجسد بكل بساطة ودقة مثل هذه التخفيضات، وعلى مستوى ملموس.

ومن الواضح أيضاً، أنه عندما تم التوصل إلى الاتفاق حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والبدء بتخفيض مستوياتها، كان من الأسهل حل مشكلتهم التي يزعمونها بإجراء المزيد من التخفيض، كي يعكس مستوى أسلحة أخفض.

إن كل ذلك يبرهن باقناع على اهمية المعاهدة التي تم الاتفاق والتوقيع عليها، وأن إنجازها اليوم عظيم مثلما كان يوم توقيعها.

كم كانت الحالات متعددة إبّان عقد المحادثات حول الحد من الأسلحة، في كلتا الفترتين الواقعتين ما بين الحربين العالميتين، وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لذا فإن أي شخص غير متحيز سيعترف بلا شك بأن المحادثات تلك قد أثمرت عن نتائج يمكن مقارنتها حتى ولو لحد ضئيل باتفاقية (سالت ــ ١)، التي مازالت

سارية المفعول، وعلى الأخص بمعاهدة سالت ـ ٢ التي لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي بعد.

الآن، يبرز السؤال التالي: لماذا الطعن بكلٍ من المعاهدة وطريقة تنفيذها؟ إذ يقول بعض السياسيين المتهورين الآن، بأن المشكلة برمتها غير ملحَّة مطلقاً على الأقل ليس حتى تنفذ الولايات المتحدة معظم مخططاتها الجامحة لتصنيع الأسلحة.

ما عليكم سوى أن تفكروا بعبث مثل هذا الموقف. إذ تقول الدولة التي تدعي بأنها أقوى دولة عسكرياً «دعوني أولاً أزيد تسليحي عدة أضعاف، بعد ذلك، ربما أتحدث عن تحديدها».

إذن ما الهدف الرئيسي من هذا الموقف؟ أهو عبارة عن تخطيط عدواني في السياسة؟ وطموحات قوة عظمى في التوسع؟ أو سعي لفرض مخططات وحشية على العالم، عن طريق تكديس أكوام من الأسلحة لإبادة البشر، عوضاً عن تصنيع أشياء مادية مفيدة؟ أم رغبة في الحصول على معين لا ينضب من الأرباح يجنيها أصحاب معامل الأسلحة؟ يصعب الرد على ذلك. فعلى أغلب احتمال أنه مزيج من كل هذه الأشياء.

أثار قرار الولايات المتحدة ببدئها في إنتاج السلاح النيوتروني سخطاً عظيماً في العالم. حيث يشكل هذا القرار خطوة جديدة في توسيع رقعة سباق التسلح، وخطوة نحو تفاقم الوضع الدولي.

تعبر الشعوب بوضوح عن معارضتها الشديدة لإنتاج الأسلحة النيوترونية، وتعتبرها بحق صنفاً لا إنسانياً من صنوف أسلحة التدميرالجماعي. لذا يجب حظر السلاح النووي كلياً. وينبغي أن يفرض الحظر على كل من الإنتاج والاستخدام.

تُجري واشنطن منذ أمد بعيد محاولات للانسحاب أو حتى تقويض المفاوضات التي دارت سابقاً، حول عدد من المواضيع والمشاكل الهامة. لكن لسوء الحظ، تمَّ القيام بأشياء كثيرة في ذلك الاتجاه. تلك هي الحالة في محادثات المحيط

الهندي مثلاً، حول الحد من الأسلحة التقليدية، وحول تحريم إجراء تجارب الأسلحة النووية بشكل عام وكامل، وحول تحريم إنتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتها.

من الملائم أيضاً، أن ننوه هنا إلى المساعي الراهنة ـ بغض النظر عن نتائج أعمال سنوات عديدة ـ التي قامت بها الدول في إطار مؤتمر الأمم المتحدة «الخاص بقانون البحار».

وهناك تطورات أخرى في الحياة الدولية لها تأثيرها أيضاً على الوضع العالمي. فلقد جذب الانتباه ذلك التقارب المطّرد الازدياد بين واشنطن وبكين.

لا أحد بالطبع يعترض على رغبة بلدين في إقامة علاقات طبيعية فيما بينهما. إن ما يهم في الأمر المبدأ الأساسي الذي تم انجازه. ففي هذه الحالة الخاصة، يكون المبدأ من حيث الأساس معادياً بشكل علني لكثير من الدول، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، ومعادياً أيضاً لقضية الانفراج الدولي.

أُعلِنَ للعالم أن الولايات المتحدة تنوي بيع الأسلحة إلى الصين، ومساعدتها في بناء قدرتها العسكرية. وقد تمّ هذا في الوقت الذي كانت فيه بكين تتبع معادية للسلام، سياسة هيمنة وعدوان.

إن توطيد التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والصين ـ إلى جانب تورّط اليابان فيه لأسباب لا يعرفها أحد ـ سيؤخذ بعين الاعتبار من قبل الاتحاد السوفييتي، دول أخرى أيضاً.

لقد عبر الاتحاد السوفييتي بدوره مراراً وتكراراً عن قناعته، بأن مصالح الشعب الصيني سوف تتحقق بأفضل أشكالها باتباع سياسة سلمية ـ وقد ورد ذلك مؤخراً على لسان ليونيد بريجنيف من منبر مؤتمر الحزب الشيوعي السوفييتي. هذا مع العلم بأن الاتحاد السوفييتي يرغب بتوطيد علاقاته مع جمهورية الصين

الشعبية على أسس حسن الجوار. ولقد أكدنا مراراً بأن اقتراحاتنا لتطبيع هذه العلاقات ستبقى سارية المفعول.

هذه هي الأسباب الرئيسية، كما نراها في تفاقم الوضع الدولي الأخير.

إذن، ما النتيجة التي تأتي من كل هذا؟ فوفقا لأفكار العسكريين، على البشرية أن تتوقع ليلاًحالك الظلام، وسباق تسلح لا نهاية له، إلى جانب نزاعات وصدامات أخرى.

نحن نعرف بأن الاتحاد السوفييتي يختلف في وجهة نظره وآرائه مع العديد من الدول الأخرى من حيث أوجه تطورات العالم. بيد أن التشاؤم والشعور بالإحباط أمران غريبان عن طبيعتنا. ونحن مقتنعون تماماً بأن الحيلولة دون الوقوع في الحرب، ليس أمراً ضرورياً فحسب، بل أمر ممكن أيضاً، إذا ما تم النضال بفعالية من أجله.

إن بلدنا مستعد للنضال يداً بيد مع جميع الدول بغية إيقاف سباق التسلح، وإزالة خطر تهديد الحرب، وتسوية المشاكل البارزة. ولسنا في هذا المجال متحسسين سياسياً من أيّ شريك، بغض النظر عن الخلافات في النظم الاجتماعية، أو الفكر العقائدي، أو الاختلافات الايديولوجية.

إن أكثر المهام إلحاحاً اليوم، هي النضال من أجل تخفيف حدة التوتر في العالم، وايقاف سباق التسلح، وإزالة خطر تهديد الحرب.

لذا، يقترح الاتحاد السوفييتي على الجمعية العامة التي تمثل جميع الدول الأعضاء، أن تتبنى بياناً ينص بكل وضوح على إدانة الدول، ورجال الدولة البادئين في استخدام الأسلحة النووية، باعتبارهم سيرتكبون أبشع جريمة ضد البشرية.

ليس هنالك أية خلفيات أو بواعث، أو ظروف وأوضاع يمكن أن تخوّل أية

دولة الحق في أن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية، فذلك سيكون جريمة ضد جميع الشعوب، وضد الحياة بالذات على الكرة الأرضية.

من الضروري أيضاً التحذير بأنه لن يكون هناك أي عذر أو مسوغ لرجال الدولة ممن سيتخذون قراراً باستخدام الأسلحة النووية أولاً.

إن إصدار بيان كهذا، كي تسمع كلماته في كل عاصمة، وفي كل جزء من أصقاع العالم، سيكون بمثابة تذكير رجال الدولة، المخولين بحكم مركزهم الرسمي اتخاذ قرار استخدام الأسلحة النووية، فكل واحد منهم مسؤول شخصياً عن مقدّرات البشرية.

كما ونقترح أن يفصح البيان صراحة على أن أي نظام من الأنظمة يسمح بالإستخدام الأول للأسلحة النووية، هو نظام غير لائق بمستوى الأخلاق البشرية، والمثل العليا لهيئة الأمم.

والأهم من كل ذلك أيضاً، هو لفت انتباه زعماء الدول التي بحوزتها أسلحة نووية بصورة خاصة، إلى الحقيقة التي تنص على أن واجبهم الأسمى أن يتصرفوا بطريقة ما، من أجل إزالة خطر نشوب نزاع نووي.

ينبغي أن يؤكد البيان على ضرورة إيقاف سباق التسلح النووي بوساطة جهود مشتركة، وذلك عن طريق مفاوضات تُدارُ بنيَّةٍ طيبة وعلى أسس المساواة.

وإن المقصود هنا هو وجوب استخدام الطاقة الذرية، ليس ضد الحياة، بل من أجل الحياة، وليس من أجل استخدام وإنتاج الأسلحة، بل من أجل التقدم العلمي، وتحسين مستويات الناس المعاشية، وهذا ما يخص تماماً الأهداف السلمية.

هذا هو جوهر الوثيقة السياسية التي نقترح تبنيها ونأمل أن تحوز هذه الوثيقة على تأييد كبير.

هذا ويمكن أن يكون تبني مثل هذه الوثيقة مؤشراً كبيراً على الطريق المتجه كلياً نحو إزالة خطر الصدام النووي وتهديده . وهنا ينبغي على أية دولة ألا تقف جانباً أمام حل هذه المعضلة .

يقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب إقامة الحوار حول هذه المعضلة ، معضلة إنهاء سباق التسلح ، وإنهاء الخلافات الدولية ، لصالح إيجاد حوار متعدد الجوانب .

من وقت لآخر تُطْلَقُ تصريحات تعبِّر عن الرغبة في التفاوض . لكن يرافق هذه الرغبة جميع أنواع الشروط والارتباطات ، وجميع أشكال عدم التكافؤ .

فإذا كان أحدٌ مّا ينوي التفاوض بهذه الصورة ، فيجبْ أن نقول على الفور : سوف لن ينجم أي شيء عن ذلك . فالمفاوضات لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا تمت على أسس تتفق ومبدأ المساواة والأمن المتكافىء فقط .

إن الاتحاد السوفييتي مستعد ، كما كان مستعداً منذ أمد بعيد لمتابعة المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية . منطلقاً من مبدأ الرغبة المشتركة لحل هذه المشكلة ، ومعتمداً على ما تمَّ إنجازه من قبل ، ومتحفظاً بالنتائج التي تم التوصل إليها .

وبوضوح ، سوف لن تتم متابعة المفاوضات السوفييتية ــ الأمريكية حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، إلا إذا بدأت تهب رياح في واشنطن مرة أخرى رياح باتجاه مختلف . وبالطبع ، إن مسألة الحد من الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط ، وتلك التي تتعلق بأنظمة القواعد النووية المتمركزة في قواعد أمامية أمريكية ، يجب إلقاء نظرة فاحصة عليها ، وتسويتها في آن واحد ، عن طريق اتصالات عضوية مكثفة ، والأخذ بعين الاعتبار بجميع المقومات التي تقرر الوضع الاستراتيجي في القارة الأوروبية .

لقد اقترح بلدنا ، في لحظة بدء المفاوضات ، وجوب فرضُ إيقاف استخدام وإنشاء أنظمة صواريخ نووية متوسطة المدى جديدة في أوروبا ، سواء أكانت تابعة

لحلف شمالي الأطلسي (ناتو) أو للاتحاد السوفييتي. وهذا اقتراح مبني على أساس التوازن التقريبي الموجود حالياً بين أسلحة الجانبين. هذا وإن تنفيذ خطوة الإيقاف هذه ستفرض بالتأكيد تأثيراً إيجابياً على جو المفاوضات.

إن الاتحاد السوفييتي مستعد للتوصل إلى اتفاق بشأن الحدّ، أو أكثر من الحدّ من الأنظمة النووية المتوسطة المدى في أوروبا. وذلك كما أوضح ليونيد بريجنيف في برلين بتاريخ ٦ تشرين الأول من عام ١٩٧٩ ، عندما قال :

« ... نحن مستعدون لأن نخفض عدداً من الأسلحة النووية المتوسطة المدى المنشورة في غربي الاتحاد السوفييتي، عن مستواها الراهن، لكن بالطبع شريطة أن لا تقام قواعد نووية جديدة في أوروبا الغربية ».

وفي الوقت نفسه، علينا أن نوضح تماماً أنه إذا ما انسحب الطرف الآخر من المفاوضات بشكل مصطنع، وبدأ بإقامة قواعد أسلحة نووية ذات مدى متوسط جديدة، فسيضطر الاتحاد السوفييتي عندئذ إلى اتخاذ الاجراءات للمحافظة على التوازن.

بغية تمتين السلام في أوروبا، فمن المهم أيضاً كسر طوق الجمود في مفاوضات فيينا حول تخفيض القوات المسلحة، والتسليح في أوروبا الوسطى. هذا ولقد أحرزت البلدان الاشتراكية قسطاً وافراً لتأمين التقدم في مفاوضات فيينا. أفلا ينبغي على الشركاء الغربيين أن يظهروا قليلاً من النية الطيبة؟ لأن حلاً ما يمكن ايجاده.

من الأهمية بمكان، مسألة عقد مؤتمر من أجل الانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا. فكما هو معروف فإن هذه المسألة هي قيد البحث في مدريد، في اجتماع ممثلي الدول المساهمة في المؤتمر الأوروبي.

ورغبة في الاسهام بالنجاح، راح الاتحاد السوفييتي بعيداً في إرضاء الغرب، وعبّر عن عزمه بوضع كل الجزء الأوروبي من أراضيه ضمن نطاق خطوات توطيد

الثقة، مقابل أن يخطو الغرب خطوة مماثلة في المقابل. وإنَّ المطلوب الآن هو المضي في مثل هذه الخطوة تماماً.

يعني الانفراج العسكري في القارة الأوربية، إتمام الانفراج السياسي وتمتينه. بيد أن هذا الأمر لا يعتمد علينا وحدنا.

إن الاتحاد السوفييتي مستعد لإجراء مفاوضات حول جميع مجالات الحد من سباق التسلح ونزع السلاح.

نظراً للظروف الراهنة، تزداد أهمية إيقاف التنافس العسكري باطّراد، والحيلولة دون توسيعها إلى مجال الفضاء الخارجي. إذ يُطرَحُ كل يوم دليل واضح يشير إلى إمكانية تحوُّل الفضاء إلى مجال لسباق التسلح.

لذا فقد رفع الاتحاد السوفييتي إلى جلسة الجمعية العامة هذه بنداً تحت عنوان «توقيع معاهدة حظر إقامة أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي». وأصبح لدى حكومات جميع الدول الممثلة هنا الفرصة للتعرف على ما طرحه الاتحاد السوفييتي من مشروع معاهدة. هذه المعاهدة التي تأخذ بالحسبان جميع المقومات الرئيسية للمعضلة. ونود تبادل وجهات النظر بناء على اقتراح الاتحاد السوفييتي، وأن يكون نتاجها بناء.

مع الإشارة إلى ضرورة اتخاذ خطوات لقمع سباق التسلح ونزع السلاح، ينبغي التنويه إلى أهمية بذل الجهود من أجل حل النزاعات في أجزاء متعددة من العالم، والحيلولة دون ظهور توترات حادة جديدة. إن الدول قادرة على حل هذه المشكلة، وذلك عن طريق بذل جهودها من أجل ضمان المزيد من السلام الدائم.

تعثَّر نضال الشعوب العربية في الدفاع عن حقوقها المشروعة نتيجة العدوان الاسرائيلي المستمر الذي يثير تفهُّم الغالبية العظمى من دول العالم وتأييدها لنضال العرب وكفاحهم. فإن كل العدل لم يتحقق حتى الآن، والوضع لا يزال خطراً في الشرق الأوسط، فإن مرد ذلك إلى أن الدوائر الحاكمة في إسرائيل تصر على

سياستها التوسعية، ولا تكفّ عن عدوانها الوحشي ضد شعب لبنان، بينما تشجع القوى الفاعلة والمؤثرة على إسرائيل هذه السياسة بالذات، وتسعى لتطبيق أسلوب اتفاق كامب دافيد المعادي للعرب.

لا يمكن ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط إلا من خلال تسوية سياسية واضحة، لا تبخس حقوق أي بلد أو شعب أو منطقة ما. ويجب أن تشتمل مثل هذه التسوية على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وأن تعترف بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته الخاصة به.

لذا فإن الاتحاد السوفييتي يدعم بإصرار الحقوق العربية، ويقف إلى جانب محو آثار العدوان الاسرائيلي ونتائجه. وثمة مفهوم ينمو ويتعاظم مشيراً إلى أن تسوية الشرق الأوسط سوف لن تتم إلا عن طريق انعقاد مؤتمر دولي، تساهم فيه جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

لا بد من وجود تسوية سياسية من أجل الوضع الذي نشأ حول جمهورية أفغانستان الديموقراطية، ومواجهة الحرب غير المعلنة التي تشن عليها. ويلعب الدور الرئيسي كلٌّ من الولايات المتحدة علناً، وبكين خفية.

ولسوء الحظ تتحاشى باكستان التي تخدم حدودها الجسر الرئيسي للاقتحامات المسلحة نتيجة لذلك، التفاوض مع جمهورية أفغانستان الديموقراطية. ومن ذا الذي ينبغي عليه أن يهتم قبل كل شيء في توطيد سلام دائم في المنطقة سوى إسلام آباد.

جرى بعض الكلام مؤخراً حول المقترحات، من قبل بعض الدول الغربية المعينة، لعقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان. بيد أن ما يذهل في الأمر، هو أن المؤتمر الذي سيدور حول أفغانستان، نسي الجانب الأساسي منه ألا وهو جمهورية أفغانستان الديموقراطية. إن هذا التجاهل يكشف النقاب عن محاولة النيل من

الشؤون الداخلية لأفغانستان، هذه الدولة المستقلة، وغير المنحازة التي تم الاعتراف بها بأغلبية ساحقة. وذلك بتجاهل تلك الدول الغربية توجيه الدعوة إلى حكومة أفغانستان، أو عقد مؤتمر حول أفغانستان دون أن تشارك فيه حكومتها. وبالطبع، إن مثل هذا التصرف والإجراء هو أمر غير مقبول.

هنالك أساس للتسوية السياسية، إنه أساس بسيط يمكن أن يترجم النية الحسنة إلى واقع. وقد طرحت جمهورية أفغانستان الديموقراطية بهذا الخصوص برنامجاً بناء في بيانها الحكومي الذي أصدرته في ٢٤ آب من هذه السنة.

يجب أن تضمن التسوية عدم التدخل بشؤون أفغانستان الداخلية، وإيقاف متابعة التحرشات المسلحة بها. وإن مثل هذه التسوية التي تشتمل على ضمانات دولية موثوقة، ستمهد الطريق لانسحاب الوحدات السوفييتية الضئيلة، بسبل وتوقيت يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

وفي جنوب شرقي آسيا أيضاً، ليس هنالك أي سبيل آخر سوى المفاوضات من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة. ونحن نؤيد المقترحات المعروفة جيداً لكل من فيتنام ولاوس وكمبودشيا، بما فيها اقتراح عقد مؤتمر إقليمي تساهم فيه دول الهند الصينية، والدول الأعضاء في منظمة جنوب شرقي آسيا (آسيان).

ومهما يكن من أمر، ينبغي على كل امرىء أن يعلم بأن المناورات الدائرة حول مسألة عدم وجود الكمبوديين، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الضرر. وإنه لمن المسلم به، أنه تحت ستار المؤتمرات الزائفة، وما أطاح به الشعب الكمبودي من أمراء ومتنفذين، لا يمكن إعادة فرض سلطانهم على الشعب الكمبودي مرة أخرى. فلقد قرر الشعب طريقه وفرض كيانه واختار.

كما وكتب الفشل أيضاً على محاولات القاء الظلال فوق جمهورية فيتنام الاشتراكية التي مدت يد المساعدة للشعب الكمبودي في نضاله من أجل الحرية والاستقلال.

لقد لُفِتَ الانتباه إلى المزاعم الخدّاعة التي طُرِحت بأسلوب واشنطن المعروف، بأن أحداً مّا قد استخدم في مكان مّا مواد كيميائية سامة قيل إنها من صنع سوفييتي. بيد أنه من الواضح جداً، أن عمل ذلك، هو عمل أناس معروفين بمثل هذه الجرائم. وأنهم يحاولون بأنفسهم تغطية آثار جرائمهم التي لا تغتفر.

لكن الوضع في الشرق الأقصى أيضاً، يقدم إمكانات عمل سياسي إيجابي. ومن إحداها إمكانية التوصل إلى اتفاق حول خطوات لتمتين أواصر الثقة في المنطقة. وإن تنفيذ مثل هذه الخطوات على أسس ثنائية، أو مشتركة، سوف يؤدي إلى إسهام مفيد لقضية الانفراج في تلك المنطقة. هذا ولقد أُرسل الاقتراح السوفييتي بشأن هذه المسألة إلى جميع الدول المعنية. ونحن نتوقع في هذا الاعتبار أن يفصحوا عن الوعي المتطلّب بالمسؤولية.

لا تزال القضية الكورية غير محلولة ـــ وتشكل مصدر توتر قديم في الشرق الأقصى ـــ علماً بأنه يمكن، لابل يجب، أن تحلّ بسبل سلمية. وفي رأينا أن الأسس الملائمة لحل المشكلة قد طرحت في مقترحات جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية.

اتخذت مؤخراً جمهورية منغوليا الشعبية مبادرة موقوتة في اقتراحها عقد اتفاق عدم اعتداء متبادل، وشجب اللجوء إلى القوة في العلاقات بين دول آسيا ودول المحيط الهادي. «إن بلدنا يؤيد هذه الفكرة».

تقوم جمهورية الهند بإسهام كبير في الحفاظ على الاستقرار والسلام في آسيا، وفي ضمان الأمن الدولي. كما ونقدّر سياستها السلمية البناءة أعلى تقدير. إن العلاقات السوفييتية ـــ الهندية التي تعتمد على الأسس المتينة التي تنص عليها بنود اتفاقية السلام والصداقة والتعاون، هي لصالح شعبينا وتخدم بشكل إيجابي مصالح السلام.

يمكن أن تكون الوسائل السياسية فعالة أيضاً في تسوية أوضاع خطرة أخرى

وتسوية مشاكل الخلاف، بما فيها النزاع بين العراق وإيران، ومشكلة قبرص، والوضع في الصحراء الغربية، وذلك الذي في القرن الإفريقي. وإن كل مايتطلب في هذا الخصوص، هو ألا يسمح لأي طرف أي يحرض دولة ضد أخرى، أو أن يمول النزاع فيما بينهما. ويجب أن ينعدم أي مجال للتآمر الأمبريالي في تلك المناطق.

مثلما هو معروف تماماً، إن الحكم العنصري في جنوب إفريقية وشركائه منشغلون في مناورات تهدف لإحباط الاستقلال، والتخلص من الاستعمار في ناميبيا. لذا فالقضية قضية شرف، وواجب فوريٌّ على الأمم المتحدة أن تساعد الشعب الناميبي في نيل حريته. يجب أن يدرك جميع العنصريين، وهؤلاء الذين يعتمدون عليهم، أن زمن الاستعمار قد ولّى.

يجب وضع حد نهائي للأعمال العدوانية الشبيهة بأعمال قطّاع الطرق التي تمارسها جنوبي إفريقية العنصرية ضد أنغولا الشعبية، وعدد من البلدان الإفريقية الأخرى. إنه من الضروري إدانة تلك الممارسات، ومطالبة حكومة جنوب إفريقية أن تكفَّ عن تدخلها المسلح، وفرض عقوبات دولية ضدها.

إن دعم الولايات المتحدة لجنوب إفريقية يعتبر مساعدة مباشرة للمعتدي. وينبغي إدانة مثل هذه السبل بقرار أيضاً. وعلى الأمم المتحدة أن تبذل كل ما بوسعها لوضع نهاية للعدوان، وتدعو المعتدي أن يلتزم بالنظام. هذا ويعتبر القرار الذي تبنته الجمعية العامة مؤخراً في جلستها الخاصة بشأن ناميبيا، خطوة نحو الاتجاه الصحيح.

إن حركة عدم الانحياز التي احتفلت مؤخراً بمرور عشرين عاماً على وجودها، قد أصبحت حقيقة هامة في عالم السياسة. ويعبِّر الاتحاد السوفييتي عن تأييده لنضال حركة عدم الانحياز ضد الأمبريالية وتضامنه معها، كما ويدعم نشاطاتها لصالح تمتين عرى السلام.

يتردد الكلام الآن كثيراً حول مشكلة العلاقات بين الدول الصناعية والدول

النامية. ولم ينجم عن ذلك سوى طرح نوع من المقترحات من جهات متعددة على مجال ضيق وواسع من طراز الشمال ــ الجنوب.

على أية حال، من الواضح أنه لن يخرج أي طرف بأية نتائج إيجابية، إلا إذا بدّلت الدول الرأسمالية المتطورة منهجها في تطوير الدول النامية، وأوقفت التفرقة في العلاقات الاقتصادية معها، وأن تشجب النهب الاقتصادي لتلك الدول.

سيستمر بلدنا في منح الدول النامية الدعم الضروري في كفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادي، ومن أجل توطيد العلاقات الدولية على أسس من المساواة والديموقراطية.

لايمكن تقويم نشاطات الأمم المتحدة بوحدات قياس ثابتة. كما وأنه لا يمكن إجراء تقويم شكلي من بُعدٍ واحدٍ، لأن ذلك لاينطبق عليها. ومهما يكن من أمر، فثمة خلفيات للقول بأن هيئة الأمم قد أنجزت الكثير من أجل تمكين شعوب العالم من العيش بثقة أعظم في مستقبلها.

يستمر الاتحاد السوفييتي إلى جانب البلدان الاشتراكية بالعمل بجد ونشاط في جميع مجالات السياسة الدولية، وطرح مقترحات تهدف لتمتين السلم.

ومهما تعددت الأسباب والمشاكل والقضايا، فينبغي على هيئة الأمم المتحدة أن تحافظ على مبدئها الأساسي الذي وجدت من أجله، ألا وهو الحفاظ على السلام. إنه الواجب الفردي والجماعي لكلّ الدول، وواجب كل رجل دولة أن يعمل لهذا الهدف، ويبذل كلّ ما بوسع الانسان، وذكائه، وقدراته، من أجل الحياة ومُثُلها النبيلة.

يتضح الآن أكثر من ذي قبل، كم هيَ هائلة تلك التحديات التي تواجه الشعوب ــ من ملاءمة الحاجيات المتنامية بسرعة في مجالات الطاقة والغذاء والصحة والتعليم، وفي استكشاف أغوار المحيطات والفضاء الخارجي، وفي الحفاظ على

الطبيعة . إن كل هذه المشاكل يمكن حلُّها ، شريطة أن تحمي البشرية نفسها من الحرب .

يجب بذل كل المساعي والجهود كي يعيش الناس ، فيما تبقى من عقدين من هذا القرن العشرين ، في ظروف سلمية ، وبإمكانهم أن يستهلُّوا الألف الثالثة من عصرنا دون أي خوف على مستقبل حضارتنا ، لا بل بكل ثقة في تطويرها اللامتناهي . إن جميع الدول التي تعمل لهذا الهدف ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستجد الاتحاد السوفييتي دائماً إلى جانبها .

من أجل حماية السلام
من أجل منع الحرب النووية

خطاب ألقي في الجلسة الخاصة الثانية
للجمعية العامة للأمم المتحدة، المكرسة
لنزع السلاح، في ١٥ حزيران ١٩٨٢

السيد الرئيس،
الوفود الموقرون،

إن رسالة ليونيد بريجنيف، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، ورئيس مجلس السوفييت الأعلى التي تليت عليكم قبل قليل، تتضمن عرضاً مكثَّفاً لموقف الاتحاد السوفييتي، إزاء أكثر المشاكل إلحاحاً، والتي تواجه البشرية اليوم، ألا وهي: كيف نحافظ على السلام؟

إن التعايش السلمي بين الدول، مع اختلاف أنظمتها الاجتماعية، وإن تسوية كل المشاكل والقضايا المستعصية فيما بينها بالوسائل السلمية، تشكل الأساس المطروح لسياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. هذا هو جوهر برنامج السلام لأعوام الثمانينيات، الذي تبناه المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي.

لقد تولَّد ذلك عن قناعة تامة من خلال جميع مبادرات السلام التي قام بها الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه في البلدان الاشتراكية الأعضاء في حلف معاهدة وارسو. ويتضح هذا بكل فصاحة من خلال تصريحات ليونيد بريجنيف المرفقة بالاهتمام العميق في إزالة خطر الحرب النووية.

يخطو بلدنا خطوة أخرى ذات أهمية استثنائية : فلقد ناشد الاتحاد السوفييتي وأقر بألا يكون البادىء في استخدام الأسلحة النووية . وهو يُقْدِم على ذلك من جانب واحد . فإذا ما تبعتنا القوى النووية تباعاً ، فسوف ينخفض احتمال نشوب حرب نووية في الحقيقة إلى الصفر .

في الوقت الذي أُوجِدت فيه الأمم المتحدة ، كانت رياح الحرب العالمية لا تزال تهب . وقد عبَّرت الدول الأعضاء في إنشاء ميثاق الأمم المتحدة عن آمال الناس بصياغة التزام دولي وكوني أشبه بالقسم ، التزام أشبه بتعهد يحول دون نشوب حرب أخرى .

تعتبر فكرة توحيد مساعي الشعوب من أجل الحفاظ على الأمن الدولي حجر زاوية تأسيس هذه المنظمة العالمية . فلقد حاربت الدول على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والفكرية ، جنباً إلى جنب في المعركة العظمى ضد الفاشية ، التي سعت إلى أن تفرض على العالم حكم الفاندال المخربين والجزارين .

واليوم لا يستطيع أي واحد ، أو أي سياسي يدير دفة الدولة وسياستها أن يظل غير مكترث بمواد الميثاق وفقراته الواضحة والمدوَّنة بكل عناية ، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة إنقاذ الأجيال القادمة من بلاء الحرب وكوارثها .

فلا عجب إذن ، أن نجد الغالبية العظمى من الدول في الأمم المتحدة تعبر عن اهتمامها بذلك ، خشية أن تقع البشرية في الهاوية ، بعد رحلة الصعود والارتقاء ، وتعبر اهتمامها أيضاً إلى أثمن ما في الوجود ، ألا وهو على وجه التحديد « السلام » أو بكلمات أخرى « الحياة » .

ينبغي أن تعبِّر هذه الجلسة المكرسة بخاصة لنزع السلاح ومشاكله بطريقة أكثر تميزاً من الجلسات السابقة ، عن العزم والتصميم على كبح جماح شيطان الحرب .

إذا ما تساءل أي زعيم سياسي مسؤول ، أو أي عالم أو شخص عاقل : ماذا

يمكن أن ينْجم عن أي صراع نووي، فسوف لن يجيب إلَّا بردٍ واحدٍ فقط: إن النتائج ستكون كارثة على جميع الشعوب. فهل هذا الكلام مبالغة يا ترى؟ لا فمن الصعب اليوم أن يجرؤ أي فرد على مناقشة عكس ذلك.

ترى هل هنالك حقاً شخص يود أن تلتهمه ألسنة نيران الحرب النووية؟ للرد على هذا السؤال ما عليكم إلا أن تقرعوا جزافاً أي باب في أية بلدة أو قرية، وتطرحوا ذلك السؤال نفسه. وسيكون من الصواب القول، بأن ليس هنالك أية دولة صغيرة كانت أم كبيرة، لا تتوق إلى سلام مستقر.

فإذا كان الوضع كله على هذه الشاكلة، إذن كيف يمكن تحقيق السلام؟ على المرء ألا يتوقع المعجزات، على المرء أن يعمل من أجل السلام. لم يخترع الناس البندقية فحسب، بل الصواريخ الدقيقة والمتطورة، وأوجدوا الأسلحة النووية المهلكة أيضاً. ذلك يعني أنه على الناس أنفسهم أن يتلفوا آلات الحرب، لأن ذلك بمقدورهم، وبخاصة إذا رغبوا وصمموا عليه. ونحن مقتنعون تماماً بأن الدولة متساوية أمام هذا الواجب، إذا كانت تتبع سياسة سلمية.

يقال إن مشكلة نزع السلاح لا يمكن أن تحلَّ دفعة واحدة، ومع ذلك من الصعب عدم الموافقة. بيد أنه إذا كانت المشكلة ستحل خطوة فخطوة، فعلى المرء حقاً أن يحاول ذلك، عوضاً عن أن يتخذ ستاراً من الكلمات الرنانة التي غالباً ما تخدم تلبية كلِّ حاجة، ما عدا الرغبة الأصيلة في معالجة المشكلة.

يستمر الاتحاد السوفييتي في الدفاع عن الطريقة العملية لحلِّ مشاكل سباق التسلح، ونزع السلاح، وإزالة خطر نشوب حرب أُخرى، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات مع الدول. هذا هو جوهر رسالة ليونيد بريجنيف إلى هيئة الأمم المتحدة. ولقد أتت البعثة السوفييتية إلى هذه الجلسة جادة بكل اندفاع من أجل ترويج ذلك الهدف وإنجاحه أيضاً.

على أية حال، هنالك نهج آخر معروف في السياسة العالمية، نهج مبنيٌّ على

الاستمرار في سباق التسلح وعلى تصعيده. ويمارس كل أنواع التلفيق والتدابير على مستويات كبيرة، لتخدم كتغطية دعائية لذلك النهج. يمكن للمرء أن يسمع تصريحات تفيد بأن الحد من الأسلحة غير كاف، بل إن بتراً جذرياً وحاسماً هو الضروري. ليست هذه الكلمات بحد ذاتها سيئة، لكننا إذا ما ألقينا نظرة فاحصة أكثر، يتكشَّف لنا أن للكلام تتمة، ألا وهي: إن الاتحاد السوفييتي — وحده — الذي يترتب عليه القيام بهذا البتر الجذريِّ والحاسم.

كما وتم تأكيد أنه من أجل متابعة التخفيض والحد من الأسلحة في مرحلة مستقبلية ما، يجب تجميد أكداس من الأسلحة، وبصورة رئيسية الأسلحة ذات الإنتاج الجماعي الموجودة في ترسانات منظمة حلف شمالي الأطلسي (ناتو). وكلما ازداد التجميد كلَّما تحسن الوضع. في الحقيقة تكدس هذه الأسلحة كشيء أشبه بالمس. فلقد أعلنت واشنطن ومعسكر حلف ناتو برمته عن مثل هذه البرامج العسكرية في تخزين الأسلحة.

والنية من وراء كل هذا، هي زعزعة التوازن العسكري بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكية والولايات المتحدة الأمريكية، وبين حلف وارسو وحلف الناتو، والتحرك إلى موقف القوة، والتصرف من ذلك الموقف وفرض رغبتها على الآخرين، بخاصة على مائدة المفاوضات.

وفي هذه الأيام، يتحدث بعض سياسيي حلف الناتو حول موقف القوة، وربما يتزايد كلامهم عن ذلك خلال الحرب الباردة. فلقد جرت مكالمات هاتفية بين أقطاب السياسة في ذلك المعسكر، تفيد بضرورة تفوُّق الولايات المتحدة عسكرياً على أي جانب آخر، وأنها ينبغي أو يجب أن تكون في المقدمة، وإلى ما هنالك من كلام مماثل. لقد صممت كل هذه التصريحات والمقابلات والقرارات والبيانات، من أجل أن يفقد الناس صوابهم، ويكبحوا جماح طموحاتهم. في الحقيقة إن مثل هذه الأشياء تصبح سلعة تغرق الأسواق لحد التخمة.

ويتم في هذه الأوقات بحث مثل تلك المخططات، دون أي إخفاء، بل علناً

تماماً وبشكل فظ. وتموّه على الأغلب بحلة خدّاعة. فيؤكدون، على سبيل المثال، أن الاتحاد السوفييتي قد تفوّق في التسلح، علماً بأن ذلك دجل واحتيال، لأن الحقائق والأرقام تلغي صحة هذا الادعاء. إذن فالنية الواضحة هي تضليل الناس.

انتشر كلام مؤخراً يفيد بأن الاتحاد السوفييتي لديه، وتحت تصرفه «أكبر حقيقة تفرض عدم التوازن»، إنها نوع واحد من الأسلحة ـــ صواريخ باليستية عابرة للقارات، تطلق من قواعد أرضية ـــ تنفرد فيه في مجموع مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية. ويقولون، إنها الصواريخ التي ينبغي على الاتحاد السوفييتي أن يخفضها بالدرجة الأولى.

ماذا يكمن من وراء كل هذا؟ إنها مجرد خدعة ماكرة. فلقد تم الاقتراح على أن يخفض الاتحاد السوفييتي ذلك الصنف من الأسلحة الاستراتيجية التي يتمتع فيها بتفوق عددي ـــ إذا أخذنا بذلك على حده ـــ أما من الناحية الثانية، فإذا ما أخذنا في الوقت نفسه قضية الأسلحة الاستراتيجية الأخرى التي تتفوق فيها الولايات المتحدة، تفوقاً كبيراً، مثل صواريخ كروز البعيدة المدى، التي تعطيها واشنطن كما هو معروف أهمية بالغة وتعتمد عليها اعتماداً كبيراً، إلى جانب الطيران الاستراتيجي الذي للولايات المتحدة فيه باع طويل، نجد أن كل ذلك يطمس الحقيقة عن الأبصار. كما وأنهم يسكتون عن حقيقة أن الولايات المتحدة لديها رؤوس نووية أكثر بعدة مرات، مركبة على صواريخ باليستية، تطلق من الغواصات، مما لدى الاتحاد السوفييتي، إلى جانب أنه يتم تجاهلهم لما لدى الولايات المتحدة من أنظمة صاروخية مركبة على قواعد متقدمة، وما لدى حلفائها في حلف الناتو من إمكانات نووية، تجاهلاً كلياً.

يُنهج الطريق نفسه والأسلوب نفسه على الأسلحة النووية المتوسطة ـــ المدى في أوروبا، إلى جانب الهدف نفسه في الذهن ـــ ألا وهو تشويه حقائق المعلومات حول القوى النووية المواجهة لكلا الطرفين هناك، أيضاً ويحل التلفيق مكان الصدق، ويكسى بحلة قشيبة كي يبدو جديراً بالتصديق.

يضاف إلى كل ذلك رغبة في تحطيم التوازن الموجود في حقل الأسلحة النووية، المبني على مجموع الأسلحة التي يمتلكها الطرفان، وليس على حساب كميات بعض الصنوف المنفردة. لماذا تُخفى هذه الحقيقة عن الناس؟ ولماذا تُحفَظ في حرز حريز تحت القفل والمفتاح؟ إنهم لا يريدون أن يعرفها الناس. ففي هذه الطريقة من الأسهل عليهم تأمين قرارات لصالح سباق التسلح، ومن الأسهل أيضاً الدفاع عن الميزانيات العسكرية المتزايدة والمتخمة.

فمثلاً عندما يكون لدى واشنطن شيء ما ضد قوة بعض الصواريخ السوفييتية المعينة، تبدأ على الفور بالقول بأنها تخل بتوازن الوضع الاستراتيجي. ولتوضيح الأمر، يجب أن تأخذوا بعلمكم بأن مثل هذه الصواريخ هي جزء من التكافؤ الكلي الذي تم توازنه بكل عناية، ووافق عليه كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، إثر عدة سنوات من المفاوضات. وهذا هو بالضبط ما يريدون زعزعته.

وعندما يزاح الستار عن مخطط واشنطن للأسلحة الاستراتيجية، سينكشف النقاب عنه، ويعرف بأنه مصمم لضرب أمن الجانب الآخر، ولتحتفظ بحرية كاملة في تنفيذ برامجها العسكرية منفردة. إن هذه الطرق الملتوية هي طرق غير واقعية وغير مقبولة.

في الواقع، إن سباق التسلح الذي لم يسبق له مثيل، والذي تسير عليه الولايات المتحدة، يشكل حقيقة عدم التوازن والاستقرار. انظروا كم تجري عجلات آلة التصنيع العسكرية الأمريكية بسرعة. ونتيجة لذلك، تمتلىء ترسانات ذلك لبلد بكل صنف ممكن من صنوف الأسلحة، بما فيها أسلحة بربرية كالكيميائية والنيوترونية. ويُحَثُّ التقدم العلمي والتكنولوجي للسير مع خطا سياسة سباق التسلح. ولقد زُجَّ به في حُلَّة عسكرية.

كل يوم يُقَدَّم لنا دليل جديد على أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تصبح أكثر فأكثر تشرباً بالروح العسكرية. ويغذّي هذا الجنون العسكري كل أنواع

الأنظمة العسكرية المسعره. ويجري الحديث حول الضربة النووية الأولى، كأنها شيء روتيني أو عرضي، بينما نجتمع هنا لإعطاء مفهوم إجرامي لإطلاق العنان للحرب النووية. ثم تحركت فكرة أن الحرب النووية رابحة، فزوّرت مسرح تلك الحرب ونقلته إلى مكان بعيد عن موطنها — إلى أوروبا مثلاً — وتقدم كشيء أشبه ما يكون بمأثرة عسكرية استراتيجية ورائعة من الروائع الحربية.

عندما يأتي المرء إلى البلد الذي يتوضّع فيه مركز الأمم المتحدة، يجد نفسه حقاً في عالم مختلف. ويظهر في الصحف والتلفزيون مسؤولون من رتب مختلفة، وهم يؤكدون على نقطة واحدة: يجب أن نستمر ونستمر في تسليح أنفسنا حتى تصبح الولايات المتحدة أعظم قوة عسكرية. أو بكلمات أخرى، تنطبع الفكرة هذه في أفكار الناس على النحو التالي: إن أردتم السلام، فهبوا وهيئوا أنفسكم للحرب، احفروا، خبئوا أنفسكم أينما استطعتم، لكن استعدوا. إن الاتحاد السوفييتي ضد سياسة التفوق العسكري. وهو لا يفتش عن التفوق العسكري إلّا لنفسه وحسب، ولا يمنح لأي طرف آخر حق القيام بذلك. وبالطبع، إن بلدنا قادر في أية ظروف على الاهتمام بأمنه، وبأمن حلفائه وأصدقائه. فتصريحات ليونيد بريجنيف في هذا الخصوص معروفة بصورة حسنة.

يتطلب الاهتمام الحقيقي بالسلام المحافظة على التوازن الاستراتيجي العسكري. فلقد قضى التاريخ أن يتم مثل هذا التوازن بين البلدين. وقد انعكس ذلك من خلال الاتفاقيات الوثيقة الصلة بالموضوع، بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. لذا أليس من الأفضل استخدامها كنقطة انطلاق من أجل التوصل إلى اتفاق لتخفيض مستوياتها، وما يتفق مع مبدأ المساواة والأمن المتكافىء؟

بيد أنه سيكون للاتحاد السوفييتي أيضاً كل سبب مسوّغ ليبقي الجانب الآخر في حالة ذعر وخوف. وإذا كنا سنتكلم بمثل هذه العبارات، عندها ينبغي أن يكون كل من القوة والخوف مشتركين بشكل متساوٍ بين كلا الجانبين. وينبغي ألا يناقَش الأمر من منطلق «نحن الولايات المتحدة نحتفظ بالقوة، وأبقوا أنتم على الخوف الذي يشارك فيه الاتحاد السوفييتي».

على أية حال نحن مقتنعون بأن منطق الخوف ـــ القوة هو خطأ. يجب أن يبنى أمن كلا الطرفين وأمن العالم برمّته على الخوف لا على مبدأ التفوق العسكري، وينبغي أن تقود الاتفاقيات والحوار والثقة المتبادلة إلى تفاعل العلاقات بين الدول. والأساس لهذا كله هو الاعتراف والحفاظ على التكافؤ الموجود، وبذل جميع الجهود التي تهدف إلى تخفيض مستوى التسليح، أكثر فأكثر.

كيف يمكن تفسير سياسة واشنطن في كسب التفوق العسكري؟ من الصعب تخليص امرىءٍ من آثار الانجراف بحلم الأمبريالية في السيطرة على العالم. وكيف نستطيع أن نفسر حقيقة اعتبار جزء من العالم أو آخر دون أي مسوّغ كان، أنه من مناطق نفوذ الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية؟ ليس ذلك إلا مسوغ لنشر الأساطيل البحرية أو القوى العسكرية في الطرف الآخر من العالم، على شواطىء أجنبية غريبة وعلى حدود أقرب إلى ثروات الشعوب الأخرى.

ففي أثناء التصريحات الصاخبة حول الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الحيوية انتشر أسطول أمريكي في الخليج العربي*. وفشلت خطة فرض الوضع الراهن البحري على إيران، وذلك عن طريق التهديد بالقوة، علماً بأن الأسطول مازال في تلك المنطقة.

لا تبعد تلك المنطقة سوى رمية حجر فقط عن الاتحاد السوفييتي، مثلما يرى من خلال نظرة إلى الخريطة. فأية نتيجة يمكن الاستخلاص من هذا؟

ماالذي فقدته الولايات المتحدة في المحيط الهندي؟ ولماذا تريد قاعدة عسكرية على دياغوغارسيا؟ إنها تطّور نقطة انطلاق أخرى لكي تهدد الاتحاد السوفييتي، وكثيراً من البلدان الأخرى من هناك أيضاً.

وليس من طريق المصادفة أن ترفض الولايات المتحدة بتعنت مطالب الدول الساحلية، في أن يتحول المحيط الهندي إلى منطقة سلام، ولا تأبه بمصالحهم.

---

* وردت في الأصل الخليج الفارسي.

ماعدا التدخل الذي يصل إلى حد نشر العصابات المسلحة الاقتحامية، يستمر الاعتداء على أفغانستان. فحتى هؤلاء الذين يقومون بكل هذه الأعمال، قد بدأوا بوضوح يدركون بأن أفغانستان الماضي لم يعد لها وجود أبداً. بل يوجد هناك أفغانستان الجديدة، حكم ديموقراطي جديد حل محلّ الحكم الرجعي السابق، هنالك توجد دولة أفغانية مستقلة غير منحازة. وتقدم المقترحات التي طرحتها حكومة جمهورية أفغانستان الديموقراطية أساساً لتسوية سياسية للوضع حول أفغانستان، وإن الاتحاد السوفييتي يؤيد تلك المقترحات.

تم الاقتراح بأن يقام نوع من المهرجان العالمي الاحتفالي بمناسبة انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء. لكن ما حدث فعلاً أن حلَّ الجنود الأمريكيون مكانهم على الفور إلى جانب جنود من دول أخرى، وجرت ممارسة العادة القديمة التي لم يتخلوا عنها بعد في استخدام الاستعمار فيما وراء البحار.

هل إصرار الولايات المتحدة على حد زعمها بحقها في الوجود العسكري في الشرق الأوسط يوصل إلى تسوية عادلة في المنطقة؟ لا. فذلك يشجع إسرائيل فقط على اتباع سياستها في الاستهزاء بالحقوق الشرعية للدول العربية، والحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

على مرأى من العالم بأسره، وبينما نحن جالسون هنا، ارتكبت إسرائيل عملاً عدوانياً آخر ضد دولة لبنان المستقلة، مخترقة شريط قوات هيئة الأمم في جنوب لبنان، وتحركت القوات الإسرائيلية تنثر الموت بين اللبنانيين، وبخاصة بين الفلسطينيين الذي اتخذوا من هذا البلد ملتجأً. ولا تخفي إسرائيل السر بأنها تهدف إلى ذبح الشعب العربي الفلسطيني.

فهل يمكن أن يُنظَر إلى الأمم المتحدة بعين الاعتبار، بينما تُرتكب هذه الجريمة، وفي الوقت الذي تُمرَّغُ فيه قراراتها بالوحل والقذارة؟ لا: يجب على الأمم

المتحدة ومجلس الأمن فيها أن يثبتا وجودهما، وأن يتبنى الجميع خطوات مستقاة من ميثاق الأمم المتحدة ويوقفا العدوان الإسرائيلي.

يجب أن تنسحب القوات العسكرية الإسرائيلية من لبنان، ومن الأراضي العربية التي احتلتها سابقاً، وأن تعيدها لأصحابها. كما ويجب أن يمنح الشعب العربي الفلسطيني الفرصة لممارسة حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة.

ينبغي التأكيد بشكل خاص على مسؤولية الأمم المتحدة إزاء تصرفات كل معتد. إذ يمكن البرهان على هذا من خلال مواقف الولايات المتحدة التي اتخذتها في مجلس الأمن، ونتيجة لذلك لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات يدعو فيها إسرائيل للتوقف عن عدوانها على لبنان. ويتضح للجميع، بأنه لو رفعت واشنطن إصبعاً واحداً لوضع نهاية لتلك التصرفات، لما تجرأت تل أبيب أن تتحدى الأمم المتحدة.

أما الوضع في جنوب شرقي آسيا، فلا يمكن أن يكون هادئاً. فلقد سُمِّمَ الجو بسياسة معادية وتدّخل بقضايا بلدان الهند ــ الصينية. وهدف تلك السياسة هو منع شعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا من بناء حياة جديدة في ظروف الاستقلال والحرية. بيد أنها تسير على طريق خطتها بنفسها، وسوف تستمر فيه قُدُماً نحو الأمام. أما بالنسبة لجمهورية كمبوديا الشعبية فيجب أن تحصل ــ وسوف يحدث ذلك دون أي شك ــ على مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة.

منذ سنوات عديدة من الآن، كان على كوبا أن تقاوم الحصار والضغط. فالمناورات العسكرية تتم بالقرب من شواطئها، وتنزل القوات بتحدٍ على أراضيها، إذ مازالت الولايات المتحدة تحتفظ بصورة غير قانونية بقاعدة خوانتانامو العسكرية.

إن شعب نيكاراغوا لا يزال حتى الآن يتعرض للتهديد أيضاً. ونيكاراغوا بلد صغير، ومع ذلك فإن شعبها، مثل أي شعب آخر، له الحق في أن يكون سيد مصيره، أليس ذلك من حقه؟ بلى، بكل تأكيد.

لقد أثارت المذابح الدموية في السلفادور السخط والاشمئزاز في جميع أرجاء العالم. لقد تم تسليح السلفادوريون المجرمون ووجهوا، من قبل هؤلاء المنتمين رسمياً إلى الحكم الفردي المعادي للشعوب.

وليست التطورات في جنوب الأطلسي، سوى ممارسة لسياسة استخدام القوة البشعة في العلاقات الدولية. ومن الأفضل للأمم المتحدة أن توجه الدعوة، دون أي تردد لعقد جلسة فورية، للنظر بكل الاعتداءات في تلك المنطقة، للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة، تسوية مضادة للاستعمار لتلك القضية المتفاقمة الخطيرة.

في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وجنوب إفريقية، تحتج الشعوب ضد الحكم الأمبريالي الاستبدادي. وتخوض نضالاً عادلاً من أجل الاستقلال والحرية، وضد مخلّفات الاستعمار البغيض. وإن عواطف الشعب السوفييتي إلى جانبها.

ثم انظروا إلى المساعي التي تهدف إلى ثني عزم هؤلاء الموالين للولايات المتحدة، الذين يشعرون بالحاجة إلى إيجاد حلٍ يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في العالم، وإقامة علاقات تعاون دولية.

لقد أكدت تطورات الأيام القليلة المنصرمة مرة أخرى، بأن أناساً معينين قد اتخذوا لأنفسهم هدف تسميم الجو أكثر فأكثر، وزيادة احتمال المواجهة، وخلق حوافز إضافية لتصعيد سباق التسلح، وتحريض دول أكثر فأكثر ضد بعضها البعض مرة ثانية.

يتم كل ذلك بينما نحن مجتمعون هنا، تحت سقف واحد،نحاول أن نجد أرضية مشتركة لقضايا منع الحرب، وإنهاء سباق التسلح، وتقوية أواصر السلام.

ينبغي ألا تعالج قضايا الحرب والسلم باستهتار من قبل أي جانب. ومع ذلك فإن عقلية بعض السياسيين تستمر بصورة واضحة على النحو التالي: بما أن الولايات المتحدة والناتو هم الطرف الذي يتحاور مع الاتحاد السوفييتي وغيره من

البلدان الاشتراكية حول هذه المعضلات، فسيظل موضوع الاتفاق متأرجحاً ومسوفاً ويضيفون: هل سنبرم اتفاقاً معهم أم لا؟ وكأنما ينتمون إلى عالم آخر وإلى نظام اجتماعي مختلف، أو إلى ايديولوجية مغايرة. وليس عجباً أن يهز الناس المتزنون أكتافهم بدلاً من الكلام عند مواجهتهم بالمسألة، ولنقل كيف يمكن للسياسيين المسؤولين عن قيادة وتوجيه سياسة الدولة قبول مثل هذا التقويم العقلاني؟ من الأفضل أن نقول: أليس بمقدور أناس معينين في العواصم الغربية أن يكونوا أكثر جدية في تصريحاتهم حول قضايا الحرب والسلم؟ هذا ما ينطبق أيضاً على التنبّوء بموضوع الاشتراكية ومستقبلها الذي يكشف مع مرّ الزمن عن معجزة ساحرة.

يسبِّب الموقف الراهن في العالم اهتماماً مشروعاً بين الشعوب. وانعكس التعبير عن ذلك من خلال المناقشات في مجالس نواب الشعب، والمباحثات في المؤتمرات الدولية، وفي قيام حركة جماعية ضد الحرب التي يكنُّ لها الشعب السوفييتي احتراماً عميقاً. والسؤال الرئيسي هو: كيف يمكن مجابهة سياسة الاستعدادت الحربية؟

ثمة جواب لذلك السؤال، وهو جواب مقنع. يجب أن تجابه سياسة الاستعدادات للحرب بسياسة سلام وتعاون سلمي. إذ لم يعد بمقدور محرِّضي التسلح وسباقه أن يُضعِفوا عزم الشعوب في نضالها من أجل السلام، وأن يزرعوا الشك في عقولها ليجهضوا ذلك النضال. وبالطبع نرفض ذلك. إن الإيمان بقوة الشعوب وقدرتها في الحفاظ على السلام هو تراث في سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. والشعب السوفييتي مصمم بكل عزم وثبات على حماية السلام والحفاظ عليه ورعايته.

منذ أن نشأت الدولة السوفييتية استمدَّت الوحي من كلمات لينين «إن أكثر ما يشغل ذهننا هو الحفاظ على السلام...». هذه الكلمات لا تموت حقاً! إذ تستمر اليوم تلك الكلمات في التعبير عن معظم ما يساور الشعب السوفييتي من أفكار، والذي اقترن بالجهود الخلاقة، كما وحدّد أيضاً سياسة الاتحاد السوفييتي

بما فيها السياسة الخارجية التي تعكس مُثُلَنا الأخلاقية، ومساعينا الروحية الخلاقة بشتى أنواعها وأشكالها.

لقد عُرِفَ منذ عهد بعيد أن الزمن هو الحَكَمُ الحاسم على سياسات الدول وعلى قضية الحرب والسلام، ولم يُشْهِر الاتحاد السوفييتي سيفه إلا ضدَّ المعتدين دفاعاً عن حرية بلده واستقلاله. وإن عمل شعبنا البطولي الفذ الذي أسهم إسهاماً حاسماً في إحراز النصر العظيم على المعتدي الفاشي، سوف يظل متألقاً عبر القرون.

لقد عمل محرضو سباق التسلح بكد من أجل إيجاد حجة لصالح ذلك السباق، ومن أجل تسويغ الأرقام الخيالية للميزانيات العسكرية. وقرروا بكل وضوح أن أفضل شيء يفعلونه هو أن يخيفوا الناس بالتهديد الذي يشكله الاتحاد السوفييتي وحده، وبشكل دائم لايهامهم بذلك، على أمل تثبيط عزائمهم.

بيد أن الخداع الذي تلجأ إليه واشنطن مراراً وتكراراً في العلاقات الدولية، هو أساسٌ لا يمكن الاعتماد عليه من أجل سياسة طويلة الأمد. ويقل عدد الناس أكثر فأكثر ممن أُخِذوا بذلك الخداع، وبرغم ذلك تستمر آلة الدعاية لتقدم التلفيق تِلْوَ الآخر حول الأسلحة السوفييتية، والقوات المسلحة، وحول سياسته الخارجية. وبمواجهة الواقع سقطت تلك التلفيقات في الامتحان. فالاتحاد السوفييتي لا يهدد أية دولة في أية قارة. وإن الخطوات التي أُعلِنَت في رسالة ليونيد بريجنيف اليوم لبرهان مقنع آخر عن ذلك.

ليس لدى الاتحاد السوفييتي أي اعتراض على المقترحات المؤدية إلى تقليل خطر الحرب. ونحن منفتحون إزاء مثل تلك الاقتراحات، حتى ولو كانت مطروحة من قبل سياسيين تختلف وجهات نظرهم السياسية وآراؤهم ونظراتهم للعالم عن آرائنا اختلافاً كبيراً.

تؤكد رسالة بريجنيف أن فكرة التجميد المشترك للترسانات النووية كخطوة أولى باتجاه تخفيضها وإزالتها كلياً مع مر الزمن، لهي وجهة نظر سوفييتية وثيقة.

يناشد السوفييت التوصل إلى اتفاق دون تأخير، حول المنع التام وتحريم الأسلحة الكيميائية، التي أصبحت من الحقائق الخطيرة في يومنا هذا.

ونحن نرفض بشدة الروايات العابثة التي تتهم الاتحاد السوفييتي باستخدام تلك الأسلحة. إذ تحمل هذه الخدعة علامة مسجلة واضحة جداً، وحيلة كي تسمح لهؤلاء الذين يدللون عليها بجني الأموال والأرباح. بكل وضوح إنهم يحاولون أن يخفوا أخطاءهم الفادحة في ذلك المجال بالذات.

وللأخذ بعين الاعتبار يرفع الاتحاد السوفييتي إلى الجلسة الخاصة مسوَّدةَ وثيقة تحت عنوان «البنود الأساسية لاتفاق حول تحريم تطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها، وحول تدميرها».

هذا وتأخذ المسودة بالحسبان دولاً أخرى ترغب في الانضمام إلى الاتفاقية مع تحقيق مضمونه. وإنه من رأينا أن التوصل إلى اتفاق دولي يمكن تحقيقه على أساس الطرح السوفييتي.

يفضل الاتحاد السوفييتي التحرك نحو حلِّ مشاكل نزع السلاح على جبهة واسعة، من خلال المفاوضات. أما المفاوضات الدائرة حالياً فيجب إحياؤها، كما ويجب متابعة تلك التي عُلِّقت، وضرورة بدءِ مفاوضات جديدة في تلك المناطق التي يستدعي الموقف فيها ذلك.

إن المحادثات الجارية حالياً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في جنيف حول الحدِّ من الأسلحة النووية في أوروبا، تُراقَبُ عن كثب في كل مكان كونها تعالج إحدى المعضلات الرئيسية في الأمن الأوروبي، أو بالأحرى الأمن الدولي بشكل عام.

ما هدف الاتحاد السوفييتي؟

إنه تطهير أوروبا كلياً من الأسلحة النووية التكتيكية والمتوسطة المدى. فإذا كان ذلك الحل غيرَ مقبول بالنسبة للغرب، فنحن مستعدون للموافقة على شجب جميع

أنواع الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط الموجهة نحو أوروبا. كما وأننا مستعدون أن نخفّض تدريجياً، لكن بشكل ملموس، بالمئات، من الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ومن قبل كلا الجانبين أي من قبل الاتحاد السوفييتي ومنظمة معاهدة حلف شمالي الأطلسي (ناتو).

يؤكّد الاتحاد السوفييتي الإجراءات العملية لجعل محادثات جنيف ناجحة. ولقد توقف بلدنا وحده عن نصب الصواريخ المتوسطة المدى في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي، والأكثر من ذلك يخفّض الاتحاد السوفييتي من قِبَلُ تلك الصواريخ بعدد معتبر. لقد صرحنا بكلمات واضحة وأكيدة بأنه سوف لن تنصب صواريخ متوسطة المدى إضافية، في مناطق تكون في مداها بلدان غربية أوروبية.

والآن، ماذا عن الجانب الآخر؟ فمثلما ذكرنا سابقاً، إن موقفه هو أن الاتحادالسوفييتي وحده فقط الذي ينبغي عليه أن يخفّض من عدد أسلحته النووية المتوسطة المدى.

لا تتطلب مصالح الشعوب الأوروبيـة المجابهة، ولا تحطيم الانفراج في العلاقات. وإن الطريق الصحيح نحو تعزيز الأمن، وتطوير التعاون في أوروبا قد ذُكِرَ في البند الأخير من ميثاق هلسنكي.

لكي نكون صادقين إزاء روح هلسنكـي، فإن ذلك يعنـي التشبث بإخلاص بالمبادىء، والتفاهم الذي نص عليه البند الأخير، الإحجام عن التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الطرفين.

ولكي نكون صادقين لروح هلسنكي أيضاً، فإن ذلك يعني إتمام اجتماع مدريد بنجاح، وتتويج أعماله بقرار عَقْدِ مؤتمر توطيد الثقة من أجل نزع السلاح في أوروبا. وكما هو في السابق، سيبذل الاتحاد السوفييتي قصارى جهده للمساهمة بالنتائج الإيجابية لاجتماع مدريد.

ليس هناك من دولة واحدة لا تهتم بأهمية المحادثات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، حول الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها.

لقد دافع الاتحاد السوفييتي بكل الأشكال عن متابعة هذه المحادثات. والآن وإثر موافقة الولايات المتحدة، تمَّ الاتفاق على موعد متابعة المحادثات وهذا بلا شك حقيقة إيجابية.

وعلى أية حال، من المعروف أن المعاهدة الثانية للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (سالت ـ ٢) بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة التي انتهت وتمَّ توقيعها، قد وُضِعَتْ على الرف من قِبَل الجانب الأمريكي. ولا حاجة للقول، بأن ذلك قد وجَّه ضربة قاسية للثقة الدولية والأمن الدولي.

وثمة معاهدتان أخريان هامتان أُبرِمتا بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول الحد من النشاطات في الحقل النووي ـ معاهدة ١٩٧٤ بشأن الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض، ومعاهدة ١٩٧٦ حول التفجيرات النووية تحت الأرض لأغراض سلمية ـ مازالتا تنتظران التصديق والإقرار.

يستحق تذكُّر كل هذا في وقت يعود فيه وفد الولايات المتحدة إلى مائدة المفاوضات حول الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية.

والأهم من كل ذلك هو أن تسير المحادثات منذ بدايتها سيراً صحيحاً. وانطلاقاً من هذه النقطة، فالموقف الذي يتقدم به الجانب الأمريكي إلى المحادثات، لا يمكن أن يكون، كما وصف في تصريحات واشنطن الرسمية، سوى تقديم سبب مسوِّغ للقلق.

بالنسبة للتصريحات تلك، من الأفضل التنويه بأن شركاءنا في المحادثات بشأن مشكلتي الأسلحة الاستراتيجية، والأسلحة النووية ذات المدى المتوسط في أوروبا، لا يتمثلون الحقيقة الواضحة بأن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مهتمتان ومعنيتان بصورة متساوية في حل تلك المشكلات وفي التحدث والنقاش

عنها. وسيكون خطأً فادحاً أن يظنّوا بأن الاتحاد السوفييتي يستجدي المحادثات. لا. ينبغي على كل جانب أن يمد يده إلى الآخر إذا كان كلاهما يرغبان في بحث خلافاتهما، وأن يجدا سوية حلولاً مقبولة لمشاكلهما.

أشار ليونيد بريجنيف في خطابه الأخير بوضوح إلى ماتحتاجه المحادثات السوفييتية ــ الأمريكية، حتى تثمر عن اتفاق. فأولاً، يجب أن تتبع المحادثات وبالفعل موضوعية الحدّ والتخفيض من الأسلحة الاستراتيجية، أكثر من أن تُستخدمَ كغطاء لاستمرار سباق التسلح، والاخلال بالتوازن الموجود. وثانياً، ينبغي على الجانبين أن يديرا المحادثات بكل احترام متبادل وشرعي، لأمن بعضهما البعض، واحترام مصالحهما المشروعة، وأن يلتزم بكل دقة بمبدأ المساواة والأمن المتكافىء. وأخيراً، يجب الحفاظ على كل ما تم إنجازه إيجابياً في السابق، بما في ذلك معاهدة الحد من الأسلحة (سالت ــ ٢). ومن الجوهري أيضاً سدُّ جميع الطرق بكل أمان أمام استمرار سباق الأسلحة الاستراتيجية بأي شكل. ويعني هذا ضرورة منع تطوير صنوف جديدة من الأسلحة الاستراتيجية أيضاً، أو الحد منها على الأقل إلى المستوى المتفق عليه. ونحن مستعدون الآن للتجميد الكمي للأسلحة الاستراتيجية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، منذ لحظة بدء المحادثات، وأن يحدد تطويرها وتحديثها إلى أقل حدٍ ممكن.

ينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عدم اتخاذ أية خطوة يمكن أن تزعزع الوضع الاستراتيجي. وبعيداً عن أهمية التجميد البالغة، فاقتراح الاتحاد السوفييتي يمكن أن يوصل إلى تقدم نحو تحديد جذري، ولتخفيض للأسلحة الاستراتيجية. لقد دافع الاتحاد السوفييتي باستمرار عن تخفيض ملموس لتلك الأسلحة.

هذا ويؤمل أن يعطي الطرف الآخر اهتماماً جدياً للمقترحات السوفييتية هذه. ومهما يكن من أمر فهنالك علائم منذرة. ففي اللحظة التي يقترح فيها الاتحاد السوفييتي تجميد الأسلحة الاستراتيجية بالذات، تعلن واشنطن بكل تحدٍ

أن تنفيذ برنامج إنتاج صواريخ ام اكس (M.X) الاستراتيجية ونشرها، سيتقدم خطوة نحو الأمام.

لايمكن نكران أن واشنطن اليوم قد اتقنت فنّ تدمير الجسور التي يمكن أن تؤدي إلى اتفاق. وأن بناء تلك الجسور لأهم وأصعب بكثير من ذلك. وسيذكر بأنّ ليونيد بريجنيف قد طرح اقتراحاً حاسماً لمقابلة رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان. وينطلق الاتحاد السوفييتي من الفرضية القائلة بأن اجتماع القمة يجب أن يحدث، وينبغي لذلك بالطبع تحضيرات جيدة. ومن الواضح أن مثل ذلك الاجتماع سوف يركز على مشاكل تخفيض الأسلحة ونزع السلاح، وهذه مشاكل أيضاً تركز عليها هذه الجلسة الخاصة للجمعية العامة.

يعتقد الاتحاد السوفييتي أنه من المفيد تخطيط وتبني برنامج نزع سلاح نووي يُنفَّذ مرحلةً فمرحلة. ويمكن أن تكون إحدى مراحله الأولى التوقف عن إنتاج المواد القابلة للانشطار، المستخدمة في تصنيع أنواع مختلفة من الأسلحة النووية. هذا وتدلي كثير من الدول أيضاً بتصريحات ضمن خط مشابه. والاتحاد السوفييتي مستعد لأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، ضمن المضمون العام لتحديد سباق التسلح وإنهائه.

لقد كان تعزيز أواصر نظام عدم تكاثر الأسلحة النووية بأية طريقة ممكنة، ويظل يحتل الأولوية في مجال كبح جماح سباق التسلح. ولا يمكن السماح بظهور وضع سيؤخذ من ناحية كخطوة لتقليل خطر الحرب النووية، بينما تنتشر الأسلحة النووية من ناحية أخرى في جميع أرجاء كوكبنا. هذا ويأخذ موقفنا بالحسبان آراء العديد من الدول الأخرى، وعلى رأسها الدول اللانووية. كما ويوافق الاتحاد السوفييتي على وضع جزءٍ من منشآته النووية السلمية، ومصانع الطاقة الذرية، ومفاعلات الأبحاث العلمية، تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية الدولية.

باتت أطراف الدول اللانووية في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، تطرح مسألة ضمانات أمنها من جانب القوى النووية. وليس اهتمامها هذا إلا

طبيعياً. إذ يمكن حل هذه الأسلحة عن طريق توقيع اتفاق دولي. والاتحاد السوفييتي مستعد أيضاً لإبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول التي ليس لديها أسلحة نووية وغير منصوبة على أراضيها.

وتستدعي مشكلة التحريم التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية أيضاً حلاً جازماً. إذ يمكن تناولها إما جذرياً أو خطوة فخطوة. هذا ويعتقد الاتحاد السوفييتي أن المحادثات الثلاثية الجانب مع الولايات المتحدة وبريطانيا، عُلِّقَتْ من قِبَلِهما في المرحلة الأخيرة، ينبغي أن تتابع دون أي تأخير.

ازداد عدد الدول المنادية بعدم رغبتها في وجود الأسلحة النووية فوق أراضيها. وراحت تقترح إيجاد مناطق حرة خالية من الأسلحة النووية. ونحن بدورنا سوف نساهم في البحث عن حلول مقبولة بصورة عامة، تخص إيجاد مناطق حرة خالية في بقاع متعددة من العالم.

ينبغي التوصل إلى اتفاق يمنع نصب الصواريخ من أي صنف كان على محطات في الفضاء الخارجي. رحبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمسودة الاتفاقية التي رفعها الاتحاد السوفييتي حول هذا الموضوع. فلماذا لا نبدأ التباحث جدياً بشأنها في جنيف دون أي تأخير؟

لقد حان الوقت من أجل التوصل إلى اتفاق للحدِّ من النشاطات البحرية للدول، بخاصة التي بحوزتها أساطيل هائلة. إذ يمكن النظر بكثير من القضايا الهامة في هذا المجال أيضاً.

يجب على الأمم المتحدة أن تجهر بعدائها ضدَّ الأساليب الملتوية في مواصلة سباق التسلح إلى أقاصي الفضاء الخارجي، وأعماق المحيطات في العالم. لأن ذلك يخص مستقبل السلام للبشرية ونموِّه بثبات.

لقد زُوِّدَتْ جيوش العالم بكميات هائلة من الأسلحة التي أصبحت تدعى مع مر الزمن أسلحة تقليدية، علماً بأن ميزاتها وهدفها يختلفان كثيراً عن أسلحة

التدمير الجماعي. لذا تتطلب هذه الحقبة من سباق التسلح الناجمة عن سياسة الدول أيضاً أكبر انتباه وجدّية.

يقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب التخفيض المحسوس لمستويات القوات المسلحة الراهنة والأسلحة التقليدية. وإن وضعاً قد زج فيه الملايين تحت السلاح بعد أن سُحِبوا من المجال الإنتاجي، لايمكن أن يعتبر طبيعياً. وكبداية لحل ذلك يمكن التوصل إلى اتفاقية، مثل عدم زيادة القوات المسلحة والأسلحة التقليدية، على أن تُتْبَعَ بمفاوضات حول تخفيضها بمعدَّل شاملٍ، وفي مناطق معينة.

أما مايخص أوروبا الوسطى، فإن مثل هذه المحادثات تجري في طريقها بالعاصمة فيينا. حيث يكرر الاتحاد السوفييتي مع البلدان الاشتراكية سوية مناشدتهم لشركائهم الغربيين في المفاوضات، أن يشرعوا في العمل على تهيئة اتفاقية حول تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة في أوروبا الوسطى. إنه الوقت المناسب للتخلي عن سياسة الإخلال بالتوازن بين الأطراف في هذه المنطقة أيضاً.

تتضاعف التجارة الخارجية للأسلحة التقليدية حالياً إلى عشرات البليارات من الدولارت. وإذا ما تمت معالجة هذا الموضوع بحكمة، فإن سباق التسلح سوف تخف حدته بدلاً من اشتدادها.

كانت المحادثات السوفييتية الأمريكية في هذا الخصوص تجري على قدم وساق لفترة وجيزة خلت، لكن الولايات المتحدة أوقفتها مختلقة نوعاً من رد الفعل الشرطي إزاء المفاوضات على عدد من القضايا الرئيسية. فبعد سنتين أو ثلاث سنوات من المحادثات، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المحادثات، ومع ذلك فالاتحاد السوفييتي على استعداد لمتابعة المحادثات حول هذا الموضوع أيضاً.

يصعب على أي اقتصادي أن يبرهن على إمكانية حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول، مثل البطالة، والتضخم المالي، وازدياد الضرائب، عن

طريق زيادة التسليح والنفقات العسكرية، إذ يزداد عبء هذه النفقات باطّراد أيضاً في الدول النامية، التي يعاني بعضها من الجوع والفقر.

إن نزع السلاح طريق أكيد، لا يؤدي إلى السلامة فقط، بل إلى حياة أكثر رخاء وازدهار أيضاً لجميع الشعوب. وإن التقدم في مجال نزع السلاح، سيجعل من الممكن طرد مصادر هائلة عبر التجميد الحالي، إذا ما تركنا تخفيض الميزانيات العسكرية وحدها. إذ يمكن استخدام جزء من المصادر المستغلة حالياً لإنتاج الأسلحة لمساعدة الدول النامية.

لذا فإن الاتحاد السوفييتي يرفع إلى هذه الجلسة مذكرة لتأخذها بعين الاعتبار تحت عنوان «إزالة الخطر النووي المتنامي وإيقاف سباق التسلح» وهي تكرر مواقف بلدنا المبدئية، ومقترحاته الرئيسية المحددة. ونأمل أن تعنى بالدراسة والدراية البالغة، وأن تدعمها وتؤيدها الدول الأعضاء في هيئة الأمم.

يجب ألا تصبح الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح حدثاً عادياً عابراً في العلاقات الدولية. إن هذا الأمر سوف لن يحدث إذا ما صممت الدول الممثلة في هذه القاعة على ذلك. ستترك هذه الجلسة أثراً واضحاً على السياسة العالمية إذا ما قدّمت جهداً واضحاً لحل أكثر المشاكل إلحاحاً، ألا وهي وقف سباق التسلح ونزع السلاح.

لقد تبنّت الأمم المتحدة قليلاً جداً من القرارات الدولية الجيدة، ولا يهم الأمر مدى جودة قرار ما إن لم نترجم أقواله إلى أفعال، كيلا يظل مدوناً حبراً على ورق. ويعتمد هذا برمته على الدول سواء اعترفت بالحقيقة أم لا، حقيقة أن أية فرصة يقدمها التاريخ تحت اسم انتصار الحياة يجب أن يتم تأييدها ودعمها. وهذا هو ما يدعو إليه الاتحاد السوفييتي.

الدفاع عن السلام على الأرض

خطاب ألقي في الجلسة السابعة والثلاثين،
للجمعية للأمم المتحدة، بتاريخ ١٠ تشرين
الأول ١٩٨٢

السيد الرئيس،
الأعضاء الموقرون،

إن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة فريدة لاستعراض الواقع العالمي بكل اختلافاته، وللإدراك بوعي أعمق ما الذي يحتل الاهتمام الأكبر بين الشعوب على القارات المتعددة. وليصبح المرء مقتنعاً مرة ثانية أنه ضمن العديد من مشاكل اليوم تنفرد مشكلة رئيسية، ألا وهي تفادي خطر الحرب النووية وتهديدها.

في الحقيقة يوافق كل فرد على أن التطورات العالمية قد تفاقمت بشكل ينذر بالخطر والذعر. ويسأل الناس أنفسهم عما إذا كان بالإمكان إيقاف ذلك السباق المجنون في التسلّح والانزلاق نحو جهنم وبئس المصير. إذن ماذا ينبغي عمله لمجابهة سياسة هؤلاء الذين يمثلون عدة حوارات عن الحرب النووية، كما لو كانت نوعاً من ألعاب اليانصيب، أكثر من كونها أمراً يؤثر على مصير البشرية؟

هذه كلها أسئلة مشروعة. فالاتحاد السوفييتي مقتنع تماماً بأن السلام الذي يعتبر أعظم قيمة كونية، يمكن، لا بل يجب، الحفاظ عليه، وإنه يجب أن يكون سلاماً عادلاً، سلاماً جديراً بالمكانة التي أحرزتها الحضارة على وجه البسيطة. ونحن نستمد هذه القناعة من التاريخ بحد ذاته، الذي يطوي بين صفحاته الكثير من

الوقائع المأساوية مثلما يضم أيضاً أمثلة حلول رائعة، دُبِّرت بذكاء لأعظم المشاكل الدولية خطراً.

دعونا الآن نتذكر ميثاق الأمم المتحدة، الذي يُعتَرَف به دولياً كرمز للقوانين التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول، وكيف أتى لحيز الوجود؟ لقد تبلّور تأسيس هذه المنظمة وميثاقها نتيجة الكفاح المرّ ضد الفاشية، ونتيجة الانتصار العظيم عليها. وعقد العالم آنذاك أمله على إمكانية تفادي كارثة عالمية أخرى. ومنذ أربعين سنة تقريباً كان ذلك الأمل واقعاً حقيقياً.

والآن، دعونا نلقي نظرة على العلاقات الدولية التي نشأت في السبعينيات، عندما مُنِحَت للشعوب الفرصة كي تتنفس الصعداء نتيجة الانفراج في تلك العلاقات. وبالتأكيد لم تكن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والعقائد الفكرية، أو من حيث المظهر الخارجي للعالم، أقل مما هي عليه في يومنا. ولكن حتى لو أخذنا هذه الاختلافات بعين الاعتبار، فلقد وجدت الدول وحكامها الذين يسيِّرون سياساتها طرقاً تؤدي إلى علاقات بنّاءة فيما بينها. وضرب الثبات في تجربة التعايش السلمي جذوره في تفكير الشعوب، وفي صميم علاقات الدولة الداخلية، ولم يعد من السهل التخلّي عن ذلك. يجب عدم السماح لفكرة ضرورة إعطاء الأوامر للبلدان الأخرى، والسيطرة على العالم بتغطية التجربة الماضية، أو كتم صوت الحكمة والعقل.

إن الاتحاد السوفييتي يرفض المنظر الكئيب الذي لا يتسنّى للبشرية معه طريق آخر تتبعه سوى تكديس أكوام الأسلحة والاستعداد للحرب. إذ من الخطأ الفادح الاستخفاف بمدى ارتفاع لهيب الحرب. والخطأ الأكبر يكمن في فشل رؤية الامكانات الموجودة فعلاً في وضع عائق أمين ضد الحرب. والاتحاد السوفييتي وشعبه يضعان كل طاقاتهما السياسية والمعنوية، ويعرضان كل الامكانات السياسية في سبيل السلام.

ويتوضح هذا بكل تأكيد من خلال الالتزام الأحادي الجانب الذي أخذه

الاتحاد السوفييتي على عاتقه، في ألا يكون البادىءَ في استخدام الأسلحة النووية. وقد أوضح ليونيد بريجنيف ذلك الالتزام في رسالته التي بعث بها إلى الجلسة الثانية الخاصة للجميعة العامة للأمم المتحدة، والمكرسة لنزع السلاح. كان ذلك تصرفاً ذا أهمية تاريخية، ونُظِر إليه كذلك في جميع أرجاء المعمورة. أفلم يحن الوقت لشركائنا الغربيين من دول حلف شمالي الأطلسي (الناتو) أن يغتنموا بجدية الفرص التي فتحها الاتحاد السوفييتي أمامهم بمبادراته؟ ونحن نتوقع منهم أن يزنوها بدقة مرة أخرى. وبحثا عن التقليل من أهمية المبادرات السلمية للاتحاد السوفييتي، يتحدث الكثير من الحكام الغربيين عن ضرورة وجود الثقة في العلاقات بين الدول. ولكن كيف يمكن أن يُخدَمَ هذا الهدف بأفضل طريقة؟ يمكن أن يُخدَمَ على أفضل نحو عن طريق إيقاف الاستعدادات من أجل الحرب، وشجب كل من سياسة سباق التسلح، وتسعير حدة التوتّر في العالم. فلماذا إذن لا يلتزمون بتعهداتهم، ويأخذونها على عاتقهم، مثلما فعل الاتحاد السوفييتي من قبل، في أن لا يكونوا البادئين في استخدام الأسلحة النووية.

في بعض الأحيان يمكن للمرء أن يسمع بأن المسألة ليست مسألة أسلحة نووية فقط، فهناك أسلحة تقليدية أيضاً. أجل، هنالك أسلحة أخرى. بيد أنه يوجد رد مقنع على ذلك أيضاً: إننا نصر على أن تتعهد جميع الدول بالتزاماتها رفض استخدام التهديد، أو القوة في علاقاتها مع بعضها البعض مهما كان شأنه.

منذ العام ١٩٧٦ اقترح الاتحاد السوفييتي إمكانية إبرام اتفاقية عالمية، تنص على عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، ورفع مسودة معاهدة إلى الأمم المتحدة لطرحها وأخذها بعين الاعتبار، وتنص المسودة على أن تمتنع الدول عن استخدام القوة، وينطبق ذلك على أي صنف من صنوف الأسلحة ــ وإنني أؤكد على أي نوع من الأسلحة ــ وستكون فكرة جيدة في وضع نسخة على باب كل وكالة في واشنطن مسؤولة عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

إننا نلحظ برضى أن المبادرة التي تخص استخدام القوة قد أقرتّها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. بل وفي الحقيقة أسست لجنة لهذا الغرض بالذات من أجل طرح مثل هذه المعاهدة. إذن لماذا لم تبرم مثل تلك المعاهدة؟ لأن الدول الأعضاء في حلف الناتو تسعى لعدم تحقيقها. وهل يمكن أن يعالج الوضع الآن؟ نعم، يمكن معالجته. فالاتحاد السوفييتي مستعد حتى في هذا اليوم للحضور إلى مائدة المفاوضات لتدوين الالتزامات المحددة بعدم استخدام القوة في تسوية النزاعات والخلافات التي توجد بين الدول. ولا من أحد يمكنه أن يتجرأ وينكر وجود عدد ليس بضئيل قد تراكم من هذه النزاعات والخلافات. بيد أنه ليس هنالك مشاكل لا يمكن أن تحل بطريقة سلمية. وليس من أية مشكلة في أي جزء من العالم أو مجال في السياسة العالمية إلا ولها حلّ سلمي ــ إذا كان الحافز هو السلام الإيجابي.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد اختارت لنفسها سياسة مغايرة. وجوهر هذه السياسة هو فرض رغبتها على الدول والشعوب الأخرى. وتحدد تلك الرغبة جميع المخططات من أجل إنتاج الأسلحة، كما وتحدد سياسة الولايات المتحدة الخارجية. هذا وقد لفت الاتحاد السوفييتي الانتباه دائماً وتكراراً لحقيقة أن مثل هذه السياسة تشكل خطراً جدياً على السلام.

لقد طرح موضوع التفوق العسكري في الولايات المتحدة علناً. وأصبحت الفكرة العسكرية مسيطرة بهوس ومس. وتخصص أسلحة هائلة من أجل تعبئة آلة الحرب الأمريكية، وتعلو أكداس الأسلحة أكثر فأكثر. وفي هذه الأثناء هنالك باستمرار نظام يعمل على تلفيق كل أنواع الزيف عن الاتحاد السوفييتي، وعن قواته المسلحة وسياسته الخارجية. وبهذا يضلل شعب الولايات المتحدة وغيره عن قصد ودراية.

لماذا يمارس كل ذلك؟ بكل بساطة، لأنه في جو الأكاذيب والهيستيريا والتعصب حتى الثمالة، من الأسهل لهم الحصول على الموافقة على الميزانيات

العسكرية الخيالية، ومن الأسهل تحويل مصادر البلد إلى الاستعدادات للحرب بعيداً عن الأغراض السلمية مثل إلغاء البطالة، ومحاربة التضخم المالي، وبعيداً عن استخدام تلك المصادر والطاقات لمصلحة الشعب وفائدته، وهو الهدف الذي ينادي الاتحاد السوفييتي من أجله بالضبط.

ليست قليلة الطرق التي يخططها أتباع الحرب النووية ورسل سباق التسلح: حرب صاعقة، أو حرب مرسومة طويلة الأمد، أو حرب محدودة، أو حرب شاملة. لقد وضع كل تعبير مقنع أو غير مقنع قيد التداول. إنهم يتكهنون بكل برودة دمٍ وهدوءِ حَفَّاري القبور عن عدد الضحايا التي سيتحملها الجانبان في كارثة نووية. وإنهم يكتمون عن قصد حقيقة أنه لو نشبت حرب نووية في مثل الظروف الحالية، فسوف لن يكون هنالك رابحون، وإن قلة من الناس لا يتفقون مع هذا الرأي.

لقد أشار الاتحاد السوفييتي في عدد من المناسبات بما فيها جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الطبيعة الخطرة لنهج واشنطن الهادف إلى زعزعة التوازن العسكري الذي تم بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، أو بشكل عام بين حلف وارسو وحلف الناتو. تبحث الولايات المتحدة في كل مكان، في البر وفي البحر، عن فرض أو تقوية وجودها العسكري، وعن إنشاء قواعد جديدة. انظروا إلى المذبحة الدموية التي تحدث في الشرق الأوسط، بينما يتم البحث عن عملاء جدد يُسَخَّرون لاستراتيجية البنتاغون العسكرية.

ينبغي بالطبع أن يكون واضحاً بأن الاتحاد السوفييتي لا يعترف بحق أي طرف في التفوق العسكري. وأنه يرى بأن ذلك لن يحصل أبداً.

إن إحدى المبادىء التي تعترف بها الأمم المتحدة هي عدم تدخل أية دولة بشؤون دولة أخرى، وقد تكرر ذلك عدة مرات في قرارات هيئة الأمم.

ومهما يكن من أمر، يشهد العالم اليوم استخفافاً فظيعاً بهذا المبدأ.

يمكننا أن نسأل من الذي أعطى واشنطن الحق في إبلاغ الدول المستقلة ما ينبغي أن تفعله ومالا تفعله في أوطانها بالذات؟ من الذي منحها الحق في أن تحاول معاقبة أولئك الذين يمارسون سيادتهم ولا يستسلمون للضغط، عن طريق تنفيذ جميع أنواع العقوبات، وفرض المقاطعات الاقتصادية، أو تهديدهم حتى بالسلاح؟

قد يتساءل البعض ممَ تتهدد مصالح الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم تقريباً؟ إنها لفرضية سخيفة منافية للعقل، لا بل مضحكة. ومع ذلك فإنها تُستَخْدَم لتسويغ التدخل البشع في قضايا الدول الأخرى وشؤونها، وتستخدم على مستوى جغرافي كاسح، على البلدان المجاورة والبلدان التي تبعد العديد من الكيلومترات عن الولايات المتحدة على حد سواء.

لم يسمح الاتحاد السوفييتي، وسوف لن يسمح أبداً لأي أحد أن يتدخل في شؤونه الداخلية. وهذا هو موقف المنظومة الاشتراكية أيضاً، إلى جانب البلدان الأخرى التي تحترم استقلالها وحقوقها الشرعية.

هذا وأود أن أعبر عن أملي بألا نسمح بأي تدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، وحتى ولو كان من على هذا المنبر. وإلا سيتوقف هذا المنبر عن العمل للغاية التي وجد من أجلها. وهل يمكن أن يكون شعار الأمم المتحدة، الواضح أمام أعين جميع الحاضرين في هذه القاعة، بمثابة تحذير إلى أولئك الذين فشلوا في تمييز مالَهُم وما لغيرهم.

لا يمكن لأي استعراض للوضع الدولي من أن يغير شكله في بعض بقاع العالم. ويتركز الانتباه بالدرجة الأولى على الشرق الأوسط، لأن جلسة الجمعية العامة تنعقد في وقت لم تخمد فيه النيران في مدينة بيروت العريقة التي دُمِّرت بوحشية، وفي الوقت الذي تراق فيه دماء عشرات الآلاف ضحيةً للعدوان الآثم، دون أن تجف بعد أو تُوارى التراب.

يحس جميع الناس الشرفاء في كل أنحاء العالم بالحنق والاشمئزاز إزاء المذبحة

الدموية التي كان مسرحها في المخيمات الفلسطينية غربي بيروت، حيث ذبح الفلسطينيون العزّل ومعظمهم من النساء والأطفال والشيوخ.

أليس ارتكاب إسرائيل لجرائم القتل والذبح والعدوان ضد الشعب العربي الفلسطيني إلا من أجل ما يسمونه بـ «الاتفاق الاستراتيجي» التام مع الولايات المتحدة؟

وبقدر ما يمكن أن يتكهن الفرد، أنهم يفركون أيديهم الآن في إسرائيل جذلاً. بيد أن هذا يُسمّى نصراً مؤقتاً قصير الأمد. فالعدوان مرتبط بالرد عليه، وقد رُدَّ عليه فعلاً، وسبب لإسرائيل هزيمة معنوية وسياسيةخطيرة. وتوسع الصدع بين إسرائيل وجيرانها. وذُرّت بذور جديدة من العداوة والكراهية لا تحمل إلا عناقيد الغضب. فمن يزرع العاصفة يحصد الشوك.

يبدو أن هؤلاء الذين يقررون سياسة إسرائيل يعيرون انتباهاً ضئيلاً إلى مستقبل بلدهم. وذلك لأمر مؤسف حقاً. إن ما يعيقهم عن ذلك هو التعصب الأعمى أو الحذر الشوفيني.

يكمن السبب الأساسي للمأساة اللبنانية في كامب دافيد. وينبغي الآن أن يتضح لكلّ شخص محايد بأن الصفقات المنفردة والمضادة للعرب لاتقوّض سوى أسس توطيد سلام عادل في الشرق الأوسط.

يقول المعتدي وشركاؤه بأن كامب دافيد يعني السلام. بيد أن مثل هذا التأكيد يخدع فكرة السلام الإنسانية النبيلة والعميقة. وأن أي نوع من السلام يقدمه لواضح من حقيقة سفك المزيد من الدماء منذ أن ظهرت كامب دافيد إلى حد يفوق الدم الذي سُفِكَ إبّان العداون الإسرائيلي ١٩٦٧.

تؤكد تصريحات واشنطن الأخيرة التي تحاول أن تكون كمخطط تسوية للشرق الأوسط، بأنهم ما زالوا يفكرون بعداوة ويملون على العرب ما يريدون عوضاً عن أن يطرحوه بطريقة السلام وأسلوبه.

تعتقد غالبية الدول بأنه لن يكون هنالك سلام دائم في الشرق الأوسط، مالم تحل مشكلة قيام دولة فلسطينية مستقلة. لكن مخطط واشنطن يفصح بكل وضوح بأن الولايات المتحدة ضد إقامة مثل هذه الدولة.

إنه لمن المقبول بصورة واسعة، ومسجل في قرارات هيئة الأمم المتحدة، بأن مشكلة تحقيق المطامح والتطلعات القومية للفلسطينيين، لا يمكن أن تحل إلا بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، بينما لا ينوه المخطط الأمريكي مطلقاً إلى هذه المنظمة كطرف في التسوية. وفي الحقيقة، تتملص واشنطن كلياً من أمر رئيسي كهذا، مثل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها.

تنطلق جميع القرارات المتخذة في الأمم المتحدة من المبدأ القائل بأن: السلام الأصيل في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا إذا شمل جميع الدول والشعوب في المنطقة. وتركز ما يسمى بالمبادرة الأمريكية كل شيء على أمن إسرائيل وحدها، وتضع مصالحها في القمة، مع محافظة الولايات المتحدة بالطبع على غطرستها وادعاءاتها غير المسوغة في أدائها دوراً رئيسياً بقضايا الشرق الأوسط.

إننا ننظر بإيجابية إلى وجهات النظر المتعلقة بتسوية مشكلة الشرق الأوسط التي عبر عنها مؤتمر القمة العربي الأخير. وبشكل عام فإن تلك الآراء تطابق الخطوط التي يسلكها الاتحاد السوفييتي فيما يخص تسوية الشرق الأوسط.

ومثلما أكد ليونيد بريجينيف مؤخراً مرةً أخرى بقوله: إن سلاماً عادلاً ومستمراً في الشرق الأوسط يمكن، ويجب أن يبنى على أساس المبادىء التالية:

أولاً، يجب تطبيق مبدأ رفض احتلال أي أرض أجنبية عن طريق العدوان. ذلك يعني أن جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ـــ مرتفعات الجولان، والضفة الغربية من نهر الأردن، وقطاع غزة ـــ يجب أن تعاد إلى العرب، كما ويجب أن تعلن الحدود بين إسرائيل وجيرانها آمنة لا تنتهك حرمتها.

ثانياً، يجب ضمان حق الشعب العربي الفلسطيني المشروع في تقرير

مصيره وإقامة دولته الخاصة على الأراضي الفلسطينية التي ستخلى من الاحتلال الإسرائيلي في ــ الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ــ ضماناً عملياً. كما ويجب أن يمنح اللاجئون الفلسطينيون الإمكانية التي تم تصورها في قرارات الأمم المتحدة، في العودة إلى ديارهم، وإعطائهم التعويض الملائم عن الأملاك التي خلّفوها وراءهم.

وإنني أطرح في هذا المجال السؤال التالي: هل أبطل أي شخص مفعول القرار الذي تبنّته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي يملي تأسيس دولتين مستقلتين على أرض فلسطين المنتدبة ــ دولة عربية وأخرى يهودية؟

لم يلغ أحد ذلك القرار. إذن ما الخلفيات التي ينطلق منها الحديث عن الوجود الشرعي لدولة يهودية فقط؟ بينما يتناسون بكل طريقة تأسيس الدولة الأخرى، الدولة العربية لأكثر من ثلاثة عقود؟ إنه لم يوجد مثل هذه الخلفيات، ولا يوجد أي شيء من هذا الآن.

ثالثاً، الجزء الشرقي من القدس، الذي احتلته إسرائيل عام ١٩٦٧، حيث فيها ثاني قبلتي المسلمين، يجب إعادته إيضاً إلى العرب ليصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. كما وينبغي أن تمنح حرية المرور للمؤمنين بالأماكن المقدسة للديانات الثلاث بكل أمان عبر كل القدس.

رابعاً، يجب ضمان حق جميع الدول في المنطقة بالوجود الآمن والاستقلال والتطور، وبالطبع، بشرط التبادلية الكاملة، لانه لا يمكن ضمان أمن دولة باختراق حرمة أمن الآخرين.

خامساً، يجب إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، وأن يحل السلام محل ذلك. ويعني هذا تعهد الأطراف المعنية في النزاع بما فيهم إسرائيل والدولة الفلسطينية بالتزاماتها المتبادلة في احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة، وسلامتها وتسوية النزاعات التي يمكن أن تنشأ بوسائل سلمية، عن طريق المفاوضات.

سادساً، يجب العمل على إيجاد ضمانات دولية للتسوية وتبنّيها. ويمكن أن يتعهد دور الكفيل مثلاً الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن بكامل أعضائه.

إن الطريق للسلام الدائم في الشرق الأوسط يمكن أن يتحقق من خلال مساع جماعية مشتركة، تقوم بها جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وأفضل طريق للوصول إلى ذلك هو عقد مؤتمر دولي ملائم.

منذ سنتين ونيف تستمر الحرب بين إيران والعراق. إنها حرب لا معنى لها، إذا ما نظرنا من خلال وجهة نظر المصالح الحيوية لكلا البلدين وشعبيهما. إلى جانب أن الحرب محفوفة بنتائج خطيرة. لذا يجب إخماد النار قبل أن يستعر أوارها وتشتد أكثر.

ربما كان أكثر الأمور تعقلاً بالنسبة لإيران والعراق، ترك السلاح جانباً وإنهاء الحرب، وتسوية خلافاتهما على مائدة المفاوضات.

وقف الاتحاد السوفييتي دائماً إلى جانب إنهاء الحرب بين هاتين الدولتين، اللتين تحتفظان بعلاقات وروابط تقليدية مع بلدنا، وهو يبذل كل ما بوسعه من أجل التوصل إلى ذلك. وإننا نتوقع من القوى العظمى الأخرى عدم تخليها عن محاولاتها في استغلال النزاع وجني الفوائد من ورائه.

ما زالت التخطيطات الخطيرة تستمر حول جمهورية أفغانستان الديموقراطية، وإن أعداء الشعب الأفغاني، بمن فيهم أولئك الذين يتباهون بالتزاماتهم بالديموقراطية، يحاولون هدم بناء حياة ديموقراطية حقة وجديدة في ذلك البلد. بينما يتم الدفاع بالكلام عن إيجاد حلٍّ سياسي للمشاكل التي أثيرت بشأن أفغانستان، وتجري الأفعال بكل طريقة ممكنة لمنع تحقيق مثل هذا الحل.

إن فرص حلٍ كهذا موجودة فعلاً. وهي تتجسد في المقترحات البناءة لحكومة جمهورية أفغانستان الديموقراطية، والتي يؤيدها الاتحاد السوفييتي تأييداً

كاملاً. وهنا لا يتطلب الأمر سوى شيء واحد، ألا وهو إيقاف التدخل المسلّح من الخارج ضد أفغانستان، هذه الدولة غير المنحازة.

نتصور في الاتحاد السوفييتي خطوة في الاتجاه الصحيح، وذلك ببدء مفاوضات تجري في جنيف بين ممثلي جمهورية أفغانستان الديموقراطية، وبين ممثلي باكستان، من خلال ممثل شخصي عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

وإننا ندرك تماماً الاهتمام الشرعي لدول المحيط الهندي الساحلية حول اتساع رقعة الوجود العسكري الأمريكي هناك. إذ يستطيع المرءُ أن يرقبه وهو يتنامى، ويعرض للخطر أيضاً أمن الاتحاد السوفييتي من ناحية الجنوب. وإننا لايسعنا إلا أن نستخلص نتائجنا بالذات من خلال ذلك التوسع والانتشار.

يطرح الاتحاد السوفييتي هذه الفكرة على دول عدم الانحياز بشأن، تحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام. وما دام لم تجرِ محاولات من القوى العظمى المعنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب إحجامها عن تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن هذا الأمر، فإن عقد مؤتمر دولي يمكن أن ينجم عنه فائده مرجوة للمنطقة الواسعة برمتها، وكان بالإمكان عقده منذ أمد بعيد.

وحتى في هذه اللحظة، ودون الانتظار لعقد المؤتمر، ندعو جميع الدول التي تستخدم سفناً فوق مياه المحيط الهندي، إلى كبح جماح أية خطوات يمكن أن تعقّد الوضع في المنطقة. ويعني هذا عدمَ إرسال سفنها البحرية الضخمة، وعدمَ القيام بمناورات عسكرية، والكفُّ عن تحديث وتوسيع القواعد العسكرية التابعة لدول غير ساحلية في المحيط الهندي.

يمكن رؤية أحد الأمثلة للطريقة التي يمكن للدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة أن تتعاون بها، بشكل مثمر لمصلحة مشتركة ولصالح سلام كوني، ويتجلّى ذلك المثال في العلاقات السوفييتية ــ الهندية. وإن هذا التعاون لإسهام متين ومعبر بشأن قضية الأمن في شبه الجزيرة الهندية، وجنوب آسيا، والمجال الدولي بصورة

عامة . وقد مُنِحَ إلى ذلك دفع قوي نتيجة المحادثات الأخيرة التي جرت في موسكو بين ليونيد بريجنيف ورئيسة وزراء الهند السيدة أنديرا غاندي .

وفي جزء آخر من القارة الآسيوية ، يدعم الاتحاد السوفييتي الجهود التي تبذل من أجل تحويل تلك المنطقة إلى منطقة سلام . هذا وقد طرحت كل من فييتنام وكمبوديا ولاوس عدة مبادرات تفتح آفاق مقوّمات لتعميق الحوار فيما بينها وبين البلدان الآسيوية المجاورة ، وتخدم إعادة الوضع بشكل عام في المنطقة إلى طبيعته . وقد عبرّ طرح هذه المبادرات مرة أخرى عن نية طيبة ، كالانسحاب الجزئي للقوات الفييتنامية من كمبوديا .

لقد اختارت شعوب كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا طريقها الذي خطته في التطور الاجتماعي . وخلال مسيرتها هذه كانت تجابه القوى التي تحاول الحيلولة دون بناء هذه الشعوب حياة جديدة . ونتيجة لذلك يقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب تلك الدول . وهو يقدّم وسيظل يقدّم المساعدة والدعم الضروريين .

إن الاتحاد السوفييتي مستعد لأن يبحث مع دول الشرق الأقصى ، عن سبل للتوصل إلى أمن تلك المنطقة . ومنذ مدة ليست ببعيدة اقترحنا التجربة التي مورست في تنفيذ بعض الخطوات لتوطيد ثقة متبادلة في أوروبا يجب أن ينظر إليها بعين الاعتبار من ناحية تطبيقها في الشرق الأقصى . والاتحاد السوفييتي مستعد للبحث في هذا الأمر بنطاق عملي ، بالاشتراك مع جمهورية الصين الشعبية واليابان .

لقد مضت أربعة عقود من الزمن ولمّا يعد الوضع بعد في شبه الجزيرة الكورية إلى حالته الطبيعية ، الأمر الذي يزيد من التوتر في الشرق الأقصى . إذ يمكن تسوية القضية الكورية ، لا بل يجب أن تسوى بطرق ووسائل سلمية ، دون أي تدخُّل خارجي ، مثلما اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية .

تأخذ البلدان الاشتراكية بمبادرة تمتين الأمن على مستوى يشمل القارة الآسيوية برمّتها . وهذا هو مقصد الاقتراح الذي طرحته جمهورية منغوليا الشعبية

المتضمن إبرام اتفاقية عدم اعتداء متبادل، وعدم اللجوء إلى القوة في العلاقات بين الدول الآسيوية، ودول المحيط الهادي. وإن الاتحاد السوفييتي ليدعم ويؤيد هذه المبادرة المفيدة.

عندما يظهر مركز توتر في جزء ما من العالم، فليس من شك بأن سببه أعمال أولئك الذين لا يحترمون المصالح الشرعية للآخرين، وغالباً ما تراودهم محاولات الاحتفاظ بالقوة للمواقع التي ورثوها عن الاستعمار الماضي.

وإن جنوب الأطلسي هو أحد هذه الحالات. ويؤمل أن تكون الشعوب قد توصلت إلى نتائج ملائمة من الأحداث الأخيرة في تلك المنطقة. هذا وقد أوضح الاتحاد السوفييتي في عدة مناسبات عن موقفه بإمكانية تحقيق تسوية عادلة للمشكلة التي نجمت، عن طريق التفاوض، ضمن إطار عمل الأمم المتحدة، وعلى أسس قراراتها، ولا يزال موقفنا هذا كما هو.

وعلى المحك أيضاً قضية أخرى، ألا وهي قضية جنوبي إفريقية، وحكمها العنصري الذي يشن فعلياً مع تستُّرِ القوى الغربية على الجريمة، حرباً غير معلنة ضد أنغولا وبعض الدول الأخرى في المنطقة. وقد سبق لبريتوريا أن تحدَّت علناً قرارات الأمم المتحدة لمنح ناميبيا استقلالها. وعلى أية حال، فليس من شك في أن الشعب الناميبي سينال حريته واستقلاله.

ومازال هنالك قضية أخرى في هذا المجال، تكمن في منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، حيث تستمر حملة من الضغط والتهديد، دون أي توقف ضد كوبا ونيكاراغوا، ولا ذنب لهما سوى أنهما تريدان أن تعيشا وفق مستوياتهما الذاتية. وتجري المحاولات في جعل هاتين الدولتين سبباً لخلق الإزعاج والمشاكل في المنطقة. وهي محاولات تنطلق من نية سيئة. بيد أن شعوب كوبا ونيكاراغوا والدول الأخرى تفضل تحويل هذه المنطقة إلى بقعة سلام وتطور وإنماء، ويتعاطف الاتحاد السوفييتي تعاطفاً كاملاً مع هذا الهدف.

هل من أحد لا يعرف مَنْ هم وراء العسكريين والمدنيين في السلفادور ؟ أو من يحكم البلد هناك؟ وما يجري من محاولات لنشر الفساد ودعم الحكم غير الشعبي؟ لقد عارض الاتحاد السوفييتي وسيظل يعارض مثل هذه الأعمال.

يقف دعم الاتحاد السوفييتي وتأييده إلى جانب الشعوب المناضلة من أجل حريتها، ومن أجل التقدم الاجتماعي والوطني.

إن كان هنالك أيُّ قصور في الأدلة يشير إلى أن الدول تعتبر استمرار سباق التسلح هو أدق قضايا عصرنا، فإن الجلسة الخاصة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، قد أوضحت مثل هذه الأدلة بوفرة كبيرة.

لقد طرحت مناشدات حماسية من هذا المنبر للإحجام عن الحرب النووية وإيقاف سباق التسلح. بيد أن الجلسة فشلت في التوصل إلى اتفاق على اتخاذ خطوات حاسمة في هذا المجال، ومعروف جيداً من هو المسؤول عن ذلك. علماً بأنه قد عبَّرت الغالبية العظمى من الدول عن تصميمها على ضمان السلام، والتوصل إلى نزع السلاح، وذلك بكلام أكيد وواضح.

هذا وقد طرح وفد الاتحاد السوفييتي إلى تلك الجلسة برنامجاً مفصلاً يشتمل على إجراءات لوقف سباق التسلُّح، بدءاً من الأسلحة النووية والكيميائية، إلى الحدّ من الأسلحة التقليدية، ونشاطات الدول البحرية.

ومثلما أكد ليونيد بريجنيف مراراً وتكراراً، فإن بلدنا مستعد للحد من أي صنف من الأسلحة على أسس متكافئة. وإذا كان تكديس الأسلحة لا يستمر فحسب، بل يزداد باطِّراد، وإذا ما كانت المنافسة المأساوية تستمر لحد يخلف وراءه اتفاق الحد من الأسلحة، وإذا ما تساءلنا عن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذا المجال، نجد أن كل ذلك جاء نتيجة مباشرة لسياسة الولايات المتحدة التي تهدف إلى استعراض عضلاتها العسكرية، وتعبئتها الحربية. وهي لا تتستّر على خطها السياسي هذا، بل هي في الحقيقة تساوم عليه.

وإذا ما تناولنا مشكلةً مثل تحديد الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها، هذه الأسلحة الأكثر تدميراً، في الظروف الراهنة، نجد أن هنالك تأخيراً كبيراً من جهة شركائنا في الحوار، قبل بدء المحادثات السوفييتية ــ الأمريكية. ومما لا شك فيه، أن حقيقة التئامها بحد ذاته يشكل خطوة إيجابية بارزة، لكن هذا وحده ليس كافياً، إذ ما يتطلبه الأمر هو وجود الرغبة لدى الطرفين في البحث عن اتفاقية.

ودون الخوض في تفاصيل المحادثات، ينبغي على أية حال التأكيد على أن الجانب الآخر قد فشل حتى في إظهار رغبته في إبرام الاتفاقية. وبالتأكيد لايمكن أن يأخذ المرء مثل هذه الرغبة، من خلال محاولة استثناء البعض من مجموع الأسلحة التي بحوزة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وتحديد صنف، أو عدة أصناف منها ــ مثل القواعد الصاروخية بصورة خاصة ــ التي تشكل العمود الفقري لفاعلية الاتحاد السوفييتي الاستراتيجية، وجعلها الوحيدة موضوع التخفيض، تاركين البقية الباقية كالغواصات التي تطلق الصواريخ، والقاذفات الاستراتيجية، وصواريخ كروز حيث رجحان كفة الولايات المتحدة واضح؟

ومن المؤكد أن هذا الموقف المنكفىء إلى عدم التوازن، لا يَعِدُ بأي أمل في نجاح المفاوضات. إذ يجب أن يظل مبدأ المساواة والأمن المتكافىء لجميع الأطراف أساسَ المفاوضات الذي لا يتزعزع. كما ويجب الأخذ بالحسبان الدقة والعلم، وتوازن الموازين، إلى جانب التقويم الدقيق لجميع عناصر المعضلة. ولا ينبغي أن يكون هنالك أي مجال للخداع والزيف، وتشويه الحقائق، سواء أكان على مستوى كبير أم صغير.

هذا وينبغي التذكير بأن الاتحاد السوفييتي قد طرح مقترحات هامة، هي بالتحديد، الموافقة على تجميد الأسلحة الاستراتيجية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كمياً، فور بدء المحادثات، وفي الوقت نفسه الحد من تحديثها أكبر قسط ممكن. ولقد اقترحنا خلال مدة المحادثات، ألا يُقْدِم الطرفان على أية تصرفات يمكن أن تزعج استقرار الوضع الاستراتيجي.

هذه هي ردود فعلنا الحاسمة إزاء العواطف المتنامية في كثير من بلدان العالم، لصالح تجميد المستويات الموجودة للأسلحة النووية، على أن يُتْبَع بتخفيض ملموس، وهذه هي المبادىء التي يدافع عنها الاتحاد السوفييتي.

لكن لسوء الحظ، إن هؤلاء الذين يديرون المحادثات معنا حول هذه المشكلة يرتعدون من مجرد ذكر «تجميد الأسلحة». وإن ما تجمد فعلاً من جانبهم هو إدراكهم بضرورة كون المحادثات صريحة وصادقة ومخلصة، وبعيدة كل البعد عن أي غش أو خداع.

ما الخطب في المحادثات السوفييتية ــ الأمريكية حول الحدّ من الأسلحة النووية في أوروبا؟

تُسمع في بعض الأحيان تصريحات مشجعة بهذا الخصوص من الجانب الأمريكي، بيد أن هذا تفاؤل تقديريٌّ. إن ما يسمى بخيار الصفر ــ أو إذا ما أردنا توخي الدقة قلنا «خيار الصفر الزائف» ــ الذي اقترحته الولايات المتحدة لا يقدم حلاً للمعضلة. فهو يطرح إزالة الصواريخ السوفييتية المنشأة على قواعد أرضية، بما فيها تلك الصواريخ التي كانت بحوزة الاتحاد السوفييتي منذ أكثر من عشرين سنة. أما بالنسبة للصواريخ النووية المتوسطة المدى التابعة لحلف شمالي الأطلسي (الناتو) فسوف لن يكون موضوع تخفيض، ولو لوحدة واحدة، بل على العكس من ذلك يمكن أن تعبّأ أكثر.

إننا لا نشك بأن واشنطن تدرك أن الجانب السوفييتي سوف لن يوافق على حل من جانب واحد، يقف ضد المصالح الأمنية له ولحلفائه. لذا فإننا نشك فيما إذا كانت واشنطن تبحث حقاً عن اتفاقية ما.

يقرن الاتحاد السوفييتي الأقوال بالأفعال في رغبته للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة. ومثلما هو معروف جيداً، فلقد أوقف من جانبه فقط نصب صواريخ متوسطة المدى على الجزء الأوروبي من أراضيه. والأكثر من هذا، فإنه يجري

تخفيضاً على جزء من تلك القوة. وأخيراً إننا لا نقيم أية صواريخ متوسطة المدى إضافية على سفوح الأورال، التي يمكن أن تكون أوروبا الغربية ضمن مجالها.

هذا وقد حافظ الاتحاد السوفييتي على كلمته في هذا الأمر أيضاً.

خلال فترة الحرب المنصرمة، ومنذ ظهور القنابل الذرية الأولى، راح الاتحاد السوفييتي يبحث بإلحاح عن طريق لوضع حد نهائي لسباق التسلح النووي. وكانت في ذلك الوقت مقاطعة الأسلحة النووية أسهل بكثير مما عليه اليوم، حيث يوجد الآن ترسانة هائلة من الأسلحة النووية.

غير أنه حتى في يومنا هذا يمكن لهذه المشكلة أن تحل. فليس أمام البشرية أي خيار معقول آخر سوى إنقاص التهديد بالخطر النووي تدريجياً وبإصرار، خطوة تلوَ الأخرى إلى أن نزيله نهائياً.

ومن هذا المنطلق، من الأهمية بمكان وضع حد، وبناء عائق، يقف ضد تطوير صنوف جديدة وأنظمةِ أسلحة نووية أخرى ـــ هذه الأسلحة التي تؤدي إلى زعزعة الوضع الاستراتيجي. وإن تطويرها يؤدي أيضاً إلى ظهور أسلحة يصعب تصورها بسبب مواصفاتها العجيبة. وإذا ما بقي الوضع على ما هو عليه، فإن التوصل إلى اتفاقية دولية بشأن الحد منها وتخفيضها يصبح أكثر صعوبة.

هذا هو السبب الذي يلحّ على ضرورة إيقاف إجراء التجارب النووية، وضرورة إيجاد عائق حيوي يقف أمام تطويرها إلى صنوف جديدة من الأسلحة النووية إلى الأبد. وبذا يتوقف سباق التسلح.

إن دول العالم مع قليل من الاستثناءات تطالب بمقاطعة السلاح النووي، وتجارب تفجيراته في جميع المناخات، وفي كل الأزمان. وقد انعكست رغبتهم هذه في سلسلة من القرارات، تمَّ تبنيها في الأمم المتحدة. والأكثر من ذلك أنه عندما تم توقيع معاهدة عدم تكاثر الأسلحة النووية، تعهدت جميع الأطراف فيها بوقف جميع تجارب الأسلحة النووية إلى الأبد.

وبرأينا، إن مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة أن تطالب جميع الدول، وعلى رأسها القوى النووية، أن تبذل كل ما بوسعها لإحراز ذلك الهدف.

يعلن الاتحاد السوفييتي، بصفته قوة نووية، عن استعداده للقيام بذلك. ونقترح تضمين محضر هذه الجلسة بنداً هاماً وملحاً تحت عنوان «الايقاف الفوري ومنع إجراء تجارب الأسلحة النووية».

إذن ما المقترح على وجه التحديد؟ إنه الإسراع في التوصل إلى اتفاق وإبرام معاهدة بشأن المنع التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية، وإقران المحادثات حول ذلك الموضوع في لجنة نزع السلاح بخطوات عملية.

لذا يرفع الاتحاد السوفييتي إلى هذه الجمعية لتأخذ بعين الاعتبار «البنود الأساسية لمعاهدة حول المنع التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية»، وهي وثيقة تأخذ بالحسبان إجراءات الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أثناء التباحث حول تلك المعضلة في السنوات المنصرمة. كما وتأخذ أيضاً بعين الاعتبار الآراء والمقترحات التي تقدم بها العديد من الدول المعروفة بشأن مسألة التصديق والإبرام.

ومن أجل خلق ظروف أفضل من أجل تفصيل ودراسة المعاهدة، فإننا نقترح بأن تعلن جميع الدول التي لديها أسلحة نووية تعليق جميع التفجيرات النووية، بما فيها التفجيرات السلمية، وذلك وفق تاريخ يتفق عليه فيما بينها. وسيكون لمثل هذا التعليق دافعاً فعالاً للبث في إبرام المعاهدة.

وأود أن أوضح من مضمون مشكلة المنع التام والشامل لجميع تجارب الأسلحة النووية وجهين آخرين من الأهمية بمكان:

أولاً، إن الاتحاد السوفييتي مستعد في أي وقت لتوثيق المعاهدات التي تمت بينه وبين الولايات المتحدة ـــ على أساس متكافىء ـــ حول الحد من إجراء التجارب على الأسلحة النووية تحت الأرض، والتفجيرات النووية لأغراض سلمية.

ثانياً، إننا نفضل متابعة المحادثات الثلاثية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا.

كانت تلك المحادثات جارية في طريقها. ثم قطعت، ومعروف علناً من كان المسؤول عن ذلك الانقطاع.

وانطلاقاً من مفهوم الكفاح من أجل تقليل الخطر النووي، لا تزال هنالك مشكلة هامة يود الاتحاد السوفييتي أن يلفت انتباه الجمعية إليها.

يزداد عدد التسهيلات النووية اللاعسكرية، وعلى رأسها منشآت الطاقة، في بلدان مختلفة. وهذه وسيلة حتمية ستنمو وتتسع رقعتها في المستقبل.

بيد أن التدمير المقصود، حتى ولو كان بمساعدة الأسلحة التقليدية لمشاريع الطاقة الذرية ومفاعلات البحوث، والمنشآت المماثلة الأخرى، يمكن أن يسبب إطلاق وتناثر كمية هائلة من المواد ذات الإشعاع النووي الفعال، التي سيكون لها نتائج وخيمة على السكان. وبكلمات أخرى، سيكون تأثيرها مشابهاً لتأثير انفجار نووي.

فحسب رأي الخبراء، تقارن نتائج تدمير منشأة طاقة ذرية كبيرة بالتلوث الإشعاعي الناجم عن انفجار قنبلة نووية ذات وزن ميغاطن. لذا، ترتبط الحاجة لتأمين وسيلة سلمية للطاقة النووية ارتباطاً وثيقاً مع مهمة منع اندلاع حرب نووية.

وبما أن الاتحاد السوفييتي راغب في تقليل الخطر النووي في هذا المجال أيضاً يقترح تضمين محضر الجلسة بنداً ملحاً وهاماً آخر تحت عنوان «مضاعفة الجهود لإبطال خطر تهديد الحرب النووية، وضمان تطوير وسائل سليمة لتوليد الطاقة النووية».

لذا يقترح الاتحاد السوفييتي أن تعلن الجمعية العامة بأن تدمير التسهيلات النووية السلمية بالأسلحة التقليدية يعادل هجوماً تستخدم فيه الأسلحة النووية،

وهذا يعني بأنه يعادل الدمار الذي وصفته الأمم المتحدة سابقاً على أنه أخطر جريمة ضد الإنسانية.

تطرح مسألة الاسراع بإزالة الأسلحة النووية نفسها بكل ما فيها من خطر جسيم، لأن هذا السلاح هو إحدى وسائل الإبادة الجماعية. وما تَعْبِئَةُ الغرب غيرُ المحدود بالأسلحة الكيميائية سوى بعدٍ عن تمتين أمن أي طرف، وتفاقمٍ لمخاطر النزاعات العسكرية باستخدام هذه الأسلحة الجهنمية المبيدة.

يدافع الاتحاد السوفييتي باستمرار عن فكرة إزالة الأسلحة الكيميائية من ترسانات الدول. هذا وقد حولت المقترحات التي تمّ رفعها بشأن ذلك إلى لجنة نزع السلاح. ونأمل أن يتابع أعضاؤها مساعيهم بكل وعي وإدراك بالمسؤولية، حتى يتوصلوا إلى إبرام معاهدة دولية لمنع هذه الأسلحة البربرية وإزالتها.

هنالك خطر متزايد بأن سباق التسلح سيأخذ بعداً نوعياً جديداً إلا إذا اتخذت إجراءات فورية. فواشنطن تخطط الآن لاقتحام الفضاء الخارجي عسكرياً.

إننا مقتنعون تماماً بأنه ينبغي على سباق التسلح ألا يعمَّ أرجاءَ الفضاء الخارجي اللامتناهية. وبوسع الأمم المتحدة، بل يجب أن تلعب دورها في هذا المجال.

منذ سنوات عديدة، راح الاتحاد السوفييتي يبحث عن التوصل إلى اتفاق دولي، يحرّم إدخال الأسلحة أيٍّ كانت إلى الفضاء الخارجي. وإن أرجاء الفضاء ينبغي أن تكون منطقة تعاون سلمي بين الدول فقط.

ثمة مسألة منفصلة وكبيرة حول تخفيض التسليح التقليدي، وقوة وعدد القوات المسلحة. ويرغب الاتحاد السوفييتي في النظر في هذه المعضلة أيضاً لأنها مندمجة بالتصاق، ضمن نسيج المفاوضات والاتفاقيات الدولية.

أما بالنسبة لأوروبا الوسطى، فتبحث هذه المشاكل في محادثات فيينا. ومنذ تسع سنوات من الآن، كانت تلك المحادثات إذا ما تكلمنا مجازاً عبارة عن تمضية

للوقت، وإن الوقت لايجاد اتفاقيات يمكن أن تعدِّل الموقف في المنطقة التي فيها أعلى تركيز من الجيوش المتواجهة، قد انقضى منذ أمد بعيد. لكن الاتحاد السوفييتي وحلفاءه في بلدان معاهدة حلف وارسو يبذلون قصارى جهودهم من أجل إحراز ذلك.

يروج ادّعاء شائع في الغرب بأن بلدان معاهدة حلف وارسو تتفوق على دول حلف الناتو في مجال التسليح التقليدي في أوروبا. علماً بأن البلدان الاشتراكية تقترح في محادثات فيينا إيجاد مستويات متساوية لكلا الجانبين من القوات المسلحة المتواجدة في أواسط أوروبا.

لسوء الحظ، إن تصرفات شركائنا الغربيين في المفاوضات لا يساعد، ولا يؤدي إلى التوصل لأي اتفاق، واستخدم البعض مساحيق التجميل، إن تكلمنا مجازياً، لتزيين موقفهم، بيد أن الجوهر ظل كما هو لم يتبدل.

إذن ماذا بقي مما يسمونه باهتمام البلدان الغربية بشأن مزاعمهم في تفوق حلف وارسو على حلف الناتو؟

والأسوأ من كل ذلك، هو اتخاذ خطوات خارج نطاق إطار المحادثات التي لا يمكن بأن توصف سوى أنها خطوات تحريفية. وماذا نقول عن الاتفاقيات الأخيرة مثلاً التي تمت بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة؟ بشأن إحضار قطع عسكرية جديدة من وراء البحار من القوات الأمريكية، بحجة كونها بعيدة؟ وبكلمات أخرى، فعوضاً عن تخفيض عدد القوات في المنطقة، تتم الاستعدادات لزيادتها بفرق عديدة أخرى. وهذا هو بالطبع الاستهزاء بعينه. كما وينطبق الشيء نفسه على استخدام الولايات المتحدة المزمع لوحداتها العسكرية ووضعها بجوار حدود جمهورية ألمانيا الديموقراطية مباشرة.

وفي أوروبا مثلما في بقية القارات يمارس الاتحاد السوفييتي سياسة حسن الجوار والتعاون. كما ويدرك ويحبذ رغبة الأوروبيين في اتباع الطريق الذي فتحه مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

هنالك تكمن إمكانية تقدم آخر نحو جعل أوروبا قارة سلام واستقرار . ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تسهل فكرة عقد مؤتمر حول إعادة بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا، تسهيلاً كبيراً.

هذه إحدى القضايا الرئيسية للمؤتمر الأوروبي للدول المساهمة فيه، والذي سيلتئم في العاصمة الإسبانية مدريد. وإذا ما تبنى جميع المشتركين فيه موقفاً بنّاءً في الجلسة التالية في شهر تشرين الثاني، فيمكن عندها التوصل إلى اتفاقية عامة على ما يخصّ كلُّ من عقد المؤتمر وضمان نجاح اجتماع مدريد .

وبحثاً عن تخفيف حدة التوتر في العالم، اقترحنا مؤخراً أن يدلي أصحاب القرار في حلفي الناتو ووارسو بتصريحات عدم توسيع مجال العمل لكلا التكتلين العسكري والسياسي إلى آسيا أو إفريقية أو أمريكا اللاتينية، لأن ذلك سوف يشكل خطورة كبيرة باتجاه الانفراج الدولي في العلاقات. علماً بأن جميع أعضاء معاهدة حلف وارسو يؤيدون هذا الاقتراح. ونأمل من بلدان حلف الناتو دراسة هذا الاقتراح والاستجابة إليه بطريقة إيجابية.

ظهرت في السنوات الأخيرة عقبات خطيرة في وجه إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية بناءً على أسس ديموقراطية ومتكافئة. ويكمن السبب الجذري في سياسة بعض القوى الغربية المعينة التي تهدف إلى إبقاء الدول النامية في وضع قلق، وذلك عن طريق تسهيل محاولات رأس المال الاحتكارية من خلال ممارسة سيطرته على تلك البلدان.

وأكبر مثال قريب على ذلك هو موقف القوى الغربية إزاء العمل الهائل الذي أنجزته الدول في تحضيرها ميثاقاً دولياً لقانون البحار . وقد بذلت جهود دامت عدة سنوات ، نتج عنها وثيقة لا تنحاز موادها لصالح أيّ جانب في العالم . ولكن ماذا نجم عنها ؟ فالولايات المتحدة تقوِّض محاولات تبنِّي ذلك الميثاق . وهنا نود أن نعبر عن أملنا بأن تكفَّ عن معارضتها للغالبية العظمى من الدول ، وأن تنصاع لذلك الميثاق .

يقف الاتحاد السوفييتي لصالح الديموقراطية في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول . أما بالنسبة لمساهمتنا في منح المساعدات للدول المتحررة حديثاً ، من أجل التغلب على التخلف الاقتصادي ، فالاتحاد السوفييتي في هذا المجال ، أيضاً يبذل على الأقل أكثر من أية دولة رأسمالية متطورة ، إن لم يكن أكثر بكثير .

من المعروف للملأ بأن نهج السياسة الخارجية لأي بلد هو امتداد لسياسته الداخلية . وإن بلدنا ينذر نفسه لمهام اجتماعية واقتصادية ، ذات أهمية بالغة ، لذا فإننا نحتاج إلى السلام كي ننجز تلك المهام .

هذا ويمدُّ الاتحاد السوفييتي يده لكلِّ دولة ترغب بدورها في الحفاظ على تطوير علاقات طيبة معنا .

وينطبق ذلك على أوروبا ، إذ إننا مستعدون لتوسيع التعاون أكثر مع البلدان الأوروبية الغربية على الأسس السلمية ، والمنفعة المتبادلة .

كما وينطبق ذلك على آسيا ، حيث للاتحاد السوفييتي مواقف وروابط ثابتة مع العديد من دولها .

وينطبق ذلك أيضاً على أمريكا اللاتينية ، حيث توطدت علاقات أشبه بعلاقات العمل بين الاتحاد السوفييتي وعدد من الدول هناك ، بما فيها المكسيك والبرازيل والأرجنتين .

وينطبق الشيء نفسه أيضاً على الولايات المتحدة الأمريكية ، فنحن مقتنعون بأنه انطلاقاً من وجهة نظر سياسية طويلة الأمد ، من حيث المبدأ ، فإن تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ليس في صالح الولايات المتحدة بحدِّ ذاتها . ولا يختلف الشعب الأمريكي عن الشعوب الأخرى ، من حيث الرغبة في العيش بسلام . وقد عبَّر بلدنا في كثير من المناسبات عن نفسه ، وعن وقوفه لصالح تطوير علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة ـــ وبخاصة في مؤتمر الحزب الشيوعي وفي مجلس السوفييت الأعلى .

تهدف سياسة الحكومة السوفييتية إلى الحفاظ على السلام وتمتينه ، والحيلولة دون وقوع حرب أُخرى ، ويوافق على سياستها هذه جميع شعوب الاتحاد السوفييتي لأنها تتطلع نحو مستقبلها المفعم بالسلام ـــ وليس إلا السلام وحده .

في نهاية هذه السنة سيشهد الشعب السوفييتي حدثاً هاماً ـــ الذكرى الستون لقيام اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ـــ . هذه الأرض السوفييتية التي تولي ولاءها وإخلاصها الذي لا يحيد إلى وصايا مؤسس دولتنا ف . ا . لينين السلمية .

ومثلما أكد ليونيد بريجينيف مؤخراً مرة ثانية بقوله : «إن الإهتمام بالسلام لأمر أساسي في سياسة الاتحاد السوفييتي» . ويقرر هذا الاهتمام الاتجاه الرئيسي لجميع نشاطات السياسة الخارجية للدولة السوفييتية ، التي تبنى على أساس برنامج سلام للثمانينيات ، تم تبنيه في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ولجنته المركزية .

يطبق هذا البرنامج الاتحاد السوفييتي سوية مع البلدان الأخرى من المنظومة الإشتراكية ليشكلوا جميعاً نظاماً سياسياً مشتركاً ومتيناً ، وظاهرة عالمية لها الهوية والأهداف نفسها .

لقد رفض الاتحاد السوفييتي ، وسيظل يرفض ويصد السياسات المبنية على استخدام القوة . أما أولئك الذين يحولون دون حدوث كارثة نووية ويسعون لتقوية السلم فيمكن الاعتماد عليهم دائماً والتعاون معهم وتأييدهم .

سوف تستمر جميع أعمالنا في المجال الدولي تستلهم من إيماننا العميق بضرورة وإمكانية إنقاذ الأجيال الحاضرة والقادمة من خطر الحرب .

توسع رأس المال وتضخمه والمرحلة الحديثة لأزمات الرأسمالية العامة

مقالة نشرت في مجلة «اقتصاديات العالم والعلاقات الدولية» العدد رقم ١٢ كانون الأول ١٩٨٢

يزوِّدنا علم الماركسية ــ اللينينية بأسس تحليل التيارات الرئيسية في تطور العالم ، والأشكال المعينة للعلاقات الدولية في العصر الجديث .

أوضح لينين في زمنه الدور الذي لعبه تصدير رأس المال كإحدى المقومات الرئيسية للأمبريالية ، وذلك عن طريق القيام بتحليل عميق للأمبريالية ، بكونها أعلى مراحل رأس المال ، وأطلق عليها مرحلة التطور الأمبريالي .

أكد لينين أنه عندما تتطور الرأسمالية إلى الأمبريالية فإن تصدير رأس المال إلى الخارج قد أحرز أهمية بالغة[١] .

ينطبق تقدير لينين أيضاً بشكل كامل على تصدير الرأسمال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما بلغ درجة لم يسبق لها مثيل ، وأصبحت مزاعم السيطرة على رأس المال في العالم حكراً على الولايات المتحدة بصورة واضحة .

وأصبحت أعداد من القروض الأمريكية والأرصدة وشتى أنواع ما أُطلق عليه

---

(١) مجموعة الأعمال الكاملة للينين مجلد ٢٧ صفحة ٣٨٧ .

اسم « المساعدات الاقتصادية والعسكرية » تتداول بشكل لم يسبق له مثيل ، وذلك من أجل استعباد البلدان والشعوب الأخرى اقتصادياً وسياسياً . واتسع حجم دور الشركات الذي تخطى الحدود القومية بصورة لم يسبق لها مثيل أيضاً . كما وازداد دور التصنيع العسكري بشكل هائل . وأصبح احتكار رأس المال الأمريكي أشد عداءً بكثير ، وصار المصدر الرئيسي للعسكريتاريا ، وخطر الحرب في العالم .

ومع مرِّ الزمن حلت حكومة محل الأخرى في البيت الأبيض . وأعيد النظر في المناصب السياسية للأحزاب البورجوازية الرئيسية . كما وعُدِّل ترتيب الأولويات في السياسة . بيد أن تصدير رأس المال احتل المكان الأول في نشاطات أعمال الولايات المتحدة والإدارات الأمريكية على حد سواء . وشجع تمتين مواقع الاحتكارات ، السيد الحقيقي في أمريكا ، وحارس مصالحهم الأمين في العالم .

وفي الوقت نفسه تستخدم الحكومة الأمريكية الاستثمارات في الخارج كمطية تحاول بوساطتها تحريك التطورات الدولية ، وفق طريق يلائم أهدافها ومصالحها فقط . وهذا طبيعي بالنسبة لحكومة محتكرين ، أن تتبع منطقاً يمليه عليها المحتكرون ، ومفاهيمهم ومعاييرهم . وقد سبق أن ذكر الكاتب ج أندرييف ذلك في كتابيه «تصدير الرأسمال الأمريكي» و «تضخم الدولار» (١) .

يستطيع المرءُ أن يرى كيف استخدمت أعظم القوى التوسعية للرأسمال الاحتكاري بشكل لم يسبق له مثيل ، سلطانَ الدول بصراحة بالغة ، وبصورة مباشرة ، من أجل ترويج مصالحها ، ولم تترجم من قبل فلسفتهم السياسية بمثل هذا الوضوح والغطرسة ، إلى سياسة بيانات وتصرفات عملية يقوم بها زعماء حكومات الدول الغربية ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلما تُرجِمَت في يومنا هذا .

هذا وقد وصف ليونيد بريجينيف وجه السياسة في الولايات المتحدة عندما

---

(١) راجع مؤلفات ج.أندرييف أيضاً : تاريخ تصدير الرأسمال الأمريكي كوسيلة للتوسع السياسي والاقتصادي ١٩٥٧ ـــ ١٩٦١ .

قال : « بأنها سياسة مغامرة وفظّة وأنانية إلى أبعد الحدود » ، وهي تثير سخطاً ونقمة لدى الكثير من البلدان ، وبخاصة بين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية .

إن المحاولات لاستخدام مقوِّمات محدودة في المرحلة الحديثة لتدويل رأس المال والانتاج الرأسمالي ، والسبل والوسائل المعينة لترتيبات الدولة الاحتكارية في الوقت الراهن ، لتسويغ « نهضة » بحد ذاتها ، مبنية كلُّها على الاستغلال البشع لعصر استعمار «الغرب الأمريكي الفسيح» الذي يتبع هدف فرض فلسفة « السلام الأمريكي » على العالم برمته ، تعتبر تحدياً لرغبة الشعوب وتصميمها وسبل التبدل الثوري في عالمنا هذا .

لقد وطدت الاشتراكية الآن نفسها بثبات فوق جزء كبير من المعمورة ، وهي تتطور باطِّراد ، وإن القوى التي تؤيد التحول التقدمي للمجتمع تنمو في البلدان الرأسمالية ، وإن حركة التحرر الوطني تخوض في كثير من البلدان نضالاً ضدَّ نظام الاستغلال بأسره وضدَّ الاضطهاد ، ويتضح أكثر فأكثر بأنه لم يعد للأمبريالية أي مستقبل تاريخياً . لذا فإن لينين على صواب تام ، وإن الحزب اللينيني استمد كل نتائجه النظرية من المنطلق القائل بأن الأمبريالية فاقدة لا محالة من قوتها وسلطاتها على أكبر قسط من البشرية .

قلبت ظروف موضوعية حتمية الرأسمالية رأساً على عقب ــ بسبب حكوماتها ، ونظامها الاقتصادي وسياستها وايديولوجيتها ــ . ثم اجتاحت أزمة صميم نظام الاستغلال الأخير هذا : رأس المال كنظام علاقات إنتاج اجتماعية ، سواء أكانت علاقات أولية موجودة في وسائل الانتاج ، «أم علاقات ثانية أو ثالثة ، أو علاقات إنتاج منحدرة أو مستقرأة غير ذات أهمية أولوية بشكل عام»(١) والتي تكشف النقاب عن نفسها في المجال الدولي .

تعتبر تحاليل لينين العلمية المدروسة مفتاح فهم أزمات الرأسمالية وتناقضاتها

---

(١) انظر أعمال كارل ماركس وفريدريك أنجلز ص ٧٣٥ (الطبعة الروسية) .

في المرحلة الحديثة من تطورها ، مما يؤثر على نظام العلاقات الانتاجية الرأسمالي بحد ذاته ، إلى جانب الاقتصاد القومي ، وعلى مجمل الارتباطات الدولية ، بما فيها العلاقات الاقتصادية الخارجية .

من المعروف جيداً كمبدأ ماركسي ــ لينيني أساسي أن المجتمع الرأسمالي زائل تاريخياً ، وأن حكم الطبقة الرأسمالية منهار لا محالة ، وقد عقب لينين في هذا المجال قائلاً [1] : « سيكون من المستحيل وضع حد نهائي لحكم الرأسمالية إذا لم تقد جميع سبل التطور الاقتصادي في البلدان الرأسمالية إلى ذلك . وإن القوى الاجتماعية المنتجة التي ظهرت من خلال العلاقات الانتاجية الرأسمالية بناء على الملكية الخاصة ، تنمو حتماً خارج إطار قوقعتها ، وتتنازع معها بصراع لا يمكن حلُّه بمجتمع بورجوازي .

أشار المؤتمر السادس والعشرين لمجلس السوفييت الأعلى في الحزب الشيوعي السوفييتي إلى تفاقم آخر لأزمات الرأسمالية العامة ، ونوّه في هذا الخصوص إلى انعدام الأمل التاريخي لعدة إصلاحات بورجوازية صممت من أجل إنقاذ الرأسمالية ، وبالتالي نظام العلاقات الدولية الذي أبرزته إلى الوجود .

من الواضح أن الرأسمالية غير قادرة على منع التناقضات العميقة الجذور التي خلقتها . وعلى أية حال ، يجري هناك بحث متواصل عن « دواء معجزة » حتى لو فشل في تقديم الشفاء الفوري من مرض الأمبريالية ، فيمكنه على الأقل أن يَعدَ « ببصيص يلوح في نهاية النفق » . وقليل من مثل هذه الوصفات قد قُدِّمتْ خلال العقدين المنصرمين ، وفي كل واحدة منها وعدت بوضع حد نهائي لشفاء تلك الأمراض والبلبلات والقلق الناجم عنهما . بيد أن عدم جدوى ذلك في مجال الاقتصاد الداخلي ، وفي نظام الارتباطات الدولية ، كان لا بد وأن تكشفه حقائق ووقائع الحياة عاجلاً أم آجلاً .

---

(١) مجموعة أعمال لينين مجلد ٣٢ صفحة ٩٩ .

فعلى سبيل المثال إن كلاً من المدافعين عما يسمى بـ « الاقتصاد الاحتياطي » أمثال : لافيرور . مانديل و ن . تور ، قد حاولوا مؤخراً طرح حل لوجهة نظرهم . فأصدروا وصفات من أجل إنعاش الاقتصاد الأمريكي الآيل إلى الزوال . لكن هذه المدرسة الفكرية وجدت أفضل تعبير يلائمها في كتاب ج . غيلدر « الثروة والعوز »[1] (أو الغنى والفقر) الذي تبناه الرئيس ريغان وأتباعه على الفور ، وجعلوا منه « المصدر الأساسي » الذي يستلهمون منه أفكارهم .

إن الرصيد النظري لمجموعة الخبراء الآنفة الذكر محدود ، وإن مخططهم من أجل التغلب على الصعاب واضح بصورة بدائية . ويطلق عليه مقترحو المفهوم أعلاه بأنفسهم بالخلاصة الوافية للأفكار التي اقترحت سابقاً ، وإجراءات سياسة الدولة التي اختبرت في الماضي . ويصعب تسمية تلك المجموعة من الآراء السياسية والاقتصادية والتوصيات السياسية بنظرية أو كتاب مدرسي ، بل هي نوع من الكتيبات من أجل المدافعين بالكلام عما أطلقوا عليه بـ « الاقتصاد الاحتياطي » .

لقد أبدت الطبيعة الخيالية للآمال المعول عليها في ذلك المضمون نظرياً وعملياً ، إذ تم ملاحظة زيفها ، قبل إعلان ذلك رسمياً بوقت طويل ، من قبل الاقتصاديين البورجوازيين الذين عملوا في حكومات سابقة .

والجدير بالذكر أن مجلة « أمريكا » (عدد تشرين الثاني ١٩٨١) استجابت فوراً إلى ذلك بتغطية الآراء الاقتصادية للحكومة الأمريكية الجديدة ، وطبعت مقتطفات من كتاب ج . ج فيلدر مرة ثانية ، لكنها فشلت في السيطرة على شكوك ومواقف العديد من الاقتصاديين ، ورجال الأعمال في الولايات المتحدة ، إزاء مثل هذه الآراء التي من المفروض أن تؤمّن « الازدهار » وفق ما جاء في مضمون آراء إدارة ريغان .

---

(١) انظر كتاب « الغني والفقير » لـ ج. غيلدر. نيويورك ١٩٦١ .

وفي الحقيقة ، سيكون من الوهم أيضاً الاعتماد على شجب « التجارب الاقتصادية » واللجوء إلى الطرق الكينيسية* (keynesian) التقليدية لتحسين الموقف . ويبلغ حد انعدام الدفاع عن المفهوم النظري لفيلدر والآخرين درجة أعظم ، أثبتتها النتائج العملية لسيطرة القطاع الخاص على الاقتصاد ، الأمر الذي أدّى إلى استمرار تفاقم الصعوبات الاقتصادية في الولايات المتحدة ، وإلى ارتفاع نسبة عدد العاطلين عن العمل وما إلى ذلك .

وفي هذا المجال أكد غاس هول ، الأمين العام للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة ، بأنه بعد وضع حد نهائي لجميع التنازلات الموروثة عن الاقتصاد الكينيسي ، فإن حكومة ريغان تستعيض عنه بما يمكن أن يسمى « اقتصاد محتكري اللصوصية وقطّاع الطرق » .

إن مقومات الرأسمالية الحديثة على وجه التحديد ، كما أُشير إليها في المؤتمرات الرابع والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشرين لمجلس السوفييت الأعلى للحزب الشيوعي السوفييتي ، ترتبط مباشرة بميزات المرحلة الجارية للنضال بين النظامين — الرأسمالي والاشتراكي — ، وبالنمو المطّرد للقوى المعادية للأمبريالية ، بشكل لم يسبق له مثيل في جميع أرجاء العالم .

وفي نهاية القرن العشرين يمكن لرأس المال أن ينجز دوره في السياسة والعلاقات الدولية في عالم النظام الرأسمالي ، ضمن مجال ضيق فقط ، وذلك نتيجة التبدلات الرئيسية في العالم التي جلبتها ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة . ويصبح تأثير هذه التبدلات أكثر جدوى مع مر الزمن . وقد كتب لينين في هذا المجال : « إننا لفخورون حقاً أن نحظى بالحظ الطيب في البدء ببناء الدولة السوفييتية ، وبذا نبشر بدنو مرحلة جديدة في تاريخ العالم ، مرحلة حكم طبقة جديدة ، طبقة كانت مسحوقة في كل بلد رأسمالي ، لكنها تسير في كل مكان نحو الأمام ، نحو

---

* نسبة إلى جون مينارد كينس John Maynared Keynes صاحب النظريات الاقتصادية الشهير التي وردت في كتابه : General Theory of Employment,interest mol money.

حياة جديدة ، نحو الانتصار على البورجوازية ، نحو ديكتاتورية الطبقة الكادحة ، نحو انعتاق البشرية من منجل الرأسمالية ومن الحروب الأمبريالية[1] » .

إن محاولات إلغاء علاقات الانتاج الرأسمالية بوساطة احتكار الدولة للترتيبات الاقتصادية عن طريق تسهيل نمو التعاون المتخطي لحدود القومية ، وتقديم المنجزات العلمية والفنية حتى هذا التاريخ ، لا ينجم إلا عند ظهور تناقضات جديدة وتفاقم التناقضات القديمة واستفحالها ، وفي المنظور التاريخي ، ليس بوسع هذه المحاولات أن تنقذ الرأسمالية كنظام اجتماعي ــ سياسي ، فاندلاع حركة التحرر الوطني ، ونضال الأفراد العاملين في البلدان الرأسمالية من أجل حقوقهم يثبت بدقة صحة النتائج الماركسية ــ اللينينية .

أما أهمية هذه النتائج نظرياً وعملياً فلا خلاف عليها أبداً ، والأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك علمياً وعملياً (بخاصة في الممارسات الدولية) هو أيضاً أن الرأسمالية في الحقيقة ، مثلما أشير إليها في المؤتمرين الخامس والعشرين والسادس والعشرين لمجلس السوفييت الأعلى للحزب الشيوعي السوفييتي ، لم تتوقف عن التطور ، وبحوزتها احتياطي معتبر . لكن الطريقة التي يستخدم فيها هذا الاحتياطي هي غير شائعة بطبيعتها كلياً ، وتعكس تماماً الجوهر الاستغلالي للرأسمالية . هذا وقد أشارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عن مقومات الرأسمالية الحديثة ، وذلك في تقريرها الذي رفعته للمؤتمر السادس والعشرين لمجلس السوفييت الأعلى ، والذي يتحدث عن ضرورة « دراسة ظاهرة جديدة معينة في العالم الرأسمالي » وبخاصة مقومات المرحلة الراهنة لأزمات الرأسمالية العامة ، والدور المتنامي بسرعة ، الذي تلعبه منشآت التصنيع الحربي والتعاون الانتقالي ، التي تتعدى حدود القومية الواحدة .

بالطبع ، ليس أيٌّ من الاحتياطيات المتوفرة لدى الرأسمالية قادراً على مساعدة الرأسمالية كنظام اجتماعي ، باستثناء زوالها ، أو على الأقل توقف تقدم

---

(١) مجموعة أعمال ف.لينين مجلد ٣٣ صفحة ٥٥ .

المجتمع البشري . وعلى أية حال ، يمكن لهذه الاحتياطات أن تؤخّر الانهيار الكامل للرأسمالية في جزء معين من العالم الرأسمالي ، وتعيق التقدم الاجتماعي في بلد آخر ، وتشوش في المنظور التاريخي سبل تطوره ، وربما يكلف ذلك ثمناً باهظاً للبشرية .

لا يقرر الثمن الناجم خسارة الناس فقط ، وبالدرجة الأولى الجماهير العمالية التي تظل مرتبطة بطرق استغلال رأس المال : المحتكر بأعلى مراحله أو اللامحتكر ، المحلي أو الأجنبي ، ومن حيث المبدأ ليست طبيعته أهم شيء في الأمر . إنه في الحقيقة عند بذل جهد لاستبعاد الركود حثاً للتطور . ومن أجل تنمية رأس المال ، وفوائده ، يلجأون إلى أية وسيلة ، رابطين ذلك بالأولوية القصوى للأمور العسكرية ، وسباق التسلح ، والتهديد باستخدام القوة العسكرية من أجل الدفاع عن مصالح طبقته الأنانية ، بخاصة منها ما يسمونه بـ « المصالح الحيوية » . لقد كلّف سباق التسلح الذي بدأه الاحتكار الرأسمالي ثمناً باهظاً جداً للبشرية . ويمكن أن تتضاعف هذه النفقات مرات عديدة ، وبذا يزداد خطر الحرب أكثر فأكثر إلا إذا وضعت عقبات لا يمكن تجاوزها في وجه طموحات الصناعات الحربية .

وهكذا إذن ، إن مفهوم تطور العالم والعلاقات الخارجية التي تعكس مصالح رأس المال ، تختلف جذرياً مع مصالح الشعوب الحيوية ، كما أشار المؤتمر السادس والعشرون لمجلس السوفييت الأعلى للحزب الشيوعي السوفييتي بقوله : «إن روح المغامرة ، والاستعداد للمقامرة بمصالح البشرية الحيوية بممارسة سبل أنانية وقصيرة النظر — هو ما ظهر في سياسة معظم الدوائر الأمبريالية العدوانية بشكل عارٍ ومفضوح» .

إن المنهاج السلمي للسياسة الخارجية التي تبنّاها مجلس السوفييت الأعلى للحزب الشيوعي السوفييتي في مؤتمره الرابع والعشرين ، والذي طوّره فيما بعد في المؤتمر الخامس والعشرين ، إلى جانب مجموعة توصيات مؤتمره السادس والعشرين ، والذي أطلق عليه الناس بـ « برنامج سلام الثمانينيات » يحتل مع مر الزمن

أهمية بارزة . وهذا برهان قاطع على أن الاشتراكية والسلام صنوان لا ينفصلان عن بعضهما البعض أبداً .

يعتبر توسيع استخدام الأسواق الخارجية وزيادتها عن طريق تصدير رأس المال من بين الوسائل التي تطيل بقاء الرأسمالية وتساند تطورها ، لذا فإنه يشكل احتياطياً لنموه . وإن حلَّ مشاكلهم عن طريق التوسع الخارجي ، واستخدام الأسواق الخارجية ، بخاصة تلك التي لم تُطْرَق من قبل أو منذ عهد بعيد ، كان يشكل دائماً حافزاً جذاباً للنشاطات الاحتكارية .

وبوساطة تصدير رأس المال عززت الاحتكارات سيطرتها ، من خلال جنيها فوائد جمة أكثر فأكثر ، الأمر الذي يكشف بيانياً النقاب عن طموحات كونية لرأس المال . والحقيقة أن الرأسمالية قد منحت مزيداً من الفيض لجزء من أرباح ما وراء البحار لم يبدل من الأمر شيئاً ، لأن تصدير رأس المال ساعدها حتماً على زيادة استغلال العمال « ذوي الامتيازات » لبلدهم بالذات . ولقد أكد موجدو الماركسية ـــ اللينينية على وجود هوَّات لا جسور لها بين الرأسماليين والعمل ، بغضِّ النظر عن الموقف الذي تحتله أمّة ما في هذا العالم .

فمثلاً ، إن تصدير رأس المال من قبل الاحتكارات الأمريكية ، بشكل قروض أو أرصدة بصورة خاصة ، لا يعني نهب الدول التي صُدِّرت إليها الأموال فحسب ، بل نهب الشعب الأمريكي نفسه . كما ويسهل تصدير الاستثمارات الانتاجية والسندات إلى البلدان الخارجية على تهجم المحتكرين ضد حقوق العمال . كما ويؤدي تصدير رأس المال كقروض إلى النتائج نفسها : ازدياد سوء ظروف بيع جهد العمل ، وإلى ازدياد نمو البطالة . إن تصدير رأس المال عبر أجهزة الدولة يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نمو عبء الضرائب . لذا يحتاج إلى مصادر إضافية لتقديم « المساعدات » المالية إلى دولة أجنبية ما .
ويحاول الرأسماليون بصورة خاصة التوصل إلى ذلك إما عن طريق توسيع رقعة استغلال العمال في المقاولات المحلية ، أو عن طريق حسم جزء من المداخيل ،

وبشكل رئيسي من مدخول الناس العاملين في بلدهم بالذات ، بفرض أو زيادة الضرائب ، وما إلى هنالك من سبل للاستغلال .

وفي مجال ترويج توسيع الاحتكارات الخارجية ، ينتقل جزء من العبء الناجم إلى أكتاف قطاع آخر من الأهالي ، بما فيها أناس مجتمع العمل الجزئي الذين يضطرون أن يدفعوا من أجل العمليات الدولية «لإخوانهم» الأكثر احتكاراً وعلاقات دولية . ويسبب ذلك بالطبع انقسامات وتناقضات ضمن الطبقة الرأسمالية . وهكذا كانت الحالة في الماضي أيضاً ، ولكن ضمن إطار ما يسمى بـ «اقتصاد ريغان» وتؤدي هذه الانقسامات والتناقضات إلى تنفيذ عمليات دولية تدرُّ بصورة خاصة أرباحاً كبيرة .

لم يعد جديداً حقيقة فرض الاحتكارات الأمريكية علاقات غير متكافئة على شركائها في الدول الرأسمالية الأخرى . ولقد كان هذا الأمر واضحاً أيضاً في الماضي ، بخاصة في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية . ولكن أصبح ذلك اليوم قاعدة ، تشهد على مزيد من التصرفات العدائية لاحتكارات الرأسمال الأمريكي ، ورغبته في استغلال العلاقات الاقتصادية الخارجية بشكل عام ، وتصدير رأس المال بشكل خاص ، وذلك من أجل أن تسند مواقفها المهزوزة . إلى جانب المقومات الجديدة في ادعاء حكومة الولايات المتحدة بالاقتصاد الاحتياطي كهدف لها ، تطالب اليوم أن تقبل البلدان الأجنبية «بالوصفات الأمريكية» ، وعلى رأسها العداء للشيوعية والسوفييت ، في سياستها كشرط لاستلام رأس المال والتكنولوجيا الأمريكية [1] .

برغم كل محاولات استخدام تصدير رأس المال من أجل تقوية المواقف الدولية للأمبريالية ، وعلى رأسها مصدرو رؤوس الأموال الرئيسيون ، بقي وضع الأزمات يتفاقم . إذ يضرب نظام العلاقات الرأسمالية الدولية بأزمات تتعمق باستمرار ،

---

(١) انظر «انباء الولايات المتحدة وتقرير العالم» عدد ٢٦ تشرين الأول ١٩٨١ ، صفحة ٢٠ .

وتعكس عدم القدرة الموروثة للنظام الاستغلالي السابق ، ولتجد مخرجاً لمصاعبها ، ولتحل التناقضات التي خلقتها وفق قوانين تطورها الذاتية .

ثمة ملامح جديدة تتضح في تصدير رأس المال بالوقت الراهن . وقد ترعرع بعضها خارج نطاق السمات المتميزة الموروثة بشكل عام بهذا الشكل عن التوسع الأمبريالي ، بينما يعكس البعض الآخر أوجه تطور العالم الحالي .

أولاً ، يستطيع المرء أن يلاحظ أهمية تصدير رأس المال ، من احتكارات رأسمال دولة متطورة جداً ، نظراً لنمو مواقعها الدولية السريع ، وإفصاحها أكثر فأكثر عن مطامع أكبر الاحتكاريين الكونية .

وقبل الحرب العالمية الأولى تقريباً كان ينفّذ تصدير رأس المال كله بمصادر معبأة على أموال السوق الداخلية . ومع مر الزمن ، تضاءل دور رأس المال الصغير والوسط في تصدير المصادر المادية إلى الخارج . وحلّت محلّها التحالفات الاحتكارية الكبيرة التي أصبحت المصدر المباشر . وكانت الاستثمارات مركزة بأيدي بضعة عمالقة من المحتكرين . ففي السبعينيات مثلاً ، كانت أقل من ٢٠٠ مؤسسة تمتلك أكثر من ثلثي استثمارات أمريكا الخارجية . وبالطبع ، لم يكن ذلك يقتصر على الولايات المتحدة وحدها ، بل على القوى الأمبريالية الكبرى أيضاً ، حيث يتركز تصدير رأس المال بأيدي قلّة من المحتكرين الرئيسيين ، والذي كان ينمو بسرعة أيضاً .

لذا ، فلقد تزايدت معدلات تصدير رأس المال ، وحجم الاستثمارات الخارجية ، التي تنتمي قبل كل شيء إلى جميع الاحتكارات والمصارف الدولية ، بشكل ملحوظ . وفي الفترة الواقعة بين عام ١٩١٤ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، نمت استثمارات القوى الرأسمالية الكبرى الخارجية بمعدل الثلث تقريباً . وفي فترة ما بعد الحرب تتضاعف عملياً الاستثمارات الأجنبية كل عقد من الزمن [١] .

---

(١) انظر الاقتصاد السياسي للاحتكار الرأسمالي المعاصر ، مجلد ٢ موسكو ١٩٧٥ صفحة ٧٣ (الطبعة الروسية) .

واتخذت معدلات النمو المتعددة جميع أشكال وأنواع تصدير رأس المال . فمثلاً ، بالنسبة لما يخص الاستثمارات المباشرة فقد تركزت على القسم المُصنِّع للعالم الرأسمالي ، حارمةً معظم الدول النامية من فوائد التقدم العلمي والفني . ويشير الجدول التالي إلى تملك الدول الصناعية ، لأكثر من نصف الاستثمارات المباشرة ، الأمر الذي يعني أن هذه المصادر والتكنولوجيا تظل ضمن حدود منطقة نفوذ الدول الرأسمالية المصنِّعة .

اللائحة ــ ١ ــ توزع الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة

	الكمية الإجمالية بملايين الدولارات			النسبة المئوية		
	١٩٥٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٥٠	١٩٨٠	١٩٨١
مجموع الاستثمارات	١١٧٨٨	٢١٤٣٦٩	٢٢٧٣٤٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
في البلدان الرأسمالية	٥٦٩٦	١٥٧٠٨٤	١٦٧١١٢	٤٨ر٣	٧٣ر٦	٧٣ر٥
في البلدان النامية	٥٧٣٦	٥٢٦٨٤	٥٦١٠٩	٤٨ر٧	٢٤ر٧	٢٤ر٧

ففي عام ١٩٧٨ على سبيل المثال ، بلغ صافي تصدير الاستثمارات المباشرة الجديدة إلى مجموعة البلدان تلك ما يفوق مبلغ ٩ر٣٠ ألف مليون دولار ، وبلغ صافي الاستيراد ما يزيد عن مبلغ ٢٠ ألف مليون . وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٨ ــ ١٩٨٠ نمت الاستثمارات الأمريكية الأجنبية سنوياً بمعدل ٥ر١٩ ألف مليون دولار ، بينما نمت الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الولايات المتحدة نفسها بمعدل ٢ر١٠ ألف مليون دولار سنوياً[1] . هذا ويلاحظ الاقتصاديون البارزون في

(١) من الوثائق الاقتصادية لهيئة الأمم ١٠ /١٩٨٢ ــ ١٦ /٨ /١٩٨٢ صفحة ٥ .

الغرب ازدياد « وقف الاقتصاد » واتكاله على جماعة محدودة نسبياً في البلدان الرأسمالية الصناعية (انظر اللائحة رقم ــ ١ ــ) وفي الوقت نفسه تجري محاولات عديدة لاستخدام احتكارات دول مختلفة ، بما فيها الدول الحديثة النشوء . واحتكرت بصورة خاصة الأعمال في الدول النامية . بيد أن هذه المخططات فشلت ، الأمر الذي أوضح ضعف الرأسمالية ، وانحسار قدراتها ومصادرها ، ضمن إطار محدود كان يؤمن لها تسويات تفيدها استراتيجياً .

إن غياب وحدة الطبقة الضروري تحت إبط الاحتكارات الغربية يُجبر الأمبريالية على أن تلجأ إلى وسائل « تقليدية » . وإلى جانب نمو تصدير رأس المال إلى الدول المتحررة حديثاً من أجل تأمين الاقتصاد والمصالح السياسية والاجتماعية للاحتكارات الأمبريالية ، يلجأ الغرب ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة بصورة متزايدة لاستخدام القوة ، واللجوء إلى العدوان من أجل تحقيق غاياتها . لكن حقائق الحياة تثبت العكس في استخدام مثل هذه الطرق ضد البلدان الأخرى أيضاً . وقد ذكر ليونيد بريجينيف في هذا المجال ما يلي في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي « تفكر الدوائر الأمبريالية بأساليب السيطرة والإخضاع في علاقاتها مع شعوب الدول الأخرى » .

بيد أن الظروف المدرجة أعلاه لا تشبع رغبات الاحتكارات التي نوهنا عنها ولا تقوّيها عن طريق تصدير رأس المال ، ولا تقوّي مواقع الدولة الاحتكارية الرأسمالية المتطورة جداً ضمن القوى الأمبريالية ، وضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي بشكل عام .

ثانياً ، لقد أصبح تصدير رأس المال أكثر عدائية بصورة ملحوظة . إذ تتضح العدائية بكل سبل تسريب رأس المال الأجنبي في الظروف الراهنة ، نظراً لعجزها عن تأمين استثمارات مربحة ، واختراقها السافر القواعد الرئيسية للعلاقات الدولية ، وتجاوزها مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة ، وتقويضها أسس السيادة الوطنية وحرية الشعوب واستقلالها .

ومثلما هو معروف تتنافس في هذا الصراع الاحتكارات اليابانية ، والاحتكارات الأوروبية الغربية بنجاح مطّرد برأس مال أمريكي ، حول السوق المحلي للولايات المتحدة بشكل خاص . فخلال السبعينيات من هذا القرن هبط نصيب الولايات المتحدة من الصادرات العالمية إلى ما يقرب من العشرين في المئة ، وذلك لحد كبير بسبب تدهور أوضاع الاحتكارات الأمريكية في مجال الاستثمارات الأجنبية . وأصبح المتنافسون شرسين وأكثر عدائية لأن هذا الدور في الصراع تلعبه مؤسسات متعددة القوميات تشكل فيها الاحتكارات الأمريكية حيزاً مرموقاً .

بعيداً عن قضايا أوساط دولة رأسمالية محتكرة ومتقدمة جداً ، تعكس سياسة الاستثمار الخارجي عدائية متنامية ، وتؤثر على أوضاع البلدان الأقل تطوراً . وما زالت الرأسمالية تحتفظ بذلك الاحتياطي ، ويساعد تصدير رأس المال الاحتكارات ، الذي تستغله بدورها لتأمين مصالح الدولة الرأسمالية المحتكرة . لكن الأمر يزداد صعوبة أمام الرأسماليين في وضع هذا الاحتياطي موضع الاستخدام ، وذلك نظراً لنمو حركة التحرر الوطني ، ولإيثار التطور التقدمي من قبل عدد من البلدان يتزايد باطّراد ، بما في ذلك التوجه الاشتراكي ، وتوطيد علاقات شاملة أمتن بين البلدان المتحررة حديثاً والعالم الاشتراكي .

تعتبر العدائية آخر ملجأ لضمان استثمار رأس المال في الخارج لصالح الدوائر الأمبريالية . ولقد أوضح المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي ذلك عندما ذكر : « بازدراء تام وتجاهل مطبق لحقوق وتطلعات الأمم ، يحاولون أن يصوروا نضال الجماهير من أجل التحرر بـ « الإرهاب » ، وإنهم في الحقيقة قد قرروا عمل المستحيل بوضعهم العوائق في وجه التبدلات التقدمية في العالم ، وليصبحوا ثانية حكام مقدّرات الشعوب ومصائرها . » .

هذا وتصبح هذه العدوانية فاضحة ومبتذلة باطّراد وذلك لارتباطها المباشر بالصناعة الحربية ، ونشاطاتها العسكرية ، وبمطامع الاحتكاريين بالسيطرة على الكون عسكرياً .

إن سياسة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية إزاء الدول الرأسمالية مبنية مثلما كانت عليه من قبل على الكفاح من أجل سلام دائم ، وتعزيز مبادىء التعايش السلمي ، والتخفيض الذي تتبعه إزالة خطر نشوب حرب عالمية أخرى . هذا وقد أوضح ليونيد بريجينيف ذلك في كلمته التي ألقاها إبّان انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي بقوله «إن مهمة وقاية السلام والحفاظ عليه لمهمة ملقاة على عاتق حزبنا ، لا بل وتفوق كل المهام اليوم على الساحة الدولية ، ومهمة ملقاة على عاتق شعبنا ، وجميع شعوب العالم المحبة للسلام ... » .

لقد سجلت البلدان الاشتراكية إلى جانب القوى الأخرى المحبة للسلام في نضالها من أجل السلام والانفراج الدولي ، تقدماً ملموساً . ويعتبر أعظم إنجاز لها ، نجاحها في كسر الطوق المأساوي من نشوب حرب عالمية ــ ولو لفترة قصيرة من الزمن ــ أو من اندلاع حرب عالمية أخرى « مما أدّى برأس المال إلى أن يتحول إلى الأسواق العالمية ، ومجالات السيطرة والنفوذ كي يلائم التوازن الجديد في القوى . » .

هذا وتشهد على تلك المنجزات الهامة من أجل مصير العالم ، والفرص التي فتحتها التقديراتُ التالية التي أجراها نادي روما ، بناء على معلومات منظمة العمل الدولية . وبما أن معدل نمو السكان في الوقت الراهن يتزايد بمعدل مطَّرد ، فمن الضروري في العام ٢٠٠٠ إيجاد ألف مليون وظيفة جديدة ، من المفروض أن تكلف كل وظيفة حوالي ٤٠٫٠٠٠ دولار ، ويتطلب ذلك مبلغ تريليون دولار [1] وحتى لو سمحنا بنفقات أقل للوظيفة في البلدان النامية ، فستبلغ الاستثمارات الإضافية برغم ذلك بضع مئات من آلاف ملايين الدولارات . ومع ذلك فإن هذا أقل من معدل النفقات العسكرية في الوقت الحاضر .

---

(١) انظر : و. جيارديني « حوار بين الثروة والعمل » رأي بديل لتشكل رأس المال في العالم . تقرير من نادي روما. اكسفورد ١٩٨٠ صفحة ١٦٠ ــ ١٦١ .

بما أن الأهمية الحاسمة لبرنامج ضمان السلام ، وترويج التعاون السلمي ، والحد من سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح ، قد طرحت من قبل الاتحاد السوفييتي ، ومن أجل أولئك العاطلين عن العمل ، والذين يعيشون في البؤس ، أو على حافة الموت جوعاً ، والذين يبلغ عددهم في العالم عدة مئات الملايين من الناس اليوم ، لذا فإن تنفيذ المبادرات السوفييتية هو سبيل للوقوف في وجه تهديد الحرب النووية ، وطريقة للبقاء والمحافظة على الوجود .

ويوضح ذلك بكل صفاء طبيعة تصدير رأس المال الاستغلالية ، وارتباطاتها الوثيقة مع المطامع العدوانية والعسكرية للمحتكرين .

ثالثاً ، لقد أصبحت العلاقة بين تصدير رأس المال والسياسة الخارجية أشد متانة ، ونوعاً ما متناقضة في طبيعتها ، لأنها تعكس تبدلات جذرية ، لا بالنسبة لتمويل رأس المال الصناعي فحسب ، بل على استخدام القوى في المجال الدولي كذلك ، وعلى تعزيز قوى الاشتراكية ، وقوى التحرر الوطني . وبذا تتأكد صحة المفهوم اللينيني في تحليل دور تصدير رأس المال في السياسة الأمبريالية ، الذي انكشف كلياً بالنسبة للجميع . فتصدير رأس المال اليوم يعني توسع جماعة ضئيلة من الدول الصناعية الرأسمالية في جميع أنحاء العالم . فالولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وسويسرا ، واليابان ، وهولندا ، وفرنسا ، وكندا ، تمتلك أكثر من تسعة أعشار من مجموع الاستثمارات الخاصة والمباشرة ، التي يتراوح مجموعها بين ٤٥٠ ــ ٤٦٠ ألف مليون دولار ، وهكذا نرى أن هذه المجموعة تشكل أكثر البلدان قوة ونفوذاً في العالم الرأسمالي ، مؤسسة بذلك الركائز الثلاث للرأسمالية العالمية : الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا الغربية ، واليابان .

تمثل اللائحة الآنفة الذكر محور مجموعة البلدان الغربية في هيئة الأمم المتحدة ، والأعضاء الثلاثة الدائمين من الغرب في مجلس الأمن . وإن مجموعة مصدري رأس المال الكبار هي تقريباً نسخة طبق الأصل تماماً عن تركيبة المشاركين

في الاجتماعات السنوية لزعماء البلدان الغربية ، الذين يقررون مسار توجيه سياساتهم . وهي تضم الحلفاء الرئيسيين عسكرياً وسياسياً ، والمنظمات الاقتصادية ، والوكالات الدولية للعالم الرأسمالي ، والقوى الأساسية التي تقرر الاستراتيجية السياسية والعسكرية ، والوضع الاقتصادي ، وتشكل العمود الفقري لمنظومة التصنيع العسكري . وتنتمي جميع المؤسسات المتعددة القوميات والقارات إلى بلدان تلك المجموعة المدرجة أعلاه .

في الوقت نفسه ، تشكل في الحقيقة البلدان المصدرة لرأس المال التي تسوّغ دورها هذا « بالقاطرة » التي تدفع بمؤسسة الاقتصاد الرأسمالي ، تشكل مصدر تغيرات عنيفة ، ومحور تناقضات لا حل لها في الانتاج الرأسمالي . هذا وقد أوضح المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي في هذا الخصوص بقوله «تؤثر الصعوبات التي تمارسها الرأسمالية على سياستها أيضاً ، بما فيها السياسة الخارجية . » . وقد ازدادت حدة النضال حول القضايا الأساسية لنهج السياسة الخارجية للبلدان الرأسمالية بمرارة أكثر فأكثر .

ولاستغلال الناس العاملين في بلدان متعددة بشكل طرائقي ، يستفيد الاحتكاريون من ميكانيكية السياسة الخارجية ، باعتمادهم على أكثر القوى عداء ورجعية . ويسير ترويج تصدير رأس المال يداً بيد مع الحكومات العسكرية والدعم العسكري ، ومع جميع أنواع التكتلات المعادية للشعوب ، والقوى العنصرية والتمييز العنصري .

تطالب الشعوب منذ عهد بعيد بتوطيد علاقات دولية معقولة مبنية على أساس الديموقراطية والعدل . هذا ولقد أشارَ ل . ا. بريجينيف إلى ذلك بقوله «إن الأمبرياليين هم الحلفاء المباشرون لأولئك الذين أخضعوا الشعوب الحرة للعبودية بالنار والسيف ، والذين سلبوهم وقمعوهم لعقود عديدة ، وهم لا يرغبون في الكف عن ذلك ، بل يحاولون أن يفرضوا على المجتمع الدولي تفسيراتهم الخاصة لأحكام التصرفات الدولية ـــ مثل تسويغ قرصنة الاستعمار الجديد ، وطرق الإملاء

والتصحيح ، وقمع حركات التحرر الوطني ـــ وإن مواقفنا في هذا المجال مغايرة بكل ما في الكلمة من معنى . » [1] .

ينعكس الخداع الذي تمارسه دبلوماسية الدول الرأسمالية بصورة واسعة في التناقض الشديد بين المبادىء المعلن عنها رسمياً وأهداف سياستهم الخارجية ، من ناحية ، والاجرءات التي يأخذونها ويضعونها حيز التنفيذ من ناحية أخرى . فبينما تدعي الدوائر الحاكمة في تلك البلدان تمسُّكها بالمبادىء النبيلة والأهداف السامية ، نجد أنها غالباً ما تخفي وراء ذلك الستار نواياها وتصرفاتها الحقيقية ، أمام الرأي العام العالمي ، وبذا تخفي عن جوهر ديبلوماسيتها المعادية للشعوب ، والتي تخدم في الحقيقة أهدافها المنشودة بالذات ، وذلك عن طريق غزو الدول الأجنبية وقمعها ، واستغلال شعبها بالذات بشتى أنواع الاستغلال ، إنها سياسة خارجية عدوانية ومهيمنة . هذا وقد استخدمت الديبلوماسية الرأسمالية المبادىء الأخلاقية أيضاً في الماضي ، من أجل تسويغ سياستها الخارجية المعادية للشعوب . ولم تكن مصالح الأعمال تمثل أبداً بكل حق المصالح القومية المشتركة .

إن كلمات المؤرخ الأمريكي و . ويليامز حول كل ذلك تشير بصراحة إلى العلاقة العميقة بين المصالح المكتسبة كحق ، وبين سياسة الولايات المتحدة الخارجية[2] : « إنها حاجة المؤسسات الأمريكية لتوسيع استثماراتها ، وحماية أسواقها التي أدت إلى مثل هذه التطورات المعاكسة كالتورط الأمريكي في فيتنام ، ومشروع مارشال من أجل مساعدة أوروبا الغربية ، والتدخل الأمريكي ضد الحكم اليساري في السلفادور ، وحكم اللندى في التشيلي . » .

وفي الوقت نفسه ، يجب ملاحظة أن الاحتكار ينزع باطّراد إلى استغلال حركة الرأسمال العالمي من أجل أهداف السياسة الأمبريالية ، كما أشار ليونيد

---

(١) البرافدا ، ١٣ أيار ١٩٨١ .

(٢) الأنباء الأمريكية ، والتقرير العالمي ، ١٩٨٢/١/٢٥ صفحة ٤٤ .

بريجينيف بقوله « تمارس سياسة التعايش السلمي التي نص عليها لينين تأثيراً حاسماً باطّراد على العلاقات الدولية الراهنة . » .

توافق بعض دوائر الأعمال ذات النفوذ في الغرب على تطوير علاقات تعاون مع الاتحاد السوفييتي وبلدان أخرى من المنظومة الاشتراكية . إن مثل هذا التعاون البنّاء في مجال الأعمال التجارية المبني على مبادىء عدم التدخل ، واحترام السيادة القومية ، ومصالح الشركاء ، والمنفعة المتبادلة ، قد أصبح حقيقة في العلاقات الدولية المعاصرة والتي تمارس نفوذاً كابحاً لمطامع الاحتكار العدائية وعلى توسيع رقعة رأس المال بتهور . هذا وتعتبر هذه الحقيقة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول المتحررة حديثاً ، التي تهتم بالحصول على التكنولوجيا من مصادر خارجية ، كي تضمن تقدمها الاقتصادي ، وتقوّي استقلالها السياسي .

رابعاً وأخيراً ، إن هدف ظاهرة تصدير رأس المال البارزة في يومنا الحاضر هو مفاقمة طبيعتها الاستغلالية ، وقد أوضحنا ذلك بالميزات التي ذكرناها آنفاً ، بشأن تصدير رأس المال : للأهمية المتزايدة لاحتكار الدولة لرأس المال ، ونمو عدوانيته التي تنعكس بالانتشارات العسكرية في جميع أنحاء العالم ، واشتداد اندماج الرابطة بين السياسة الخارجية والديبلوماسية .

إن أوضح مؤشر على ازدياد الاستغلال عن طريق تصدير رأس المال هو المبالغ الهائلة التي دفعتها للدول المسماة « المتقبلة » لتصدير رأس المال . فعلى سبيل المثال ، يجني المستثمرون الأجانب في الدول النامية فوائد تصل إلى ربع أو خمس مجموع الاستثمار المباشر . وإن التدفق الجديد للاستثمار هو أقل بكثير من مجموع الأرباح التي تنقل إلى الخارج ، الأمر الذي يشهد على استغلال رأس المال الأجنبي للدول المذكورة بصورة منتظمة . ونتيجة لذلك تصبح الدول النامية الدافع الصافي للدول المصنعة ، أكثر من كونها مستلمة للثروات والموارد . ففي أزمة عام ١٩٨١ هبطت الأرباح المجنية من الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الدول الرأسمالية ، بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ من ١٢٫٢ إلى ١١٫١ ألف مليون دولار ، بينما نمت الأرباح من الدول النامية من ٧٫٥ إلى ٧٫٦ مليون دولار .

تدار كل من الاستثمارات والقروض المقدمة إلى البلدان بتوجيه معين يقصد منه جني أعلى مستوى من الدخل الذي يؤمن عائدات أكبر لمثل هذه الاستثمارات ، فمثلاً ، بين عامي ١٩٧٨ ــ ١٩٨٠ ركز أكثر من ٥٠ بالمئة من الاستثمارات المباشرة على الدول النامية التي معدل دخل الفرد فيها من الدخل القومي يتجاوز ألف الدولار سنوياً (أما البلدان الأقل نمواً والتي يبلغ معدل دخل الفرد فيها تحت ٤٠٠ دولار سنوياً فقد كانت تشكل نسبة الاستثمارات فيها معدل ٥ ٪) .

أما الصورة بالنسبة لأموال القروض فهي مذهلة أكثر : ففي عام ١٩٧٨ استلمت أكثر البلدان النامية من هذه المجموعة ثلثي مجموع القروض ، بينما أخذت البلدان الأقل نمواً حوالي ١ بالمئة تقريباً . وظلت الصورة دون تبدل في السنوات اللاحقة .

إن تبديل سياسة المستثمرين الخاصين الرئيسيين ، كالمؤسسات المتعددة القوميات ، لمؤشر آخر على نمو الاستغلال ، إذ تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل دخلاً هاماً بالنسبة للتحويل الصناعي في العديد من الدول النامية . وتستمر في كونها القناة التقليدية الأولى في تسريب القروض والاستثمارات إلى تلك البلدان . ففي السبعينيات من هذا القرن كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الدول الرأسمالية النامية ، تنمو بمعدل سنوي قدره ١٥ بالمئة اسمياً و ٤ بالمئة فعلياً .

انظر الجدول رقم (٢)

الجدول ٢
الاستثمارات المباشرة الجديدة والأرباح المنقولة إلى الخارج
(بملايين الدولارات)

السنة	الاستثمارات المباشرة الجديدة	الأرباح[1]	السنة	الاستثمارات المباشرة الجديدة	الأرباح
١٩٦٩	١١٤١	٤٢٥٤	١٩٧٥	٧٦٨٣	٩٦٤٤
١٩٧١	٢٤٠٠	٧١٩٢	١٩٧٦	٤٢٧٥	١١٤٤٨
١٩٧٢	١٧٧٦	٦٢٣٠	١٩٧٧	٦٨٧٥	١٤٠٤٦
١٩٧٣	٤٠٦٠	٩٣٧٤	١٩٧٨	٦٧٨٨	١٦٦٩١
١٩٧٤	٢٠٣	١٠٧٧٦			

تتم الاستثمارات في البلدان النامية عن طريق قروض المؤسسات المتعددة القوميات للتنمية الصناعية التي تمتلك فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ٥٠ بالمئة من مجموع التحويل الخاص في السبعينيات . وأوروبا الغربية ٢٨ بالمئة واليابان ١٠ بالمئة .

ونتيجة جهود توسعية حثيثة ، بذلت معظمها الشركات اليابانية التي يزداد تحالفها مع الشركات الأمريكية ، انخفضت حصة بلدان أوروبا الغربية التي كانت تشكل ٥٠ بالمئة في الستينيات إلى ٣٨ بالمئة في السبعينيات . وتتوغل اليوم جماعة

(١) جمعت معلومات الجدول (٢) من «الوفر السنوي لميزان المدفوعات والتعاون الإئماني مع الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمارات الدولية والقروض .

الشركات اليابانية والمتعددة القارات والأنشطة بين الجميع ، في البلدان النامية ، وعلى الأخص في آسيا . وإن هدف التوسع الياباني هو كسب أسواق جديدة ، وتزويد الصناعة الوطنية بمواد خام جديدة وطاقة . وبذا يصبح للاحتكار التوسعي اليد الطولى في جميع المجالات .

وفي السبعينيات ، بلغت على وجه التحديد النشاطات التوسعية لمجموعة الشركات الأمريكية واليابانية أوجها نتيجة تزايد تدفق رأس المال الخاص إلى أمريكا الوسطى ، والبحر الكاريبي (المكسيك ، وباناما ، وترينيدا ، وتوباغو ، وجزر برمودا ، وجزر البهاما ، وجزر الانتيل) ، وإلى بلدان آسيا مثل (الهند ، وأندونيسيا ، وماليزيا ، وسنغافورة) . وفي نهاية السبعينيات وصلت تلك الدول إلى مستوى حجم الاستثمارات الخاصة بين نشاطات الشركات الاحتكارية في مناطقها الجغرافية الرئيسية ، وصارت تشكل ٥٠ بالمئة من مجموع استثماراتها في الدول النامية .

وكانت أمريكا الجنوبية التي تشكل ٢٥ بالمئة من الاستثمارات في البلدان النامية منطقة هامة أيضاً لنشاطات الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات ، بيد أنه تضاءل دور تلك المنطقة بصورة ملحوظة خلال السبعينيات ، مثلما تضاءل أيضاً في الفترة نفسها دورها في إفريقية والشرق الأوسط (من ٢٠ إلى ١٥ بالمئة ، ومن ١٠ إلى ٤ بالمئة) . وهكذا إذن شهدت السبعينيات إعادة تجمُّع ودمج بين المؤسسات المتعددة الجنسيات نفسها .

إن هذا « التجديد » في طبيعة اقتصاد تلك الشركات التوسعية والتوغل في البلدان النامية أدى إلى تغيرات ملموسة في بنيان الاستثمارات الخاصة . فقد شهدت السبعينيات ظهور مصدر هام وجديد في تمويل البلدان النامية من الأموال الخاصة ، مثل وجود المصارف المتعددة الجنسيات . وفي عام ١٩٧٨ بلغ مجموع قيمة القروض الممنوحة عن طريق تلك المصارف ، وعلى الأخص منها الحسابات الأوروبية ، إلى مقدار ٤٤ ألف مليون دولار . ونتيجة لذلك فإن حصة الاستثمارات

الصناعية الخاصة في مجموع تدفق الأموال الخاصة ، التي بلغت ٥٠ بالمئة في الستينيات ، قد أصبحت أقل من الثلث في السبعينيات . وفي سنة ١٩٧٩ تجاوز حجم القروض الممنوحة إلى البلدان النامية مجموع الاستثمارات الصناعية . ونتيجة كل هذه التبدلات التي طرأت على الشركات الاحتكارية في البلدان النامية فقد أضحت نشاطاتها أكبر جشعاً ونزوعاً نحو السلب والنهب .

انخفضت حصة رأس المال المنتج في مجموع تدفق رأس المال الخاص ، لأن القروض الممنوحة من قبل المصارف المتعددة الجنسيات قد استخدمت لحدٍ ملموس كي تسد عجز ميزان المدفوعات للبلدان النامية ، ولخدمات القروض . ودفع حساب الديون بحصة نفقات متزايدة على البلدان النامية . لذا فلقد تبدلت بنية رأس المال المستورد بشكل واضح لصالح رأسمال القرض غير المنتج . ويعني هذا أنه أصبح للدول النامية سبلاً أقل للإصلاح العلمي والتكنولوجي ، والمعرفة الإدارية والتنظيمية ، الذي يرافقه عادة تصدير رأس المال المنتج .

لا ينجم عن نصيب القرض المتزايد تباطؤ في نقل التكنولوجيا فحسب ، بل إن ما هو أهم من ذلك أيضاً هو امتصاص المزيد والمزيد من الأموال من الدول النامية . ففي عام ١٩٧٩ نقل حوالي ١٦ بليون دولار من تلك البلدان إلى الدول الرأسمالية المتطورة بشكل أرباح لانتاج الاستثمارات [١] . وفي السنة نفسها وصلت خدمات الديون ومدفوعات الفوائد لقروض المصارف إلى أكثر من ضعفي مجموع قيمة الأرباح المذكورة . والنتيجة النهائية لهذا ، هي أن امتصاص قيم رأس المال من البلدان النامية قد تزايد بمعدل مطّرد . ولقد بلغت الفوائد التي تدفعها الدول النامية مبلغ ٨ بليون دولار عام ١٩٨١ ، ومبلغ ٧٥ دولار عام ١٩٨٠ [١] ، ألا يشير ذلك إلى حقيقة أمر تلك القروض والأرصدة وغيرها من الأشكال غير المباشرة لتصدير رأس المال إلى الدول النامية ، الذي يقصد تقييدهم بالأغلال ؟ إلى جانب أن هنالك وسائل أخرى أيضاً لامتصاص الأموال من الدول النامية .

---

(١) انظر : كتاب التجارة الدولية وإحصاءات التطور ملحق عدد ١٩٨٠ نيويورك صفحة ٢٥٠ .

وعلى أية حال ، لا يقاس حجم الاستغلال وخطره من حيث الكم فقط ، فقد نوّهنا سابقاً إلى محاولات الاحتكار في الدول الرأسمالية تصدير رأس المال ، كي تورط تلك المجموعات من محتكري رأس المال التي لا تساهم في التوسع الاقتصادي الخارجي ، أو التي هي مساهمة بجزء محدود في سياسة الاحتكار الرئيسي بشكل أم بآخر . وبذا تطوق جهود التوسع الشامل أيضاً ثروات رأس المال للدول الأخرى ، بما فيها الدول النامية بحد ذاتها .

إن عداء وكراهية رأس المال للشعوب تدعمه وسائل متعددة من احتكارات الدولة . «فالمساعدات» المجانية ، وعناصر العون والرشوة بالأشكال التقليدية لتصدير رأس المال ، إلى جانب انعدام السيطرة الذاتية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أيٍّ بلد خارجي ، إن كل ذلك يستغله الاحتكار الرأسمالي لجعل توسيع رأس المال ممكناً وفعالاً ، بالرغم من أزمات الرأسمالية العامة المتعمقة . وبذا تنقلب « المساعدات » الاقتصادية لتصبح وسائل لحماية الاستثمارات ، وكسب مواقع جديدة للاحتكار .

انظر الجدول رقم (٣) .

اللائحة (٣) مجال المساعدات الاقتصادية للدول النامية (١٩٨٠)

الدول	بملايين الدولارات	المعدل المئوي من الدخل القومي الانتاجي العام
الولايات المتحدة	٧٠٩١	٢٧ر٠
فرنسا	٤٠٤١	٦٢ر٠
ألمانيا الاتحادية	٣٥١٨	٤٣ر٠
اليابان	٣٣٠٤	٣٢ر٠
بريطانيا	١٧٨٥	٣٤ر٠
هولندا	١٥٧٧	٩٩ر٠
كندا	١٠٣٦	٤٢ر٠
السويد	٩٢٣	٧٦ر٠
ايطاليا	٦٧٨	١٧ر٠
استراليا	٦٥٧	٤٨ر٠
بلجيكا	٥٧٥	٤٨ر٠
النرويج	٤٧٣	٨٢ر٠
الدانمرك	٤٦٤	٧٢ر٠
سويسرا	٢٤٦	٢٤ر٠
النمسا	١٤٧	٢٣ر٠

هذا ويختلف السعر الذي تدفعه الدول الرأسمالية المصنّعة والمتعددة . وبالطبع هنالك المزيد من ذلك إضافة إلى الأرقام في اللائحة الثالثة ، لأنه إلى جانب المساعدات الاقتصادية هنالك المساعدات العسكرية ، ووسائل أخرى لإرضاء المصالح الدولية للاحتكارات القومية .

وبينما يضع الاحتكار رأس المال في الخارج بهدف الحصول على المزيد من الأرباح المطّردة باستمرار ، من أتعاب الناس العاملين في البلدان الخارجية ، يستغل في الوقت نفسه الطبقة العاملة في بلدة بالذات ، ولحد معين ، طبقات اجتماعية أخرى في كل من الداخل والخارج . إن تصدير رأس المال حقبة لا شبيه لها توضح التناقضات المتزايدة بين زعماء أعمال الاحتكار وباقي المجتمع الرأسمالي .

هذا وتحتلُّ دراسة تيارات تطور تصدير رأس المال ، مع الزمن ، أهمية بالغة ، لأنها من ناحية ، تؤثر على النظام الرأسمالي الاحتكاري برمته ، كما وتكشف من ناحية أخرى عن ظاهرة معينة أخرى في العالم الرأسمالي .

يصبح من خلال هذا المفهوم ، من الأهمية الخاصة بمكان دراسة تصدير رأس المال في داخل البلد الرأسمالي الرئيسي : الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث إنها الآن أكبر مصدر لرأس المال . ففي الوقت الراهن تشكل نصف الاستثمارات الخاصة المباشرة للعالم الرأسمالي في أمريكا .

يتميز تصدير رأس المال الأمريكي بأكثر مقومات الرجعية في السياسة الدولية للأمبريالية في الوقت الحاضر ، وفي مقدمتها دعمها مصالح الصناعة الحربية . وسوف لن تكون الأمبريالية الأمريكية قادرة على أن تلعب دور « شرطي العالم »إذا لم يكن بمتناولها العديد من بلايين الاستثمارات في الخارج .

لم يغنم رأس المال الأمريكي هذه المواقع بين عشية وضحاها . فلقد بدأ توسعه في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، والذي كان مرده تطور الرأسمالية السريع ، لا في فرنسا وبريطانيا فقط ، بل في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان أيضاً . وبعد أن تم بشكل رئيسي تطور الأرضيات الداخلية للرأسمالية في جميع البلدان الرأسمالية . وفي الوقت نفسه أدى تركيز رأس المال وتمركزه إلى تشكل

التحالفات الاحتكارية ، وإلى ظهور « فيض هائل » من رأس المال في تلك الدول ، بدأ يتدفق إلى الخارج ، وقبل كل شيء إلى البلدان المتخلفة اقتصادياً [(١)] .

بينما كان تصدير رأس المال ظاهرة نادرة قبل الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، كون إنكلترا وفرنسا المصدرين الوحيدين له ، حدث تبدل جذري في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة الأسباب المذكورة أعلاه في مقومات تطور الرأسمالية ، وراح تصدير رأس المال ينمو بسرعة ويقوم العديد من الدول الرأسمالية بتصديره .

كانت بريطانيا أكبر دولة مصدرة لرأس المال في العقد الأول من القرن العشرين ، ثم تبعتها فرنسا وبعدئذ الولايات المتحدة الأمريكية ، فألمانيا وهولندا وبلجيكا ، وإيطاليا ، واليابان . وفي أواخر العشرينيات من هذا القرن احتلت الولايات المتحدة مكان الصدارة ، بعد أن احرزت تفوقاً على بريطانيا (وإذا لم نذكر قروض الحرب ، كانت بريطانيا لا تزال تحتل المركز الأول) ، واحتلت فرنسا المركز الثالث وتلتها هولندا ، ثم سويسرا فألمانيا .

وفي منتصف الثلاثينيات احتلت بريطانيا ثانية مكان الصدارة ، وتفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت الأراضي المنخفضة في المرتبة الثالثة ، وفرنسا في الرابعة فقط ، بعد ذلك تأتي سويسرا وبلجيكا . أما دول « المحور » ألمانيا واليابان وإيطاليا ، فقد كانت تعبىء استثماراتها الخارجية .

شهدت أواخر الأربعينيات تبدلاً آخر في المستثمرين العالميين ، فقد تصدَّرت الولايات المتحدة الزعامة بعد أن سبقت بريطانيا . واحتلت كندا المركز الثالث ، وهولندا الرابع ، وفرنسا المركز الخامس . وخسرت ألمانيا وإيطاليا واليابان المهزومة معظم استثماراتها فيما وراء البحار ، ووجدت نفسها « خارج قوس » لعدد من السنوات بصفتها المنافسة للدول الأخرى المصدرة لرأس المال .

---

(١) انظر : الأعمال المجموعة لـ ف.ا.لينين ، مجلد ٢٢ صفحة ٢٤٠ــ٢٤٢ .

أما الموقف في أواخر الخمسينيات فقد كان كما يلي : الولايات المتحدة الأمريكية ، تليها بريطانيا ، ففرنسا وكندا ، وألمانيا الاتحادية ، وبلجيكا ، وهولندا ، وإيطاليا .

وبعد عقد من الزمن كانت الولايات المتحدة لا تزال تتزعم الصدارة في تصدير رأس المال . واحتفظت بريطانيا بالمرتبة الثانية ، وكانت فرنسا الثالثة ، ونهضت ألمانيا الاتحادية إلى المركز الرابع .

وفي النصف الثاني من السبعينيات ، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر لائحة المستثمرين في الخارج ، تليها بريطانيا ، فألمانيا الاتحادية ، وسويسرا واليابان ، وهولندا (واحتلت فرنسا المرتبة السابعة فقط) ، ثم تأتي كندا ، والسويد وإلخ ... أما في الوقت الحالي فيجري تبدل على مواقع رأس المال الأمريكي يمارسه عليها منافسوها ، بينما تستمر القيمة المطلقة للاستثمارات الأمريكية في الخارج في النمو بسرعة . فعلى سبيل المثال : ازدادت في الحقيقة الاستثمارات الخارجية الأمريكية بمعدل ٤ر٥ من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٨١ أي من ٤ر٥٠ بليون دولار أمريكي إلى ٣ر٢٢٧ بليون . ومهما يكن من أمر ، وبالمقارنة مع الدول الغربية الأخرى ، فقد تدنت حصة الولايات المتحدة نوعاً ما إلى أقل من معدل ٥٠ بالمئة في العام ١٩٨١ .

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تعويض خسارة هذه الأرضية النسبية بوساطة احتكاراتها عن طريق ممارسة المزيد من الضغط السياسي الفعال ، وعن طريق التهديد العسكري ، وإخضاع منافسيها .

وسنة بعد أخرى ، يمتلىء تاريخ أسواق الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من المنشورات عن الاقتصاد ، والتاريخ ، والفلسفة ، والسياسة الخارجية . ويعطي مكاناً مرموقاً لمشكلة علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية مع البلدان الأخرى وإلى تاريخ تلك العلاقات .

هذا وإن «الدراسات» التي تجري حول هذه المشكلة ، تشوه الحقائق والمعلومات بشدة ، فمثلاً : ما يخص العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في القرن التاسع عشر . فلقد ضلل تقديم السياسة التوسعية لرأس المال الأمريكي بالزعم بأنها غير أحادية الجانب ، وزُعِمَ عن قصد بأنها تتمشى ومصالح الشعب الصيني .

وتنطبق الحقيقة نفسها على تقويم العلاقات الأمريكية مع دول آسيوية أخرى ، أو دول أمريكا اللاتينية وإفريقية . فأمثلة الماضي حول التوسع الأمريكي الوحشي ، والاعتداء دون حق على عدد من البلدان والأراضي (مثل الفيليبين وكوبا والمكسيك وجزر هاواي ...إلخ) تُصوَّر كإجراءات تحرك عن طريق اهتمامات السكان المحليين .

لقد عُبِّئت الرأسمالية الأمريكية التاريخية بكل وسيلة ممكنة ، بينما تُطمَسُ نواياها وتصميماتها الحقيقية من ناحية الشعوب الأخرى وكذلك أساليبها في التهديد وإملاء الأوامر ، وتظل غامضة . ومن المعروف بأنها تطلق العديد من الشعارات الكاذبة من أجل تسويغ أعمالها التوسعية والاستغلالية ، مثل : التأكيدات التي أردفت بها إدارتي كارتر وريغان بشأن الالتزام «بحقوق الانسان» ، أو مطالب إدارة ريغان بما يسمى «مناخ الاستثمار العالمي المفضل» التي ينبغي تأمينها .

لقد تم فعل كل هذا من أجل « إنشاء » علاقة بين ممارسات رأس المال الأمريكي في توغله باقتصاد البلدان الأخرى في الماضي ، وفي توسعه الاقتصادي الخارجي الواسع اليوم ، وذلك عن طريق تقديم كلتا الوسيلتين بضوء كاذب .

كما ويجب التنويه إلى ما هو أوثق في الارتباط الموجود بين اتجاه توسع رأس المال الأمريكي ، وطريق سياسة أمريكا الخارجية ، والحرص الأكبر الذي يكمن وراء المحاولات التي تخفي هذا الارتباط . وهذا أيضاً مفهوم ، لأنه في الحقيقة ، إن الهدف من ذلك هو خداع الشعوب ، بما فيها الشعب الأمريكي أيضاً ، نظراً لحقيقة طبيعة السياسة المتبعة الآن من قبل الأوساط الأمريكية الحاكمة .

لائحة رقم (٤)
مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية
الاقتصادية والعسكرية الرئيسية
لعام ١٩٨١ (بملايين الدولارات)

البلدان	المساعدات الاقتصادية	البلدان	المساعدات العسكرية
مصر	١١٨٩	إسرائيل	١٤٠٠
إسرائيل	٧٨٥	مصر	٥٥١
الهند	٢٤٤	تركيا	٢٥٢
تركيا	٢٠٠	اليونان	١٧٧
بنغلاديش	١٥٥	إسبانيا	١٢٦
أندونيسيا	١٢٨	الفيليبين	٧٦
السودان	١٠٥	البرتغال	٥٣
الفيليبين	٩٢	تايلاند	٥١

المصدر : أنباء وتقرير الولايات المتحدة ١٩٨١/١٠/٢٦ صفحة ٢٢ .

يصدر رأس المال على شكل قروض ، أو أرصدة ، أو منح ، أو إعانات ، وما إلى ذلك من أشكال التمويه ، وهذا ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان مختلفة أغلبها من البلدان النامية وذلك ضمن إطار المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية (والتي كانت تتم في السنوات السابقة عبر أقنية حكومية) وتهدف هذه المساعدات إلى تعزيز القدرة الدفاعية لتلك البلدان ، بينما هي في الحقيقة غير مهددة من أيّ طرف ، باستثناء العبودية التي يفرضها رأس المال الأمريكي .

هنالك عدد قليل نسبياً من الدول التي تعتمد على تدفق الأموال التي تصدرها الولايات المتحدة كمساعدات اقتصادية وعسكرية ، بينما تتجه البلدان الأخرى نحو النمو والتطور بشكل معتبر وملحوظ ، لأن تلك «المساعدات» ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف واشنطن العسكرية والاستراتيجية ، بخاصة في مثل هذه المناطق ، كمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، والشرقين الأدنى والأوسط ، والجنوب وجنوب شرقي آسيا (انظر اللائحة رقم ٤) .

من الواضح أيضاً ، أنه بينما تنوي المطامع التوسعية للاحتكاريين الرأسماليين في الولايات المتحدة ، السيطرة على مجمل المناطق التي تبغي التطور والنمو ، فإن هنالك ممارسة المزيد من الإخضاع والقسر ، علماً بأن إمكانات اتباع مثل هذه السياسة قد أصبح محدوداً . هذا وتعترف دراسة أصدرها مؤخراً بعض الباحثين الأمريكيين تحت عنوان : «الولايات المتحدة في الثمانينيات» مثلاً بأنه في اتباع الولايات المتحدة سياسة توسعية تسميها الدراسة بـ : «ممارسة القوة المسؤولة» في الخارج فقد انحصرت ضمن «حدود معينة» ؟ ! بينما المساعدات الخارجية ليست سوى العوز والفاقة بحدِّ ذاتها (والأكثر من ذلك أن هدفها ليس مكافحة الفقر) «وأن التحديث لا يمكن إنجازه بسرعة» . ويضيف و كامبل مدير معهد هوفر قائلاً «لقد تم معرفة أن الولايات المتحدة لا يسعها أن تصدر الديموقراطية إلى باقي أرجاء العالم»[1] . ويتابع قائلاً « وفي أعقاب حرب فيتنام ، أصبحت الآفاق ، التي يمكن للولايات المتحدة أن تؤثر فيها على حال البلدان النامية وتطوير العالم بالطرق المرغوبة ، محدودة ، وحنيناً إلى الماضي عندما كانت الولايات المتحدة تشعر بحريتها في طلب الطاعة من جميع البلدان . ويعقّب مؤلفو الدراسة بكل أسف بأنه حتى استخدام الأسلحة بشكل مكشوف (مثلما حدث في فيتنام) لا يؤدي إلى النتيجة التي تريدها واشنطن .

إذن ماذا تكشف لنا تحليلات المعلومات التي تفند التوسع الأمريكي الاقتصادي في الخارج ؟ قبل كل شيء كان احتكار رأس المال ولا يزال عدو

(١) الولايات المتحدة في الثمانينيات — كاليفورنيا ١٩٨٠ صفحة ١٢ .

الاستقلال والسيادة لبلدان الدول الأخرى وشعوبها ، لأنه يعتبرها أهدافاً للاستغلال والسلب .

وجدت الطبيعة الرجعية لتصدير رأس المال مجالها الحيوي في سياسة الاحتكار لرأس المال التي صممت من أجل أن تنخر في وحدة عالم المنظومة الاشتراكية . وثمة مثال واضح يعبر عن هذه السياسة في تحريضاتهم التي قاموا بها ، ضد بولونيا ، ومحاولاتهم استغلال الأخطاء التي ارتكبت في سياسة ذلك البلد الاقتصادية والاجتماعية في الماضي ، لمصلحتهم الخاصة . ويثبت هذا المثال بأن الرأسمالية تستغل كل فرصة من أجل ضمان مصالح طبقتها بالذات .

لقد تفاقمت حدة أزمات الرأسمالية العامة بشكل لم يسبق له مثيل في السابق ، وذلك لوجود التناقضات الحالية في الانتاج الرأسمالي ، وفي مجمل نظام العلاقات الرأسمالية الدولية .

أن المدافعين عن الرأسمالية غاضبون بصورة خاصة ، من أن بعض قطاعات الأعمال الأمريكية ، بما في ذلك فروعها الخارجية ، تبحث عن سبل للتعاون مع البلدان الاشتراكية ، وتعبر عن استعدادها لإنشاء وتطوير عدة أشكال من العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية معها .

وترى الحقائق أيضاً بأن شركاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية قد فشلوا لحد كبير في اتباع سياسة واشنطن ، بفرض «العقوبات» الاقتصادية وغيرها على الاتحاد السوفييتي . والأكثر من ذلك ، اتخذ رجال الأعمال في أوروبا الغربية مبادراتهم الخاصة مراراً وتكراراً لتوسيع رقعة التعاون الاقتصادي أكثر فأكثر مع الاتحاد السوفييتي . وحتى أولئك الذين ابتلعوا الطعم الأمريكي أصبحوا مضطرين فيما بعد للاعتراف بأن «العقوبات» ضد الاتحاد السوفييتي كانت غير مجدية .

إن سياسة التمييز الراهنة لحكومة الولايات المتحدة التي تهدف إلى تحطيم

التعاون الاقتصادي القائم بين بلدان ذات أنظمة اجتماعية مختلفة ، هي سياسة مصيرها الفشل الحتمي . [1] .

من المناسب أن نتذكر كلمات ف . ا . لينين التي تخص تطور التعاون بين روسيا السوفييتية والغرب في السنوات الأولى التي تلت ثورة أكتوبر العظمى . والذي يضعها بهذا الأسلوب : « لماذا يتصرفون ضد رغباتهم وبتناقض دائم ؟ لماذا يؤكدون عليه باستمرار في صحافتهم ؟ ... إنهم يسموننا بالمجرمين ، ولا يختلف الأمر لأنهم يساعدوننا . وهكذا يتضح بأنهم مرتبطون معنا اقتصادياً » [2] . بعدئذ يتوصل ف . ا . لينين إلى نتيجة رئيسية : « ويتضح أيضاً ... بأن نتائجنا ترتكز على مستوى رفيع ، وأنها أكثر دقة وصواباً من نتائجهم ... إننا نرى أن مجمل تطورهم الاقتصادي كان خاطئاً ، أما تطورنا نحن فهو صحيح . فلقد خطونا خطوة البداية ، وينبغي علينا الآن أن نبذل كل ما بوسعنا لإتمام هذا التطور دون توقف . يجب أن نجعل منه اهتمامنا الأول ، ونعطيه كل انتباهنا . [3] .

بالتأكيد ، تختلف الظروف الحالية كلياً عما كانت عليه قبل ستين عاماً خلت ، واليوم نجد أن القوى الرجعية ، مثلما هو معروف ، مستعدة لأن تتغاضى عن أخطائها ، وتلقي باللوم على الاتحاد السوفييتي وسياسته . ومهما يكن من أمر ، بدأ جمهور واسع ، ورجال الأعمال في الدول الرأسمالية المتطورة ، وعلى رأسها بلدان أوروبا الغربية ، يدركون ويعيرون اهتماماً أكبر اليوم إلى فرص وفوائد تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفييتي . لأنه يمكنهم أن يعتمدوا على التجارب العديدة التي مورست حتى الآن .

---

(١) إن ذلك يشير مثلاً إلى أن م. فريدمان المدافع الاقتصادي المعروف في الحكومة الأمريكية الحالية ، قد أدرك عقم مثل هذه الديلوماسية . ووصف العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفييتي بـ « اعتراف بالعقم » (انظر مجلة نيوزويك ١٩٨٠/١/٢١ صفحة ٤٨ .

(٢) ف.ا. لينين ــ مجموعة الاعمال الكاملة مجلد ٣٣ صفحة ١٣٣ ــ ١٥٤ .

(٣) ف.ا. لينين ــ مجموعة الأعمال الكاملة مجلد ٣٣ صفحة ١٥٤ .

لقد قال يوري . ي . أندروبوف الأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفييتي ، في الاجتماع التمهيدي للجنة في شهر تشرين الثاني ١٩٨٢ «منذ بداية الأيام الأولى لقيام السلطة السوفييتية ، عبرت دولتنا دائماً عن استعدادها من أجل إقامة تعاون صريح وشريف مع جميع البلدان التي تتعاون بالمثل . وينبغي ألا تستمر الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية سائرة في طريقها ــ ولا مجال لاخفاء الرغبة الطيبة في حالة تعبير كلا الجانبين عنها .» .

لقد فشلت الاحتكارات الأمريكية في إدراك هدف مخططاتها التوسعية في الماضي . وبالتأكيد سيكونون غير قادرين على إدراك نتائج مثل هذه المخططات في المستقبل أيضاً . إن العالم لا يتبع الطريق الذي خطته له الاحتكارات الأمريكية ، ورجال الأعمال الكبار في الولايات المتحدة ، وأولئك السياسيون في واشنطن الذين يديرون دفة السياسة الخارجية لذلك البلد . إن العالم يتطور وفق القوانين الإيجابية التي أوجدها العلم الماركسي ــ اللينيني . إن المستقبل للاشتراكية .

من أجل السلام على الأرض

مقال نشر في مجلة «الشيوعي» العدد ٦٨
كانون الأول ١٩٨٢

يحتفل شعبنا وجميع قوى السلام والتقدُّم بالذكرى الستين لقيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

كان قيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية حدثاً تاريخياً في حياة الشعب الروسي . كما وكان حدثاً ذا أهمية دولية كبيرة ، وعبئاً ثقيلاً جداً في نضال جماهير الشعب العامل ، من أجل الإحياء الثوري في العالم . هذا ويوضح مجمل تاريخ الاتحاد السوفييتي بكل قناعة أية قمم من المساواة الحقة ، والالتحام المتراص ، والصداقة الأخوية ، يمكن التوصل إليها في العلاقات بين الشعوب المبنية على أسس مبادىء البروليتاريا والأممية الاشتراكية .

إن الاتحاد الأخوي للجمهوريات الاشتراكية المتساوية الذي انبثق منذ ستة عقود خلت ـ في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٢ ، كنتيجة للتعبير عن عزم وتصميم شعوب بلدنا ، حتى إنها متَّنت أكثر مواقف الدولة السوفييتية التي أوجدتها ثورة اكتوبر العظمى ، ووطدت سلطتها على المفهوم العالمي ـــ .إن ضرورة استقرار اتحاد دولتنا ، قد أملاه السبيل الإيجابي لتطور المجتمع ، والمهام الملقاة على عاتق الشعوب في بناء مجتمع جديد .

يتمتع الطريق الذي شقته الدولة السوفييتية بانجاز بارز يتشعب إلى جميع اتجاهات البنيان الاشتراكي والشيوعي . ويقدم ذلك خدمات جلى لسياسة السوفييت الخارجية ، ولخطوط إرشاد المبادىء الرئيسية التي تسير عليها ، والتي أدت إلى وجود الدولة السوفييتية ، وتحديد سياستها الدولية التي حددها ف . ا . لينين زعيم الثورة البروليتارية .

اتخذت السياسة السوفييتية الخارجية أفضل التقاليد الديموقراطية التي تكوّنت عبر التاريخ الطويل من العلاقات بين الشعوب ، وبين الدول . وفي الوقت نفسه ، ينبع منطق هذه السياسة من جوهر النظام الاشتراكي المحصّن ، الذي أثبتته الحياة بكل قناعة ، وهذا ما يفسح المجال لولادة علاقات دولية جديدة ، وخالية من الهيمنة والاستغلال والإخضاع كلياً ، هذه الصفات التي ميزت الأنظمة الاقتصادية والبنية الاجتماعية التي سبقت .

لم يكن الطريق المتشعب الذي شقه الاتحاد السوفييتي خلال الستين سنة الفائتة بسيطاً وممهداً . وشقّت اللجنة المركزية والدولة السوفييتية طريقهما السياسي وسط وضع دولي صعب ومعقد . بيد أن الاتحاد السوفييتي كان يسير دائماً نحو الأمام ، متبعاً الطريق الموثق ، ومتأكداً من أنه انتقى الاختيار الصحيح .

— ١ —

كانت الظروف هي التي قررت ظهور مقوّمات وشكل سياسة السوفييت الخارجية ، وقد تحددت ضمن حقبتين — انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية ثم إلى الشيوعية — . ومع ظهور نظام اجتماعي جديد كنتيجة لإنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، لم تعد تستطيع أية نزعة من نزعات تطور العالم بعد ذلك أن تظل بعيدة عن تأثير هذه الثورة الجبارة ، وحقيقة تحويلها . فمنذ ذلك الحين أثّرت الأفكار الاشتراكية وممارساتها على كل بلد ، أو على مجموعة من البلدان ، كما وأثرت على كل تيار سياسي وفكري . هذا وقد جاء في مجموعة أعمال

ف.ا. لينين (مجلد ٢٨ ص١٥١) قوله :«...منذ أوائل بداية ثورة أكتوبر ، أصبحت السياسة الخارجية والعلاقات الدولية المسألة الرئيسية التي تواجهنا». واحتلت مهمة تأمين ظروف دولية ضرورية من أجل تعزيز المكتسبات الثورية ، وإقامة علاقات صداقة طبيعية مع البلدان والشعوب الاخرى ، أهمية بالغة .

في السادس والعشرين من شهر تشرين الأول (٨ تشرين الثاني ١٩١٧) تبنى المؤتمر الثاني لسوفييت جميع روسيا مرسوم السلام الذي كان أول بند في السياسة الخارجية للدولة السوفييتية . ففي هذا المرسوم دعت الدولة السوفييتية جميع الشعوب والحكومات المتحاربة إلى أن تضع حداً نهائياً للحروب في العالم ، وإلى إحقاق سلام عادل وديموقراطي . كما وأعلنت الدولة السوفييتية في مرسوم سلامها عن الأممية البروليتارية ، في علاقاتها مع الشعوب المناضلة ضد الأمبريالية والاستعمار ، وعن التعايش السلمي في العلاقات مع الدول الرأسمالية ، لتشكل هذه البنود مبادىء السياسة الأجنبية . ويقرر العمل على هذه المبادىء بآن واحد وتلاحم باستمرار جوهرَ الخط الدولي للحزب الشيوعي في الدولة السوفييتية . إن ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، وتأسيس السلطة السوفييتية ، ودوافعها الهائلة الأولى نحو السلام ، قد أوجدت قاعدة دعم واسعة لجماهير الطبقة العاملة في كثير من البلدان .

كانت ردود فعل الدوائر الأمبريالية مختلفة كلياً ، فلقد كانت نتيجة الغريزة الطبقية ، والرغبة في تحطيم الوسائل الثورية ، والعقلية الضيقة في فهم القوانين الموضوعية للتطور التاريخي . كما وعبرت الدولة السوفييتية عن استعدادها لأن تبدأ المفاوضات مع الدول الرأسمالية لإنجاز معاهدات متساوية ، لكنها جابهت سداً من المؤامرات المعادية والتمييع . وشنّت القوى الأمبريالية تدخلاً مسلحاً ضد ذلك . ولقد أوضح التاريخ أن هذا الأسلوب للامبريالية كان أول أخطائها الاستراتيجية الكبرى في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي .

تتحمل شعوب الاتحاد السوفييتي بكل شرف الأعباء التي تفرضها الرأسمالية

عليها ، بعد أن صدت هجمات قوى التدخل ، وقوى الثورة المضادة الداخلية . وقد عززت دولتنا أوضاعها الداخلية باستمرار ، خطوة فخطوة ، وهي تعمل من أجل تحقيق مؤسسة ذات علاقات جديدة ، ومتساوية ، وحقيقية مع الدول الأجنبية . هذا وقد تطورت علاقات روسيا السوفييتية مع الشرق بنجاح . وتم إبرام معاهدات متكافئة مع جيراننا في الجنوب ــ ايران ، وأفغانستان ، وتركيا ــ في العام ١٩٢١ . كما وشهد تشرين الثاني من العام ١٩٢١ عقد اتفاقية مع منغوليا ، أدت إلى إرساء أسس الصداقة بين الشعبين . وتم إبرام معاهدات سلام أيضاً مع كل من فنلندا (١٩٢٠) وبولونيا (١٩٢١) . ووقعت معاهدة مع ألمانيا في رابالو بإيطاليا في نيسان عام ١٩٢٢ ، موجهة بذلك ضربة قاصمة لسياسة الأمبريالية الرامية إلى عزل روسيا السوفييتية .

في العام ١٩٢٢ اشتركت الدولة السوفييتية في أول مؤتمر دولي لها ، تمّ انعقاده في جنوة . وصاغ لينين بياننا السياسي لذلك المؤتمر بوضوح تام : تأمين سلام مستقر وتعاون اقتصادي بين الشعوب ، وإنشاء علاقات تجارية بين الدولة السوفييتية والبلدان الرأسمالية . ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بلدنا طرح عملياً في مؤتمر جنوة لأول مرة مسألة تخفيض الأسلحة في العالم .

بعد تشكيل الاتحاد السوفييتي ــ أول دولة في العالم متعددة القوميات وفيدرالية من العمال والفلاحين ــ طرح الحزب والدولة عدة نشاطات واسعة النطاق في المجالين الدولي والداخلي ــ ببدء عدة مشاريع ــ فنمت سمعة بلدنا الدولية ، ونتيجة لذلك اخترقت العزلة والحصار الديبلوماسي المفروضين عليه ، عندما اضطرت الدول البورجوازية للاعتراف رسمياً بالاتحاد السوفييتي . وبين عامي ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ أنشأت ١٣ دولة علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي ، وكان من بينها بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والنرويج والسويد والنمسا والصين واليابان والمكسيك . وخلال تلك الفترة أبرم الاتحاد السوفييتي عدداً من الاتفاقيات التجارية مع البلدان الرأسمالية . وبهذا الأسلوب بدأ تشكل بنيان متشعب لعلاقات الاتحاد السوفييتي السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي .

ومنذ أواخر العشرينيات ، بدأ تطور الدولة السوفييتية يأخذ شكله في خضم أزمات الرأسمالية العامة المتعمقة . وفي أوائل الثلاثينيات ، أدت وحدة توتر العدوان الأمبريالي إلى ظهور نذير الحرب ، وقد لاح أولاً في آسيا ، عندما شنت العسكريتاريا اليابانية عدواناً ضد الصين ، ومن ثم في قلب أوروبا ، نتيجة وجود ديكتاتورية فاشية في ألمانيا .

بذل الاتحاد السوفييتي كل ما بوسعه لصد المعتدين . وقدّم بلدنا مساعدة مجدية لشعوب الصين وإسبانيا وبلدان أخرى كانت ضحية التدخل الأجنبي . كما وتمّ صد المعتدين اليابان عند منطقتي بحيرة خاسان (حسن) وعند نهر خالخين غول .

وفي تلك الأيام تقدم الاتحاد السوفييتي ببرنامج سلام موسع ، مستقى من مفهوم الدفاع الجماعي عن السلام من أجل تأسيس نظام أمن جماعي فعّال في أوروبا ، ومن أجل التوصل فيما بعد إلى حلف باسيفيكي إقليمي . وبذل بلدنا مساعيه لتوقيع اتفاقيات تعاون فردية متبادلة مع الدول الرأسمالية ، من أجل القيام بصد مشترك ضد أعظم معتد خطير ـــ ألمانيا الهتلرية .

بيد أن سياسة هذه الدول التعويقية لم تستطع أن تقف أمام التهديد النازي ، ولم تستطع أن تشكل درعاً جماعياً يحميها . فأبرمت الدوائر الحاكمة في البلدان الغربية صفقة مع هتلر في ميونيخ ، على أمل أن يحولوا العدوان الفاشي شطر الشرق ، ضد الاتحاد السوفييتي . ولكن كان على شعوب بريطانيا وفرنسا وغيرها من دول أوروبا الغربية أن تدفع الثمن باهظاً لقاء هذه المعاهدة التي لم تدم طويلاً . ثم أخذت الأحداث تتحوّل ، حتى إن هؤلاء الذين ساعدوا على توطيد مواقع رأس المال الألماني واحتكاراته ، وعلى إحياء العسكريتاريا في ألمانيا ، وتحريض المعتدين الهتلريين ضد الاتحاد السوفييتي ، كانوا أنفسهم هدفاً لهجمات هتلر بالمكان الأول .

ومثلما كانت الخطة العامة في ترك النازيين الألمان يدمرون الاتحاد

السوفييتي ، كان هنالك خطأ استراتيجي كبير للقوات الأمبريالية في تطور قوة ونمو النظام الاشتراكي وجبروت الدولة السوفييتية .

ثم أجبرت الحياة الدوائر الحاكمة لأوروبا الغربية على التعاون مع الاتحاد السوفييتي . وضمن التحالف ضد النازية ، نَظَّم بلدنا تعاوناً سياسياً وعسكرياً واسع النطاق إلى جانب التعاون في مجالات أخرى ، مع أعضاء آخرين من الحلفاء ، وذلك من أجل ضمان الانتصار على العدو المشترك ، ومن أجل التحضير للتسوية السلمية التي ستلي الحرب .

كان تحالف الدول والشعوب هو الذي أدّى إلى النصر في الحرب العالمية الثانية على معسكر من القوى المعادية ـــ ألمانيا واليابان وحلفائهما ـــ حدثاً جديداً في العلاقات الدولية . ففي المعركة الكبرى ضد الفاشية ، التي ارتبطت بفرض نظام الفاندال والجلادين على العالم ، حاربت الشعوب والبلدان ، على اختلاف أنظمتها الاجتماعية ، جنباً إلى جنب . وكان التعاون بين هؤلاء الحلفاء منطقياً ، وكان له أهمية تقدمية هائلة للبشرية جمعاء .

لم يأت النصر على ألمانيا الهتلرية واليابان العسكرية بالطريق السهلة . فالشعب السوفييتي الذي أسهم في هذا النصر إسهاماً حاسماً ، دافع بكل نجاح عن وطنه الاشتراكي ، وأنجز واجبه الدولي بكل إخلاص . وكان للنازية المهزومة واتباعها تأثيراً هائلاً على طريق أحداث العالم التي تلت . وسنحت الفرصة لشعوب كل من بولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغسلافيا ، وبلغاريا ، وهنغاريا ، ورومانيا ، وألبانيا ، وجمهورية ألمانيا الديموقراطية ، والصين الشعبية ، وفيتنام ، وكوريا الشمالية ، لاختيار الطريق الاشتراكي لتطورها . ومنذ ذلك الحين انتهى الالتفاف الرأسمالي وتطويقه إلى الأبد . فلقد برزت منظومة من الدول الاشتراكية على الساحة الدولية . وأتى إلى الوجود عالم النظام الاشتراكي .

اشتد ساعد القوى التقدمية ، وقويت مواقع الديموقراطية والمحبة للسلام في

جميع أنحاء العالم . وازدادت مكانة الأحزاب الشيوعية ونفوذها السياسي في كل مكان . وأحرزت الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية نجاحاً ملحوظاً .

ثم شُنَّ نضالٌ فعّال قامت به الشعوب المستعمرة والبلدان التي تسعى لإحراز تحررها واستقلالها . وبدأت مرحلة انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية ، وبدأت تظهر على أطلالها دول مستقلة فتية ، في كل من إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية . وأصبحت معظم هذه الدول من حلفاء البلدان الاشتراكية في النضال من أجل السلام والحرية والاستقلال الوطني .

هذا وقد أكد ليونيد بريجينيف على ذلك بقوله « خلال القرن العشرين شهدت بلادنا مرتين أصول تبدلات كبيرة في واجهة العالم ، ففي عام ١٩١٧ عندما بشرت ثورة أكتوبر المظفرة بولادة مرحلة تاريخية جديدة ، وكذلك الحال في العام ١٩٤٥ عندما هزمت الفاشية التي لعب الاتحاد السوفييتي الدور الحاسم في هزيمتها ، تحركت موجة هائلة من التغيرات الاجتماعية والسياسية اجتاحت الكوكب الأرضي بأسره ، وأدت إلى تعزيز قوى السلام في العالم .

في سني ما بعد الحرب ، نشأت ظروف موضوعية أوسع ، وازداد الاستقرار والتعاون بين الدول ، بغض النظر عن التمييز في أنظمتها الاجتماعية ، وذلك تحت اسم حماية سلام دائم ومستمر . فعكست رغبة الشعوب القوية في العالم الحيلولة دون تكرار المأساة البشرية ، التي عانت منها نتيجة العدوان الذي شنته الفاشية الألمانية والعسكريتاريا اليابانية . ومهما يكن من أمر ، ومن خلال خطأ القوى الأمبريالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتم الاستفادة لاستغلال هذه الظروف . بل والأكثر من ذلك ، فقد بدأت حرب باردة شنتها الدوائر الأمبريالية في الولايات المتحدة ، ورافق ذلك سباق التسلح ، بخاصة في مجال الأسلحة النووية ، وأدت النزاعات المحلية تارة هنا ، وأخرى هناك في العالم إلى تفاقم تعقيد العلاقات الدولية بالشكل الذي نشهده الآن .

لقد أشار كل شيء إلى أن الدوائر الأمبريالية لم تتوصل إلى النتائج المتوخاة

من دروس التاريخ . فمحاولاتها في وضع العقبات أمام طريق تطور النظام الاشتراكي وتعزيزه في العالم ، وأمام حركة التحرر الوطني والحركات الثورية ، لم تكن سوى خطأ استراتيجي كبير آخر في تقييم اتحاد القوى العالمية ، وفي الدنوّ من تكوين علاقاتهم مع بلدنا ، وحلفائه وأصدقائه .

أمام إثارة القوى الأمبريالية التوتر الدولي ، وقمع سباق التسلح ، وخلق معسكر حلف ناتو العدواني ، وتحالفات عسكرية أخرى تحت رعاية تلك القوى ، اضطر الاتحاد السوفييتي ودول اشتراكية أخرى لاتخاذ إجراءات ضرورية من أجل تمتين قدرتهم الدفاعية . وفي الوقت نفسه دافع الاتحاد السوفييتي ، حتى في مرحلة الحرب الباردة ، باصرار عن إيجاد مناخ دولي ملائم ، وطالب بإزالة القواعد العسكرية من الأراضي الأجنبية التي أوجدتها الولايات المتحدة بصورة رئيسية في عشرات من البلدان ، ووجهتها ضد الاتحاد السوفييتي .

في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن استمر بلدنا دون كلل أو ملل في شن حملته من أجل ترويج السلام والتعاون الدولي ، مجابهة للسياسة الأمبريالية التي تقمع سيادة الأمم ، ومن أجل إيقاف سباق التسلح والتوصل إلى نزع السلاح ، وفوق كل شيء ، تأكيد وضمان منع استخدام الأسلحة النووية . وقد نجم عن كل هذه المساعي منجزات هامة . ففي العام ١٩٦٣ تم إبرام معاهدة حول منع إجراء تجارب على الأسلحة النووية في الجو ، وفي الفضاء الخارجي ، وتحت الأرض . وفي العام ١٩٦٨ وانطلاقاً من مبادرة الاتحاد السوفييتي ، تم التوصل إلى وثيقة دولية هامة أخرى ، فوقعنا معاهدة عدم تكاثر الأسلحة النووية ، ووضع ممثلو أكثر من ١٠٠ دولة تواقيعهم على كلتا المعاهدتين .

أثيرت ردود فعل سياسية عظيمة في العالم مردُّها المقترحات السوفييتية التي رفعت إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ من أجل منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، وقد تميزت هذه المبادرة بالإسهام الملح في الكفاح من أجل التحرر الوطني والاجتماعي . وانطلاقاً من روح المقترحات السوفييتية التي تبنتها الأمم

المتحدة بكل اعتبار ، أعطى البيان الذي صدر بشأن هذه المسألة دفعاً هائلاً إلى طريق التحرر من الاستعمار . وظهر عدد مرموق من الدول المستقلة الجديدة ، كان هذا الأمر إنجازاً تاريخياً في نضال الشعوب المستعمرة والحرة ، من أجل الحرية والسيادة القومية . إن الخدمة العظيمة لدولتنا الاشتراكية التي طرحناها على هيئة الأمم ، كبند هام وملح لوضع حد نهائي لمسألة الاستعمار والنظام الاستعماري المقيت ، سوف لن تخمد على مر التاريخ أبداً .

استغرقت الدوائر الحاكمة للقوى الغربية كثيراً من الوقت لتدرك أن محاولاتها لإعاقة مسيرة التقدم للاتحاد السوفييتي والعالم الاشتراكي كلّها لم تقدم النتائج المرجوة . بل ازدادت قناعتها بأن الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية يتغلبون على العقبات والصعاب التي تواجه طريقهم ، وأنهم قد استمروا بكل ثقة في التحرك نحو الأمام ، بانين قدراتهم الاقتصادية ، ومعززين طاقاتهم الدفاعية ، ومحسِّنين ارتباطاتهم الدولية في العديد من المجالات .

— ٢ —

في بداية السبعينيات من هذا القرن ، أصبح التبدل في الوضع الدولي يميل لصالح قوى السلام ، والديموقراطية ، والتقدم الوطني والاجتماعي بشكل واضح ، وصار رجال الدولة البورجوازيون ذوو العقول الواقعية ، والنظر الأكثر بعداً ، يدركون بشكل أفضل ، بأنه ليس هنالك ، وسوف لن يوجد أي بديل معقول للتعايش السلمي مع الدول الاشتراكية ، ولم يعد بمقدور الزعماء السياسيين تجاهل هذا الواقع .

وبرغم الظروف كلها ، حظيت سياسة التعايش السلمي والتعاون الطبيعي النافع ، التي اتبعت في الاتحاد السوفييتي منذ أيام لينين ، بتأييد مطّرد كبير من قبل الجماهير ، وبين أوساط الدوائر الرئيسية في البلدان الرأسمالية التي بدأت تدرك ذلك .

روَّج هذا الوضع لحد كبير تطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وبلدان اشتراكية أخرى من ناحية ، وبين عدد من الدول الرأسمالية من ناحية أخرى ، وشهدت السبعينيات ، تحولاً من الحرب الباردة إلى تطور في الانفراج ، وتعزيز أسس السلام الكوني . وقد عقب بريجنيف على ذلك بقوله «لقد أصبح الانفراج في العلاقات الدولية ممكناً ، وذلك بسبب نشوء قوى جديدة متحالفة في المجال الدولي . ولم يعد بمقدور زعماء العالم البورجوازي أن يأملوا جدياً بعد الآن بحل النزاعات بين الرأسمالية والاشتراكية بقوة السلاح . » .

ومع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل في تطور الموقف الدولي ، توصَّل الحزب الشيوعي السوفييتي إلى نتيجة علمية واضحة حول ظهور الفرص الموضوعية لتحسين جذري في مناخ العالم السياسي ، ومن أجل إعادة تشكيل نظام بأكمله في علاقات دولة لدولة ، على أسس مبادىء التعايش السلمي .

ومن منطلق كون بلدنا واثقاً بأنه كان من الممكن بناء صرح متين للسلام ، وكونه مهتماً بهذا بشكل عميق ، طرح إجراءات واسعة النطاق تعطي جميع مجالات الكفاح من أجل السلام ، والحرية والاستقلال لجميع الأمم . وإذا ما أخذنا هذه الاجراءات برمتها ، نجدها طرحت ضمن برنامج سلام تمَّ تبنِّيه في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (١٩٧١) ، واحتوى على مقترحات واقعية ومتينة لحلِّ أكثر المشاكل إلحاحاً ، التي تواجه توثيق عرى السلام ، لتطوير تعاون سلمي بين الدول .

طرأ تبدل جدِّي في العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية التي بدأت تتخذ مضموناً جديداً ، فلقد عقد الجانبان مؤتمرات قمة ، وكثيراً من الاجتماعات الأخرى . وأجريا محادثات تخص بصورة أولية مسائل أسلحة الصواريخ ــ النووية

والحد من انتشارها . ووقعت وثيقة من منطلق العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في شهر أيار من العام ١٩٧٢ حول الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ، ومعاهدة أولية حول خطوات معينة في مجال الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ــ سالت ــ ١ ــ ١٩٧٢ ، ثم اتفاقية بشأن منع نشوب حرب نووية (١٩٧٣) ، إلى جانب عدد من مختلف الاتفاقيات تغطي مجالات متعددة من التعاون الثنائي المتبادل .

طرأت تبدلات إيجابية في أوروبا تحت تأثير السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي وبلدان اشتراكية أخرى . وظهرت هناك سلسلة من المعاهدات نجم عنها علاقات ثنائية في أوروبا ، ضمن خط واقع تطورها إثر الحرب العالمية الثانية . فلقد تطبعت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا ، وبين بولونيا وجمهورية ألمانيا الديموقراطية من جهة ، وبين ألمانيا الغربية من جهة أخرى ، على أسس من المعاهدات المتبادلة ، وبعد توقيع اتفاقية برلين الرباعية . وأحرزت جمهورية ألمانيا الديموقراطية اعترافاً دولياً واسعاً . وبدأت محادثات تخفيض الأسلحة المتبادل في أوروبا الوسطى .

احتل المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون أهمية بارزة بين الأحداث في العالم . فلقد أكد من جديد الحفاظ على عدم اختراق الحدود للدول التي توطدت فيما بعد الحرب ، مما أدى إلى وجود مجموعة من المبادىء تحكم العلاقات بين ٣٥ دولة مشاركة ، وحدد معالم مقومات السلام والتعاون الطويل الأمد فيما بينها .

أتت نهاية العدوان الأمبريالي على الهند الصينية في الفترة نفسها أيضاً . فلقد استطاعت شعوب كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا أن تسجل نجاحاً كبيراً في نضالها من أجل التحرر الوطني . وانتصرت الثورة في أثيوبيا . وأحرزت شعوب انغولا

وموزامبيق ، وعدد آخر من البلدان ، استقلالها كنتيجة لانهيار آخر مستعمرة في إمبراطورية الاستعمار البرتغالي .

أصبح برنامج متابعة النضال من أجل السلام والتعاون الدولي ، ومن أجل حرية الأمم واستقلالها (١٩٦٧) ، الذي تبنّاه المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي ، أصبح كتتمة عضوية وتطوراً مستمراً لبرنامج السلام . إذ وضع المؤتمر في رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية مهام إيقاف سباق التسلح ، كمرحلة انتقالية توصل إلى نزع السلاح الحقيقي ، وإلى تأكيد مبدأ عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية ، والتركيز على مساعي الدول المحبة للسلام في إزالة مخاطر الحرب وكوارثها في مناطق متعددة من العالم .

جابه تناول هذه المحادثات مقاومة ضارية من الأطراف الأمبريالية الأكثر عدواناً . فأصبحت المجابهة بين النهجين المتعارضين في السياسة الدولية أشدّ تفاقماً في السبعينيات على وجه الخصوص . وفي هذه الظروف ، استمر الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في توسيع رقعة الانفراج باحتراس وحذر ضروريين ، وصدوا جميع مؤمرات القوى المعادية .

تميزت العلاقات الدولية لهذه الفترة بأعمال إيجابية عديدة ذات أهمية ملحوظة . وينطبق هذا على نتائج الاتفاق السوفييتي ــ الفرنسي حول منع استخدام الأسلحة النووية العرضي والمحرم (١٩٧٦) ، ثم توقيع المعاهدة السوفييتية ــ البريطانية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية العرضي (١٩٧٧) ، وتم التوصل إلى سريان مفعول ميثاق تحريم تطوير الأسلحة الجرثومية والسامة ومشتقاتها ومنع تخزينها (١٩٧٥) ، وإبرام الميثاق الدولي حول تحريم استخدام تكنيك تعديل البيئة لأغراض عسكرية أو معادية (١٩٧٧) .

كما وينبغي أن نذكر بصورة خاصة توقيع المعاهدة السوفييتية ـــ الأمريكية في العام ١٩٧٩ بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سالت ـــ ٢) التي ستصبح عقبة فعالة في طريق تكديس معظم صنوف الأسلحة المدمرة ، والمكلفة . ويستطيع المرء أن يقول بأن العالم كله كان ينتظر بفارغ الصبر دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ . بيد أن واشنطن اختارت طريقاً آخر ألا وهو إحباط تصديقها وتوثيقها .

أكدت التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية إبّان السبعينيات وبخاصة في نصفها الأول مرة أخرى ، على أن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية سواء أكان في الايديولوجية أم في النظرة إلى العالم لا تشكل عقبة لا يمكن تجاوزها بالنسبة للحكومات من أجل الحفاظ على روابط طبيعية بنّاءة ، تسهل التطور الايجابي للوضع العالمي ضمن مصالح مشتركة . إن الانفراج لَظاهرة فريدة في العلاقات الدولية . وهو يعبر عن التطلعات الرئيسية لشعوب الاتحاد السوفييتي وجميع الدول الأخرى ، ويعكس تصميمها ورغبتها في السلام . لذا ينبغي على جميع البلدان أن تعير اهتمامها للانفراج ، وتحمله أقصى مسؤليتها ، وأن تبدي تفهمها إلى الحقيقة التي تؤكد بأن الانفراج سبيل يؤدي إلى حق الانسان الأول ـــ الحق في أن يعيش .

هذا هو بالضبط ما يفعله الاتحاد السوفييتي ، من أجل إحراز الانفراج والتعايش السلمي ، في التغلب على العقبات والانحياز ، وعدم الثقة والعداوة التي تثيرها قوى معينة في الغرب . إن الاتحاد السوفييتي يبذل كل ما بوسعه من أجل الإسهام بعمل فعال لقمع سباق التسلح ، ولتمتين الأمن على أسس من التفاهم المتبادل ، وتطوير تعاون سلمي بين دولة ودولة .

ـــ ٣ ـــ

إن استراتيجية السلام اللينينية ، التي يتبناها حزبنا ودولتنا ، يجب أن تطبق برغم الوضع الدولي المتوتر في أوائل الثمانينيات . هذا الوضع الذي فاقمته أولاً

وآخراً أعمال قوى الأمبريالية المعادية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، التي شنت محاولاتها لمجابهة سياسة الانفراج ، ومنجزات تمتين مواقف الاشتراكية ، في دفع حركة التحرر الوطني ، وترويج السلام في اتباع سياسة تخطي الاستعدادات العسكرية ، والتدخل في القضايا الداخلية للشعوب الأخرى ، وإزالة التوترات الدولية .

إن القوى الأمبريالية ، التي تسعى لقلب التوازن العسكري الراهن بين حلفي الناتو ووارسو ، وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، لصالحها ، راحت تعبىء كل قواها وأسلحتها بشكل لم يسبق له مثيل . وراحت تطرح نظرياتها العدوانية ، الواحدة تلو الأخرى ، ومن أجل مواصلة الاستعداد للحرب النووية القصيرة والطويلة ، والمحدودة والعامة . إلى جانب ذلك ، فقد أعلنت عن بقاع واسعة من العالم بأنها «مناطق ذات مصالح حيوية» بالنسبة للولايات المتحدة .

تكشف الطموحات الأمبريالية عن ذاتها من خلال التدخل السافر والمتزايد في قضايا الدول والشعوب الأخرى ، ومن خلال زيادة حدة التوتر والنزاعات ، وزيادة فرص رغبتها الذاتية على القضايا والعلاقات الدولية . وقد انعكست هذه السياسة بصورة خاصة في الشرق الأوسط ، التي تعني تشجيع اسرائيل التي تدعمها مباشرة على العدوان ضد البلدان العربية وشعوبها ، وجعل مثل هذا الاعتداء ممكناً مثل تصرف تل أبيب الأخير الاجرامي في لبنان ، وإبادة العرب الفلسطينيين الجماعية هناك . .

في هذه الظروف السائدة ، يستمر الاتحاد السوفييتي في بذل قصارى جهده في استخدام كل قدراته السياسية والمعنوية ، للحيلولة دون استمرار التدهور في العلاقات والوضع الدولي ، والحفاظ على السلام في العالم . هذا وقد أشار برنامج السلام لأعوام الثمانينيات الذي تبنّاه المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي ، إلى السبل الواقعية التي تؤدي إلى تقليل تهديد الحرب ، وترويج الانفراج في العلاقات الدولية ، وتطوير تعاون واسع النطاق بين الأمم ذات الأنظمة

الاجتماعية المختلفة . كما وورد ذلك أيضاً في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الذي رفع إلى المؤتمر ، والذي جاء فيه ما يلي : «إن حماية السلام مهمة أكثر أهمية الآن على الساحة الدولية أمام حزبنا ، ومن أجل شعبنا ، وبالأحرى من أجل جميع الشعوب في العالم .» . إن هذه الوثيقة عبارة عن اتباع مباشر وتوليد خلاق لبرامج السياسة الخارجية للمؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي التي طبقت على المشاكل الملحة في القضايا الدولية اليوم . كما وألحق برنامج سلام الثمانينيات منذ انعقاد المؤتمر بمبادرات جديدة في اتخاذ خطوات بنّاءة تشمل مشكلة صنوف الأسلحة النووية والتقليدية ، التي تتعلق في الوضع بأوروبا ، والشرق الأوسط ، والشرق الاقصى . وهذه هي خطوات سياسية وعسكرية . إن لجميع هذه الاقتراحات هدفاً واحداً ، وطموحاً واحداً مشتركاً لنا ، ألا وهو بذل كل ما هو ممكن لإنقاذ الأمم من خطر الحرب النووية وتهديدها .

ينطلق الحزب الشيوعي السوفييتي من مبدأ وجود قوى فعالة قادرة على حماية السلام ، بأعظم قدر من الاهتمام والمصلحة المشتركة بالنسبة للإنسانية جمعاء .

يتصاعد اليوم مد مرتفع من الحركة المضادة للحرب في كل مكان ، يمثله نشاط عفوي على مستوى كبير تقوم به كتل الجماهير في الشعوب ، ونشاطات واعية تقوم بها الأحزاب والمنظمات السياسية . وأصبحت هذه الأنشطة حقيقة مثمرة واسعة النطاق ، أدت إلى تأثير فعال على الوضع الدولي . فالنضال من أجل المُثُل النبيلة لأهداف السلام ، يعتبر اليوم الجهد المشترك لبلدان المنظومة الاشتراكية ، والشيوعية الدولية ، وللطبقة العاملة ، وحركة التحرر الوطني . وهذا أمر لا يمكن تجاهله اليوم ، بخاصة في تلك العواصم التي مازالت تسيطر على دوائرها الرسمية التيارات العسكرية المنطلقة ، والمأخوذة بالشكل السياسي من «موقف القوة» .

يعتبر الاتحاد السوفييتي أيضاً أن قدرة الانفراج لاتزال بعيدة عن النفاد والاستهلاك . فالانفراج مازال يحتفظ بقدرته وقوة جاذبيته ، وهو ضروري وجدير

بالاستمرار . وقد سبق أن تحدث العديد من متحدثي الأوساط السياسية البعيدي النظر في البلدان الغربية عن الانفراج ، وأفصحوا عن ضرورة بقائه .

إن الاتحاد السوفييتي مقتنع اقتناعاً لا يتزعزع بالعدالة التاريخية لقوى السلام ، ومتأكد من استعداد هذه القوى للقيام بأي عمل لسد الطريق أمام مغامرات الحرب وأشباهها ، وهو يلح على تنفيذ برنامج السلام لأعوام الثمانينيات الذي بدأ يكسب تأييد ودعم وتفهم جميع الأمم الباحثة عن السلام ، وجميع القوى المعادية للحرب .

تقف دول المنظومة الاشتراكية كحقيقة واقعية رئيسية في معركة الحفاظ على السلام ، وهي تساهم في حلّ المشاكل الهامة في العالم فعلاً . وفي الوقت نفسه تبذل كل ما بوسعها من أجل خلق مناخ ملائم لبناء طراز جديد من المجتمع . كما وتربط بلدان المنظومة الاشتراكية حاضرها ومستقبلها مع التطور السلمي .

إن التعاون الوطيد بين الدول الشقيقة في تدعيم قضية السلام والاشتراكية ، لدليل واضح على أن الحياة تفرض قوة طراز جديد من العلاقات بين الأمم — علاقات متساوية ومستقلة ، التحمت سوية تحت لواء أولويتها ومصالحها المنطلقة من عقيدتها الماركسية اللينينية — واتحدت برباط الصداقة ، والتضامن ، والمساعدة المتبادلة ، والتعاون المتكامل فيما بينها .

تستمر البلدان التي تشكل المنظومة الاشتراكية في التقارب فيما بينها . وقد صرح المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي عن استمرار تعميق الاندماج الاشتراكي وفق برامج طويلة الأمد ، ذات أهداف مشتركة ، وتحتل الأولوية القصوى . وهي برامج وجدت أيضاً لحل أهم المشاكل الحيوية والملحة التي تواجه اقتصادها الوطني . وقد ترجمت هذه البرامج الآن إلى أفعال . والهدف دائماً هو جعل خطتي السنوات الخمس القادمتين ، مرحلة تعاون صناعي وعلمي وتكنولوجي مكثّف بين البلدان الاشتراكية . وهنالك هدف آخر أيضاً ألا وهو إتمام مخطط التنسيق مع ما يتفق مع سياساتها الاقتصادية بصورة عامة . إلى جانب

أنه قد تمَّ رسم منطلق ثابت من أجل تحسين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في المجالات الفكرية والعلمية والثقافية .

هذا وقد ذكرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في قرارها الذي أصدرته بمناسبة ذكرى مرور ٦٠ عاماً على تأسيس الجمهوريات الاشتراكية للاتحاد السوفييتي جاء فيه : «تشير التجربة إلى أن الاخلاص إزاء المبادىء الماركسية ــ اللينينية ، والأممية الاشتراكية ، والتعاون الوثيق بين الأشقاء في كل مجال ، يجعلها ممكنة لتوحيد الأهداف العامة ، والمصالح القومية للدول الاشتراكية ، التي تحل بنجاح التناقضات والصعوبات التي تعترض طريق هذا التطور ، ومن أجل أن تتقدم كل دولة والمجتمع الاشتراكي قاطبة بثقة تامة . وإن مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، وحلف معاهدة وارسو يخدمان هذا الهدف بشكل يُعتَمَد عليه .» .

شهدت أوائل الثمانينيات حملة معادية لم يسبق لها مثيل ، نظمتها بعض الأوساط الغربية المعينة ، ضد البلدان الاشتراكية . حيث جرت محاولات تحرش عديدة أشبه بالتحدي بالسيف في ممارسة الضغوط السياسية ، والأعمال القمعية إلى جانب الاضطهاد الايديولوجي . وإن واشنطن لاتتخلى عن مخططاتها في شن ما بوسعها من محاولات ليست في الحقيقة سوى نوع من المتاجرة بالحرب الاقتصادية ، ضد المنظومة الاشتراكية ، علماً بأنها قد عانت الأمرّين أكثر من مرة في تطبيق سياستها هذه .

ليس لدى الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى أية نية بأن تتقوقع بذاتها بعيداً عن الارتباطات المفيدة المشتركة ، بما فيها الارتباطات الاقتصادية ، لكن هذه الدول بالطبع لا تفشل في استخلاص النتائج التي تلائمها ، والتي تقف في وجه جميع سبل المناورات التي يلجأ إليها أصحاب سياسة العقوبات والمقاطعة ، ومحاولات التدخل بالقضايا والشؤون الداخلية .

لقد أثبتت مجريات الحياة أكثر من مرة عقم الآمال في جعل الدول

الاشتراكية تتخلى عن مبادىء سياستها الخارجية في بناء السلام ، وتعقيد حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المطروحة أمامها ، وزعزعة أسس نظامها الاشتراكي . هذا وقد أُحبِطتْ أية محاولة للتدخل في شؤون هذه البلدان ، من أجل تفريق كلمتها ، أو دفعها خارج طريق السلام ، مثلما أُحبِطَتْ دائماً في السابق . ثمة تفسيرات تشير إلى أن القوى الأمبريالية تلجأ إلى مثل هذه الحيل في سياساتها ، مما يؤدي إلى ارتكاب خطأ فادح آخر ، وإحباط العلاقات مع الدول الاشتراكية .

والآن سنتحدث عن علاقاتنا مع دولة اشتراكية أخرى مثل جمهورية الصين الشعبية . إن تحسين هذه العلاقات يمكن أن يروِّج سلاماً أكثر أماناً في آسيا وأي مكان آخر . فالاتحاد السوفييتي مستعد لأن يبذل ، وهو يبذل ، كل شيء من أجل أن تتطور هذه العلاقات لصالح الطرفين ، وأن تعود إلى طبيعتها . ونحن نشهد بأن جمهورية الصين الشعبية قد استجابت لموقفنا هذا .

مثلما كان في السابق ، تظل استراتيجية السياسة الخارجية للسوفييت المحددة في برنامج سلام الثمانينيات ، تلح على إيقاف سباق التسلح ، وترويج نزع السلاح ، وإزالة خطر نشوب أية حرب جديدة .

لقد صرح الاتحاد السوفييتي أكثر من مرة بأنه ليس هنالك أي صنف من صنوف الأسلحة لا يمكن الحدُّ منه ، أو تخفيضه على أسس متبادلة . وإذا استمر تكديس الأسلحة أو ازداد ، وإذا ما فاق معدل سباق التسلح حد إيقاف السباق الذي تم التوصل إليه عن طريق الاتفاقيات المبرمة ، وإذا ما حامت التساؤلات حول الاتفاقيات المبرمة حتى الآن في هذا المجال ، فإن كل ذلك نتيجة مباشرة للنهج العسكري الذي يتبعه معسكر شمالي الأطلسي (الناتو) .

يؤكد الاتحاد السوفييتي بالأفعال والحقائق على إصرار سياسته من حيث المبدأ على هذا الاتجاه . فالتزام هذا البلد من جانب واحد بألا يكون البادىء في استخدام الأسلحة النووية ، ليس إلا مبادرة ذات أهمية تاريخية . إذ في الحقيقة ، أن هذا يعني تسهيل التحول من عهد الأخطار النووية إلى عهد سلام أكثر أمناً

واستمراراً ، ويطيح بمؤامرات أولئك الذين يحاولون ـ تعويد ـ البشرية على فكرة النزاع النووي ، وصلاحيتها أو حتى القبول بها .

ونحن نطالب جميع القوى النووية ، التي لم تُقْدِم بعد على هذا ، بأن تلتزم مثل هذا الالتزام . لأن ذلك سوف يساعد بصورة ملحوظة على تقليل نشوب خطر حرب نووية .

كما ويطالب الاتحاد السوفييتي جميع الدول بأن تتعهد بعدم استخدام القوة أو التهديد بالقوة في علاقاتها فيما بينها بشكل عام . وأن تضع المسألة على خطوات عملية ، ففي العام ١٩٦٧ اقترح هذا البلد إبرام معاهدة عالمية تنص على عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية . وقد رفعت مسودة المعاهدة إلى الأمم المتحدة لأخذها بعين الاعتبار . وقابلت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه المبادرة بتفهمها وموافقتها . ونحن نعمل الآن على تنفيذها .

في الجلسة الخاصة الثانية للهيئة العمومية المكرسة لنزع السلاح ، طرح الاتحاد السوفييتي برنامجاً وافياً لخطوات تهدف إلى قمع إيقاف سباق التسلح ، ويعمم هذا البرنامج مواقف هذا البلد من حيث المبدأ ، إلى جانب اقتراحاته الرئيسية المحددة . فهي تغطي جميع المقومات الرئيسية للحد من سباق التسلح ، وترويج نزع السلاح من الأسلحة النووية والكيميائية ، إلى الأسلحة التقليدية ، ونشاطات الدول البحرية . وقد استقبل هذا البرنامج بتحبيذ كبير من قبل الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة .

بذل الاتحاد السوفييتي جهوداً عظيمة لبدء المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها . هذا ويجتمع الممثلون عن السوفييت والأمريكيين حالياً على مائدة المفاوضات في جنيف . وهذه حقيقة إيجابية . لكنه لا يسعنا إلا أن نعقّب على أن شركاءنا لم يظهروا بعد الرغبة في التوصل إلى أي اتفاق .

إن موقف الولايات المتحدة يفضح موقفها الواضح في كسب تنازلات من الاتحاد السوفييتي ، تتعلق بمصالح الأمن التي تخصة . وليس بوسع المرء أن يخمّن تلك الحقيقة ، من خلال الترسانات الاستراتيجية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية . إذ تحاول واشنطن انتزاع القواعد الصاروخية على الأرض فقط ، والتي تكوّن العمود الفقري لقدرة هذا البلد الاستراتيجية ، وتقترح إزالتها وحدها فقط ، أما بالنسبة للأسلحة الأخرى التي ترجح فيها كفة الولايات المتحدة ــ مثل الصواريخ المركبة على الغواصات ، والقاذفات الاستراتيجية ، وصواريخ كروز ــ فتود أمريكا أن تتركها خارج نطاق المفاوضات . وبما أن الأمور تقف على ما هي عليه ، فمن الصعب بالطبع ، الاعتماد على أي تقدم في هذه المباحثات .

وبرغم كل ذلك تجري المفاوضات السوفييتية ــ الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة النووية في أوروبا بمدينة جنيف . بيد أن الولايات المتحدة تتمسك أيضاً بموقف ذي طرف واحد . وتقترح أن يتلف الاتحاد السوفييتي قواعده الصاروخية على الأرض ، بما فيها التي أدرناها لأكثر من عشرين سنة . أما بالنسبة لقدرة صواريخ حلف الناتو النووية المتوسطة المدى ، فتعتقد أمريكا بأنه يجب الحفاظ عليها وحتى زيادتها . إن انحياز ولا منطقية مثل هذا الموقف هما واضحان ، وليس بوسع الاتحاد السوفييتي بالطبع أن يوافق عليهما . ففي هذه المباحثات يطرح الاتحاد السوفييتي مقترحات تؤدي إلى اتفاقات مقبولة وطبيعية .

يؤيد الاتحاد السوفييتي ويدعم رغبته المخلصة في الحد من الأسلحة النووية في أوروبا ، والاستمرار في المفاوضات الدائرة أيضاً من منطلق مشترك وملائم . ولقد أوقفنا نصب صواريخ أخرى متوسطة المدى في القسم الأوروبي من بلدنا . والأكثر من ذلك ، يخفض الاتحاد السوفييتي بعضاً من هذه الأسلحة ، ولا يركب في شرقي الأورال المزيد من الصواريخ المتوسطة المدى القادرة على الوصول إلى أوروبا الغربية .

وبالاجمال ، تستمر المفاوضات السوفييتية ــ الأمريكية في جنيف بالتعثر ،

وذلك بسبب الصعوبات التي تخلقها واشنطن بانتظام ، والزائفة بكل وضوح في موقفها ومحاولاتها في صبغ المباحثات بلون وردي ، انطلاقاً من الدعاية المحكمة مثل ـ التفاؤل ـ المرسوم من أجل إرباك الرأي العام العالمي ، وتهدئة روع الحلفاء المعنيين ، حول مقوّمات المفاوضات المذكورة أعلاه ، ومن أجل كسب الوقت لتطبيق مخططات عسكرية أخرى .

تستمر محادثات فيينا بشأن التخفيض المتبادل على القوات المسلحة والتسليح في أوروبا الوسطى بشكل مطوّل . ففي هذه المباحثات أيضاً ، نجد أن الصعوبات تأتي من عدم رغبة الشركاء الغربيين فيها للتوصل إلى بنود مبنية على أسس من العدل والمساواة .

إننا نؤمن بإصرار بأن المبدأ الرئيسي للمفاوضات ينطلق من الحد من سباق التسلح ، وتشجيع نزع السلاح المنطلق من مبدأ المساواة والأمن المتكافىء ، هذا المبدأ لن يتخلى عنه الاتحاد السوفييتي مطلقاً .

فإذا قبل شركاؤنا بهذا المبدأ الأساسي ، فسوف تستمر المباحثات بكل ثقة . أما إن استخدمت المفاوضات من أجل تمويه تعبئة عسكرية أخرى ، فإن هذا سيعقد الوضع أكثر فأكثر . وإنه ليس هنا أي مكان للمسرحية الحمقاء . إذ لا ينبغي على أي طرف أن يبحث عن المنفعة لمصلحة أمنه من أرقام الطرف الثاني ، لأن ذلك سيؤثر على منطق المحادثات الحقيقي ، وسوف يثير مشاكل معقدة جداً ، ستؤثر أيضاً على مقدرات السلم العالمي ومصيره .

كما وأنني أريد أن أوضح بأن هذا البلد ينطلق من التوازن العسكري الموجود بين حلف الناتو وحلف وارسو ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ، ولا يسعى وراء رجحان كفته سواء أكان في أوروبا أو في العالم بأسره . ولكن لا ينبغي علينا في الوقت نفسه أن نعترف بحق الآخرين في التفوق العسكري أيضاً . إنه لمن الواضح في الوقت نفسه ضرورة تخفيض نسبة التوازن العالية لهذا

اليوم . لذا فإن الاتحاد السوفييتي يفعل كل شيء ممكن لتحقيق هذا الأمر ، علماً أنه من المفهوم أو البدهي أن كل شيء لا يعتمد علينا فقط .

وإذا ما قرر اجتماع مدريد ، الذي ساهمت فيه جميع البلدان الأوروبية ، الدعوة إلى عقد مؤتمر لاتخاذ إجراءات تؤدي إلى إعادة بناء الثقة ، وإلى نزع السلاح في أوروبا ، فسيكون لهذا الأمر أهمية بالغة بالنسبة لتمتين عرى الأمن في القارة . وإن اتخاذ مثل هذا القرار سيكون بمثابة حافز جديد ودافع كبير لتطور جميع المساعي الأوروبية التي بدأت في المؤتمر الذي عقد بشأن الأمن والتعاون في أوروبا . لذا فإن الاتحاد السوفييتي يقف في النتيجة إلى جانب تقدم هذه المساعي ، ولهذه الأسباب يبذل هذا البلد كل ما بوسعه من أجل التوصل إلى خاتمة ناجحة لاجتماع مدريد .

هذا وترتبط أهمية كبيرة أيضاً بتطبيق مبادرة البلدان الاشتراكية الأخيرة في اقتراحها المشترك بضرورة تصريح أعضاء حلفي الناتو ووارسو بعدم امتداد عملياتهم إلى كل من قارة آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية .

في الجلسة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، خرج الاتحاد السوفييتي بمبادرة كبرى ، وذلك عند اقتراحه وضع مسألة الحد وحظر إجراء التجارب النووية ضمن جدول أعمالها . وقد رفعت البنود الأساسية لمعاهدة إتمام الحظر العام للأسلحة النووية وإجراء تجاربها إلى الجمعية العامة للنظر فيها . وتسجل هذه الوثيقة كل ما أُنجِزَ عبر السنوات الفائتة من مباحثات حول منع إجراء تجارب الأسلحة النووية ، كما وتعكس اعتبارات أخرى رغبة الكثير من الدول ، وبخاصة فيما يتعلق بالسيطرة على مراقبة معاهدة المستقبل . هذا وسيشكل إنهاء إجراء التجارب على الأسلحة النووية بشكل كامل عقبة كبيرة أمام تطوير أنواع جديدة من أنظمة التسليح النووية ، وأمام ظهور دول نووية جديدة .

ومن أجل إيقاف قناة أخرى من قنوات الخطر النووي ، يقترح الاتحاد السوفييتي أيضاً وضع المسألة ضمن جهود مضاعفة من أجل إزالة خطر الحرب

النووية وتهديدها ، ومن أجل ضمان تطوير الطاقة النووية بناء على جدول أعمال الجلسة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . فلقد اقترحنا ضرورة إعلان الجمعية العامة بأن تدمير جميع المشاريع النووية السلمية ، حتى بوسائل الأسلحة التقليدية ، يعادل هجوماً بالأسلحة النووية ، حيث يعتبر مثل هذا الهجوم أخطر جريمة ضد البشرية ، كما وصفته الأمم المتحدة .

ألح تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الرئيسي الذي رفعته إلى المؤتمر السادس والعشرين للحزب ، بأن الصراعات العسكرية التي تنشب تارة في منطقة ، وأخرى في بقعة أخرى من العالم ، تهدد دائماً باندلاع حرب كبيرة ، وإن إخمادها ليس بالأمر السهل ، لذا بات من الضروري الحيلولة دون ظهور أسباب لمثل هذه النزاعات . وإن إيجاد الحلول للأوضاع المتنازع حولها هو الموجِّه الرئيسي الأول لسياستنا . وفي معالجة هذا الأمر ، يتصرف الاتحاد السوفييتي وفق برنامج سلام الثمانينيات ، ويتممه بمبادرات جديدة .

يعرض الاتحاد السوفييتي لمفهوم النزاع بوضعيه البسيط والمعقد . هذا وقد أصبح من البدهي أنه عندما يظهر أي توتر أو مؤشرات اندلاع حرب جدية في منطقة أو بأخرى ، نجد أن مردها إلى ساسة الدول الأمبريالية ، هؤلاء الذين لا يأبهون بمصالح البلدان الأخرى الشرعية ولا بمصالح شعوبها ، ويحاولون التدخل في شؤونها الداخلية ، ويفرضون رغباتهم عليها . هذه السياسة التي تقودها الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة ، التي تتوجه عن قصد نحو مفاقمة الوضع في عدد من المناطق في العالم . وتم تشكيل «قوات التدخل السريع» لتقوم بمهمة ووظائف الشرطي بصورة واضحة . ونتيجة لذلك برزت أوضاع نزاع وتوترات حامية خطرة في أجزاء مختلفة من العالم ، بخاصة في الشرق الأوسط ، وجنوب الأطلسي ، وأمريكا الوسطى ، والبحر الكاريبي .

إن تدخل إسرائيل في لبنان يعتبر أحد الأمثلة المأساوية للسياسة الأمبريالية التي تريد الاحتفاظ بمواقعها بالقوة ، ولا مجال لنكران الحقيقة بأن إسرائيل جازفت

بالعدوان لأنها ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاقية تعاون استراتيجي ، علماً بأن إسرائيل ورعاتها قد عانوا في لبنان من هزيمة سياسية ومعنوية خطيرة ، ويستمر التوتر الذي أوجدوه هناك في خلق تهديد وخطر كبيرين ، إذ إن الموقف محفوف بنزاعات جديدة .

لا شك أن التصريحات التي أدلت بها الإدارة الأمريكية حول تسوية في الشرق الأوسط ، تعبر عن معارضة واشنطن المستمرة لقيام دولة فلسطينية مستقلة . وتتجاهل الولايات المتحدة مستهزئة بقرارات الأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف لا يمكن الاستغناء عنه في عملية التسوية ، وتتجاهل عن عمد الحديث عن مسألة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وتهتم فقط بأمن الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط ، إسرائيل ، لحد أنها تستثني باقي الدول والشعوب في المنطقة . ولا شك في أن الولايات المتحدة تسعى لأن تلعب دوراً حاسماً في قضايا الشرق الأوسط .

هذا وتخدم تجربة السنوات القليلة الماضية كبرهان يوضح بأن سياسة الولايات المتحدة المبنية على صفقة كامب دافيد المنفردة لم تؤد ولا يمكن أن تؤدي إلى تسوية في الشرق الأوسط . بل والأكثر من ذلك ، فقد عقّدت الوضع أكثر في المنطقة . وتحاول واشنطن الآن مرة ثانية الحيلولة دون التوصل إلى تسوية أصيلة وحقيقية لمشكلة الشرق الأوسط .

إن الاتحاد السوفييتي يقف بثبات إلى جانب الشعوب العربية ، ويجب على إسرائيل أن تخرج من لبنان ، وأن تعيد إلى العرب جميع الأراضي التي احتلتها . وتحتل مبادىء تسوية الشرق الأوسط التي وضعها الاتحاد السوفييتي أهمية خاصة في الوضع الراهن ، والتي تضم : المراعاة بكل دقة لمبدأ عدم السماح لأية دولة باحتلال أية أراضٍ أجنبية بالعدوان ، وتنفيذ حق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ، وإعادة القسم الشرقي من القدس إلى العرب ، وضمان حقوق جميع البلدان في الشرق الأوسط بالوجود

بأمان واستقلال وتطور ، **وإنهاء حالة الحرب ، وتوطيد** السلام بين الدول العربية وإسرائيل ، بضمانات دولية للتسوية . ويمكن إنجاز كل ذلك عن طريق المساعي الجماعية المشتركة لكل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني . وإن عقد مؤتمر دولي هو أفضل سبيل للتوصل إلى قرارات تؤدي إلى سلام دائم في الشرق الأوسط . هذا ويتفق الموقف السوفييتي بشأن تسوية الشرق الأوسط مع وجهات النظر التي عبر عنها العرب مؤخراً في مؤتمر قمة فاس .

إن النزاع بين إيران والعراق محفوف أيضاً بنتائج خطيرة . فالاتحاد السوفييتي مقتنع بأن الحرب الدموية الدائرة لأكثر من عامين ، لا معنى لها من وجهة نظر مصالح شعبي كلا البلدين . إنها تخدم فقط القوى الأمبريالية المتلاعبة فيها .

ويبقى الوضع في أفغانستان أيضاً دون تسوية من حيث المظاهر الخارجية للمشكلة . وأسباب ذلك واضحة : فأعداء الشعب الأفغاني يستمرون في محاولاتهم لمنع بناء حياة جديدة ديموقراطية حقَّه في ذلك البلد ، ويتدخلون في شؤونه الداخلية ، ويديرون حملات تدخُّلٍ مسلَّحة من الخارج ضد أفغانستان ، الدولة المستقلة غير المنحازة . وثمة فرصة واقعية لتأمين تسوية سياسية في أفغانستان ، تكمن في المقترحات المعروفة جداً ، التي طرحتها جمهورية أفغانستان الديموقراطية ، والتي يؤيدها الاتحاد السوفييتي بكاملها . كما ويكمن الشرط الرئيسي لتحقيق تسوية كاملة في إيقاف التدخل المسلح من الخارج . وينظر الاتحاد السوفييتي نظرة إيجابية إلى الاتصالات التي جرت في جنيف بين أفغانستان وباكستان ، من أجل تبادل وجهات النظر حول المشكلة .

كما ويفضل الاتحاد السوفييتي مخطط جعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلام واستقرار . فلقد اختارت شعوب فييتنام وكمبوديا ولاوس طريقها في التطور الاشتراكي ، وإن القوى التي تحاول منعها من تقرير مصيرها بنفسها ، تعاكس روح العصر وقوانين التاريخ الموضوعية . إن المقترحات التي قدمتها بلدان

الهند ـ الصينية لفتح الحوار ، وتحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة ، تفتح المجال أمام فرص جديدة للتوصل إلى تبدلات جوهرية ملموسة ، نحو الأفضل في الوضع بجنوب شرقي آسيا .

إن تمتين الأمن الدولي في آسيا ، تسهله السياسة الخارجية المحبة للسلام التي تتبعها الهند ، هذا البلد الآسيوي العظيم ، الذي تربطنا به روابط صداقة وطيدة ، وتعاون مثمر ، إضافة إلى أنها قضية مشتركة في حماية السلام وحرية الشعوب .

وفي جنوب إفريقية ، يشن الحكم العنصري وبتستر من الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى على جريمته ، حرباً غير معلنة ضد أنغولا وبعض الدول الأخرى . وتُتجاهل قرارات الأمم المتحدة بمنح الاستقلال إلى ناميبيا . ونتيجة لذلك تنمو في الأرض الخصبة توترات تؤثر على تلك المنطقة كلها . لذا يجب إيقاف الأعمال العدوانية ضد البلدان التي استقلت مجدداً في جنوب إفريقية . كما ويجب أن يمنح الشعب الناميبي الحق في الوجود الحر ضمن دولته المستقلة بالذات .

يعتقد الاتحاد السوفييتي بأنه يمكن لا بل يجب أن تحل المشاكل الدولية الملحة سلمياً على مائدة المفاوضات . وإن الاتحاد السوفييتي مستعد للتعاون ، على أسس بناءة ومتبادلة ، مع جميع البلدان في أوروبا وآسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، في النضال من أجل السلام ، وفي تحسين الوضع ، وتطوير العلاقات الطبيعية والحسنة بين الدول .

ينطبق الكلام نفسه على سياسة السوفييت وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة . فنحن لا نُلام على التوتر الدائر الآن في العلاقات مع الولايات المتحدة . إذ يستمر الاتحاد السوفييتي في إيمانه بأن علاقاتنا مع الولايات المتحدة يمكن أن تُطبَّع وتُحَسَّن على أسس من التعايش السلمي ، وبالطبع من منطلق أن تبدأ واشنطن بلعب الكرة . ونأمل أن يعم الوعي في الحكم على الأمور بصورة صائبة في واشنطن مع مرِّ الزمن .

احتلت نشاطات الاتحاد السوفييتي في المجال الدولي دائماً مركز اهتمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والمكتب السياسي لها ، الذي يصوغ ويوجه السياسة الخارجية للسوفييت منطلقة من أسس التحليلات الماركسية ـــ اللينينية العميقة للوضع الدولي ، آخذة في حسبانها تحالف القوى في العالم ، والقوانين والعوامل التي تقرر التيارات الرئيسية ، والمقومات في تطور العالم . ويؤكد هذا فعالية واستمرارية تنفيذ المهام التي تواجه الحزب والبلد في القضايا الدولية .

وكانت ومازالت السياسة السوفييتية الخارجية تُصَمَّمُ عن طريق قرارات الحزب في مؤتمراته ٢٤ ـــ ٢٥ ـــ ٢٦ . هذا وقد أوضح ذلك يوري أندروبوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في خطابه الذي ألقاه باجتماع اللجنة المركزية لحزبنا في شهر تشرين الثاني الفائت بقوله «إن أهداف سياستنا الخارجية التي لا تتزعزع هي ضمان سلام دائم ، والدفاع عن حق الشعوب في الاستقلال والتقدم الاجتماعي . وفي الكفاح من أجل هذه الأهداف سيتصرف الحزب والدولة بصورة حثيثة وإمعان بالفكر مع ما يتمشى وخط مبادئهما .» . هذا وقد أُدلي بهذا التصريح بوعي كامل للمسؤولية وبأعلى مستوى من المسؤولية .

إن الخط اللينيني للسياسة السوفييتية الخارجية يُوافَقُ عليه بالاجماع ويؤيده الشيوعيون السوفييت والشعب السوفييتي بأجمعه .

أوضحت الاحتفالات الأخيرة التي أقيمت بمناسبة مرور ستين عاماً على قيام الجمهورية الاشتراكية السوفييتية ، مرة أخرى وحدة الشعب السوفييتي . كما وأوضحت أن المواطنين السوفييت ، بغض النظر عن قوميتهم ومراكزهم ، يحملون أسمى التقدير لبلدهم ومستقبله .

لقد احتفى الاتحاد السوفييتي بذكراه بمنجزات جديدة في جميع مجالات البناء الشيوعي . فسياسة القوميات اللينينية للحزب ، وتحويل مقاطعات روسيا في السابق إلى جمهوريات اشتراكية مزدهرة ، خلال فترة وجيزة من الزمن ، مع تأسيس علاقات متكافئة بين الأمم السوفييتية ، صغيرة أكانت أم كبيرة على حد سواء ،

والتي أصبحت مثلاً ملهماً في كفاح الشعوب من أجل الاستقلال الوطني ، وحقها الشرعي في اختيار نظامها الاجتماعي والسياسي بنفسها .

بعد مضي ستين عاماً على إيجاد الاتحاد السوفييتي ، يظهر هذا البلد بالنسبة للعالم دولة اشتراكية محبة للسلام ، وجزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم الاشتراكية ، وقوة عالمية عظمى لا يستعصي أمامها حل أية مشكلة دولية كبرى .

وبمناسبة هذه الذكرى أيضاً احتفى الشعب السوفييتي المحب للسلام بحق ، وافتخر بسلطان بلده العظيم ، وقيادته للنضال من أجل الحفاظ على عرى السلام بين الأمم وتمتينها . واعتماداً على قدراته الاقتصادية والدفاعية ، سيستمر الاتحاد السوفييتي في بذل كل شي لضمان دفاع مُجْدٍ وفعَّال عن منجزات الحياة السلمية للشعب السوفييتي ، وأصدقائنا في البلدان الاشتراكية .

وكما قال يوري أندروبوف «في هذا الوضع الدولي المعقد الذي تحاول فيه القوى الأمبريالية دفع الشعوب إلى طريق العداء والمجابهة العسكرية ، سيدعم الحزب والدولة بشدة مصالح وطننا الحيوية ، وسيحافظ على قسط كبير من اليقظة والجاهزية والاستعداد ، لسحق أية محاولة عدوانية وسيضاعف شعبنا جهوده في الكفاح من أجل أمن الشعوب ، وتقوية التعاون مع جميع قوى السلام في العالم . وإننا مستعدون دائماً من أجل إقامة تعاون مشترك مفيد ومتكافىء مع أية دولة ترغب في التعاون .» .

تتطلع الشعوب المناضلة ضد تهديد خطر الحرب النووية ، وكلُّ أبطال السلام ، والاشتراكية ، إلى بلدنا بكل ثقة وأمل ، لأن السلطة والقيادة السوفييتية تركز اهتمامها في سياستها الخارجية على السلم والتعايش السلمي بين الأمم .

المقومات الرئيسية لتصدير رأس المال الأمريكي اليوم

مقالة نشرت في مجلة «اقتصاديات العالم والعلاقات الدولية» في عددها الرابع نيسان ١٩٨٣

في المرحلة الراهنة من أزمات الرأسمالية العامة ، حيث يتعاظم عدم الاستقرار الاقتصادي للرأسمالية بكل وضوح ، وتتوسع حوافز القوى الامبريالية وطموحاتها ، وظهرت عشرات من الدول الفتية في كل من آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية على المسرح السياسي الدولي ، وربطت أولى أولوياتها في سياستها الداخلية والخارجية بالتخلص من الاستعمار الاقتصادي ، بدأت الولايات المتحدة تعطي أهمية خاصة لتأمين زعامتها في العالم الرأسمالي ، معتمدة على زيادة توسيع رقعة رأس المال في العالم . هذا وقد أوضح كارل ماركس في مؤلفه «رأس المال» بأنه : مع رفع معدَّل الفوائد «يصبح رأس المال قوياً» ، ومع زيادة معدل الأرباح باستمرار «يوافق على أي تطبيق» ثم يصبح «متأججاً ومستعداً حتماً للاندفاع إلى المقدمة بتهوّر ، ودون أي تردد ، ومتجاوزاً لكل القوانين البشرية» . وفي النهاية «ليست هنالك جريمة إلا ويجازف بارتكابها حتى ولو أودت به إلى حبل المشنقة» [1] .

يتجاوز تصدير رأس المال الذي يدرُّ أرباحاً هائلة لاحتكارات الولايات

---

(١) انظر : أعمال كارل ماركس وفريدريك أنجلز ، مجلد ٢٣ صفحة ٧٧٠ .

المتحدة ، على ما يبدو ، كل العوائق المعنوية والأخلاقية وغيرها (بما فيها تلك التي بنتها البورجوازية نفسها) ، وجميع أنواع التعامل والعلاقات ، إذا ما اعترضت سبيل الحصول على أعلى الأرباح ، والإثراء على حساب شعوب البلدان الأخرى .

يستغل رأس المال الأمريكي ، مثلما كان من قبل تماماً ، كل الوسائل المتاحة ، بما فيها الوسائل العسكرية ، من أجل تأمين مجالات وظروف المنفعة التي وُظِّفَ من أجلها . تلك كانت الحال في الهند ـــ الصينية ، حيث أثارت العسكرية الأمريكية حرباً مأساوية طويلة الأمد . وهذه هي الحال اليوم في أمريكا الوسطى ، حيث يستمر التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للسلفادور ، وانتهاك حرمة استقلال نيكاراغوا المتكرر ، مرة تلو الأخرى . كما وتتضح حالة التوتر في الشرق الأوسط التي خلقها المعتدون الاسرائيليون ، بالتواطؤ المباشر مع الولايات المتحدة وحكامها . وهنالك أيضاً نجد كثيراً من الإزعاجات الأخرى في مناطق أخرى من العالم ، وغالباً ما يستطيع المرء أن يرى دون جهد كبير تكالب الأمبريالية الأمريكية على تأمين اقتصاد مستقر ، وتأمين مواقع عسكرية وسياسية لذاتها ، من أجل سحب أرباحها القصوى ، وبخاصة على حساب منافسيها .

ومثلما أشرنا إليه في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي إلى المؤتمر الرابع والعشرين : «فلا وسائل الدمج ، ولا مصالح الطبقة الأمبريالية ، في توحيد مساعيها للنضال ضد الاشتراكية العالمية ، قد أزالت التناقضات بين الدول الأمبريالية . عند بداية السبعينيات أصبحت المراكز الرئيسية للتنافس الأمبريالي واضحة ومنحصرة في : الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية ، واليابان . وينمو الصراع التنافسي فيما بينهم أكثر فأكثر باطّراد ، فما منع التسهيلات الذي فرضته السلطات الرسمية الأمريكية على استيراد عدد كبير من السلع من أوروبا واليابان ، وما محاولات البلدان الأوروبية الحد من توظيف الرأسمال الأمريكي ، إلا أدلة قليلة تعكس هذا الصراع .» .

إن تبدل مواقف الأمبريالية الأمريكية في تنافسها الاقتصادي ضد أوروبا

واليابان ، وفقدان الأمبريالية الأمريكية هيمنتها التامة على مجال التجارة الدولية ، ومجالات اقتصادية أخرى ، يؤدي إلى تزايد السمة العدائية لتصدير رأس المال الأمريكي . ويعكس ذلك نفسه من خلال الاختراق الفظ للقوانين الرئيسية في التعامل الدولي ، والاستهانة بمبادىء المساواة الأولية ، وتقويض أسس السيادة الوطنية ، وحرية الأمم واستقلالها .

ثمة دور هام تلعبه سياسة الأمبريالية الأمريكية الدولية لتصدير رأس المال . وبدرجة عالية من الاحتكار تميّز هذا المجال في نشاطاتها الاقتصادية الخارجية . ويكفي ذلك القول بأنه في أوائل السبعينيات كان أكثر من ٧٠ بالمئة من رؤوس أموال الاستثمارات يخص ١٨٧ مؤسسة تجارية . وفي السنوات نفسها استلمت الشركات الأمريكية التي يفوق رأسمالها عن ٢٥٠ مليون دولار ما يقرب من ٨٤ بالمئة عائدات أرباح على عملياتها فيما وراء البحار (وهذه الشركات تبلغ نسبتها أقل من ٠٧ر٠ بالمئة من مجموع عدد الشركات الأمريكية .) .

ومن بين العوامل التي لها تأثير حاسم على توسيع رقعة تصدير رأس المال إلى البلدان الأخرى ، يمكن للمرء أن يفرد خارج قوس النمو المستمر لتكثيف الانتاج وتمركزه في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتأثير المتزايد للتقدم العلمي والتكنولوجي ، واستفحال الصراع الأمبريالي الداخلي في الأسواق ، إلى جانب مصادر المواد الخام ومجالات استثمارات رأس المال .

تبقى الولايات المتحدة ، كما في السابق ، القوة الرأسمالية الرئيسية وتحتفظ بقيادتها للفروع الاقتصادية الحيوية (بخاصة تلك التي تتطلب مستوىً علمياً عالياً) ، وتتمتع بأعلى مستويات إنتاجية العمل ، وهي أكبر مصدر لرأس المال . ومع ذلك ، فإن بلدان أوروبا الغربية واليابان تعي معدلات نمو الولايات المتحدة في كل من مقادير رأس المال الرئيسي ، واستثمارات رأس المال في الاقتصاد وفي حجم الانتاج القومي ، إلى جانب الانتاج الصناعي أيضاً . ويثير التدهور الحاد في معدل نمو إنتاجية العمل في السنوات القليلة الأخيرة الاهتمام ضمن أوساط رجال الأعمال . كما وأن موقف الولايات المتحدة في الخارج قد تقوض بصورة كبيرة .

ففي السبعينيات تجاوزت الولايات المتحدة نشاطاتها في الكفاح من أجل استعادة وضعها الاقتصادي في العالم وفق توفر « رأس المال والقوة » ، مما عكس سعي الأوساط الحاكمة لاستعادة مراكزها الرئيسية ثانية ، بعد أن خسرتها في مجال العلاقات الاقتصادية في العالم .

تهدف جميع هذه العوامل الحقيقية إلى توسيع رقعة الصراع التنافسي بين الولايات المتحدة ومراكز القوى الأخرى ـــ أوروبا الغربية واليابان ـــ الذي ينجم عنها نشوب « حروب تجارية » ، وسن قوانين ، وتمتين إجراءات حماية الإنتاج الوطني . لكن مع أن أوروبا الغربية واليابان متفوقة أكثر من الولايات المتحدة فيما يخص التوغل في مسار التجارة العالمية ، فإنهما متخلفتان في سلم الإنتاج في الخارج المبني على أسس رأس المال المصدر . ففي منتصف السبعينيات بلغت العلاقة بين كلفة إنتاج الشركات التابعة للولايات المتحدة في الخارج وبين إجمالي إنتاج أمريكا الوطني ما يساوي نسبة ٣٠ر٣ بالمئة ، بينما كانت النسبة في بلدان أوروبا الغربية حوالي ٢٤ر٨ بالمئة ، وبلغت في اليابان معدل ١١ر٥ بالمئة [١] .

من المهم مقارنة علاقة الانتاج الخارجي مع تصدير السلع الوطنية فلقد تحوّلت في الولايات المتحدة من ٢ر٧:١ عام ١٩٦٠ إلى ٣ر٥:١ في العام ١٩٧٩ ، وفي بلدان أوروبا الغربية من ٧ر٠:١ إلى ٣ر١:١ ، وفي اليابان من ١ر٠:١ إلى ٤ر١:١ . وتوضح هذه المعلومات وجود الرأسمال الحقيقي لمراكز الأمبريالية الثلاثة في الأسواق الخارجية .

وخلاصة القول ، طرحت السبعينيات تصحيحات جوهرية في صفوف القوى المتحالفة بين المراكز الرئيسية للرأسمالية الحديثة . لذا فمن الضروري الإشارة إلى المقومات المعينة للنصف الأول من السبعينيات : فبينما يلاحظ الفرد زحزحة محددة للولايات المتحدة من مواقع احتكارها ، في عدد من قطاعات الاقتصاد

---

(١) انظر (أوروبا الغربية في العالم الحديث) مجلد ٢ ـــ موسكو ١٩٧٩ صفحة ٢٤ .

الرأسمالي ، كنتيجة لتطور أوروبا الغربية واليابان اللذين كان إنتاجهما يحتل السبق والدفع ، وتميز النصف الآخر من العقد باستقرار معين في وضع الولايات المتحدة وإعلان نمو المعدلات الاقتصادية لأوروبا الغربية واليابان . وبعد التزايد في عدد أعضاء السوق المشتركة ، جوبهت الولايات المتحدة بمجموعة اقتصادية أوسع ، تقارن مع الولايات المتحدة في حجم الانتاج القومي العام ، وتفوقها لحد كبير في حصة هذه البلدان من تجارة الرأسمالية العالمية ، وفي إنتاج عدد من السلع والمواد (الفولاذ ومحركات المركبات) ، إلى جانب نمو معدلات الانتاج الصناعي بمجمله .

كانت أزمة العملة الرأسمالية والعلاقات المالية ضربة مؤلمة موجهة إلى الولايات المتحدة . فقد حطمت هذه الأزمة نظام برتون وود ، الذي أمَّن للدولار دور العملة الرئيسية في العالم الرأسمالي . وبرغم ذلك ، يظل كالسابق يحتل مركز العملة الرئيسية في العالم الرأسمالي ، علماً بأنه قد تخلى عن بعض مواقعه .

لقد أثبت الاقتصاديون السوفييت بأن الرأي الذي يخص الأهمية الضئيلة نسبياً لعلاقات الولايات المتحدة الاقتصادية الخارجية مع السوق المحلي الهائل فيها ، ذو القدرة الانتاجية والتطور العلمي العالي والمصادر الغنية ، ليس رأياً صحيحاً ولا يمت إلى الحقيقة بصلة . فلقد اتضح في إحدى أعمالهم بأن «التكديس التدريجي لعناصر الكم المعتمد عليها قد أدى في تلك الفترة إلى تغير نوعي في العلاقة بين الأمريكيين واقتصاديات العالم ، وإلى اعتماد اقتصاد الولايات المتحدة المتزايد باطّراد على العلاقات الاقتصادية الأجنبية كمتطلب أساسي من أجل تأمين صفة التحديد ، لاستمرار وسائل الانتاج في البلد .»[1] .

كانت أفضل انعكاسات لهذه التغيرات ، ازدياد اعتماد اقتصاد الولايات المتحدة في السبعينيات على استيراد المواد الخام ، وأزمة الطاقة بصورة رئيسية ، ثم

---

(١) (استراتيجية الاقتصاد الخارجي للولايات المتحدة) ، موسكو ١٩٧٦ صفحة ٢٧ .

توسع عمليات التجارة الخارجية ، وتزايد ملحوظ في استثمارات رأس المال فيما وراء البحار .

وكنتيجة لذلك ، تجاوزت الولايات المتحدة بشكل واضح نشاطاتها على المسرح الاقتصادي العالمي ، ضمن إطار عملت فيه كي تحيا دائماً بدورها الذي رسمته بأسلوبها الخاص كزعيمة سياسية على البلدان الرأسمالية ، مستفيدة من تفوقها العلمي والتكنولوجي على دول أوروبا الغربية واليابان ، وتوريط الدول الفتية في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية كي تدور في فلك نفوذها . كانت قدرتها العلمية والتكنولوجية الفاعلة التي ارتبطت مع توسع المؤسسات الخارجية الأمريكية ، بالنتيجة ، ورقة « الطرنيب » الرئيسية للولايات المتحدة التي لعبتها بذكاء حاد ضد منافسة الأمبريالية في الداخل . أما فيما يتعلق بالدول النامية ، فقد ركزت الولايات المتحدة على استخدام إجراءات معقدة ، كان توسع الاستثمار فيها مرتبطاً بوسائل عديدة من الضغط على الدول المستقلة ، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية ، والتدخل في الشؤون الخارجية والداخلية ، والمحاصرة ، والمقاطعة ، إلى جانب دعم القوى المعادية للشعب ، والقوى الرجعية وحكوماتها ، وممارسة العنصرية والتمييز العنصري .

ها قد أتت الولايات المتحدة إلى منعطف السبعينيات وهي في وضع اقتصادي قاسٍ ومنافسة ضد حلفائها في الناتو ، إلى جانب تدهور مواقفها السياسية على الساحة الدولية ، وخاتمة المطاف المقيتة في اعتدائها السافر على الهند ـــ الصينية .

هذا وقد وجد في بعض الأحيان أن حلفاء الولايات المتحدة في حلف الأطلسي يتبعون سياسة متناقضة مع السياسة الأمريكية في مجالات معينة . فالإظهار الحاد للتناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، والتقدم الاقتصادي السريع لليابان الذي بدأ ينافس الولايات المتحدة في الأسواق العالمية ، قد أجبر واشنطن على إعادة النظر في أولويات سياستها الاقتصادية والخارجية .

إن تصدير رأس المال ، والاستثمارات المباشرة أولاً وأخيراً ، هي الوسائل الرئيسية لتطبيق المهمة الاستراتيجية الأولى للولايات المتحدة في حقل السياسة الاقتصادية الخارجية : في محاولاتها توحيد كل الدول الرأسمالية تحت رعاية رأسمال الاحتكار الأمريكي ، وفي رفع جميع القيود على كل نشاطات الشركات والأفرع التابعة ، من أجل تأمين حرية تامة لاستثمار رأس المال ثانية ضمن إطار هذا النظام ، أو في استخدام المزيد من الشروط الدقيقة ، لتحويل الأرباح إلى الولايات المتحدة ، دون أية عوائق ، وسحب المصادر المالية من البلدان الأخرى .

وعلى أية حال ، شنّت الولايات المتحدة الأمريكية ، في السنوات القليلة الماضية صراعها للحفاظ على مواقعها السياسية والاقتصادية ، وذلك بمساعدة تصدير رأس المال في ظروف نمو التضخم الخارجي ، وتوسع رقعة أسواق أوروبا الغربية واليابان .

ثم انخفضت حصة الولايات المتحدة السنوية من الاستثمارات الأجنبية من الدول الرأسمالية النامية تدريجياً ، مع أن الحجم المطلق لصادرات رأس المال الأمريكي السنوي ازدادت . **(انظر الجدول رقم ١) .**

الجدول رقم ـــ ١ ـــ

تصدير رأس المال من البلدان الرأسمالية النامية لصالح الاستثمارات المباشرة في الخارج

	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المجموع بملايين الدولارات	٧ر٤٢٩	١٢ر٠٥٩	٢٥ر٦٦	٢٤ر٣٦٦	٢٥ر٨١٦	٣٥ر١٢٦	٤٧ر١٨٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٢ر٩	٦٢ر٩	٥٦ر٩	٤٧ر٧	٤٧ر٣	٤٦ر٧	٥١ر٧
كندا	١ر٠	٢ر٥	٣ر١	٢ر٣	٢ر٩	٦ر٦	٣ر٩
أوروبا الغربية	٢٥ر٢	٣٠ر٧	٣٢ر٤	٤١ر٤	٤٢ر٥	٣٩ر٤	٣٧ر٦
ألمانيا الاتحادية	٤ر٨	٢ر٧*	٨ر٠	١٠ر١	١٠ر٧	١٠ر٣	٩ر٨
بريطانيا	١٠ر٤	١٠ر٩	٩ر٧	١٥ر٦	١٢ر٨	١٣ر١	١٢ر٣
إيطاليا	١ر٣	٠ر٩	١ر٤	٠ر٦	٢ر١	٠ر٥	١ر٢
هولندا	٣ر٥	٤ر٣	٥ر٣	٤ر٠	٦ر٣	٥ر٢	٤ر٩
فرنسا	٣ر١	٣ر١	٤ر١	٥ر٠	٤ر٧	٥ر٨	٤ر٣
اليابان	١ر٤	٣ر٠	٧ر٠	٨ر٢	٦ر٢	٦ر٧	٦ر١

* المصدر : «مقومات وأهداف الاستثمارات المباشرة الخارجية» مركز الأمم المتحدة للتعاون الدولي ١٤ــ١٩٨١ صفحة ٧٠ .

الاستيلاء على رؤوس جسور

إذا ألقينا نظرة على تاريخ التوغل الأمريكي في بلدان أوروبا الغربية يمكن أن نلاحظ بأن أوضاع رأس المال الأمريكي في الوقت الراهن في تلك المنطقة قد تقرر منذ السابق ، عن طريق التوسع المكثف الذي شنته الولايات المتحدة هنا ، إثر الحرب العالمية الثانية ، بمساعدة الإجراءات السياسية والاقتصادية ، وعن طريق التهديدات العلنية ، وتخويف شركائها في حلف الناتو « بوعيد سوفييتي » خيالي ، وبتهديد « التوغل الشيوعي » . كما ولعبت المقومات العامة المحددة لتوسع رأس المال الأمريكي قسطها هنا أيضاً .

إن الهدف الرئيسي من التوسع هو مثلما كان في السابق ، إذ يعود وضع الاحتكار الأمريكي في الوقت الحاضر إلى أسلوب بريطانيا وإلى قانون الإعارة والتأجير* ، وإلى الاتفاق البريطاني الأمريكي لعام ١٩٤٥ وإلى اتفاقيات دولية أخرى لإحتكارات رأس المال في الولايات المتحدة . وإذا ما عدنا إلى أوائل الستينيات نجد أن الاستثمارات الأمريكية المباشرة قد احتلت مواقع هامة في عدد من أفرع الاقتصاد البريطاني ، وعلى الأخص في التصنيع والصناعات النفطية . وقد بلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في بريطانيا آنذاك أكثر مما يقارب ثلاثمئة مليون الدولار من الاستثمارات الأمريكية المباشرة في خمس دول أوروبية متقدمة جداً (بلجيكا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، هولندا ، وأيطاليا) . هذه هي النتائج الاقتصادية التي نجمت عن عضوية حلف الناتو ، مع مشاركة الولايات المتحدة ، والاعتماد على نقل احتكار رأس المال عبر الأطلسي إلى الحد الذي

---

* قانون صادر في ١١ آذار ١٩٤١ قدمت الولايات المتحدة بموجبه ضروب المساعدات المادية إلى الدول الحليفة .

توصلت إليه في بريطانيا . ثم تزايد هذا الاعتماد بطريقة ترتيبية وأسهم في خلق «المناخ المفضل» للاستثمارات المباشرة ، بعقول رجال الأعمال الأمريكيين .

أما التوغل في بلدان أوروبا القارية بالنسبة للرأسمال الأمريكي فلم يكن بهذه السرعة . لكن ظلت أمريكا تعزز مواقعها في هذه المنطقة ، وتعبىء استثماراتها المباشرة تدريجياً ، خطوة تلو الأخرى ، وذلك عن طريق المساعدات الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية ، وغيرها من الإجراءات .

إن التعاون الطبقي بين احتكاريي الولايات المتحدة الأمريكية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية لحقيقة معروفة تماماً ، علماً بأن الكثير من تفاصيلها قد أُخفي عن الملأ ، مثلما كان يحدث في السابق على الدوام . وهاهو ذا التاريخ يعيد نفسه في بعض الجوانب ، يُذَكِّر المرء ببعض المقومات المعينة للحقبة الواقعة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، عندما استُثمِرَت ملايين الدولارات في إعادة بناء آلة حرب الأمبريالية الألمانية .

يفسر تدفق رأس المال الأمريكي على اقتصاد ألمانيا الغربية ، وبخاصة على الصناعة الثقيلة ، ذات الأهمية العسكرية ، لحد كبير حقيقة أن الكثير من الصناعات الجبارة في ألمانيا الغربية لم يستأنف تشغيلها فحسب ، بل عُدِّلت وحُدِّثت جذرياً ، وعلى الأخص «كروب» و «فابر» . ويعود هذا لحد كبير أيضاً إلى الحقيقة التي جعلت ألمانيا الغربية منافساً شديداً لبلدان أوروبا الغربية الأخرى في الأسواق الدولية ، وفي الكثير من أنواع السلع الصناعية ، وأخص منها بالذكر الصناعة الحربية .

وهنا يستطيع المرء أن يشهد تكراراً لما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما تدفقت القروض على الصناعة الألمانية ، وساعدت على تجديد أجهزتها الانتاجية ، ووضعت في موضع حرج الكثير من الصناعات الفرنسية والبريطانية ، وجعلتها عاجزة عن منافسة ألمانيا في الأسواق الدولية .

عملت الشركات الأمريكية بمثل هذا النشاط تماماً في فرنسا ، حيث تجاوزت استثمارات الولايات المتحدة الخاصة والمباشرة ٧ر٠ ألف مليون دولار في أوائل الستينيات ثم ارتفعت حتى ٨ر١ ألف مليون دولار في العام ١٩٦٦ .

كما وتغلغلت الشركات الأمريكية بنشاط في الاقتصاد الايطالي . فَتَحْتَ ضغطٍ من الولايات المتحدة التي كانت تنوي قَلْبَ إيطاليا إلى رأس جسر استراتيجي ـ عسكري تعتمد عليه ، كان الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام الاحتكارات الأمريكية كي تغزو الاقتصاد الايطالي . وكانت المجالات الرئيسية التي استثمر فيها رأس المال الأمريكي هي : النفط ، والهندسة الكهربائية ، والصناعات الكيميائية ، التي بلغت ما يزيد عن ثلثي جميع الاستثمارات .

واعتبرت الاحتكارات الأمريكية أيضاً كلاً من النمسا وهولندا والدانمرك وبلداناً صغيرة أخرى من أوروبا الغربية كمناطق مفيدة لاستثمار رأس المال .

ولكي تُسهِّل الاحتكارات الأمريكية تغلغلها ضمن بلدان أوروبا الغربية استغلت صعوباتها الاقتصادية والسياسية بصورة مكثفة ، وينطبق ذلك على هولندا التي فقدت مصادر الثراء في إندونيسيا ، ثم قلبت الولايات المتحدة على الفور هذه الحقيقة لمصلحتها ، مستثمرة رأس المال في الاقتصاد الهولندي ، متجاوزة كل الشركات الوطنية ، بفتحها عشرات من الشركات التابعة لها في هولندا .

هذا وتعترف الولايات المتحدة بكل صراحة بأن للاحتكارات الأمريكية مصالح في هولندا ، انطلاقاً من وجهة النظر القائلة بإمكانية قيادة كلِّ التجارة في أوروبا الغربية عملياً من رأس الجسر التجاري هذا . وربطت الكثير من المقاولات والأعمال عن طريق شبكات من الأقنية ، والسكك الحديدية ، وطرق السيارات ، مع كل من الموانىء المحيطية ، ومع عدد من البلدان في أوروبا الوسطى ، وعلى رأسها تلك التي تسهم في السوق المشتركة .

يولّد طابع ومدى توغُّل رأس المال الياباني حتماً في تناقضات خطيرة بين البلدين . والحقيقة أن البورجوازية اليابانية تتقدم إلى مقدمة المحادثات الجارية ، وتحصل على أرباح اقتصادية مؤقتة عوضاً عن حاجيات البلد الحيوية التي لا شك أنها تخفف من حدة التناقضات بين اليابان والولايات المتحدة التي تنمو وتزداد سوءاً بشكل حتمي .

لا شك أن إدراك اعتماد الاقتصاد على الولايات المتحدة يتناقض مع المصالح القومية والحيوية التي تتنامى في اليابان ، لذا ستتصاعد المقاومة للسياسة التي تتبعها الآن الدوائر الحاكمة في اليابان ، وذلك لتقرير مصير مصالح اليابان الحيوية .

في منتصف الستينيات ، بلغ مجموع الاستثمارات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة ٨ر٠ ألف مليون دولار ، كانت نسبة ٨٩ بالمئة منها قد انفق على استثمار التصنيع والصناعات النفطية . ولا حاجة للقول بأن المعلومات المذكورة أعلاه بعيدة عن الكمال ، لأن توغُّل رأس المال يأخذ أشكالاً متنوعة ، ولا يكتفي بالاستثمارات المباشرة وحدها . فإنشاء القواعد العسكرية ، والعديد من المشاريع ، هي وسائل هامة لتوسع رأس المال الأمريكي في اليابان . هذا ويطبق سحب الأرباح من اليابان تماماً مثلما يتم في البلدان الأخرى التي يُستَثْمَر فيها رأس المال الأمريكي ، وذلك بأشكال غير قانونية . ويعود ذلك لحد كبير إلى حقيقة ارتباط واعتماد عدد من الصناعات اليابانية على التكنولوجيا ورأس المال الأمريكي (مثل صناعة الطائرات وغيرها) .

تطبق تجربة الحصول على فوائد الضرائب التي تجنيها الأمبريالية في الولايات المتحدة على مدى واسع في اليابان ، مع التشجيع السرِّي ، والتغاضي الذي تقوم به الأوساط الحاكمة هناك . ويُقَدِّم فرضها قانونياً على المواطنين فوائد جمة للأجانب بالنسبة للدخل . والأكثر من ذلك ، فلقد أمَّن الرأسمال الأمريكي لنفسه شروطاً مربحة للغاية ، تبعده عن نظام الضرائب في اليابان ، وهي فوائد تُدرُّ أرباحاً أكثر حتى من بعض البلدان النامية .

تشجع السلطات الأمريكية بكل طريقة إنشاء المؤسسات ، وتنشط أعمالها في اليابان ، بتسهيل عملية التوغل في البلد عن طريق رأس المال . وكثير منهم من ورثة سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت القيادة العسكرية للولايات المتحدة تحكم اليابان دونما أية رقابة أو ما أشبه ذلك .

تستثمر رؤوس الأموال الأمريكية بصورة أولية في المشاريع والمقاولات التي تكون معظمها للصناعات الثقيلة والحربية ، وفي الأفرع التي تخدمها . وتسعى الاحتكارات الأمريكية إلى توطيد رقابتها على مجالات الاقتصاد الرئيسية . ويشير ذلك إلى رأس المال الخاص بصورة أولى بصفته القناة الرئيسية للاستثمارات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في اليابان .

ومن الجدير بالذكر أن نتذكر تصريحاً هاماً أدلى به دين أتشيسون ، مساعد وزير الخارجية ، والذي أصبح وزيراً لخارجية الولايات المتحدة ، بعد سنتين من الحرب العالمية الثانية ، فلقد قال بأن المهام التي تواجه الولايات المتحدة في ذلك الوضع كانت تنحصر في إعادة بناء وَرشتين ، واحدة في أوروبا والثانية في آسيا — ألمانيا واليابان — التي يعتمد إصلاحها في كلتا القارتين على الرأسمال الأمريكي ، وفي الحقيقة يوضح تاريخ توسع رأسمال الولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب بأن الأمبريالية الأمريكية لعبت دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي السريع لهاتين الدولتين عن طريق التوغل العميق في الاقتصاد الذي ساهم فيه شركاء ما وراء البحار ، وساعدوا في تشكيل مراكز قوى جديدة من الرأسمالية الحديثة ، واحتلالها مستويات اقتصادية مرموقة من أجل الحفاظ على إبقاء هذه البلدان ضمن فلك نفوذها .

وعلى أية حال فإن التصريح المستشهد به لَهَامٌّ بالطبع ، لا لأنه يتحدث عن أهمية الاستثمارات الأمريكية في اليابان وألمانيا ، وعن ضرورة إعادة بناء هذين البلدين اللذين سُمِّيا «ورشتي أوروبا وآسيا» فقط ، بل مع تظاهر بالحتمية الجغرافية . وأُخضِعت استثمارات الولايات المتحدة في اليابان وبلدان أوروبا الغربية قبل كل شيء

إلى مصالح الاحتكارات الأمريكية وسياستها أكثر من أن تكون لمصلحة شعوب تلك البلدان .

إبقاء حالة الهجوم

اعتماداً على رؤوس الجسور والمواقع الاقتصادية التي استولى عليها رأس المال الأمريكي ، شَنَّ بعدها حملة توسع على بلدان أوروبا الغربية . ولم تكن أشكال توسعه محدودة ضمن الاستثمارات الخاصة المباشرة ، بل عن طريق استثمارات السندات المالية ، وتصدير القروض التي صارت تنمو بتسارع أيضاً . لكنني سأعرِّج بدقة على الاستثمارات المباشرة بهدف المقارنة فقط .

من العام ١٩٦٦ نمت الاستثمارات الأمريكية إلى أعلى مستوى في بلدان أوروبا الغربية ، فازدادت بنسبة ٣٥٠ بالمئة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٨١ ، إذ بلغت نسبة الاستثمارات في أوروبا الغربية ٦٠٫٦ بالمئة من مجموع الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في البلدان الرأسمالية المتطورة . وبذا ازدادت أهمية هذه المنطقة كمجال للاستثمار ازدياداً ملموساً . (ففي العام ١٩٦٦ بلغت نسبة الاستثمارات في أوروبا الغربية ٤٥ بالمئة من استثمارات الولايات المتحدة في البلدان الرأسمالية .) . واستثمر معظم الرأسمال الأمريكي في مجالات الصناعات التصنيعية ، على الرغم من وجود انخفاض معين في النسبة من ٥٥ بالمئة سنة ١٩٦٦ إلى ٤٥ بالمئة سنة ١٩٨١ . وتبدي الاستثمارات في الصناعات النفطية ببلدان أوروبا الغربية نمواً ثابتاً : فحصتها تتراوح بين ٢٤٫٧ بالمئة إلى ٢٢٫٢ بالمئة من مجموع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة .

وفي العام ١٩٧٧ وظّفت الشركات الأمريكية التابعة للولايات المتحدة ١٠٢٦٢ مشروعاً للاستثمارات في أوروبا الغربية ، منها حوالي ٨٫٠٠٠ في دول السوق الأوروبية المشتركة . وارتفع الحجم الإجمالي للأموال ارتفاعاً هائلاً ٣٩٤ ألف مليون دولار . ووظفت هذه التعهدات ما يزيد عن ٣٫١ مليون شخص ، ووصلت

الأرباح الإجمالية إلى ٢٩٣ ألف مليون دولار ، والدخل الصافي ١ر١٠ ألف مليون دولار ، والأرباح المحولة لأمريكا ٢ر٧ ألف مليون دولار .

تحتل بريطانيا الصدارة في استثمارات الولايات المتحدة لرأس المال الخاص بأوروبا الغربية . ففي العام ١٩٨١ بلغت استثمارات رأس المال الأمريكي ما يزيد عن ٣٠ ألف مليون دولار . وفي النصف الثاني من السبعينيات ، بدأت الاستثمارات في ذلك البلد تفوق مبلغ رأس المال الأمريكي المستثمر في جمهوريتي ألمانيا الاتحادية وفرنسا .

تشير البنية القطاعية لاستثمارات رأس المال الأمريكي في بريطانيا إلى أنه في العام ١٩٨١ بلغت نسبة الاستثمارات ٥ر٤٤ بالمئة (٤ر١٣ ألف مليون دولار) صرفت على صناعة المعامل ، ٣ر٣ ألف مليون دولار من هذا المبلغ على الهندسة ، و ٢ر٢ ألف مليون دولار على الصناعات الكيميائية . وأدارت المؤسسات الأمريكية ٩ر٢٦ بالمئة من الاستثمارات (١ر٨ ألف مليون دولار) في الصناعات النفطية ، وما يزيد عن ألفي مليون دولار في التجارة .

تنمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة بسرعة أيضاً في جمهورية ألمانيا الاتحادية . علماً بأن حصة هذا البلد من المبلغ الإجمالي للاستثمارات في أوروبا الغربية قد بقي عملياً غير متبدل ، فلقد كانت هنالك زيادة مطلقة في الاستثمارات من ١ر٣ ألف مليون دولار في العام ١٩٦٦ ، إلى مبلغ ١ر١٦ ألف مليون دولار في العام ١٩٨١ والذي يكوّن نسبة نموٌّ مقدارها ٤٢٠ بالمئة . ويذهب القسط الأوفر من هذه الاستثمارات (٦٤ بالمئة منها) على صناعة المعامل . وبلغ حجم ما صرف على الصناعات النفطية من الاستثمارات المباشرة عام ١٩٨١ مبلغ ٣ر٣ ألف مليون دولار ، بينما وصلت استثمارات رأس المال في التجارة المصرفية والتأمين مبلغ ٣ر٢ ألف مليون دولار .

تعتبر فرنسا أكبر ثالث شريك للولايات المتحدة في أوروبا الغربية بالنسبة لحجم رأس المال الأمريكي المستثمر في الاقتصاد . ففي العام ١٩٨١ تجاوزت

الاستثمارات المباشرة للمؤسسات الأمريكية في فرنسا تسعة آلاف مليون دولار ، بينما كان هذا المؤشر في سنة ١٩٦٦ يساوي ما يزيد عن ١ر٨ ألف مليون دولار . وفي العام ١٩٨١ بلغت حصة فرنسا من المبلغ الإجمالي للاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية نسبة ٩ بالمئة (بالمقارنة مع ١١ بالمئة سنة ١٩٦٦) . يشبه التوزيع القطاعي لاستثمارات رأس المال الأمريكي في فرنسا ذلك الذي في بريطانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية : فنصيب الاستثمارات في الصناعات التصنيعية أو صناعة المعامل ، بخاصة في الصناعات الكيميائية والهندسية كبير تماماً ، (٣ر٣ ألف مليون دولار في سنة ١٩٨١) .

إنّ لاستثمارات الولايات المتحدة المباشرة في أوروبا الغربية تأثيراً ثنائياً على اقتصاد البلدان الممارسة لهذا الاستثمار . فمن ناحية أولى ، يستطيع المرء أن يشهد التطور الذي سيطرأ على اقتصادها ، وعلى قدرتها العلمية والتكنولوجية ، ومن ناحية أخرى ، يلحظ أيضاً توسع رقعة رأس المال الأمريكي التجارية ، وتقدم الصناعات الوطنية .

تستحق الاستثمارات المباشرة في هولندا التنويه أيضاً . فبين عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٨١ تزايدت الاستثمارات الأمريكية المباشرة عشر مرات تقريباً ، فوصلت إلى ٨ر٨ ألف مليون دولار . كما وأن للولايات المتحدة استثمارات كبيرة في بلجيكا وايطاليا (٦ر٣ و ٥ر٤ ألف مليون دولار على التوالي) .

إلى جانب المهام السياسية والاستراتيجية الهامة التي تنجزها الولايات المتحدة ، بمساعدة التوسع الاقتصادي الخارجي لمؤسساتها ، وبمساعدة تصدير رأس المال الذي يدر عليها أرباحاً هائلة ، وكذلك إذا ألقينا نظرة على توزيع المداخيل المنحدرة من بلدان أوروبا الغربية ، نجد أنه وفق المعلومات المتوفرة للعام ١٩٨١ جلبت أكبر الأرباح إلى المؤسسات الأمريكية من بريطانيا (٥ر٤ ألف مليون دولار ، منها ٧ر٣٥ بالمئة ــ ٩ر٢ ألف مليون ــ من استثمارات الصناعات النفطية .) ويلي بريطانيا سويسرا ــ (٩ر١ ألف مليون ــ منها ٦ر١ ألف مليون في

التجارة والتأمين) ، ثم هولندا حيث تجاوزت الأرباح ٢ر١ ألف مليون دولار (بما فيها ألف مليون من الصناعة النفطية) . أما في جمهورية ألمانيا الاتحادية فلقد جنت الأعمال الأمريكية ما ينوف عن ألف مليون دولار حتى بلغت (٩ر١ ألف مليون دولار في العام ١٩٨٠) .

والجدير بالذكر أنه في الستينيات ، كانت الاستثمارات الأمريكية في الصناعات النفطية بأوروبا الغربية غير مربحة ، ولكن فيما بعد (بخاصة بعد عامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤) بدأت الأرباح المجنية من هذه المجالات ترتفع ، ووصلت حتى ٣ر٥ ألف مليون دولار عام ١٩٨١ . هذا وقد تزامن ازدياد الأرباح الأمريكية من الصناعات النفطية في أوروبا الغربية في النصف الثاني من السبعينيات مع «الثورة في أسعار النفط» .

هذا ويستمر المدافعون عن التوسع الأمريكي بقولهم أنه بالرغم من وجود بعض القناعات المعينة ، ترغب معظم البلدان الأوروبية في الحصول على أكبر قسط يمكنها من التعهدات والاستثمارات الأمريكية . والأكثر من ذلك ، ففي رأيهم ، يجري المزاد في أوروبا الغربية على إدخال المؤسسات الأمريكية حيث تتنافس الحكومات الأوروبية على صفقات أفضل [(١)] .

في الحقيقة ، رافق توغل رأس المال الأمريكي تفاقم جاد في التناقضات الأمبريالية العامة ، أدّى إلى سيطرة المؤسسات الأمريكية ، وإلى تزايد الإعتماد عليها في المجالات العلمية والتكنولوجية .

ومن العام ١٩٦٦ إلى ١٩٨١ تزايدت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة والخاصة في كندا من ١٧ إلى ٤٧ ألف مليون دولار . تميزت العلاقات الأمريكية ــ الكندية عبر التاريخ بإجحاف على كندا . فمن خلال عمل الولايات المتحدة بمساعدة توسع الاحتكار الخاص ، كسبت حقاً السيطرة على مصالح

---

(١) انظر و . ر . بورغيس وس . ر . هنتلي «أوروبا وأمريكا» نيويورك ١٩٧٠ صفحة ٤٧ .

كندا وصناعاتها الرئيسية ، وجعلت الاقتصاد الكندي يعتمد عليها بسبب التكنولوجيا . إن مدى التوغل الأمريكي في الاقتصاد الكندي عميق جداً ، لدرجة أن اقتصاد كلا البلدين قد تداخل فيما بينه ، وبالطبع لعب الجانب الكندي بالحتمية دور الطرف المستغل . ومع ذلك ، يُطلق على الروابط بين البلدين في الحياة السياسية تعبير «العلاقات الخاصة» .

بالرغم من الإنخفاض الملموس للحصة الكندية في استثمارات الولايات المتحدة الخارجية المباشرة في الفترة الواقعة ما بين العامين ١٩٦٦ ــ ١٩٨١ أي (من ١ر٣١ بالمئة إلى ٧ر٢٠ بالمئة) ، ما زال هذا البلد يحتل من حيث حجم الاستثمارات المباشرة للرأسمال الأمريكي ، مثل عهده من قبل . فدوره هام ومتميز بصورة خاصة ، لكونه المجال الملائم لإستثمار رأس المال الأمريكي في التصنيع وفي الصناعات النفطية : ٧ر١٩ ألف مليون دولار و ٧ر١٠ من أصل ٤٧ ألف مليون دولار ، أو بمعدل نسبة ٤٢ بالمئة و ٢٣ بالمئة .

أدَّت هيمنة رأس المال الأمريكي بخاصة في السنوات القليلة الماضية ، إلى وجود تناقضات رهيبة في العلاقات ما بين البلدين . وكان جوهر هذه المشاكل كما وصفه الوزير الكندي للشؤون الخارجية بصراحة عندما صرّح بأن المؤشرات للملكية الأجنبية في كندا ، كانت على مستوى ــ كما يثق ــ تعجز الولايات المتحدة عن تحمُّله ضمن أراضيها بالذات . وعلى سبيل المثال ، ووفق المعلومات المتوفرة للعام ١٩٧٨ ، بلغت الإستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة ٥ بالمئة من رأس المال الفاعل جداً في المجال الصناعي ، و ٣ بالمئة في الصناعة التصنيعية . بينما كانت المعلومات المقابلة في كندا تشير إلى ٣٧ بالمئة و ٤٧ بالمئة حتى ذلك الحين .

وفي العام ١٩٧٤ أنشئت وكالة خاصة في كندا بقصد تفتيش استثمارات رأس المال الأجنبي (وأطلق عليها اختزالاً اسم فيرا) . وقد أدت نشاطاتها إلى استياء شديد في أوساط العمل والأوساط الحكومية في الولايات المتحدة ، لأنها حدَّت من قرارات المؤسسات الأمريكية التي لم تكن تخضع للرقابة .

بيد أن هذه الإجراءات فشلت في التحليلات النهائية لتقديم تأثير مجدٍ على مجال الإستثمارات الأمريكية وطبيعتها . فوفق معومات شهر آب من العام ١٩٨١ ، منحت الحكومة الكندية موافقتها على ٩٠ بالمئة من طلبات المستثمرين الأمريكيين . ومع ذلك ، كانت نشاطات (فيرا) إحدى «قضايا النزاع» الرئيسية ، وكنتيجة لهذه التناقضات ، لاح في الأفق توتر متعاظم في العلاقات السياسية بين البلدين في السنوات القليلة الماضية .

وثمة مشكلة أخرى أيضاً لها علاقة بسيطرة رأس المال الأمريكي على الاقتصاد الكندي ، ألا وهي تطوير قطاع الطاقة في الاقتصاد الكندي . كما وتنمو التناقضات الأمريكية الكندية أيضاً في صناعة المحركات ، وفي مجال النقد ، والنظام المالي والنقدي .

تؤمن الاستثمارات في كندا أرباحاً عالية للمؤسسات الأمريكية ، فبينما بلغت أرباح الشركات الأمريكية في سنة ١٩٦٦ حوالي ٣ر١ ألف مليون دولار ، كان الرقم للعام ١٩٨١ (١ر٤) ألف مليون دولار وهو يشكل معدل نمو قدره ٢٢٠ بالمئة .

لا تزال الإستثمارات الأمريكية ضئيلة نسبياً . فلقد بلغت عام ١٩٨١ حوالي ٣ بالمئة من مجموع استثمارات الولايات المتحدة ، وحوالي ١ر٤ بالمئة من الإستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان الرأسمالية المتطورة .

سهلت المواقع التي غنمتها احتكارات رأس المال الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية توغلها فيما بعد باليابان والاقتصاد الياباني . كما ويقترح تناظر مماثل مع ألمانيا الغربية ، حيث استغلت العلاقات المالية والصناعية التي كانت قائمة قديماً بين أمريكا وألمانيا ، من قبل مجموعات من الإحتكار الأمريكي للتغلغل في الإقتصاد الألماني . ومثلما حُوِّلتِ اليابان إلى إحدى «مراكز القوة الإقتصادية» للأمبريالية الحديثة (وطبعاً ليس من غير مساعدة الولايات المتحدة) بدأت الإحتكارات الأمريكية تعتبر تطور العلاقات مع اليابان وتأمين «وجودها الفعّال»

هناك ، إحدى اتجاهات سياستها الرئيسية . ففي العام ١٩٧٧ بلغ مجموع الشركات الفرعية التابعة لأمريكا التي عملت في اليابان ٣٠٩ شركة . وبلغت أرصدة هذه الشركات مجموعاً قدره ٧ر٥٥ ألف مليون دولار ، واستخدمت ما ينوف عن ٣٠٠ر٠٠٠ شخص .

من أحد أشكال استثمارات رأس المال في خارج الولايات المتحدة ، شكل ملكية حصة الأسهم لشركات مختلطة . فعلى سبيل المثال ، هناك الشركات التابعة لشركات أمريكية ، تمتلك المؤسسات الأمريكية أكثر من ٥٠ بالمئة من رأسمالها وتقدَّر بنصف الإستثمارات المباشرة الأمريكية (٣ر٢ ألف مليون دولار من مجموع ٦ر٤ ألف مليون دولار في عام ١٩٧٧) . ومهما يكن من أمر ، فإننا نجد في عدد من الصناعات ، أن مراكز الولايات المتحدة قوية لأنها اغتنمت قبل احتلال اليابان . ووفق التقديرات يسيطر رأس المال الأمريكي على ٤٠ بالمئة من إنتاج وتسويق المنتجات النفطية . أما بالنسبة لليابان التي تعتمد على حاجتها من النفط على الإستيراد كلياً ، فإن مشكلة التزود من مصادر أجنبية هي مشكلة عصيبة بشكل خاص . أما المراكز الرئيسية في هذه المنطقة فيحتلها الإحتكاريون ـ عمالقة شركات النفط في الولايات المتحدة : كالتكس ، إيكسون موبيل ، ونفط الخليج . وفي العام ١٩٧٩ كان نصيبها بمعدل ٣٩ بالمئة من واردات اليابان من النفط ، وفي سنة ١٩٨٠ كان بمعدل ٣٥ بالمئة . وتعمل هناك أيضاً شركات أمريكية ضخمة في مجال الهندسة والإلكترونيات . فبالرغم من وجود سلسلة من العقبات (قوانين النقد ، وتحديد مجالات الإستثمار ، وغيرها) فإن أفرع الشركات الأمريكية لا تواجه أية صعوبات في علاقاتها مع سلطات الحكومة اليابانية .

تفضل الشركات الأمريكية في اليابان بصورة عامة ، إعادة أرباحها إلى الشركة الأم في الولايات المتحدة ، ويستثنى من ذلك أوروبا الغربية حيث يعاد استثمارها ، ولكن الأرباح المعادة والإستثمار المكرر لا يتساويان إلا قليلاً ، بينما في

كندا فإن إعادة الأرباح إلى الشركة الأم في الولايات المتحدة أقل بكثير من الأرباح التي يعاد استثمارها ثانية .

تتفاقم أزمات الإقتصاد الرأسمالي بصورة حتمية وتصعّد الصراع ضمن المعسكر الأمبريالي من أجل أسواق البيع ، ومجالات استثمار رأس المال . فالأشكال المستخدمة تكشف الصعوبات في تسويق السلع إلى الخارج أكثر من بيعها في الأسواق الأمريكية ، أما بالنسبة للأوساط الحاكمة فإنها تفشل في اقتلاع جذور الشرّ بأية طريقة (القروض والأرصدة والمنح والمساعدات إلخ ...) لأن الشر الأساسي يأتي من سباق التسلح ، وعسكرة اقتصاد الدول الرأسمالية . وبذا فقد انتقل عبء الإنتاج الحربي إلى أكتاف الطبقة العاملة من سكان البلدان الرأسمالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة بصورة خاصة .

تعكس الطبيعة الطفيلية المعادية للشعوب نشاطات رأس المال على الساحة الدولية نفسها ، بشكل فاضح بخاصة في هذا المجال .

استغلال الدول النامية

يجلب تصدير رأس المال إلى الساحة العديد من المشاكل الأساسية التي نجمت عن العلاقات بين الدول النامية والإحتكار الرأسمالي الذي يقف وراء سياسة رسمية . ومن بين هذه المشاكل تقسيم العمل الدولي غير المتساوي المفروض على البلدان المستقلة حديثاً ، والرقابة التي تتحكم بها الإحتكارات الأجنبية وعلى رأسها الأمريكية ، بالقطاعات الرئيسية لاقتصادها ، إلى جانب تحويل الأرباح إلى البلدان المتحضرة المستغلة . والعقبة الرئيسية التي تقف في وجه تقدم واستقلال الأمم هي رأسمالية الولايات المتحدة وسياستها .

وبانتهاك حرمة سيادة بلدان آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، شيدت الأمبريالية الأمريكية صرح توسعها الاقتصادي في العقود الأولى التي تبعت الحرب العالمية الثانية . وتكوَّن أخيراً مضمون الاستعمار الجديد لسياسة الولايات المتحدة الخارجية خلال تلك السنوات . وتميز النصف الثاني من الأربعينيات وسنوات الخمسينيات وأوائل الستينيات ، بتوغل الولايات المتحدة المكثف في البلدان النامية ، والسيطرة على مصادر ثرواتها المعدنية ، ويمكن وصف هذه المرحلة بكل وضوح بمرحلة « استعمار » الولايات المتحدة الجديد لاقتصاد البلدان النامية ، بعد أن بنت « رؤوس الجسور » لاستقطاب المَعين الذي لا ينضب من مواد وأموال هذه البلدان ، وتحويلها إلى الولايات المتحدة ، مثلما خطط لذلك من قبل الإستراتيجيون الأمريكيون . وفي منتصف الستينيات جنت الولايات المتحدة أرباحاً تزيد عن نصف رأس المال المصدر من الدول الرأسمالية المتطورة إلى البلدان النامية .

بقيت أهداف سياسة أمريكا الخارجية الرئيسية غير متبدلة من حيث الجوهر . بيد أن الولايات المتحدة أجبرت على التكيف مع مجرى التبدلات في العالم ، ومع الظروف التي تغيرت لتشغيل رأس المال في البلدان النامية . وتوضح

المفهوم الطبقي لسياسة أمريكا الخارجية أولاً في طموحاتها للوقوف بوجه التقدم المطَّرد لنظام العالم الاشتراكي ، وبوجه تأسيس الاشتراكية في الدول الفتية في كلٍ من قارة آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية .

هذا وقد أشار لينين في زمانه إلى ذلك بقوله «إن أعمق الجذور للوطن وسياسته ... تقرر عن طريق المصالح الاقتصادية والوضع الاقتصادي للطبقات الحاكمة»[1] . لذا تعتبر سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للبلدان النامية جزءاً هاماً في الصراع الذي شنته الأمبريالية ضد الإحياء الاشتراكي في العالم .

تمت الخطوات القليلة الأولى في هذا الإتجاه في أوائل الستينيات عندما تبنت إدارة جون كيندي ما يسمى بـ «النهج الجديد» .

إن مثل هذا الانعطاف في سياسة الولايات المتحدة ، قد تقرر مسبقاً إثر تفسخ النظام الإستعماري ، وكنتيجة لذلك فقدت الأمبريالية السيطرة العسكرية والسياسية المباشرة على غالبية الدول الفتية . ووجدت الولايات المتحدة نفسها مجابَهَةً بضرورة تقديم ترميمات ملموسة ، في ممارسة علاقاتها الإقتصادية مع البلدان المستقلة مجدداً ، وتطوير علاقات معها على أسس استراتيجية بعيدة المدى . وفي وضع نهوض كفاح التحرر الوطني للشعوب ، وتكثيف حملتها المعادية للأمبريالية ، أو أحياناً المضادة لتوجيه أمريكا سياسة حثِّ البلدان النامية للتوجه شطر الطريقة الرأسمالية في التطور والإنماء ، وتوجيه هذا النهج يعتمد على أشكال معقدة من التصحيح الاقتصادي . وأصبح المحور الذي يسيِّر به الإستعمار الجديد اقتصاد البلدان النامية وفق حاجيات الرأسمالية المتطورة الإتجاه المحوري للسياسة ألتي تتبعها الولايات المتحدة وشركاؤها في حلف الناتو ، من أجل تأمين سلامة «مؤخرتها» في التنافس ضد الاشتراكية العالمية . لذا فقد أدلى الجانب الأمريكي ببضع تصريحات ، حول بدء ما يزعم بـ «مرحلة جديدة» من العلاقات مع الدول

(١) الأعمال الكاملة ف.ا.لينين ، مجلد ٣٦ صفحة ٣٢٧ .

النامية . بيد أن نيتهم بدأت تنصب نحو الهدف الوحيد للرأسمالية ، وهو : أن يحلوا أنفسهم من مسؤولية تخلف هذه البلدان ، وأن يربطوا تطورها ضمن طريق يدر بالنفع على احتكارات الولايات المتحدة .

بغض النظر عن تبدل الوضع على الساحة السياسية الخارجية ، يظل تصدير رأس المال الخاص مثل عهده من قبل ، الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة على العالم برمته . وقد أصبح هذا الأمر ينعكس بصورة مذهلة في النصف الثاني من الستينيات . مثلما أشار الأمين العام للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الأمريكية غاس هول حين قال «تشن الأمبريالية الأمريكية هجوماً جديداً بهدف توطيد هيمنة مالية أعظم على البلدان المدينة لها . إنها تطالب بدعمها المالي والإقتصادي ، وتهدد بإنهاء ديونها ، وترفض منحها أرصدة جديدة .

يستطيع المرء أيضاً أن يشهد محاولات جديدة في استخدام الغذاء ، ومنتجات زراعية أخرى ، كأداة من أجل الهيمنة ، بخاصة في التعامل مع الدول النامية .

نما حجم الإستثمارات المباشرة الواردة سنوياً من الولايات المتحدة إلى اليابان النامية من ٣ر٥ مليون دولار في العام ١٩٦٥ إلى ١ر٣١ ألف مليون دولار . بينما بلغت أرباح الأموال التي وضعتها الحكومة الأمريكية جانباً معدل ٦٣ بالمئة من المجموع الإجمالي لمصدري رأس المال إلى البلدان النامية ، وعند بداية الثمانينيات بدأ مصدّرو رأس المال الخاص في السيطرة ، وبلغت أرباحهم معدل ٦٩ بالمئة من أصل المبلغ الإجمالي .

رافق توسع رقعة تصدير رأس المال الأمريكي الخاص في السبعينيات ، تفاقم حاد في التنافس الداخلي بين صفوف الأمبريالية ، فارتبط تزايد عدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان الغربية ، حيث تراجع الإنتاج ، ونمت البطالة ، ارتباطاً وثيقاً مع ثوران اقتصاد العالم الرأسمالي في استهلاكه للمواد الخام والطاقة والنقد . وفي ذلك الوضع تصاعدت عدوانية رأس المال الأمريكي على الساحة الدولية إلى مدى

أعظم ، إلى جانب مطامحه المميزة لتأمين الطرق التي توصله إلى مصادر المواد الخام في البلدان النامية ، وذلك من أجل ضمان الأسواق لمنتجاته المصنعة ، وحماية الأسواق المحلية ضد المنافسين ، وبالطبع فإن مجموع ذلك كله قد أدى إلى زيادة الأرباح .

ورافق أيضاً تصعيد تصدير رأس المال الأمريكي إلى البلدان المتحررة حديثاً ، تبدل في طرق تمويل الإستثمارات . ففي الفترة الواقعة ما بين الخمسينيات وأوائل الستينيات تم ضمان ازدياد الإستثمارات الأمريكية بصورة رئيسية عن طريق استثمارات جديدة ، بينما كان هنالك منذ منتصف الستينيات تزايد في حصة الأرباح المعاد استثمارها في البلدان النامية ، والتي كانت تساوي مقدار ألف مليون دولار ، شملت استثمارات جديدة بمعدل ٧١ بالمئة سنة ١٩٦٧ . وفي العام ١٩٨٠ بلغت أرباح الإستثمارات المكررة نسبة ٥٤ بالمئة من مبالغ الإستثمارات الأمريكية المباشرة الإجمالية في هذه البلدان .

وبذا ، زادت استثمارات رأس المال الأمريكي في البلدان النامية من اعتماد اقتصاد الأخيرة على أمريكا ، بل تأثر في الحقيقة لحد يفوق مصادرها بالذات .

وبإبقاء الولايات المتحدة الإستثمارات المباشرة كشكل أساسي لإستثمار رأس المال في البلدان النامية ، لجأت أيضاً إلى أشكال متعددة من تصديره . فلقد زادت بصورة خاصة من استثمارات الأسهم وتصدير الأرصدة . ونمت حصة استثمارات الأسهم في تصدير رأس المال الخاص إلى البلدان النامية خلال السبعينيات من معدل ١ر١٩ بالمئة إلى ٣ر٢٤ بالمئة ، ومعدل حصة الأرصدة الخاصة المصدرة من نسبة ٧ر٢ بالمئة إلى ٢٣ بالمئة ، بينما انخفضت نسبة الإستثمارات الخاصة المباشرة من ٥٨ بالمئة إلى ٣٨ بالمئة .

إن زيادة نصيب استثمارات الأسهم والأرصدة المصدرة في مجمل مبالغ استثمارات رأس المال الخاص ، لدليل واضح على تكثيف نشاطات الإحتكار

الأمريكي ، الذي يزود مباشرة أو عن طريق أقنية من السوق الأوروبية ، ما يصل لحد ثلثي الأرصدة المسلمة إلى دويلات وطنية فتية من المصادر الخاصة . ووفق تقديرات نظام الاحتياط الفيدرالي للولايات المتحدة ، نجد أن الشركات المسيطرة على هذا المجال هي ست شركات ، ويطلق عليها اسم «الستة الكبار» : مصرف أمريكا ، وسيتي كورب ، وتشيزمانهاتن ، ومورغان فانتي ترست ، ومصرف هانوفر الكيميائي والصناعي .

تعتمد النشاطات التوسعية لمصارف أمريكا على قوتها المتعاظمة ، في سيطرة الدولار على تبديل الدفعات الدولية وصفقات النقد الأوروبية ، إلى جانب تواجد الولايات المتحدة في جميع المراكز المالية المحلية والدولية ، بما فيها بلدان باناما ، وسنغافورة ، والشرق الأوسط ، مثلما تعتمد أيضاً على توغل رأس المال الأمريكي في أنظمة الحساب الجاري لغالبية المستعمرات وأشباهها سابقاً .

في السنوات الخمس عشرة السابقة ربحت المؤسسات الأمريكية بمجموعها ما ينوف عن نصف ما يتدفق من الإستثمارات المباشرة الجديدة من البلدان الرأسمالية إلى الدول النامية . ولا شك أن هذا الأمر عرضي . لأن كل سبب من أجل الحفاظ على توسع رقعة رأس المال الأمريكي الخاص في البلدان النامية ، منذ منتصف الستينيات ، له طبيعة هادفة ، كونه يشكل إحدى المهام الإستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية .

لم تطرأ على بنية الإستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية أية تبدلات ملموسة ، خلال السنوات القليلة الماضية . فبلدان أمريكا اللاتينية التي تُعتَبَر المجال الرئيسي لتوسع رقعة رأس المال الأمريكي الخاص الذي وصلت أرباحه في العام ١٩٨١ لمعدل ٦٩٫٣ بالمئة من مجموع الإستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية (٧٢ بالمئة سنة ١٩٥٥) . وكانت حصة آسيا ٢٣٫٢ بالمئة في العام نفسه (١٩ بالمئة سنة ١٩٥٥) ، وحصة إفريقية ٧٫٥ بالمئة (٩ بالمئة عام ١٩٥٥) . ومنذ العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٧٩ بلغ مجموع استثمارات رأس المال

الأمريكي المباشرة مبلغ ١٤٫٩ ألف مليون دولار ، أي حوالي ٢٥ بالمئة من مجموع المبالغ التي ذهبت إلى أمريكا اللاتينية .

تواجه الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل وضعاً لا يسعها أن تعتمد فيه على ممارسة «ديبلوماسية الإعتداء» ، أو ممارسة الضغط وإملاء رغباتها ، أمام تيار حركات التحرر الوطني ، وأن تفرض سياسة النفع لذاتها فقط على الدول الناشئة . والأكثر من هذا كله ، إن الدول النامية المعتمدة سياسياً واقتصادياً على الإشتراكية العالمية ، قد أجبرت الأمبريالية الأمريكية مراراً على تقديم التنازلات ، ووجهت ضرباتها إلى نظام الإستغلال الدولي الذي أسسته الولايات المتحدة بمساعدة المؤسسات المتعددة القوميات والقارات . وقد أوضح ذلك عجز كلٍ من برنامجي إصلاح البورجوازية في البلدان النامية ، اللذين طرحتهما إدارة جون كينيدي ، وعقم الخط الأكثر صرامة الذي اتبعه الرئيس ليندن جونسون . لذا بات على الولايات المتحدة أن تعيد النظر ثانية في الوسائل التكتيكية التي اتبعتها في سياستها .

بعد مرور أكثر من عقد من الزمن ، طرأت على مجريات العلاقات الإقتصادية الدولية سلسلة من التغيرات الحادة . فعدم الإستقرار الإقتصادي في الدول الرأسمالية المتطورة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة كان يتعاظم ، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم التناقضات الأمبريالية ، وذلك لإعتماد البلدان الرأسمالية أكثر فأكثر على تقلب أسواق السلع العالمية ، واستيراد المواد المعدنية الخام نفسها ، بخاصة النفط الخام منها . أما في البلدان النامية فإن عملية إخراج رأس المال الأمريكي الخاص من القطاعات الرئيسية من الإقتصاد تسير في طريقها . وقد صرح الرئيس ريتشارد نيكسون في هذا الخصوص بأنه ينبغي ألا تُبنى العلاقات الأمريكية مع البلدان الأقل تطوراً بعد الآن على أسس برامج الإنعاش فقط . فلقد بحثت الولايات المتحدة وسعت إلى تخطيط سياسة منسّقة وشاملة في مجال الإنماء ، تغطي كلّ مجالات علاقاتها الإقتصادية مع البلدان الأقل تطوراً ... فأهداف الولايات المتحدة

من التجارة والإستثمارات والإصلاح المالي يمكن أن تهدد إذا فشلت بجرٍّ البلدان الفقيرة للإسهام في نظام إقتصادي عالمي أكثر انفتاحاً ، وبذا ستحرم هذه البلدان من فرصة إحراز التقدم ، كي تلبي حاجياتها وآمالها في التطور [1] .

بغض النظر عن البلاغة الموجودة في التصريح التالي ، سيرى المرء بكل وضوح الفكرة الرئيسية للرئيس الأمريكي « يجب أن تصبح البلدان النامية جزءاً مكوناً أساسياً من اقتصاد العالم الرأسمالي ، بينما تستخدم الولايات المتحدة من أجل هذا الهدف مفهوماً ـ موسعاً ـ كي تفرض رغباتها عليها ، بما فيها كل من ـ المساعدة ـ وعلاقات التجارة الخارجية من جهة ، وتصدير رأس المال من جهة أخرى . » .

وفي السبعينيات اتجهت الولايات المتحدة نحو سياسة أكثر نشاطاً في التوسع الإقتصادي ، وعكفت في الوقت نفسه على إجراء بعض التصحيحات التكتيكية . فاتبعت من ناحية نهج تخفيض درجة « التزام » الولايات المتحدة في منح المساعدات إلى ما يسمونه ببلدان الدرجة الثانية ، وتركيز جهودها الرئيسية على الدول الأساسية من ناحية أخرى . وفي الوقت نفسه خفضت المخصصات من أجل « مساعدات » الحكومة ، وتحسنت ظروف امتصاص نشاطات رأس المال الخاص [2] .

كما وأعيد تنظيم البناء الإداري لحدٍ ما : فاختلفت المساعدة بهدف التطوير الإقتصادي عن المساعدة « الأمنية » . وبصورة عملية منحت إعادة التنظيم هذه يداً

---

(١) انظر « تقرير الرئيس حول الاقتصاد العالمي » واشنطن ١٩٧٤ صفحة ١٩ ـ ٢٠ .

(٢) أمليت هذه التخفيضات لحد ما بسبب المشاكل الاقتصادية للولايات المتحدة ، وبصورة خاصة ، بسبب ميزان المدفوعات السلبي المزمن ، وعجز الميزانية الهائل في الحكومة . وفي الوقت نفسه ، أدى اتساع رقعة تصدير رأس المال الخاص على المدى القصير ، إلى تزايد توازن المدفوعات السلبي في الولايات المتحدة ، علماً بأن هذه الخسارات انعكست فيما بعد ، مثلما أوضحت تخمينات الاقتصاديين السوفيت عن طريق تضاؤل تحويل الأرباح خلال خمس أو ست سنوات . (من أجل تفاصيل أكثر انظر ج . ج . شيبيكوف ـ تأثيرات تصدير رأس المال الاقتصادية الاجتماعية ـ موسكو ١٩٧١) .

حرة إلى المدافعين عن التدخل **الفعّال في قضايا** الدول الأجنبية ، مع استخدام الوسائل العسكرية والإستثمارات بشكل خاص .

في الوقت نفسه ، في السبعينيات ، تعهدت حكومة الولايات المتحدة القيام بسلسلة من الإجراءات لتوسيع رقعة المساعدة لتصدير رأس المال الخاص إلى البلدان النامية . وكان من بين هذه الإجراءات بصورة أولية ، إنشاء مؤسسة في العام ١٩٧٠ ، تتناول شؤون الإستثمارات الخاصة في الخارج ، وإلغاء برنامج التقييد الإجباري ، ورقابة تصدير رأس المال الخاص (١٩٧٤) وبمساعدة المرسوم التجاري للعام ١٩٧٤ بسلسلة من المواد التي تدين اتباع البلدان النامية سياسة تأميم الممتلكات والأموال الأمريكية .

من المهم أن نؤكد أنه منذ النصف الثاني للسبعينيات ، بدأ معدل ازدياد الإستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية يتجاوز المؤشر الذي يخص استثمارات رأس المال في اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة . وإلى جانب السبب الرئيسي في أن هنالك مخاوف من إمكانية تقويض مواقع الولايات المتحدة بصورة خطيرة عن طريق نضال حركات التحرر الوطني ، يمكن للمرء أن يتعرف على مجموعة من الحقائق التي استلزمت تصعيداً واسع النطاق في مجال الإستثمارات الأمريكية المباشرة ضمن البلدان النامية .

أولاً ، الأزمة الاقتصادية ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ التي أُرفقت بإثارة مشاكل المواد الخام وبخاصة الطاقة النفطية ، والتي أثارت الحدة على مشكلة «الإعتماد» على مصادر المواد الخام والنفط وضرورة إعادة تمتين المواقع الأمريكية هناك .

ثانياً ، يمكن للمرء أن يشهد تأثير عوامل معينة ارتبطت مع الطابع العام للتطور الإقتصادي في الولايات المتحدة بحد ذاتها ، وبوجه خاص مساعي المؤسسات الأمريكية في إعادة وضع حقول الطاقة المنفردة ــ أو عمليات المواد المنتجة المكثفة (المسماة بأفرع «التلوث» الصناعية) إلى أماكن وجود المنابع المماثلة . فإعادة تجميع بعض قطاعات الصناعة التصنيعية مثلاً ، وتجميع البضائع

المصنعة من عناصر أساسية مستوردة ، وما شابه ذلك في بلدان رخيصة اليد العاملة إبان السبعينيات ، يرتبط أيضاً مع العوامل المومىء إليها آنفاً .

ثالثاً ، كان التوسع في مجال توغل اقتصاد الولايات المتحدة في البلدان النامية متأثراً بشدة بالتنافس الأمبريالي على أسواق البيع ، وعلى مصادر المواد الخام ، والتقدم الذي أوضح بأن الولايات المتحدة في السبعينيات فقدت تدريجياً نفوذها في عدد من البلدان النامية نتيجة للتوغل الفعّال الذي شنته أوروبا الغربية واليابان على اقتصادها . وعلى سبيل المثال ، وحتى في بلدان أمريكا اللاتينية تضاءل نصيب الإستثمارات الأمريكية في الحجم الإجمالي لرأس المال الأجنبي المستثمر في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ : ففي البرازيل من ٣٨ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة ، وفي المكسيك من ٨١ بالمئة إلى ٦٩ بالمئة ، وفي كولومبيا من ٥٦ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة .

إن التوزع الجغرافي لإستثمارات الولايات المتحدة في ٢٤ بلداً نامياً الذي يبلغ معدل ٩٢ بالمئة إلى ٨٧ بالمئة من الحجم الإجمالي للإستثمارات الأمريكية فيما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، يوضح السمة الإنتقائية لتوزع رأس المال في المنطقة . وبصورة واضحة تركز الإحتكارات استثماراتها في بلدان لها من وجهة نظرها حكومات سياسة مستقلة تقريباً ، ولها مصادر طبيعية غنية ، وسوق محلية كبيرة كافية ، وحد معين من التطور الصناعي المحلي .

إن البلدان الرئيسية التي يستثمر فيها رأس المال الأمريكي هي بلدان وأراضي أمريكا اللاتينية ، والبحر الكاريبي ، مثل البرازيل ، والمكسيك ، وباناما ، والأرجنتين ، وفنزويلا ، والبيرو ، وبرمودا ، والبهاما . ففي العام ١٩٨١ بلغ معدلها حوالي ٧٠ بالمئة من إجمالي الإستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية ، وفي الوقت نفسة ، يمكن مشاهدة «اختصاصاتها» القطاعية بكل بساطة . وتركزت الغالبية العظمى (٦٦ بالمئة) من استثمارات الولايات المتحدة على اقتصاد البرازيل ، والمكسيك ، والأرجنتين ، وفنزويلا ، في مجال الصناعات التصنيعية ، بينما كانت

برمودا وباناما وبهاما قد تركز معظمها على الإستثمارات التجارية ، من شركات للتأمين والأرصدة المالية . (مبلغ ١٤٫٤ ألف مليون من أصل ١٧٫١ ألف مليون دولار) .

تتم استثمارات رأس المال الأمريكي وما زالت تمارس حتى اليوم عن طريق الشركات التي تمتلكها الاحتكارات الأمريكية ، وعن طريق الشركات المختلطة . وعلى سبيل المثال ، ينتمي ٦٥ بالمئة من الشركات الأمريكية التابعة في المكسيك إلى الشركات الأمريكية الأمّ برمَّتها ، وبينما يمتلك الباقي جنسيات مختلطة ، فإن ١٥ بالمئة من مصالح الشركات الأمريكية التابعة تنتمي إلى الأقلية . وعلى أية حال ، يبحث الإحتكار عن تعويق تقدم هذه الفروع الصناعية في بلدان أمريكا اللاتينية ، عن طريق المساعدة التي يمكن لتلك البلدان أن تبني بها تطورها الإقتصادي . هذا وينوي الإحتكار منح هذه البلدان «أحط القطاعات» في الصناعات التصنيعية ، التي غالباً ما تسير ضد تيار مخططات التصنيع الوطنية .

انظر الجدول رقم (٢)

تتكون معظم استثمارات الولايات المتحدة في الصناعات التصنيعية في البرازيل من الهندسة الكيميائية والعامة ، والهندسة الألكترونية ، والصناعات الكهربائية ، إلى جانب تصنيع المعدات ونقلها . وتبدو بنية الإستثمارات الأمريكية في كل من المكسيك ، والأرجنتين ، وفنزويلا الشيء نفسه نوعاً ما . وتسيطر الشركات الأمريكية تماماً على صناعة المحركات في البرازيل ، وتقبض في أيديها على ٨٠ بالمئة من الصناعة الصيدلانية ، وحوالي ٥٠ بالمئة من الصناعة الكيميائية ، و٤٧ بالمئة من إنتاج الألومنيوم ، وعلى ٥٠ بالمئة من الهندسة . أما في المكسيك فتسيطر أكبر أربع مجموعات تمويل في الولايات المتحدة ــ هي : مورغان ، وركفلر ، وسيتي كورب ، ومصرف أمريكا ــ على ثلثي موجودات جميع الشركات الأمريكية العاملة في مجال الصناعة التصنيعية . وهنا يجب التنويه إلى أن المؤسسات الأمريكية تعزز مواقعها بنشاط في المجال الصناعي ، ضمن بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية أيضاً ، ففي العام ١٩٧٩ بلغت هذه الصناعات وحدها معدل ٨٧ بالمئة من

الجدول رقم (٢)

استثمارات الولايات المتحدة المباشرة في البلدان الرأسمالية النامية

(بملايين الدولارات)

البلدان	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
النمسا	—	—	—	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٦
بلجيكا	٠ر٧١ (١)	٤ر٢	٤ر٧	٥ر٩	٦ر٣	٦ر٣
بريطانيا	٥ر٧	١٧ر٤	٢٠ر٤	٢٣ر٥	٢٨ر٦	٣٠ر١
اليونان	—	—	—	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٢
الدانمرك	٠ر٢	٧	٠ر٩	١ر١	١ر٣	١ر٤
ايرلندا	—	١ر٢	١ر٦	١ر٨	٢ر٣	٢ر٦
اسبانيا	٠ر٤	٢ر٢	٢ر١	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٩
ايطاليا	١ر٠	٣	٣ر٦	٤ر٤	٥ر٤	٥ر٤
كندا	١٧ر٠	٣٥ر٤	٣٧ر٣	٤٠ر٢	٤٥ر٠	٤٧ر٠
لوكسمبورغ	—	—	—	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٦
هولندا	٠ر٩	٤	٤ر٧	٦ر٩	٨ر١	٨ر٨
النرويج	٠ر٢	١ر٦	١ر٦	١ر٣	١ر٧	٢ر٣
البرتغال	—	—	—	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣
فرنسا	١ر٨	٦ر١	٦ر٨	٨	٩ر٣	٩ر١
المانيا الغربية	٣ر١	١١	١٢ر٧	١٣ر٥	١٥ر٤	١٦ر١
سويسرا	١ر٢	٦ر٢	٧ر٤	٩ر٧	١١ر٣	١٢ر٤
السويد	٠ر٤	١ر٢	٠ر٢	١ر٤	١ر٥	١ر٤
اليابان	٠ر٨	٤ر١	٥	٦ر٢	٦ر٢	٦ر٨

(١) بما فيها اللوكسمبورغ .

الجدول رقم (٣)
الاستثمارات في البلدان النامية ، بالنسبة المئوية

البلدان	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الولايات المتحدة	٤٩ر٧	٥١ر٢	٦٩	٣٩ر٩	٥١ر٢	٥٠ر٣	٥٩ر٢
كندا	١ر٥	١ر٧	٢ر٩	٥ر٥	٤ر١	٤ر١	١ر٣
أوروبا الغربية	٤٣ر٧	٣٧ر١	٢٥ر٥	٣٩ر٨	٣٦ر١	٣٣ر١	٣٣ر٦
وتضـــم							
بريطانيا	٧ر٩	٩ر٢	٧ر٦	١٢ر٢	١٢ر٩	١٠ر٥	١١ر٢
إيطاليا	١ر٩	٣ر٣	١ر٤	٢ر٧	١ر٧	٠ر٦	٣ر٤
هولندا	٤ر٨	٥	٢ر٢	٣ر١	٥ر١	٠ر٤	١ر٢
فرنسا	١٥ر٧	٦ر٤	٢ر٦	٣ر١	٢ر٨	٣ر٧	٥
ألمانيا الغربية	٦ر٨	٨ر٦	٧ر٨	٩ر٨	٨ر٩	٩ر٢	٦ر١
اليابان	٤ر٥	٧ر١	٢ر١	١٣ر٩	٧ر٦	١١ر٨	٥ر١

تدفق رأس المال الصافي من الولايات المتحدة إلى الصناعات التصنيعية في جميع البلدان النامية ، ونسبة ٦٦ بالمئة من الإستثمارات .

شهدت السبعينيات تزايداً في استثمارات الولايات المتحدة المباشرة بقارة آسيا ، وبصورة أولية في مناطق جنوب شرقي آسيا . هذا ويشير أيضاً توزع رأس المال الأمريكي في بلدان تلك المنطقة إلى السمة الإنتقائية لقرارات الإستثمار . وتشمل القائمة المؤلفة من (٢٥) مجالاً من مجالات استثمار رأس المال كلاً من : هونغ كونغ ، والهند الصينية ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وتايلاند ، وتايوان ، والفيليبين ، وكوريا الجنوبية . ففي العام ١٩٨٠ شكلت نسبة ١٥٫٥ بالمئة من الإستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية . وهنا ينبغي ملاحظة أن منطقة جنوب شرقي آسيا دائماً محط أنظار حكومة الولايات المتحدة ورجال الأعمال فيها . وقد أعارت الإدارة الأمريكية دائماً أهمية حاسمة إلى المواقع الإستراتيجية الرئيسية في هذه المنطقة ، لحد توسيع شبكة قواعدها الحربية هناك ، بينما انجذبت رجال الأعمال الأمريكيون بمناخ الإستثمار المُفَضَّل ، حيث الاحتياطي الفني من المعادن ، والطاقة البشرية الرخيصة .

كانت سياسة الولايات المتحدة فيما بعد الحرب موجهة شطر قمع حركة التحرر الوطني ، وقد تميزت بعدائيتها ، وتدخلها العسكري والسياسي في شؤون الهند ــ الصينية ، كي تفرض حكومات تخضع للولايات المتحدة بالقوة . بيد أنه بنهاية الحرب ضد الشعب الفيتنامي التي دامت سنوات طويلة ، برهنت على أن أية محاولة لإملاء أو فرض أية رغبة أجنبية على الأمم الأخرى بوساطة السلاح ، هي محاولة يائسة لا أمل فيها ، ومصيرها الحتمي هو الفشل . ففي منتصف السبعينيات تزعزعت مواقع الولايات المتحدة في هذه المنطقة بصورة خطيرة ثم انهارت .

خلق تبادل الوضع الجذري في الهند ــ الصينية مناخاً ملائماً لبدء تعاون سلمي في آسيا ، وعلى الأخص في المجال الإقتصادي . لكن الولايات المتحدة ردَّت على هذا التبدل بتصعيد حاد لتوسعها السياسي والإقتصادي . فزادت استثمارات

الشركات الأمريكية المباشرة في كل من هونغ كونغ وإندونيسيا ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وتايلاند ، وتايوان ، والفيليبين ، بين عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٧٧ من ٩ر٠ ألف مليون دولار إلى ٦ر٤ ألف مليون دولار . وكنتيجة لذلك ، ازدادت حصتها من الحجم الإجمالي للإستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية ، من معدل ٦ بالمئة سنة ١٩٦٦ إلى ٣ر١٧ بالمئة في العام ١٩٨١ .

في أواخر السبعينيات تمّ توظيف ٣٦١ مشروعاً تابعاً لشركات أمريكية بمبالغ وصلت إلى حوالي ١١ ألف مليون دولار في هونغ كونغ ، حيث استثمرت الشركات الأمريكية أموالاً أكثر من بقية البلدان النامية في آسيا . واستثمرت معظم هذه الأموال (٧٥ بالمئة) في الأعمال المصرفية .

وشهدت السبعينيات أيضاً تزايداً ملموساً في استثمارات الصناعات التصنيعية . وقد تمت أكبر الإستثمارات في الفيليبين (٦ر٠ ألف مليون دولار في العام ١٩٨١) حيث يحتل رأس المال الأمريكي مواقع مسيطرة في تكرير البترول ، والصناعات الكيميائية والصيدلانية . واستثمرت الشركات الأمريكية في كل من سنغافورة وتايوان مبالغ ٦ر٠ و ٣ر٠ ألف مليون دولار تقريباً ، واحتل الأولوية منها تجميع المصانع للصناعات الألكترونية والهندسية . كما واتضح للعيان وجود نمو كهذا في الإستثمارات التي وظّفت في إندونيسيا وكوريا الجنوبية .

وفي مجال استراتيجية الولايات المتحدة الإقتصادية ، فقد كيفت أمريكا نفسها باطّراد بالنسبة للدول الوطنية الحديثة ، وطورت ارتباطها مع بلدان أكثر تطوراً والتي تعطيها دور الإرتباط المساعد في الآلية الإقتصادية للولايات المتحدة ذاتها . وقد بلغ رقم الإستثمارات الصناعية الأمريكية المباشرة لشركاتها في هذه البلدان لعام ١٩٧٧ معدل ٣٦ بالمئة . وعن طريق التوغل المتزايد عمقاً في صناعات البلدان النامية ، تمارس الولايات المتحدة اعتماد هذه البلدان الدائم على التكنولوجيا الأمريكية ، مجددة ومعيدة النظر بأشكال توسعها المستمر وطرقه .

منذ قدوم إدارة رونالد ريغان إلى السلطة اتضح تبدل آخر نحو اليمين في

السياسة الخارجية ، بما في ذلك سياسة الولايات المتحدة الإقتصادية . إذ تحدد هذه الإدارة أهدافها السياسية الداخلية والخارجية مع الإهتمام بالأعمال التجارية الكبيرة ، ورفعت قيود توسيع رقعة الأعمال الرأسمالية الأمريكية الخاصة في البلدان النامية . ووفق مخططات استراتيجيي واشنطن ، يجب أن تتعرض الدول الفتية للاستغلال والقمع .

في السبعينيات فقدت الشركات الأمريكية بعض مواقعها في عدد من البلدان في مناطق التحرر الوطني . فلجأت الرأسمالية في هذه الظروف إلى خدعتها القديمة ، في تسمية أهدافها الأنانية كمصالح وطنية عامة . وكنتيجة لذلك برز المفهوم الأمريكي بالطبع تحت اسم «المصالح الحيوية» . ومثلما يضطر الباحثون البورجوازيون للإعتراف ، فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تهدف إلى تأمين الممتلكات الخاصة وضمانها ، وحرية الأسواق ، والأرباح «لرجال الأعمال الأمريكيين الذين يستثمرون أموالهم دولياً» . إن مفهوم «المصالح الحيوية» بني على حماية الأرباح الحقيقية والفادحة التي تسهر على حراستها سلطة كاملة بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية .

في الوقت نفسه ، اضطرت الإحتكارات الأمريكية إلى القيام ببعض التنازلات . وقد توضح ذلك بيانياً في مثال الإستثمارات لإستخراج النفط من الشرق الأوسط ، وشمال إفريقية .

فبعد الحرب العالمية الثانية كان يسيطر على سوق النفط الرأسمالي اتحاد محتكري النفط الدولي (كارتل) الذي يضم الشركات «الخمس الكبار» للنفط في أمريكا . ومع ذلك ، كانت تعمل عند منتصف السبعينيات ما لا يقل عن أربعين شركة في الشرق الأوسط ، واحتكرت «الخمس الكبار» ٦٠ بالمئة من إنتاج النفط في المنطقة ، وظلت الأداة الرئيسية للتوسع الأمريكي .

ثم وجهت حركة التحرر الوطني في بلدان هذه المنطقة لطرد الإحتكارات الأمريكية . ففي مجموعة الإجراءات التي اتخذت ضد رأس المال الأمريكي مثل

إعادة النظر في الإتفاقات غير المتكافئة والتنازلات ، إلى جانب تأميم ممتلكات الشركات الأمريكية ، وارتفاع أسعار النفط ، أدت إلى انتقائهم أكثر البلدان أهمية في المنطقة ، وفق مقتضيات سياستهم واقتصادهم . وهذه هي أولى الخطوات التي اتخذت ضمن سلسلة من الإجراءات في البلدان المنتجة للنفط ، خلال السبعينيات وذلك من أجل حماية مصالحها .

إن العناصر السياسية ـــ الإجتماعية المتغايرة في البلدان المنتجة للنفط ، بخاصة في البلدان العربية ، قد اتضحت بأشكال وطرق متعددة ، استخدمت من أجل تأميم ممتلكات شركات النفط الأمريكية . لكن برغم وجود الإختلافات العديدة فيما بينها ، أدى نضال البلدان المنتجة للنفط من أجل الإستقلال الاقتصادي إلى التوصل لأفضل النتائج بخاصة على طريق التأميم . وبحلول عام ١٩٧٥ كانت شركات البلدان النامية قد تملكت ٦٢ بالمئة من إنتاج النفط في العالم الرأسمالي (١٢ بالمئة عام ١٩٧٢) نجد أن حصة كارتل النفط الدولي قد تناقصت من معدل ٧٣ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة[١] .

شُنَّت حملة دعائية في الغرب ، بخاصة في الولايات المتحدة ، ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا . يتهم فيها محركوها البلدان العربية بمسؤولية مشاكل الطاقة ، وجميع الصعوبات الأخرى التي يواجهها الإقتصاد الرأسمالي .

بيد أنه ، من المعروف جيداً بأن الدول المنتجة للنفط لا تدافع سوى عن مصالحها ، باستعادة حقوقها التي نهبتها الأمبريالية . فادعاء عكس المفاهيم ، وقلب الحقائق الواضحة رأساً على عقب ، هو أسلوب الإحتكار الرأسمالي . ففي الحقيقة ، أن وضع النفط الراهن في الغرب ليس سوى نتيجة سياسة محددة ، لاستغلال الثروات الطبيعية للبلدان المنتجة للنفط لعقود طويلة ، قد شارفت على

---

(١) أ.ي. بريمكوف : شركات النفط المتعددة القوميات ، والبلدان المنتجة للنفط ، تحول العلاقات (ايديولوجية السياسة والاقتصاد الأمريكي رقم ١١ عام ١٩٨١ صفحة ١٧ ـــ ١٨) .

الإنتهاء . وما سياسة إسرائيل في ضم الأراضي العربية وعدم رغبتها الإنسحاب منها إلا دليل آخر مسؤول عن هذا الوضع . ولا يمكن في ممارسة مثل هذه السياسة والإقتصاد المتداخلين فيما بينهما ، الفصل بين طرف وآخر .

في السبعينيات ، عندما أصبحت قلة المواد الخام وشح النفط واضحاً في عدد من البلدان الرأسمالية ، وضع اصطلاح «أزمة النفط» قيد التداول . لكن البشرية غير مهددة بكارثة التزود بالطاقة ، هذا الأمر الذي يجمع عليه جميع الخبراء . فالعلم لم يقل بعد كلمته الأخيرة في مجال تطوير مصادر طاقة جديدة . إن أسباب هذه الأزمة هي اجتماعية وسياسية ، أكثر منها طبيعية . وإن أفضل دليل واضح على ذلك هو أن العالم الاشتراكي لم يعانِ في الحقيقة من أية أزمة في الطاقة . لهذا السبب يدعم الإتحاد السوفييتي ودول اشتراكية أخرى تلك البلدان التي ترى أن المخرج من الأزمة هو عن طريق الحد من نشاطات شركات النفط الأجنبية التي تحمل العبء الرئيسي من المسؤولية عن الأزمة . ليس ثمة سياسي متزن إلا ويعترف بحق الدول المستقلة الشرعي في الحفاظ على استقلالها ، وحماية مصادرها الطبيعية ، وضمان احترام حدود أراضيها وسيادتها .

أمَّن النظام الجديد لتحديد الأسعار مصدر ثراء للدول المنتجة للنفط من أجل تمويل اقتصادها الخاص . ويكفي القول بأنه في العام ١٩٧٢ بلغ دخل النفط في الدول العربية المنتجة للنفط وحدها إلى حوالي (٧٫٥) ألف مليون دولار ، بينما بلغ الرقم في العام ١٩٧٥ حوالي (٥٧) ألف مليون دولار . وفي العام ١٩٨٠ وصل حجم الأموال الإجمالي التي جمعتها دول الأوبيك ، حسب تقديرات بعض المصادر إلى ٣٥٠ ألف مليون دولار . وكنتيجة لذلك ، كسبت البلدان المصدرة للنفط أموالاً تستطيع بها شراء الشركات الأمريكية . ويشير هذا بكل تأكيد إلى عدم وجود تدفق استثمارات مباشرة من الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط . بل على النقيض من ذلك ، فنتيجة خدع إحصائية ، وستار من التمويه فلقد تم ربح ليس أكثر مما تبقى لشركات النفط الأمريكية بعد التأميم فحسب ، بل طرحت أيضاً استثمارات جديدة . وفي الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧٥ ـــ ١٩٧٩ فاق حجم

رأس المال الخاص المصدر من الولايات المتحدة من أجل الإستثمار المباشر في الشرق الأوسط مبلغ (١ر٥) آلاف مليون دولار ، بالاضافة إلى الأرباح التي أعيدت للإستثمار ، والتي بلغت حوالي (٦) آلاف مليون دولار .

وفي السبعينيات أجري على آلية استخلاص الشركات الأمريكية للأرباح من عائدات النفط في بلدان الشرق الأوسط عملية إعادة بناء جذري . وفي تلك السنوات زادت البلدان العربية ضريبة الدخل على الأرباح و « الملكية » . فلقد رفع معدل ضريبة الدخل على أرباح الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات الأجنبية من نسبة ٥٠ إلى ٨٥ بالمئة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤ .

يجب أن يعتبر النصف الأول من السبعينيات بمثابة حد فاصل ، حيث بلغت الإستثمارات الأمريكية المباشرة في الشرق الأوسط الذروة (ثلاثة آلاف مليون دولار في العام ١٩٧٩) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، نجم عن ذلك انخفاض كبير في مجال رأس المال ، الذي استثمر من قبل الشركات الأمريكية بعد التأميم ، تأميم ممتلكات شركات النفط الأجنبية . فلقد خسرت أكبر شركات النفط الأمريكية مواقعها الرئيسية في صناعات إنتاج النفط بالعراق ، والكويت والعربية السعودية ، وقطر ، والبحرين ، والتي كانت من أهم النتائج في السبعينيات .

رافق تأميم ممتلكات شركات النفط الأمريكية تعويضات سخية دُفعت إلى أصحابها ، يقرر مقدارها باتفاق متبادل . وبذا لم ينجم عن تخفيض دور الشركات لمستثمرين مباشرين لرأس المال في استخراج النفط تخفيضاً ملموساً ، في مجال نشاطات الولايات المتحدة في اقتصاد النفط بالدول النامية ، مع أن التأميم حلَّ بالفعل المشكلة الرئيسية الهامة ألا وهي ملكية إنتاج النفط . والأكثر من ذلك ، في النصف الأخير من السبعينيات تجاوزت الولايات المتحدة نشاطاتها في الشرق الأوسط ، مستغلة استمرار بلدان المنطقة بالإعتماد عليها ، وعلى شركات النفط الأجنبية في مجالات النقل والتسويق ، وذلك للقصور الموجود في هذه البلدان في حقل الهندسة والفنيين ، وإلى جانب مخططات بعض البلدان المعينة لتأسيس

اقتصاد وطني متشعب . لكن الشركات الأمريكية بتصرفها بين وقت وآخر كصاحبة أسهم ، بالإشتراك مع الدول ، أو مع أصحاب رأس المال الوطني ، قد وسعت رقعة أعمالها ونشاطها بصورة ملموسة في صناعة النفط .

تظل الدول النامية كعهدها في السابق ، مصدر أرباح هائلة لشركات النفط الأجنبية . ومن ناحية أخرى تعاني الدول المضيفة خسائر نتيجة العلاقات غير المتكافئة . إن خسائر البلدان النامية سنوياً كنتيجة لتحويل الأرباح من قبل الإحتكار ، والتلاعب بأسعار الشراء والمبيع بين شركات الإحتكار الغربي ، وتفاقم الأسعار المدفوعة من أجل الرخص ، والنقل ، و «استقطاب الأدمغة» ، وتدهور عائدات العملة ، نتيجة للتضخم المتسارع في الغرب باطّراد ، يفوق حسب التقديرات ١٠٠ ألف مليون دولار سنوياً .

في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٨١ بلغ مجموع الأرباح المجنية من البلدان المتخلفة من ثلث إلى أكثر من نصف جميع الأرباح المجنية من الإستثمارات المحولة إلى الولايات المتحدة . ويجب أن يضاف إلى هذا بأن الحجم الإجمالي للأرباح المستثمرة من قبل الشركات الأمريكية في البلدان النامية من العام ١٩٦٦ إلى العام ١٩٨١ فاقت مبلغ ٢٩ ألف مليون دولار . وإن الإستثمارات الأمريكية المباشرة في هذه البلدان شكلت ٢٨ر٩ بالمئة في العام ١٩٦٦ ومعدل ٢٤ر٧ بالمئة في العام ١٩٨١ من الحجم الإجمالي للإستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة ، ويجلب ذلك للمؤسسات الأمريكية حوالي نصف مجموع الأرباح المعادة إلى الوطن الأم أمريكا . يوضح هذا المثال بشكل مثير اهتمام الولايات المتحدة الخاص في حماية ما يسمى بـ « مصالحها الحيوية » في البلدان النامية ، ويظهر الدور الذي لعبته الأمبريالية الأمريكية كممول رئيسي مستغل للبلدان النامية . إنها ليست المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، بل العرق والدم الذي يقف وراء الأرباح الهائلة للإحتكارات الأمبريالية من نهبها ثروات النفط الأجنبي .

يرتبط الدخل العظيم من الإستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية

بغدد من القضايا ، بخاصة بالدرجة العالية من استغلال العمل بتعهدات أجنبية ، إلى جانب استخدام الطاقة البشرية البخسة . وعلى سبيل المثال : لاقت مجموع مؤسسات النفط الأمريكية أكثر من ٨٠ بالمئة من طلباتها بصدد الطاقة البشرية ، عن طريق استخدام السكان المحليين . فلقد كان المعدل الشهري هنا للأجور في العام ١٩٦٩ أقل من معدل الأجور في صناعات النفط بالولايات المتحدة ، بقدر ٢ر٣ وفي العام ١٩٧١ بمعدل قدره ٢ر١ . يوضح هذا الفرق تماماً طبيعة أعمال النفط الأمريكية المربحة للمحتكرين ، والمستغلة لشعوب البلدان النامية .

كانت الحيل والألاعيب بمعدل الأرباح التي مارستها الإستثمارات الأمريكية الخاصة والمباشرة في البلدان النامية من العام ١٩٦٦ إلى ١٩٨١ ، تهدف إلى الإزدياد خلال تلك المدة . فلقد نمت من نسبة ١٧ بالمئة في العام ١٩٦٦ إلى معدل ٢٢ بالمئة في العام ١٩٨١ ، ووصلت في سنوات منفردة إلى نسبة تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة .
وبذلك ، فالتناقص في أرباح عمليات الشركات الأمريكية (ببرميل النفط المنتج الواحد) في الصناعات النفطية بالبلدان النامية نتيجة التأميم ، وتشديد الشروط المالية للاتفاقيات ، وما إلى هنالك إلخ ، قد عُوِّض عنها بسخاء ، عن طريق ارتفاع أسعار النفط . وبما أن الشركات الأمريكية قد خسرت بعض مواقعها في مرحلة استخراج النفط ، احتفظت في الوقت نفسه بالسيطرة على حلقات أخرى من « سلسلة النفط » ، وزادت من أرباحها بوساطة رفع أسعار النفط ومنتجاته ، وأسعار المواد وعمليات نقل البترول .

إن الحسابات الدقيقة تكذب مزاعم حكومة الولايات المتحدة بأن استثمارات رأس المال الأمريكية الخاصة تساعد في « تحويل المصادر » من الولايات المتحدة إلى البلدان النامية ، بل في الحقيقة إن مصادر الأخيرة هي التي تستقطبها الولايات المتحدة . لذلك فليس من باب المصادفة أن تكون فوائد الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في البلدان النامية ذات أهمية بالغة في دخل الولايات المتحدة وميزان مدفوعاتها .

يخرج المدافعون عن الأعمال الكبيرة عن عادتهم ليؤكدوا «الإسهام الإيجابي» لمؤسسات النفط في اقتصاد البلدان المنتجة للنفط ، مقدار العائدات التي تصب عبر قنوات هذه الشركات تعتبر بمثابة «القواعد المادية للتطور» . وعلى أية حال ، إن الحقائق المتعلقة بارتباط الإستثمارات الأمريكية والأرباح في البلدان النامية تخالف كلياً الإدعاءات الأمريكية المتواصلة .

يعتبر توسع رأس المال على معدل متنام ، مع مساعدة المؤسسات النقدية والأرصدة المالية ميزة استثنائية هامة أخرى . فمنذ بداية تأسيسها بالذات استخدمت مؤسسة النقد الدولي ، والمصرف الدولي للإعمار والتطوير كأداة لممارسة ضغط سياسي واقتصادي على البلدان الأقل تطوراً . وقد أصبحت هذه المؤسسات بشكل واضح مؤسسات سياسية للنظام النقدي والمالي للأمبريالية ، الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة في يومنا هذا .

ومؤخراً ، أبدت القوى الغربية ، وبخاصة الولايات المتحدة نزوعاً نحو استثمار مؤسسة النقد الدولية بوظائف ذات رقابة واسعة على الإقتصاد والسياسة النقدية والمالية للدول الأعضاء في المؤسسة .

وفرضت مؤسسة النقد الدولية كشرط لمنح الأرصدة يتطلب ميزات متعددة ، تؤثر على التجارة الخارجية والسياسة الإقتصادية العامة من حيث الميزانية ، والمال ، والأرصدة ، والنقد . وتتضمن هذه المطالب عادة قيوداً على حجم الأرصدة الداخلية ، وارتفاع الضرائب ، وتجميد الأجور ، وانخفاض العملات الوطنية ، الأمر الذي ينجم عنه تباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي ، وارتفاع في الأسعار ، وتزايد في البطالة ، وتخفيض بمستويات حياة الناس العاملين .

وتُشير إلى هذا الخصوص الجلسة السادسة والثلاثون لمؤسسة النقد الدولية

والمصرف الدولي للإعمار والتطوير التي انعقدت في واشنطن عام ١٩٨١ ، وقد حضرها ممثلو الدول الأعضاء لهاتين المؤسستين الماليتين : وزراء المالية ، ومدراء المصارف المركزية ، وأمناء المنظمات النقدية الدولية .

طرحت البلدان النامية في جدول أعمال الجلسة عدداً من المطالب الحاسمة وجهت إلى هاتين المؤسستين الماليتين ، لكنها ووجهت بمعارضة الدول الغربية الشديدة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة . هذا وقد أوضح خطاب الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بصراحة في تلك الجلسة ، عدم رغبة الإدارة الأمريكية الأخذ في الحسبان بمصالح الدول الفتية المستقلة . وأوصى ممثلو الولايات المتحدة الذين منحوا دعماً قوياً من قبل الرئيس الجديد للمصرف الدولي للإعمار والتطوير السيد و . كلاوزن ، بأن تضبط البلدان النامية آلية اقتصادها و « تغيِّرها » بوساطة تشجيع التعهدات الخاصة ، وعلى رأسها الأعمال الأجنبية ، وتفضيلها عن قطاع الدولة التي ينبغي أن تقرر ذلك . وهذه شروط حاسمة بالنسبة لقرار منح المصرف لأية قروض .

وعشية انعقاد الجلسة شرعت مجموعة من مجلس الشيوخ الأمريكي في تحليل تقرير نشاطات المؤسسات المالية الرئيسية في المغرب الذي نشر مؤخراً ، وكانت النتائج التي وردت في التقرير يدعمها رسمياً وزير الخارجية السابق ألكسندر هيغ ، وأمين عام الخزانة دونالد ريغان ، تحتوي على توصيات لاستخدام النفوذ السياسي والمالي للولايات المتحدة ، من أجل توطيد سيطرة أشد رقابة في تطوير المصارف ، وعلى طلبات لإجراء تخفيض شديد على برنامج منح القروض الطويلة الأمد إلى أفقر البلدان بنسبة فوائد منخفضة ، وإنهاء تمويل البلدان ذات المعدل من الدخل الفردي عن طريق المنظمات الدولية .

وعند تقديم نتائج الجلسة ، عبر مدير المصرف الدولي للإنماء والتعمير و . كلاوزن عن نفسه لصالح تزويد الأموال لأهداف التطوير والإنماء في البلدان النامية ، وأكد على ضرورة توسيع دور القطاع الخاص . وأشار إلى أن

إحدى واجباته في المستقبل هو العمل من أجل زيادة التمويل الخاص بمعدل ملموس . وفي الوقت نفسه ، أكد كلاوزن أيضاً أنه ينبغي على المدينين الكبار إعادة النظر في سياستهم الإقتصادية ، ولتخفيض نفقات الحكومة ، والإسهام في تطوير القطاع الخاص ، وأن يروّجوا تجارة التصدير .

وبدوره ، صرح رئيس مجموعة البلدان النامية ، التي تضم ٢٤ دولة ، في بيانه الذي استعرض فيه نتائج الجلسة ، بأنه يمكن أن تنسحب بعض الدول النامية من المصرف الدولي للإنماء والتعمير ، إلا إذا توقف عن مطالبته بتخفيض آخر في منح الأموال لها .

بدأ عدد كبير من البلدان النامية يدرك بوضوح بأن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تعتبر مؤسسة النقد العالمية والمصرف الدولي للإنماء والتعمير ، كأدوات لتنفيذ سياساتها ، ووسائل للحفاظ على مؤسساتها الدولية .

تبرهن نتائج الجلسة الأخيرة بصورة مقنعة مرة أخرى ، بأن المؤسسات المالية الرئيسية للعالم الرأسمالي تواجهها أزمات حادة وقاسية . ومن المحتمل أن يضطر زعماء المؤسسة والمصرف ، تحت تأثير الضغط المتعاظم من قبل البلدان النامية ، إما إلى إعادة النظر في سبلهم الحالية ، وبأشكال نشاطات المؤسسة والمصرف ، أو يعيروا انتباهاً أكبر إلى مطالب الدول النامية .

وتعليقاً على نتائج الجلسة أشارت وكالات الأنباء إلى تعنت الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً على عدم رغبتها للاستماع إلى مطالب الدول النامية . وأفضل تعبير حول موقف القوى الرأسمالية إزاء قضية توسيع نطاق «المساعدة» للدول النامية ، يتجلّى في قول الولايات المتحدة : إذا لم تقدم هذه الدول النظام في قضاياها الاقتصادية والمالية ، فلا يمكن إحراز أي تقدم في مجال المساعدة .

هذا دليل آخر على عدم رغبة الدوائر الحاكمة للأعمال الكبيرة في الولايات المتحدة في التمشي مع رغبات واحتياجات البلدان النامية ، وإجراء تبديلات

ملموسة في نظام الرأسمالية النقدي والمالي ، آخذة بمصالح تلك البلدان بعين الاعتبار والحسبان . وفي الوقت نفسه ، تظهر الدول النامية عدم رضاً متزايد إزاء نشاطات هذه المؤسسات ، وبالدرجة الأولى إزاء محاولات الولايات المتحدة والغرب برمتها لقلب المؤسسات الحالية إلى أداة استعمار جماعي جديد .

هذا ويمكن وصف المرحلة الراهنة لتوسع رأس المال الأمريكي كما يلي :

لم تحاول أبداً دوائرُ الاحتكار الرأسمالية الجشعة من قبل ، بمثل هذه الفظاظة ، إخضاعَ سُبُلِ تطور العالم بأسره إلى مصالحها الأنانية . وقد كتب ماركس في زمانه بتهكمه المتميز أنه عندما تكون مسألة الملكية «واجبه المقدس» يُجْبَرُ الرأسمالي على «تأييد وجهة نظر كتاب الأبجدية ، بصفتها فقط النظرية الصحيحة لكل العصور ولجميع درجات التطور» [1] . ويود شخص ما أن يطبع للأمريكيين «كتاب أبجدية أمبريالية» يكون مرجعاً لجميع البشرية .

هذا المفهوم اللاتاريخي لا يوافق عليه منطق التطور الاجتماعي الذي يتجلى بأعلى مظاهره ومحتواه البنَّاء في تطبيق النظرية الماركسية ـــ اللينينية . وقد كتب يوري أندروبوف ، الأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفييتي ، قائلاً «افتحوا على ما تشاؤون من أفضل الثقافات والعلوم الحديثة ، تجدوا ما يسيطر على حياة العالم الروحية ، ويتركز في عقول الملايين بعد الملايين من الناس اليوم . هذه هي العقيدة الفكرية لطبقة صاعدة ترقى إلى تحرير البشرية برمتها . هذه هي فلسفة التفاؤل الاجتماعي ، فلسفة اليوم والغد» . ليس لرأس المال مثل هذا المستقبل ، لا في الداخل ولا في الخارج ، لا نظرياً ولا عملياً .

---

(١) أعمال كارل ماركس وف.أنجلز ، مجلد ٢٣ صفحة ٧٢٦ .

تصريحات في مؤتمر صحفي
موسكو ـ ٣ نيسان ١٩٨٣

أيها السيدات والسادة ،

أود التحدث عن بعض المسائل التي تدور حول الوضع الدولي والسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي .

حثّت على هذا المؤتمر الصحفي التصريحاتُ التي أدلى بها الرئيس الأمريكي ، وبصورة رئيسية الأخيرة منها . والتي تطرّق فيها إلى عدد من القضايا الهامة في الوضع الدولي ، وإلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وسياسة الاتحاد السوفييتي . ولا يترك الرئيس الأمريكي في خطابه أية فرصة تقريباً للتحدث عن سياسة الاتحاد السوفييتي . وهنالك أيضاً بعض المسائل المتراكمة التي تحتاج إلى توضيح وشرح .

إن ما يلفت الانتباه أكثر من أي شيء في خطابات الرئيس الأمريكي الأخيرة ، وبخاصة في تصريحيه اللذين أدلى بهما بتاريخ ٣٠ آذار والأول من نيسان قوله « بأن الولايات المتحدة بسياستها الخارجية ، وإذا أردنا أن نتوخى الدقة ، فالإدارة الأمريكية الراهنة توجّه قيماً أخلاقية راقية، وتتبع هدف حماية ورعاية حقوق الشعوب ، وإنها تدافع على نحو كاف عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بغض النظر عن أية زاوية تكمن فيها تلك المصالح ».

بيد أن للرئيس الأمريكي مفهومه الخاص حول النقاط الأولى والثانية والثالثة التي أدلى بها . فالقيم الأخلاقية الراقية لا يمكن الدفاع عنها بوساطة دول شُغلها الشاغل التحضير للحرب ، وعلى رأسها الحرب النووية . وإذا ما تساءل المرء عما إذا كان من الممكن الدفاع عن القيم الأخلاقية الراقية ، وفي الوقت نفسه أن يكون منشغلاً في التحضيرات لحرب نووية ، سيموت من ويلاتها مئات المئات من ملايين البشر ؟ بالطبع إن كلّ إنسان شريف سوف يرد على ذلك بالنفي . إن دولة منشغلة بالتحضير لحرب نووية ، يصفها ، بحق ، الكثير من العلماء والعديد من السياسيين ، بكارثة على حضارة الكرة الأرضية ، لا يحق لها أن تتحدث بموضوع الدفاع عن القيم الأخلاقية الراقية التي تتعلق بنشاطات سياستها الخارجية .

وعلى ذكر الدفاع عن المصالح الأمريكية ، فسيكون من الجيد لو أن هذا يعني الدفاع عن الحقوق الشرعية للولايات المتحدة الأمريكية ، الدفاع عما يخص الولايات المتحدة حقاً . ولكن قلة من الناس يمكن أن يوجدوا اليوم في العالم ، لم يسمعوا بصيغة «الدفاع عن المصالح الأمريكية» المألوفة ، الطريقة التي تُفْهَم في واشنطن . ويبدو أن أي ركن في العالم يلائم ظروف واشنطن قد خلق للولايات المتحدة كي تؤمن بعض المكاسب الأخلاقية والسياسية ، وعلى الأخص الاستراتيجية العسكرية لنفسها فقط ، يعلن عنه فوراً ، على أن هذا الركن هو منطقة مصالح أمريكية . ثم تصدر التصريحات حول ضرورة الدفاع عنه بكل ما لديها من قوة ، بما في ذلك قوة السلاح . وإذا أراد المرء أن يتحدث عن جميع الحقائق بصورة مفصلة ، فسيستغرق ذلك وقتاً طويلاً جداً .

لندع كل شخص يحصر تفكيره في منطقة الخليج العربي* مثلاً ومياهه المشتركة . فسيحصل على أجوبة مقنعة للغاية على أسئلة : كيف تفهم واشنطن المصالح الأمريكية وحقوق الإنسان ، وحقوق الشعوب .

---

* ورد في النص الأصلي الخليج الفارسي .

إن الشعب السوفييتي ، وقيادته ، لم يعترضا مطلقاً على السياسة الخارجية لأي بلد يحترم فكرة حماية حقوق الشعوب ، وهي بالتالي حماية حقوق الإنسان . فمنذ أيام لينين كان طلب الدفاع عن حقوق الإنسان والشعوب جزءاً لا يتجزأ من سياسة السوفييت الخارجية . بيد أننا نعلم بأن هذه الصيغة الجيدة بحد ذاتها ، قد استُهلكت عندما سيطرت على السياسة مصالح أخرى .

إننا نعرف كم أن المضمون الأصلي لهذه الصيغة في حماية حقوق الشعوب والإنسان قد استُهلكت وأُضعفت واستُبدلت بمعانٍ أخرى تتفق ووجهات نظر قوة ما ـــ وجهات نظرها السياسية والعسكرية ـــ الاستراتيجية وليس الاقتصادية .

ماذا عساي أقول عن سياستنا الخارجية ؟ إن ما أود قوله أن سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية كانت وما زالت يقررها مجلس حزبنا ، حزبنا الحاكم ، الحزب الشيوعي السوفييتي ، ومقررات اللجنة المركزية له . وتجد التعبير عنها في الكثير من الأعمال ، بما فيها الأعمال الكبيرة ، واعتقد أنها معروفة للجميع . إنها تجد التعبير في خطابات الزعماء السوفييت ، وأخص منها خطابات الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي يوري أندروبوف ، حول بعض القضايا المحددة والمقترحات الجدية والحاسمة ، وأعتقد أنكم تتذكرون تلك الخطابات .

إن سياسة السوفييت الخارجية سياسة سلام ، وسياسة صداقة بين الشعوب . إنها سياسة عدم تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . إنها سياسة تهدف إلى تخفيف حدة التوتر وإزالته عن الساحة الدولية . إن سياستنا تهدف إلى إنهاء سباق التسلح الجنوني . وفوق كل شيء إنه من الضروري أولاً إيجاد طرق للحد من الأسلحة وتخفيضها ، ومن ثم إيجاد سبل لتدميرها .

في الغرب ، ولسبب ما ، ليس من المعتاد التحدث أو الكتابة عن رغبة السوفييت الشخصية في نزع السلاح الكامل والعام . وهنا أود أن أؤكد أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، رفع الاتحاد السوفييتي اقتراحين يجب أن يدونا بأحرف ذهبية في سجل التاريخ ، ويمكن القول بأنهما قد سجلا فعلاً . أما الاقتراح الأول

فهو ـــ توقيـــع ميثـــاق دولي يحرم استخــــدام الأسلحــــة النوويــــة في كلّ الأزمان . والثاني ـــ طرح الاتحاد السوفييتي برنامج نزع سلاح تام وشامل . وعندما اتضح بأن دولاً أخرى تنوي تأخير حل مسألـة نزع السلاح متخـذة شتـى الأعذار ـــ ضرورة تحديد الكميات ، كيف يمكن تناول تخفيض أسلحة من طراز معين ، وكيف يمكن الجمع بين كل هذه الأمور ؟ ـــ ومنطلقاً من هذه الأعذار بدأت بعض الدول بإحباط حل هذه المسائل ، فاقترح الاتحاد السوفييتي قائلاً «فلنكف عن الجدل ، ودعونا نعمل من أجل نزع سلاح تام وشامل .» وبدأ شركاؤنا يتساءلون : كيف يمكن أن يكون نزع السلاح التام والشامل ساري المفعول إذا لم تتوفر الثقة المتبادلة ؟ أو بكلمات أخرى ، لقد طرحوا مسألة إثبات وتصديق ذلك ، من منطلق أن ممارسة الضغط في هذه المسألة على الاتحاد السوفييتي ممكنة ولنقل لوضعه في وضع غير مريح .

أما في مجال الرد على تصديق اقتراح الاتحاد السوفييتي الخاص بنزع السلاح التام والشامل ، فإن اقتراحنا هذا لا يزال ساري المفعول حتى هذا اليوم .

وأكرر بأن الغرب لم يتعّود أن يكتب حول هذا الموضوع ، وهذا مدعاة للشفقة . لأنه من الصعب التحدث عن أهمية نزع السلاح التام والشامل ، والتصديق الكامل والإثبات العام ، في الوقت الذي يدير فيه سياسة التحضير للحرب ، واستمرار سباق التسلح بكل ما لديه من طاقة ، وتضخيم الميزانية العسكرية .

لقد تذكرت مبادرتين سوفييتيتين رئيسيتين . والآن أود أن أؤكد بأن الاتحاد السوفييتي قد اقترح في الآونة الأخيرة خطوات ليس من حق أحد أن يتجاهلها ، دون أن يعترف باعترافه العلني ـــ أكرر العلني ـــ وانصياعه المكشوف لسياسة عسكرية . وما هذه الخطوات ؟.

أولاً : اقترح الاتحاد السوفييتي وحده التزاماً بألا يكـون البـادىء في

استخدام الأسلحة النووية . ولم ينتظر أي تنازل من القوى الأخرى بصدد ذلك . وكانت هذه خطوة جريئة ومصيبة . وأعتقد أن كلَّ فردٍ حاضرٍ هنا من المحتمل أن يوافق على ذلك . يتعهد الاتحاد السوفييتي بالتزامه بألا يكون البادىء في استخدام الأسلحة النووية ، بينما لم تحرك القوى النووية الأخرى ساكناً للتقدم في هذا المنحى . أجل ! إنها خطوة جريئة ومحبة للسلام من قبلنا . أما في الغرب ، فإنهم غير تواقين مطلقاً للتحدث في هذا الأمر . وهنا يكمن الخطأ .

ثانياً : قرر الاتحاد السوفييتي وأصدقاؤه وحلفاؤه في معاهدة حلف وارسو في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية أن يقترحوا على بلدان حلف الناتو إمكانية إبرام تلك المعاهدة . وحول ماذا ؟ حول عدم استخدام الأسلحة النووية ، وعدم استخدام الأسلحة التقليدية ، ولنقل ، عدم استخدام القوة مطلقاً في العلاقات بين دول حلفي الناتو ووارسو . لماذا قُدِّم الاقتراح بهذه الصيغة ؟ لأن هنالك في الغرب الكثير من الديماغوجية التي تزعم بأن الاتحاد السوفييتي يمكن أن يشُنَّ هجوماً على دولة أو مجموعة من الدول ، لا بالأسلحة النووية بالضرورة ، بل بالأسلحة التقليدية . وأكرر ، كان ذلك ديماغوجية . بيد أنه يمكن أن تضلل هذه الادعاءات الكاذبة جميع الناس الذين أُبلغوا بذلك ، والذين لن يطلعوا على أمور السياسة الخارجية .

إن المقترحات التي طرحتها بلدان حلف وارسو توقف مثل هذه الحجج الواهية . إننا مستعدون حتى في هذا اليوم للجلوس إلى مائدة المفاوضات مع بلدان حلف الناتو ، لنتباحث في هذه القضية ، أو حتى من الأفضل ، أن نوقع وثيقة ملائمة تتعهد بالتزامات متبادلة بين الطرفين ، بعدم استخدام القوة بعضهم ضد بعضهم الآخر .

كيف استجابت دول حلف شمالي الأطلسي (الناتو) إلى اقتراحنا هذا ؟ . ترد علينا معظم الدول بأن الاقتراح هو قيد الدراسة . وها قد انقضى وقت طويل وما زالت تدرس ذلك .

ومن مدة ليست بعيدة ، قمت بزيارة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وصرح لي المستشار كول ، ووزير الخارجية غينشر ، بأن الاقتراح ما زال قيد الدراسة . كما وتردد حكومات دول أخرى الكلام نفسه . أما القادة الأمريكيون فيتصرفون بصورة مختلفة نوعاً ما ، علماً بأنهم لا يقدمون أجوبة نفي نهائية ، وهم يحجمون الآن عن القيام بذلك ، كي نحصل على انطباع بأن هذا التصرف له اعتبارات تكتيكية . ويمكن للمرء أن يستنتج من خلال التنويهات العرضية بين وقت وآخر بأن هذا الاقتراح لا يروق لواشنطن . ومن المؤسف أن يكون الأمر هكذا .

أود أن أعبر عن أملي في أن يقابل اقتراح بلدان معاهدة وارسو بكل تفهم . وإذا كان هنالك أية أسئلة ستطرح علينا ، فإننا مستعدون لكي نجلس سوية ونتدارسها . وربما سيتحركون ويأخذونها بعين الاعتبار . أو ربما يتم اقتراح بعض التعديلات ؟ إننا على استعداد للتباحث فيها سوية . ويمكن أن يقبلوا بها — أو بعضاً منهم على الأقل — . ربما كان هنالك اقتراح حول هذه النقطة أيضاً . وكنتيجة لتبادل الآراء ، يمكن التوصل إلى لغة مشتركة حول المعاهدة .

أيها الرفاق والسادة ،

هنالك السابق واللاحق . فإن توفرت الرغبة من أجل السلام ، فليس هنالك حججٌ مقنعة ضد إبرام مثل هذه المعاهدة . فما عليكم إلا أن تفكروا : إنه مجرد اقتراح إنهاء الحرب واستخدام القوة بين دولة وأخرى ، أو مجموعة دول ضد أخرى . فهل يمكن أن يوجد أي اعتراض معقول على هذا الاقتراح ، إذا كان الناس يريدون العيش بسلام ؟ لا ، لا يمكن أن يكون هنالك أيُّ اعتراض منطقي على ذلك .

إننا نناشد الحكومات ، وبالطبع الشعوب ، أن يعيروا اهتماماً جدياً إلى الاقتراح الذي نتحدث عنه ، هذا الاقتراح الذي يعكس تصميم شعوب الدول

الاشتراكية . ونحن واثقون من أن هذا الاقتراح ، سوف يكتب أيضاً بأحرف ذهبية في تاريخ العلاقات الدولية .

انتقلت بعض مسائل الأسلحة النووية الآن إلى المقدمة ، مسائل الأسلحة النووية بالمعنى الكوني ، أو لنقل ، مسائل التسليح الاستراتيجي ، والأسلحة النووية على الساحة الأوروبية ، ألا وهي ، الأسلحة ذات المدى المتوسط .

تحتل هذه المسائل الآن النقطة المركزية في الحياة الدولية ، وتحتل اهتمام الشعوب اليومي ، وجميع الشخصيات السياسية والعامة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وبلدان أخرى . وتدرك الشعوب والسياسيون ماهية هذه الأمور ، وتأثيرها ، وما الحل الممكن ، أو غير الممكن لهذه الوسائل ، وما يتبعها من نتائج .

وهنا أريد أن أعرِّج على مسألة الأسلحة النووية في أوروبا ، بمناسبة المحادثات الدائرة الآن بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة . ما وجهة نظرنا إزاء الوضع الراهن والتوقعات الفورية بهذا الصدد ؟ ولنستهل بأننا نود التأكيد على زيف الادعاءات التي توجهها واشنطن . وإذا أردنا أن نتحدث بصورة عامة ، فإن محادثات جدية تدور الآن في جنيف ، لذلك لا مجال لوجود أية حالة للتأهب . لكن واشنطن لا تفكر إلا بالضغط على الاتحاد السوفييتي كي تحرز مركزاً أفضل . عندئذ كل شيء سوف يكون على ما يرام . حتى إنهم يقولون « كلما ازداد الضغط على الاتحاد السوفييتي ، ازدادت الفرص الأفضل للاتفاق » ويعكس هذا الخط جدول المقترحات المعين في المحادثات .

تشتمل التصريحات التي أدليت من قِبَل واشنطن على الكثير من الكذب ، والتأكيدات الزائفة ، وسوء التفسير ، والخداع الكبير ، تجاه معلومات حقيقية . ومن الضروري تفحص ذلك الجزم والإصرار الزائف الذي ورد في تصريح الرئيس الأمريكي بصورة خاصة ، حول الصواريخ المتوسطة المدى التي اعتبرها طريقاً لاتفاقية السلام .

وهذا خطأ فادح بالطبع : **إنها ليست طريقاً لاتفاقية السلام** . فالهوة بين الاتفاق وهذه المقترحات ستكون أوسع وأعمق . أو هل يعلم كل واحد بأن الرئيس يهمل العناصر البالغة في الأهمية والهدف ؟ إنها العناصر التي تتعلق بالطيران ، وطائرات القصف النووي التي لا يأتي الرئيس الأمريكي على ذكرها في تصريحاته وخطاباته ، وكذلك يفعل السياسيون والقادة العسكريون ، إذ لا يحق لأي واحد منهم أن يستثني هذا العنصر الأساسي من المحادثات والاتفاقيات . وما الفرق في موت الناس ـــ سواء برأس نووي مركب على صاروخ ، أم برأس نووي يُحمل على متن طائرة ـــ؟ إن ما أُسقط على ناغازاكي وهيروشيما قد أُسقط من الطائرات . واليوم يمكن للطائرات أن تسقط أسلحة أكثر ضراوة ورهبة . إذن كيف يمكن استثناء هذا العنصر الهام برمته من الاتفاق ؟ .

حاولت الوفود في جنيف بحث هذه المسألة وتفهمها . بيد أنه لم ينجم أي شيء عن المباحثات . لماذا ؟ لأن ممثلي الولايات المتحدة تلقوا تعليمات بعدم الموافقة على تلك المسألة . وسوف أستشهد لكم بمثال .

يقولون : مثلما ترون ، إن الطائرات المتوسطة المدى يمكنها حمل أسلحة نووية وغيرها من الأسلحة . إذ يمكنها أن تخدم أغراضاً عسكرية وسلمية . لهذا السبب ، يزعمون بأنه لا يمكن ضمها بين الأسلحة النووية ، أو المركبات الحاملة لها . وهذا سينطبق على الشيء نفسه فيما لو وصف أحدهم أكثر الصواريخ الباليستية قوة . ولنقل المركّبة في إحدى القواعد الأرضية ، على النحو التالي : بإمكان هذه الصواريخ أن تحمل رؤوساً نووية ، لكن يمكن استخدامها أيضاً لأغراض علم الأجواء ، لذا يستحسن عدم ضمها بين تلك الأسلحة التي تحمل رؤوساً نووية . أليس هذا هو العبث بحد ذاته ؟ أجل ! إنه العبث التام . لكنه يشكل بصورة رئيسية هذا الموقف الذي يدلي به الممثلون الرسميون تعبيراً عن رأي حكومة الولايات المتحدة .

والشيء الثاني هو أنه لدى الولايات المتحدة حاملات طائرات وطيران محمول

جواً وفق معلومات معروفة جداً ، نجد أن ما لا يقل عن ست حاملات طائرات أمريكية تجول بصورة خاصة حول أوروبا . وتمكث في المياه الأوروبية ، في البحر الأبيض المتوسط ، أو قرب الشواطىء الأوروبية ــ بين الخط الذي يفصل المياه الأوروبية عن المياه اللا أوروبية التي يمكن أن تعبرها في غضون بضع دقائق . وهي تشكل قوة هائلة ، إذ تحمل كل حاملة طائرات حوالي أربعين طائرة قادرة على نقل أسلحة نووية .

فهل ينبغي علينا ، نحن الاتحاد السوفييتي ، أن نغمض أعيننا عن ذلك ، ولا نأخذ الطائرات المحمولة في الحسبان ؟ هذا عبث أيضاً . إن نوايا حكومة تقترح علينا أن نغمض أعيننا ، ولا نرى كل ذلك ، ليست نوايا جدية . لذا ، فإن أي اقتراح يستثني من الحسبان جزءاً كاملاً ومرعباً من مركبات تحمل أسلحة نووية ، كالطائرات مثلاً ، لا يعتبر اقتراحاً جدياً . وإنه من المستحيل النظر إلى أي اتفاق بناء على هذا الأساس .

والعنصر الثاني الهام من الصورة ، يجب معرفته لتجنُّب التشوش . فلقد أدلي بكثير من التصريحات والعديد من الكلمات دون أية معرفة بالحقائق المعينة . فعلى المرء أن يعرف أقل حد من المعرفة على الأقل ، وإلا ــ أكرر ــ فإنه سوف يرتبك ، ويخلط بين الأمور من غير دراية .

إن لدى كلٍ من فرنسا وبريطانيا أنظمة نووية ــ صواريخ ــ وصواريخ نووية . ويقترح الاتحاد السوفييتي أن تؤخذ بالحسبان في مجرى المحادثات . وإنه من المستحيل أن نغمض أعيننا عنها أيضاً ، ونعتقد بأن ليس لها وجود ، ونبحث عن اتفاق حول الأنظمة الأمريكية فقط . لأن هذه الصواريخ هي جزء من القوات المشتركة لحلف شمالي الأطلسي . ولقد أُدلي بالعديد من التصريحات حول هذا الصدد . وهنالك مئات من التصريحات الرصينة ، لا بل الآلاف إن أردتم ، تُفيد بأن القوى النووية لبريطانيا وفرنسا هي جزء لا يتجزأ من القوى النووية لحلف الناتو برمته . وقد اقترح بأن نبحث عن اتفاقات ونترك هذه القوى النووية جانباً . وهذا

ليس اقتراحاً معقولاً . تصوروا أن مأساة رهيبة قد وقعت ، ولنقل إن صاروخاً بريطانياً يحمل رأساً نووياً محلِّقاً في الجو . فهل سيحمل بطاقة مكتوباً عليها «إنني بريطاني» ؟ وإذا ما أنزل شحنته فسوف يموت الناس مثلما سيموتون بوساطة أي صاروخ آخر . أو تصوروا إن صاروخاً فرنسياً يحلق . وربما يحمل بطاقة أيضاً تقول إنني فرنسي» وسوف لن أُضم إلى قائمة الحسبان في الاتفاقيات ؟ إنه سخف وأمر مناف للعقل . لأن الناس سوف يُقتلون بذلك الصاروخ مثل أي صاروخ آخر . لهذا يجب أن تنضم الصواريخ البريطانية والفرنسية على حد سواء في قائمة الحسبان الإجمالي . وهذا هو المفهوم الوحيد ذو الأساس المتين من وجهة النظر السياسية والعلمية والعسكرية ــ الاستراتيجية ، والفنية ، وكيفما اعتبرتموه ــ فإنه يشكل المفهوم الصحيح الوحيد . ويبدو أن كل شيء واضح تماماً هنا . بيد أن الموقف الأمريكي لم يتبدل منذ وقت بعيد جداً ، كما وأنه لم يُعَدَّل ، وذلك من خلال حكمنا على تصريحات الرئيس الأمريكي الأخيرة .

ويتضح أيضاً المزيد من خلال التصريحات الواضحة المنوه عنها أعلاه . وإن أي طلب يدور حول تخفيض الصواريخ الأوروبية ، فسوف يبحث أمره وينبغي عليكم أن تضعوا نصب أعينكم أنه لا يكفي تخفيض أو إزالة هذه الصواريخ من أوروبا ، إذ يجب إزالة مثل هذه الصواريخ من آسيا أيضاً . بل طلب صريح . وقد يتساءل المرء : لماذا إزالة هذا النوع من الصواريخ في أوروبا يجعل الاتفاق ممكناً ؟ ولم تجرّ آسيا إلى هذا الموضوع ؟ .

هذا وقد ذكر يوري أندروبوف في اقتراحه المعروف : إننا نتصور الاحتمال في إمكانية سحب جزء من صواريخنا في أوروبا ، من المنطقة الأوروبية إلى آسيا ، إذا تم التوصل إلى اتفاق . هذا هو شغلنا وحقنا . وإننا مستعدون لنصبها في قواعد لا يمكن لها أن تصل إلى أوروبا الغربية . ولقد أوضحنا ذلك في المحادثات ، والإدارة الأمريكية تعرف كل هذا . وهنا أعيد وأكرر لكم ما قلناه : سوف نسحب الصواريخ إلى قواعد لا توصلها إلى بلدان أوروبا الغربية . لكنهم أخبرونا : كلا ! هذا غير كاف بحجة أن الإدارة الأمريكية والرئيس شخصياً يطلبون محو هذه

الصواريخ أيضاً . إن هذا الطلب وحده يعيق أي اتفاق ، لأن هذه الصواريخ لا تعرّض البلدان الأوروبية إلى أي خطر . وإنه لمن المعروف للجميع أن ثمة حلقة من القواعد العسكرية الأمريكية تُطوّق الاتحاد السوفييتي . وأن اليابان والمياه التي تحيط به مترعة بالأسلحة النووية وحاملاتها . وما قاعدة أوكيناوا إلا قاعدة ضخمة للأسلحة النووية . وكذلك الأمر بالنسبة إلى كوريا الجنوبية التي تعتبر مجمعاً لقواعد الأسلحة النووية . كما وتغص قاعدة دياغو غارسيا في المحيط الهندي بالأسلحة النووية التي يمكنها أن تصل إلى الاتحاد السوفييتي . وتنتصب الأسلحة النووية أيضاً في الخليج العربي ومياهه المشتركة . وأرجوكم أن تلاحظوا ، وأطلب منكم أن تركزوا انتباهكم : يتعلق الأمر الآن بالأسلحة المتوسطة المدى . وكلها تستطيع أن تصل الأراضي السوفييتية ــ وإذا كان أحدكم يجهل ما أقوله ، فمن المهم بالنسبة إليه أن يتعرف على ذلك ــ والأكثر من ذلك ، يصل مدى هذه الأسلحة إلى سيبيريا كلّها ، وكل القسم الآسيوي من الاتحاد السوفييتي حتى أقصى أجزائه الشمالية ــ شبه جزيرة التامير ــ وأنوه هنا إلى الأسلحة المتوسطة المدى فقط . ولا أقصد أسلحة الولايات المتحدة الإستراتيجية التي توجد وتتمركز في المناطق نفسها التي ذكرتها . فلقد ضمنت الأسلحة الاستراتيجية في اتفاقية أخرى ، ضمن اتفاقية مؤقتة ، ريثما يسري مفعولها . علماً بأن الطرفين قد وافقا على تمديد سريان مفعول تلك الاتفاقية . لذا ، لا يؤخذ في الحساب الآن سوى الأسلحة متوسطة المدى . وهكذا نجد بأن هذه الأسلحة تشمل في مداها كلّ الأراضي الآسيوية من الاتحاد السوفييتي . أوليس لدى الاتحاد السوفييتي الحق في الدفاع عن نفسه ، وأن يكون لديه أسلحة توازي تلك ؟ أم لا ؟ .

إنهم لا يتحدثون عن كل هذه السياسة في الغرب ، ولا يبلّغون الحقيقة والصدق إلى الشعب والناس . وإننا لواثقون بأنهم لو أخبروا الناس بذلك منذ البداية حول المسألة الأولى والثانية والثالثة ، لتبدل رأي الناس الذين يجهلون اليوم . وعلى أغلب التأكيد لبدلوا رأيهم ، لغير صالح الإدارة الأمريكية ــ التي تتجاهل وتخفي الحقائق . لكنهم بكل بساطة لا يتكلمون عن هذه الحقائق لا في الصحف

ولا في الإذاعة والتلفزيون ، ولا يأتون على ذكرها في الصحف مطلقاً ، فقد فُرضت على وسائل الإعلام تعتيمٌ تامٌ . فإذا أخذتم الولايات المتحدة ، فيسمع الناس هناك من الشروق حتى آخر الليل شيئاً واحداً فقط يتكرر باستمرار : إن الاتحاد السوفييتي خطر ، وهو يرفض إبرام الاتفاقيات ، ويطرح المقترحات التي لا تتفق وخط الولايات المتحدة . هذا عوضاً عن تزويد الناس بمواد حقيقية كي يفكروا بها ملياً . فلا تقدم أية مادة من هذه المواد . ربما تبدو هذه اللهجة قاسية ، بيد أنه ليس بوسع المرء إلا القول بأنها بشكل عام دعاية سياسية خداعة تملأ بها عقول الناس هناك ، وإن الصورة التي تكونت في تلك البلدان ضمن عقول الناس الذين لم يبلَّغوا بالحقائق ، دون أن يرتكبوا خطأ ، هي صورة مشوّهة كلياً .

أما بالنسبة للمزاعم القائلة : بأن المزيد من ممارسة الضغط على الاتحاد السوفييتي يقدّم فرصاً أفضل للإتفاق ، وهذا أيضاً غير صحيح مطلقاً . ربما فسر ذلك إلى حد ما بقصور في المعرفة عن حقيقة الاتحاد السوفييتي ، وإذا شئتم بقصور في معرفة طبعنا وشخصنا .

وباقتضاب ، إن المقترحات الأمريكية ليست بمقترحات جدية . وليست مصممة لفتح آفاق فرص من أجل التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتي . هذا هو ما نعتقده . ولهذا السبب فإننا ندعو ، لكننا لا ندري كيف سيكون رد فعل الناس في واشنطن ، إلى تبني موقف أكثر موضوعية وإيجابية إزاء هذه المسألة ، مع شجب الأنانية ، والأخذ بعين الإعتبار بكل الحقائق والعوامل ، والأخذ بمصالح الأمن الشرعية للاتحاد السوفييتي ، وتبني خط يوصل إلى اتفاق ، من أجل تقريب المواقف أكثر .

إن الخط الذي تتخذه الولايات المتحدة الآن في المحادثات ليس خط اقتراب من تفهم الموضوع . إنه خط تهرُّب من الاتفاق ، خط تعقيد الموقف ، وتسعير نار سباق التسلح أكثر فأكثر . وجعل العلاقات مع الاتحاد السوفييتي أكثر سوءاً من ذي قبل ، وتأمين تضخم أكبر في الميزانية العسكرية ، واحتواء القوى التي

تفضل إيجاد لغة مشتركة مع الاتحاد السوفييتي ، وحل مشاكل نزع السلاح ، لدرجة أعظم .

وبالمناسبة ، وفي إحدى المرات ، زعم مسؤولون في واشنطن وعلى رأسهم المتحدثون باسم الإدارة الأمريكية ، بأن التحرك في الولايات المتحدة من أجل التجميد النووي قد أُوحي به من قبل الاتحاد السوفييتي ، أو ربما وجه من الاتحاد السوفييتي . وعلى أية حال ، يجب أن نشير بكل شدة وحزم إلى سخافة مثل هذه التكهنات ، وسخف مثل هذه التصريحات . إن هذا التحرك هو تحرك أمريكي عفوي . إنه تحرُّك مبني على رغبة تسهيل المساعي من أجل إيجاد لغة مشتركة مع الاتحاد السوفييتي ، لاحتواء القوات التي تستعد للحرب ، ألا وهي القوى العسكرية . وليس للاتحاد السوفييتي احتواء القوات التي تستعد للحرب ، ألا وهي القوى العسكرية . وليس للاتحاد السوفييتي أية علاقة بهذا ، ونحن أنفسنا لا يسعنا إلا التضامن مع هذه الحركة لأننا نعتقد أيضاً بضرورة درء الحرب ، والبحث عن اتفاق ومعاهدات حول هذه القضايا . ولكن ليس من أي مركز مشترك فيما بيننا وبين الولايات المتحدة ، لأنه ينبغي على الاتحاد السوفييتي وقادة هذه الحركة أن يتحملوا المسؤولية . ودعونا نأمل بألا يستمر هذا الخزي والعار ، وأنه سوف يُبَدَّد ، وأن الناس الذين يدركون غريزياً ـــ فلنقل ـــ ما يلائم وما لا يلائم مصالح الأمة الأمريكية ، سوف يثبتون وجودهم بطريقة أكثر جدوى ، أو حتى بصوت أعلى ذي صدى في الحياة السياسية ضمن الولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا ، يمكننا القول في النتيجة ، ونحن نضع في فكرنا آخر التصريحات ، وبخاصة التي أدلى بها الرئيس الأمريكي ، بأن « الخيار المؤقت » كما أسماه الرئيس ، فكرة غير مقبولة ، غير مقبولة للأسباب التالية :

أولاً : لأنها لا تأخذ بالحسبان الأنظمة النووية البريطانية والفرنسية ذات المدى المتوسط بما فيها ١٦٢ صاروخاً .

ثانياً : لأنها لا تأخذ في حسابها العديد من المئات من الطائرات النووية

الأمريكية المتمركزة في قواعد أمريكية في أوروبا الغربية ، وعلى ظهر حاملات الطائرات .

ثالثاً : لأن الصواريخ السوفييتية الموجودة في الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفييتي ، سوف تخضع أيضاً للتصفية ، علماً بأنها لا تمت بأية صلة إلى أوروبا .

وبمجمل الأمر ، نجد أن حلف الناتو الآن يتفوق بنسبة ٥ر١:١ في مجال الرؤوس النووية المتوسطة المدى بأوروبا ، وفي حال تنفيذ «الخيار المؤقت» للحكومة الأمريكية ، فإننا لا نشك بأن تتوقع واشنطن أي رد فعل مغاير من قبلنا .

وقبل أن أختم تصريحي ، أود أن ألفت انتباه الحضور إلى ظرفين اثنين ربما تكون الصورة دونهما غير مكتملة ـ لشرح الوضع الكامل للناس الذين يزوّدون السكان بالمعلومات اليوم وغداً وبعد غدٍ ـ سيكون من المفيد لكل فرد دائماً أن يتذكر ، بأنه لا يمكن لأسلحتنا ، وأعني الأسلحة المتوسطة المدى في أوروبا لا يمكنها أن تصل إلى أراضي الولايات المتحدة ، حتى إن مثل هذه المهمة لم نشرع بها بعد . أما بالنسبة للأسلحة الأمريكية المزمع نشرها في أوروبا ، فنجد أن كل صاروخ فيها يمكنه أن يصل إلى أراضي الاتحاد السوفييتي . وهذه حقيقة جغرافية . ولصالح من ذلك ؟ إن الوضع لصالح الولايات المتحدة لضرر الاتحاد السوفييتي . بيد أننا لا نطالب بأي تعويض ، ولا نطرح هذه المسألة ، علماً بأنه بإمكاننا أن نفعل ذلك إذا كنّا نعمل على تحقيق التوازن بكل دقة وحرص .

والأكثر من ذلك ، فالصاروخ هو الصاروخ . والصواريخ تطير . حسن ، إن الوقت الذي يستغرقه صاروخ أمريكي كي يصل إلى الاتحاد السوفييتي حوالي سدس أوسبع وقت طيران صاروخ من أراضي الاتحاد السوفييتي كي يصل الولايات المتحدة ، في حال وقوع كارثة نووية يمكن أن تؤثر على البشرية جمعاء . وبالنتيجة وانطلاقاً من وجهة النظر هذه أيضاً ، إذا اتخذ المرء موقفاً أكثر دقة وحرصاً في بنائه تكافؤاً مماثلاً ، فسيكون للاتحاد السوفييتي الحق أيضاً في طرح مسألة التعويض ،

كي يحافظ على مبدأ المساواة . لكننا لم نطرح هذه المسألة ، ونضع هذه الحقيقة خارج قوسين . لماذا ؟ نحن نفعل ذلك لمصلحة تسهيل طريق الاتفاق . إلى جانب ذلك ، نأخذ بعين الاعتبار ، أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق ما ، عندئذ ستتخذ بوضوح خطوات في اتجاه إجراء المزيد من التحولات الجذرية ، ومن يدري ، ربما التوصل إلى نقطة التدمير الجماعي للصواريخ النووية . لذلك أطلب أيضاً أن يتكون هذا الظرف في تفكيركم .

نعرض هنا المرونة ، وإن شئتم حتى درجة الشهامة ، من أجل التوصل إلى اتفاق ، حاملين في ذهننا كما ذكرت سابقاً الهدف الموضوعي الذي ينبغي على الجميع الكفاح من أجله ألا وهو السلام ، والتدمير الشامل للأسلحة النووية ، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقد ، ولفائدة البشرية فقط .

إن سياستنا الخاصة بالأسلحة المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية ، إذا خرج المرء خارج الإطار الأوروبي ، هو الحفاظ بأي ثمن على المساواة ، وعلى مبدأ الأمن المتكافىء ، تلك هي سياستنا التي استمرت منذ عدة سنوات . وقد يقول المرء بأن الحياة ذاتها هي التي أدت إلى مبدأ المساواة . وهذا ليس مجرد نتيجة عمل مكتبي .

أما سياسة الولايات المتحدة فتهدف إلى تحطيم هذا المبدأ وتدميره . وسوف نبذل كل ما بوسعنا ــ سواء أتوصلنا إلى اتفاقية أم لا ــ من أجل الحفاظ على هذا المبدأ . وإذا اخترق نتيجة تصرفات الحكومة الأمريكية ، أو بلدان حلف ناتو ، فعندئذ سوف يتبنى الاتحاد السوفييتي بكل تأكيد ــ وليس سوى طريقين لذلك الاختراق ، ولا شك أن هذا في فكر أي فرد ــ خطوات واجراءات حسب الموقف للحفاظ على مصالحه الشرعية ، كي يتمكن هذا المبدأ من الاستمرار في سريان مفعوله . وسوف نقدم على ذلك بكل تأكيد . ولهذا السبب ، لدينا ما يكفي من المادة والامكانات ، ولا مجال للشك في هذا المجال . ونعتقد بأن أولئك الذين يقع

عليهم اللوم ، إذا أردنا أن نتحدث بصراحة ، في الوضع الراهن يعرفون ذلك أيضاً .

بعدئذ ، أجاب أندريه غروميكو على أسئلة المراسلين .

سؤال : يبدو وكأنما واشنطن لا تزال تعتمد على أن يصبح الاتحاد السوفييتي «أكثر انقياداً» وأسهل تعلُّماً مع مر السنين ، عندما تقرر تنفيذ مخطط نصب الصواريخ الأمريكية في أوروبا .

جواب : هذه وجهة نظر غير صحيحة وخاطئة . إنها توضح نزوعاً للنظر ، أو البحث عن الجانب التكتيكي للأمور ، الأمر الذي يعني أن هؤلاء الذين يعبِّرون عن أنفسهم بهذه الطريقة يعيرون قليلاً من التفكير إلى جوهر الأمر المطروح الآن . ولا يمكن أن تكون هذه هي القضية تماماً . بل على النقيض من ذلك . إذ إنه يمكن أن يبتعد الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عن الاتفاق أكثر مما عليه الآن . فإذا أُريد التوصل إلى اتفاقية ، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار بالحقوق الشرعية ومصالح كلا الطرفين ، ومراعاة مبدأ المساواة . وستسدي الأوساط خدمة حقيقية لو أبلغوا الحقيقة التي تدور حول هذا الموضوع .

سؤال : ماذا سيكون رد فعل الاتحاد السوفييتي إذا ما راح الأمريكيون ونصبوا صواريخ بيرشينغ وكروز ، وهل سيكون نصب هذه الصواريخ ، بطريقة ما ، مشابهاً للأزمة الكاريبية عام ١٩٦٢ ؟ .

جواب :لقد ذكرت قبل قليل تصريحي بأن الصواريخ إذا نصبت ، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق ، فإن الاتحاد السوفييتي سوف يبذل قصارى جهده ليرى بأن مصالحه من النواحي المادية وغير المادية مأمونة . وإننا لن نسمح بميزان التكافؤ أو التساوي ، أو سمُّوه بما تريدون ، أن يتخلخل . سوف لن نسمح بذلك . وإن أقوالنا سوف تؤيدها الأفعال . ولدينا الإمكانات من أجل تحقيق ذلك . ولقد أوضحنا هذا الأمر عدة مرات . بيد أنه سيكون أقل خطورة مرغوبة

لدينا نقوم بها مكرهين . وإن أول موقف نفضله هو أن نحل الموقف على أسس الاتفاق مع الولايات المتحدة ، ومع دول حلف الناتو .

سؤال : يتمسك الاتحاد السوفييتي بمبدأ المساواة والأمن المتكافىء . بيد أن الجانب الأمريكي يتحدث عن مبدأ «الحقوق المتساوية والحدود» . ما الفرق هنا ؟ .

جواب : إذا أردتم أن تسألوا ممثلي الولايات المتحدة في المحادثات عن معنى «الحقوق المتساوية والحدود» ، فسوف لن يقدموا لكم جواباً . إنهم سيقدمون عبارة غير متماسكة ، لأنهم هم أنفسهم لا يعرفون بالضبط ما هي . ويمكن للمرء أن يقدر بأن الأهمية المركزية هنا هي مسألة الصواريخ البريطانية والفرنسية . فباللجوء إلى هذه العبارة يأملون بأن يتملصوا من هذا السؤال . ويأتي هذا من خلال التعليقات التي تلحظ بين وقت وآخر ، ومن المنطق ، أو فلنقل من خلال المفاوضات . لكن هذه الصيغة قد حبكت لهدف معين ، ألا وهو جعل القضية ضبابية . فالمعادلة الرياضية المحددة هي المساواة والأمن المتكافىء ، وهي المعادلة المحددة سياسياً ، والمقبولة في المجال الاستراتيجي ـ العسكري أيضاً ـ والنظر في جميع العوامل الحقيقية . هذا أمر سهل ، لكنه عملياً عبارة عن صيغة أو معادلة مثبتة ومبرهنة .

سؤال : لقد ذكرتم سابقاً بأنه سيكون من الخطأ إذا ما فكر الجمهور الغربي بأن المحادثات في جنيف ستستمر حتى بعد بدء نصب الصواريخ الجديدة . فهل هذا يعني بأن الاتحاد السوفييتي سوف لن يستمر في المحادثات فور نصب أول صاروخ أمريكي ؟ .

جواب : علي أن أقول بأن هذا الأمر عبارة عن تطور سلبي جداً بالنسبة للعالم أجمع . وسيتطلب الموقف إعادة نظر كلية ، وتمحيص دقيق ، مع الأخذ بعين الإعتبار **بكل الظروف** ، وأؤكدها ثانية ، بكل الظروف ، لاتخاذ قرار ملائم .

سؤال : وصف الرئيس ريغان في خطاباته الأخيرة الاتحاد السوفييتي بأنه « امبراطورية شر » أو بـ « بؤرة الشر » . ما رأيك بهذه العبارات ؟.

جواب : أجل ! نحن نعلم أن الرئيس الأمريكي مولع بعبارات من هذا النوع ، ففي إحدى الأيام يتراءى له أو يتكهن بحملة صليبية عنيفة ، وفي اليوم التالي يدَّعي أن الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية « بؤرة الشر » . ولكنه بصورة عامة ليس الأول في التاريخ الذي يلجأ إلى مثل هذه الطرق .

فثمة بعض ممن تكهنوا بانهيار الاشتراكية . بيد أن الاشتراكية لا تزال تتقدم على الطريق الذي اختير لها ، تتقدم وتكسب القوة . وسوف لن تضيف تكهنات الرئيس أي شيء لسلطة سياسة أمريكا الخارجية ، وسوف لن تمس الاشتراكية أو سياستنا الخارجية قيد أنملة . وبقناعتنا إنه منذ الحرب العالمية الثانية ، لم تشع نجمة الاتحاد السوفييتي ، ولم تتألق رايتنا وراية سياستنا الخارجية أبداً مثل هذا التألق في جميع أرجاء العالم ــ في الشمال ، والجنوب ، والغرب ، والشرق ــ ومثلما تتألق في يومنا هذا .

وهل كانت إزالة الرأسمالية غير ممكنة أبداً لولا وجود الاتحاد السوفييتي ؟ أو دون انتصارنا في الحرب ضد الفاشية المعتدية ؟ لا ! كل ذلك كان غير ممكن . وليس من شخص عاقل ومفكر ومطلع إلّا ويقول هذا .

إننا نؤمن بحزم بأن ما قد أنجزته الاشتراكية في الدول الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي ، عبارة عن قواعد صلبة لبناء المستقبل . وسوف تخدم شعبنا الذي يحرز تقدماً ملموساً في إنجاز مخططاتها . وهي تخدم كمثال رفيع للبشرية بأسرها . إننا لا نتدخل في القضايا الداخلية للدول الأخرى ــ هذا هو أحد مبادىء سياستنا الخارجية . بيد أن القدوة هي قدوة . وليس بوسع المرء أن يبطلها حتى ولو تعارض معها .

أنتم تعرفون أن المسؤولين في واشنطن مغرمون باستخدام الكلمات القاسية

والإهانات ، الأمر الذي لا يوسع إمكانات سياسة الولايات المتحدة الخارجية فحسب ، بل يظهر فقط أي أسلوب قبلت به واشنطن الآن في تعاملها مع الدول الأخرى ، وبصورة خاصة مع الاتحاد السوفييتي . وهذا ليس أسلوباً في التعامل . افرضوا أن ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيتقابلون حول منصة المفاوضات وقد راحوا يتبادلون كلمات من هذا النوع . وسيحاول أحد الطرفين أن يثبت بأن الآخر هو « بؤرة الشر » ، بينما الجانب الآخر سيجابه بالطبع هذا الهجوم الكلامي ، ويحاول أن يكيل له ما بوسعه من كلام . فأي نوع من المفاوضات ستكون إذن ؟ .

وإذا ما جمع أي فرد ملفات أعمال الشر ، فإنني أؤكد لكم بأن ملفات الولايات المتحدة الأمريكية ستكون ضخمة جداً . وإننا نتلقى مناشدات حماية لمصالح شرعية من بلدان جرحتها الولايات المتحدة ، وأعلنت الولايات بأن أراضيها ــ أراضي العشرات من تلك البلدان ــ تشكل منطقة لمصالحها الحيوية ، بخاصة منها الأراضي ذات الأهمية المادية والاستراتيجية . أجل إننا الذين نتسلم منهم طلبات مناشدة . فكيف يناشدون « بؤرة الشر » ؟ فليس هناك أي شيء من هذا القبيل . أهو عمل شرير مَنْ طَرَحَ في جدول أعمال الأمم المتحدة اقتراحاً يشير إلى أن الاستعمار والنظام الاستعماري يجب أن يقوض ؟ لقد كان من تقدم بهذا الاقتراح دولة اشتراكية . إنها الاتحاد السوفييتي .

هل كان الاتحاد السوفييتي « بؤرة شر » وهو الذي اقترح منذ عام ١٩٦٤ توقيع ميثاق دولي يعلن فيه أن الأسلحة النووية لا تتمشى والضمير الإنساني الذي يطالب بوجوب منع الأسلحة النووية ، وتسخير الطاقة لأغراض سلمية ، لمنفعة البشرية ؟

أو هل هو « بؤرة شر » وهو من يطالب الآن بتخفيض الميزانيات العسكرية ؟ ، ويتعهد بالتزام عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات بين الدول ، ويطالب بحظر الحرب ، وبناء العلاقات الدولية على أسس سلمية ؟ لا إن الاتحاد

السوفييتي ليس ببؤرة شر ، إنه دولة تتبع سياسة سلام وصداقة بين الأمم . وإننا لا نفرض أيديولوجيتنا على أحد . أن أيديولوجيتنا هي انعكاس لما يحدث إيجابياً في المجتمع الإنساني . إن عقيدتنا كتاب مفتوح بإمكان كل واحد أن يقرأه .

وإذا كان عليّ أن أستمر على هذا المنوال ، فقد يقول أحدكم بأن هذا دعاية . ولكن هنالك دعاية ودعاية . ربما أنتم ، أيها الحاضرون هنا سوف لن توافقوا على أن تسمّوا مجرد دعاية ، لكنكم لحد ما مروِّجو دعايات ، لأنكم تزودون الناس بالمعلومات . ولكن كما قلت لكم بأن هناك دعاية ودعاية ، أي معلومات حقيقية ، وترويج معلومات . معلومات تضلل الناس ، وأخرى تفتح أعينهم ، وهي المعلومات الصادقة . وتكمن قوة سياستنا في الصدق . لذا فإن ممارسات الرئيس أو شخص آخر في إلصاق كليشات مثل « بؤرة الشر » واستخدام ألفاظ نابية من هذا النوع لأمر عقيم . وإن هذه الإدعاءات سوف لن تدوم . فربما أدهشت مثل هذه الألفاظ البلاغية بعض الناس الواقفين أو الجالسين بالقرب من الرئيس ، بيد أنها ستخبو بكل تأكيد مع مر الزمن .

إننا فخورون بالدور الذي تلعبه الدولة السوفييتية ، وإننا نعرف أن معظم بلدان العالم تحبِّذه تماماً . ونحن فخورون أيضاً بأن هنالك ضمن معركة الشعوب العظمى من أجل السلام وضد الحرب النووية ، الكثيرين ممن يفكرون مثلنا ، وهم ضمن هذا المفهوم -حلفاؤنا ، إن أردتم .

سؤال : ماذا يكمن وراء اقتراح الولايات المتحدة حول الحد « الكوني » للصواريخ المتوسطة المدى ؟ .

جواب : ربما إنكم تنوهون إلى الاقتراح الأمريكي ، أو طلب الولايات المتحدة الخاص بإزالة الصواريخ من القسم الآسيوي للاتحاد السوفييتي . ولقد تحدثت مسبقاً حول ذلك الموضوع . فلقد اقترحت الولايات المتحدة ضرورة إزالة الاتحاد السوفييتي صواريخه المتوسطة المدى ، لا في القسم الأوروبي من بلده فقط ، بل من الجزء الآسيوي أيضاً . والآن إذا ترجمت جميع هذه المعطيات إلى تعابير

جدية ، فإنها تعني بأنه سيكون للولايات المتحدة عندئذ ضعفان ونصف من الرؤوس الحربية أكثر مما لدينا ، ولماذا القول : الرؤوس الحربية وليس الصواريخ ؟ لأن كلمة رؤوس حربية أكثر دقة وتحديداً ، ورياضياً هو تعبير أكثر دقة من حصيلة الأسلحة النووية .

سؤال : مثلما أفهم من خلال جوابكم على أحد الأسئلة ، لم يداعبكم فعلاً أي أمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق حول الصواريخ المتوسطة المدى قبل نهاية هذا العام ، فهل فهمي صحيح وفي مكانه ؟ .

وهنالك شيء آخر أود أن أسألكم عنه : هل يعني تعيينكم الأخير كنائب أول لرئاسة مجلس الوزراء للاتحاد السوفييتي أنكم ستمنحون وقتاً أقل للقضايا الخارجية ، وماذا ستكون مسؤولياتكم الإضافية في هذا المجال ؟ .

جواب : سأرد على السؤال الأول كما يلي : إذا بقي موقف الولايات المتحدة كما أعلن عنه الرئيس ، عندئذ ليس هناك فرصة لعقد اتفاقية . وهذا هو السبب في أنه إذا ما تبنَّت الإدارة الأمريكية موقفاً أكثر إيجابية ، فإن ذلك سيكون أمراً جيداً ، وهو موقف يلبي ضرورة الحفاظ على مبدأ المساواة والأمن المتكافىء ، ويأخذ بعين الاعتبار كلياً المصالح الشرعية للاتحاد السوفييتي ، وجميع بلدان معاهدة حلف وارسو .

أما بالنسبة للسؤال الثاني ، فهو يخصني شخصياً وسأتصدى للرد عليه . لكنني سأقول أولاً : أشك كثيراً جداً بأن العمل سيكون أقل في وزارة الخارجية . وأعتقد نوعاً ما أنه سوف لن يكون عملاً أكثر حجماً واهتماماً ، وباختصار هو عمل تنسيق نشاط السياسة الخارجية .

سؤال : هل تعتقدون أن تحسن العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ممكن بالرغم من موقف الولايات المتحدة ؟ وهل تعتقدون بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خلال السنوات القليلة القادمة ؟ .

جواب : لقد سألتني سؤالاً سهلاً جداً . (إنعاشاً للجلسة) . وسأقول شيئاً واحداً فقط : إننا نود أن تتحسن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . ولقد أدليَ بالعديد من التصريحات من جانبنا بهذا الصدد من على منبر مؤتمر الحزب ، أو في الاجتماعات التمهيدية لمجلس السوفييت الأعلى واللجنة المركزية . كما وتحدث يوري أندوربوف أيضاً عن هذا الموضوع في أكثر من مناسبة . وأكرر لكم ، بأننا نود أن تتحسن العلاقات . لكن الإدارة الأمريكية على مايبدو في كل مرة ، لا تريد أن تحسن علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي . وتريد أن يقدم لها الاتحاد السوفييتي تنازلات تقرر مصالحها المشروعة . وهذا ما لن يقدم عليه أبداً . لهذا السبب ندعو الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف موضوعي إزاء مسائل العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ، ولتدرك بأن العلاقات الطبيعية ، أو حتى الأفضل بين البلدين سوف لن تؤمن مصالح الوضع الدولي ككل فقط ، بل مصالح الشعب الأمريكي أيضاً . ولقد سبق أن قلنا في أكثر من مناسبة بأن هذا يلتقي ومصالح الشعب السوفييتي أيضاً .

من أجل الحيلولة دون احتمال نشوب حرب ، حرب نووية بصورة رئيسية ، فإنه لمن الضروري أولاً وأخيراً تبديل طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية نحو الأفضل . ونحن نعمل من أجل هذا . أما الحكومة الأمريكية فلا تريد ذلك . ومن الجدير بالذكر أن نذكر بأنه كنا حلفاء في وقت مضى في أثناء الحرب ، لذلك أوجدنا أسساً مشتركة من أجل التعاون ، علماً بأننا كنا في ذلك الوقت أيضاً دولتين مختلفتين في النظام الاجتماعي والأيديولوجية ، إننا نعتقد بأن قوتينا بقدراتهما العسكرية الهائلة يمكنها تطبيع العلاقات فيما بينهما . كما ونعتقد بأن شعبي كلا البلدين ، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية يمكنهما أن يستنشقا أكثر نسيم الحرية نتيجة لذلك .

سؤال : تستمر واشنطن في ادعائها بأن الاتحاد السوفييتي لا يحترم تعليق نشاطاته من جانبه الذي أعلن عنه حول سحب الصواريخ المتوسطة المدى

من الجزء الأوروبي من أراضي الاتحاد السوفييتي . ماذا يمكنكم أن تقولوا في هذا المجال ؟ .

جواب : سيكون ردِّي قصيراً : ثمة تصريحات مضللة . فالاتحاد السوفييتي يقرن أقواله بالأفعال . وينطبق هذا على القضية التي نحن بصددها أيضاً .

سؤال : لقد ذكر يوري أندروبوف بأن هنالك حلولاً لا تمس بمصالح الطرفين . بيد أن موقفكم لا يبدو مرناً جداً . فهل سيوافق الاتحاد السوفييتي على أي نشر جديد للصواريخ ؟ .

جواب : لقد أوضحنا رأينا في أثناء سير المحادثات . وسمعنا رأي الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد عرجت على الخطوط الأساسية لكل من سياستنا والسياسة الأمريكية في تلك المحادثات . وإن ما هو معروف عن السياسة الأمريكية الآن أنها تعيق احتمالات التوصل إلى أي اتفاق . وإننا لا نعرف ما سيحدث غداً . بيد أن التوقعات بقدر ما أستطيع أن أحكم عليها ، لا تبدو جيدة جداً ، لأن الموقف الأمريكي ينطلق اليوم مسبقاً من منطلق ضرورة نشر الصواريخ ، وفق المخطط الذي يرتؤونه . وهم يكررون كلَّ يوم ، وكل ساعة بأن الصواريخ يجب أن تنشر . وإننا نود أن نرى تبدلات نحو الأفضل في موقف الولايات المتحدة . لكنه حتى الآن ، ليس هنالك أية بوادر تشير إلى ذلك .

سؤال : وفق رأي الرئيس ريغان ، تعتبر الولايات المتحدة أن التصديق الفعال هو أحد المبادىء الأساسية لأي اتفاق رقابة وضبط الأسلحة . فما موقف الاتحاد السوفييتي من حيث المبدأ إزاء هذه المسألة ؟ .

جواب : أود أن أؤكد بإصرار بأن تصديق الاتحاد السوفييتي لم يكن يقف عقبة أمام تنفيذ الاتفاقيات ، أو أمام المفاوضات التي تهدف التوصل إلى اتفاق ما ، علماً بأننا قد سمعنا من الطرف الآخر العديد من التصريحات الديماغوجية حول هذا المجال ، وبخاصة خارج نطاق إطار المحادثات . فحيثما لزم التصديق على أي

اتفاق ، فنحن له ، وعندما لا توجد ضرورة للتصديق الخاص ، فإن ذلك يعني أن الاتفاق لا يحتاج إلى التنفيذ ، فلا جدوى منه ولا حاجة إليه .

وهنا أود أن أؤكد ، وربما كان الكثير من الناس لا يعرفون بأن الأمر يخص عدة معاهدات من بينها معاهدة (سالت ــ ٢) ، التي لم توقع نتيجة تصرفات الجانب الأمريكي ، ولم تدخل حيز التنفيذ ، فالكثير قد بني على أساس أن التوثيق من قبل الطرفين ثنائي الجانب بمعنى أن كل طرف أو أكثر إذا أردنا أن نتوخى الدقة قد تصرف في هذه المسألة بطريقته الخاصة . إن الاتفاق المتعدد الأطراف لا يعني « المشترك » . إنه يعني بأن كل جانب قد استخدم وسائله التكنيكية والقومية . ولم يلق أي نقد جدِّي . وأنه قد لاءم كلا الطرفين .

يقال أحياناً في هذه الأيام عن وجود بعض الشكوك (وبالمناسبة ، لم يصرح أبداً مباشرة عن وجود بعض الخرق الحقيقي) حول مراقبة بعض الالتزامات ، أو غيرها ، مما تعهد به الاتحاد السوفييتي . حسناً ، فبشأن الشكوك ، لقد عبرنا أيضاً ، في أكثر من مناسبة ، عن شكوكنا إزاء حكومة الولايات المتحدة . وعلى سبيل البرهان سوف أستشهد بإحدى الحالات .

لاحظنا فجأة ذات مرة أن بعض الأهداف المعينة قد أُخفيت عن المراقبة في الولايات المتحدة لبعض الوقت . فطرحنا هذه القضية ، فأُبلغنا : في الحقيقة ، لقد خبئت فعلاً ــ بسبب الطقس . ومر شهر ، ثم آخر وأكثر . وراحت تُخَبَّأ بعض الأهداف المعينة ، برغم أنه من المفروض ألا تخفى ، من المفروض أن ترى بوساطة وسائلنا . حسبما نصت الاتفاقية التي تم التوصل إليها فيما بيننا . وطرحنا القضية مرة أخرى . وأُخبِرنا : تعرفون أنها كانت تمطر ، لذا لجأنا إلى إخفائها . حسن ، سألناهم بالطبع ، بنصف جد ونصف تهكم : ومتى ستتوقف أمطاركم عن الهطول ؟ فلقد مضى عليها عدة أشهر حتى الآن . وهل من طوفان آخر سيغمرها آت على الطريق ، أم ماذا ؟ .

كانت تلك بالطبع خدعة أمريكية . لكننا عالجنا الموضوع ككل بهدوء .

وهنالك حالات أخرى أيضاً ، بيد أننا لا نريد استغلالها لأغراض دعائية . إذ يمكن أن يحصل شيء ما من هذا القبيل . لكنه لم يحدث أي شيء خطير من جانبنا ، وإننا لا ننوي أن نسمح بحدوث أي شيء من ذلك . لأنه ليس من أسلوبنا في تطبيق سياستنا ، أن نتعهد بشيء ما في أية معاهدة ، ثم نتصرف بشكل مغاير له . وسيكون أمراً جيداً لو تصرفت الولايات المتحدة بطريقة مماثلة .

سؤال : كيف تقوّمون الوضع الحالي في الشرق الأوسط ؟ وكيف تقوّمون رد فعل واشنطن إزاء تصريحات الحكومة السوفييتية حول مخططات إسرائيل العدوانية ضد سورية ؟ وهل تمت أية اتصالات مؤخراً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بشأن الوضع في تلك المنطقة ؟ .

جواب : لم تجرِ اتصالات منتظمة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول هذا الموضوع . وإن وجدت فتأخذ عادة شكل التمثيل المتبادل . وفي بعض الأحيان تتولد شرارات كهربائية . وبالطبع ، سيكون من الأفضل إدارة الأمور بطريقة مختلفة ، وبأسلوب أهدأ . لكن على المرء أن يتفوه بالحقيقة ، والتي يمكن أن تكون غير سارة ، بطريقة حادة نوعاً ما . فكيف يمكن للمرءِ أن يتكلم بلطف عما يحدث الآن في الشرق الأوسط ، وعلى الأخص في لبنان ؟ كم ينبغي على الناس أن يتحلُّوا بأعصاب متينة ، وبرباطة جأش كيلا يتصرفوا بعصبية ، وبطريقة أكثر عنفاً إزاء ما يحدث هناك ؟ .

أما فيما يخص عمل إسرائيل العدواني على لبنان ، فقد مر وقت صرحت به واشنطن بأن الولايات المتحدة سوف لن ترسل قواتها إلى لبنان .

ومرّ وقت آخر وأُدليت تصريحات أخرى : في الحقيقة ، يمكن للولايات المتحدة أن ترسل بقواتها ، ولكن لمدة محددة فقط من الزمن ، إذا طُلب منها ذلك . ومر وقت أكثر ، وظهرت وحدات من القوات الأمريكية في لبنـان . وصدرت ثانية تصريحات رسمية من قبل الإدارة الأمريكية : حقاً ، هنالك قوات

أمريكية في لبنان ، وليس لدى واشنطن أية نية في الوقت الحاضر في سحبها ، ولا تحدد أي تاريخ للانسحاب . وبقواتها فرضت واشنطن وجودها في لبنان . أو إنه قيل : في الحقيقة ، إن الوحدات العسكرية الأمريكية ستغادر لبنان ، ولكن على إسرائيل أيضاً أن تنسحب إلى جانب القوات الأجنبية الأخرى . بيد أن إسرائيل لا تخطط للانسحاب ، فإنها لا تنوي أن تقوم بذلك أيضاً . ليس من الصعب على هذين الشريكين الاتفاق على تقسيم الأدوار فيما بينهما . وإن كل مراقب من الخارج يفكر بالأمر موضوعياً سوف يتوصل إلى نتيجة صحيحة ، ألا وهي أنه في الواقع هناك مؤامرة واضحة وتواطؤ مكشوف .

إن الاتحاد السوفييتي مع انسحاب القوات الأجنبية من أراضي لبنان كلها . وسورية أيضاً مع هذا الموقف . لكن إسرائيل تريد أن تعزز سيطرتها على جزء من لبنان : بل في الواقع لديها رغبة في تمزيق لبنان كدولة إرباً إرباً .

لنأخذ المنطقة المجاورة ، إنها منطقة ضخمة تضم ١٩ بلداً . وتشكل هذه الدول مصلحة خاصة للولايات المتحدة . إذ تمتد المصالح الاستراتيجية ، كما هو معلن في واشنطن ، للولايات المتحدة إلى كل أراضي هذه الدول . حتى إنه أعدت قيادة عسكرية أمريكية خاصة لهذه المنطقة . وبين الأهداف التي تتبعها واشنطن ثمة هدف في التدخل ، حتى عندما تجري أحداث داخلية في تلك البلدان التي لا تتفق والمصالح الأمريكية . والشرق الأوسط مشمول ضمن هذه المنطقة .

إذا أردنا أن نتناول هذا الكلام بمعايير الموضوعية والأصول ، فأيُّ نوع من الحقوق . وأي شيءٍ من الآداب الرفيعة والمبادىء السامية سوف نجد ؟ ففي أي وقت يطرأ على هذه البلدان تغيرات اجتماعية ، تخوِّل واشنطن لنفسها حق التدخل ، بما في ذلك التدخل بالقوات المسلحة . فماذا تسمون ذلك ؟ إنني لا أريد استخدام كلمات جارحة .

إننا نتعاطف مع القضية العربية ، ونقف مع السلام في الشرق الأوسط ، ونحن أيضاً مع وجود إسرائيل كدولة . وليس بوسع أحد أن يتهمنا بأننا قد بدلنا

الموقف إزاء إسرائيل كدولة . فعندما كانت مسألة مستقبل فلسطين تبحث ، صوت الاتحاد السوفييتي لصالح تأسيس دولة إسرائيلية ، جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية . ويستمر هذا الموقف حتى هذا اليوم أيضاً . وإننا لا نشارك رأي الدوائر العربية المتطرفة التي تفضل تقويض إسرائيل ، لأنه رأي غير واقعي وغير عادل . لكن ينبغي على إسرائيل أن تكون دولة مسالمة ، وأن تكون لها علاقات جيدة مع جيرانها . نحن مع مثل هذه الدولة الإسرائيلية . لكن مع الأسف ، إن كل شيء قامت به إسرائيل منذ سنوات عديدة حتى الآن يتعارض كلياً مع الأساس السياسي والتاريخي الذي أيّده بشكل عام هؤلاء الذين كانوا مع تأسيس إسرائيل كدولة مستقلة . وعندما صوتنا لصالح تأسيس إسرائيل ، صوتنا لإسرائيل مسالمة ، وليس لصالح دولة إسرائيلية معادية . وإننا نود أن نرى نزعات واقعية وصحية تتكشف على الدوام من خلال سياسة إسرائيل ، وحياتها الاجتماعية والسياسية ، نزعات لصالح عيش إسرائيل بسلام مع جيرانها .

إننا نؤيد العرب ، وندعم قضيتهم العادلة . كما وندعم الفلسطينيين ، ونؤمن بأن لهم الحق في تأسيس دولتهم العربية الفلسطينية المستقلة ، حتى ولو لم تكن دولة كبيرة .

سؤال : كما هو معروف ، في شباط المنصرم ، طرح الوفد السوفييتي في محادثات فيينا بشأن التخفيض المتبادل في التسليح والقوات المسلحة بأوروبا الوسطى ، باسم البلدان الاشتراكية ، مجموعة من الاقتراحات الجدية بهدف كسر طوق الاستعصاء المخيم على محادثات فيينا . ماذا كانت ردود فعل البلدان المشاركة ، وما آفاق وتوقعات محادثات فيينا ؟ .

جواب : إن التوقعات سيئة نوعاً ما . حيث يشعر المرء بأن واشنطن ولندن وباقي المشاركين الغربيين الآخرين ، الذين يساهمون في المحادثات ، لا يعيروه اهتماماً جدِّياً إليها ، وإن مواقفهم جامدة بشدة . وقد حاولنا معالجة الأمر من عدة زوايا ، في عدة مناسبات ، وطرحنا المقترحات حول مجموع قوة الوحدات . واقترحنا

طريقة لجعل الأمور أسهل من أجل التوصل إلى اتفاق ، وذلك باستبعاد كل الاعتبارات الثانوية جانباً . ولكن لسوء الحظ ومع الأسف ، لم يظهروا اهتماماً كثيراً بذلك ، مع العلم أنهم لم يقدموا أي ردٍ رسمي حتى الآن . وبشكل عام كانت بعض العواصم الغربية غالباً ما تلجأ إلى هذا الأسلوب مؤخراً . ولم يُحرَز أي تقدم في هذه المحادثات ، مثلما هو الحال في المحادثات حول الأسلحة الكيميائية ، أو في غيرها من المحادثات التي استهلت ، ولم تتحرك خطوة واحدة نحو الأمام . والسبب هو أن شركاءنا لا يريدون أن يديروا مثل هذه المحادثات .

إننا نحاول ثانية مع البلدان الغربية حول موضوع إنهاء تجارب الأسلحة النووية ، بخاصة مع الإدارة الأمريكية التي ترفض التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة ، أو حتى التباحث فيها خلال محادثات جدية . والأمر غريب مثلما يمكن أن يبدو ، حتى إن مناقشات وحوارات مدريد لم تنتهِ بعد . ولو مُنِحَتْ قليلاً من الاهتمام الموضوعي ، لكانت قد انتهت منذ أمد بعيد . لأن الإطار السياسي الأساسي لها كان قد حُدِّد في ميثاق هلسنكي الأخير . لذا ينبغي تناول هذه الأسئلة المحددة التي طرحت ، والتي ستطرح ضمن إطار هذه الوثيقة الأساسية ، وبمنحها النية الطيبة سوف تحل . وما زلنا نأمل أن تنتهي الحوارات في مدريد مع مر الزمن بنتائج إيجابية . وإننا نأمل أن تكون النوايا هكذا .

لينين

وسياسة السوفييت الخارجية

مقالة نشرتها مجلة الكومونست «الشيوعي»
في عددها ٦ نيسان ١٩٨٣

تتعاقب الأجيال وتتبدل في قرننا العشرين هذا ، بيد أن شخصية ف.أ.لينين العملاقة التي أنارت البشرية بقبس أفكاره ، تتعاظم أكثر بكل جلال . إذ تمتد طاقاتها الهائلة ومجالات نشاطها إلى أبعد من حدود الإدراك العام للعبقرية البشرية ــ نظرياً وعملياً ، في عالم الحركة الثورية ، وفي السياسة الخارجية للدول السوفييتية .

من المستحيل أن نُقَوِّم وأن نفي بحق خدمات لينين . هذا المفكر اللامع ، خَلَفٌ لكارل ماركس ومتتبعٌ لفريدريك أنجلز ، في التطور الخلّاق لكل العناصر الماركسية ، التي رفعها إلى مستوى أعلى وجديد ، في التطبيق الملحاح لهذه التعاليم على الظروف التاريخية الجديدة . إن اللينينية هي ماركسية المرحلة الأمبريالية ، والثورات البروليتارية ، وتفسخ النظام الاستعماري ، ومرحلة انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ويعقب يوري أندروبوف على ذلك بقوله « من دون اللينينية وخارج نطاقها ، فإن الماركسية في زماننا بكل بساطة غير مقنعة . » .

لذا فقد صُهِرت الاشتراكية العلمية مع الممارسة الحية لملايين تَلَتْ ملايين

من الناس العاملين . ومرحلة مكتسبات عظيمة للطبقة العاملة وإنجازات الجماهير الشعبية التي تواكبت . إنه تماماً مثل هذا الصهر بين النظري والعملي هو الذي كان دائماً يميز لينين .

إن أفكار لينين وأعماله مَعينٌ لا ينضب من الإلهام بالنسبة للشيوعيين السوفييت ، والأحزاب الشيوعية الشقيقة ، وحركة الطبقة العاملة الدولية ، وقوى التحرر الوطني ، وجميع الناس الذين يناضلون من أجل السلام ، والتقدم الاجتماعي ، ومستقبل الأمم السلمي .

ليس في التاريخ ثمة شخصية أخرى تمتعت بمثل هذا الاحترام اللامحدود ، وتعلق الطبقة العاملة في بلدنا وخارجه . وحتى أولئك الذين لا يشاركونه آراءه ، يقدمون الإجلال والاحترام لعبقرية لينين الفذة . ولا يستطيع أعداء طبقتنا أيضاً إلا أن يحسبوا حساباً لأفكاره .

إن الميراث النظري الذي خلفه لينين معين لا ينضب بكل ما في الكلمة من معنى . وهو موجود في كتاباته ، وخطاباته وتقاريره ، وفي محادثاته ورسائله ، ومقولاته ، وغيرها من الوثائق العديدة ، وتعتبر كل جملة وكلمة منها سلاحاً ماضياً وفعالاً في يد حزبنا ، وبيد الشعب السوفييتي ، وجميع القوى العاملة في سبيل تقدم الاشتراكية والديموقراطية والسلام .

انطلاقاً من دعم تعاليم ماركس وإغنائها ، قام لينين بعمل عملاق في الحقل الفلسفي . وأظهر بعمق ومنطق قوي الإقناع إمكانية تطبيق النظرية الماركسية ، مثلما عكس القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي . وأكد في النتيجة انتصارها الحتمي ، وكذلك انتصار الطبقة العاملة وكتل جماهير الشغيلة .

ففي عمله الرئيسي «المادية والنقد التجريبي» ، جسد لينين وطور أكثر المقولات الديالكتيكية والمادية التاريخية ، كما وحلل بصورة موسّعة مهمة الفلسفة الرئيسية ـــ موقف وعي الوجود والتفكير الواقعي ـــ إلى جانب المبادىء الأساسية

والمراحل الرئيسية لعلم الفلسفة الماركسية ، وبخاصة نظرية الأصل ، وبرهن بكل إقناع على مدى أهمية الأسلوب الديالكتيكي المادي الذي أطلق عليه اسم « روح الماركسية » من أجل التقدم العلمي . كما وقدم رفضاً جذرياً وصداً قوياً للحملة القائمة « ضد الفلسفة الماركسية » (انظر الأعمال الكاملة ، مجلد ١٤ ص ١٩) ، وفضح المفاهيم النظرية ذات الطبيعة البورجوازية المحضة ، وكشف النقاب عن عدم سريان الطبيعة الرجعية لكل أساليب التيارات التعديلية والتحريفية التي ثبطت من عزيمة النضال ، من أجل البروليتارية والثورة الاشتراكية ، ومفنداً كل ذلك بأسلوب لم يسبقه إليه أحد من قبل ، طرح مبدأ الأنصارية في الفلسفة ، بمطالبته الماركسيين بموقف ثابت لا يساوم عليه إزاء أي نوع من المثالية والميتافيزيقية .

دوَّن لينين أعماله في مرحلة حرجة ومعقدة ، عقب هزيمة الثورة الروسية الأولى بين عامي ١٩٠٥ ــ ١٩٠٧ ، وعندما لاحت الروح الإنهزامية بين جزء من صفوف أعضاء الحزب ، وظهرت الترددات السياسية الأيديولوجية التي أدت إلى بروز نظريات فلسفية وهمية خداعة بصورة خاصة . وقد تصدَّى كتاب لينين من منطلقات مبدئية ، وبطريقة مدعمة بالحجة القوية ، وعنَّف هذه الآراء التي ليس لها أية صلة بالماركسية أو بمظهرها العالمي ، كما وسلح أيديولوجية حزب البلاشفة في الفترة التي سبقت المعركة الثورية القادمة ، وتخدم في أيامنا أيضاً كفاح الشيوعيين ضد فلسفة البورجوازيين والتعديلية .

خرج لينين بنظرية علمية عن الأمبريالية ، وضحها في العديد من مؤلفاته ، وعلى رأسها ما جاء في عمله البارز تحت عنوان : « الأمبريالية ، أعلى مراحل الرأسمالية » . يتابع هذا العمل تحليل طريقة الانتاج الرأسمالية المطروحة في « رأسمال » ماركس ، ويكشف النقاب عن القوانين التي تحكم التطور الاقتصادي والسياسي في الظروف الأمبريالية في كتابه : « المرحلة التي تسبق ثورة البروليتاريا الشعبية » .

تعتبر نظرية لينين عن الأمبريالية اكتشافاً علمياً مرموقاً ، يسمح لنا أن نفهم

المقومات الأساسية للمرحلة الراهنة ، من تطور العالم والعلاقات الدولية ، علماً بأن السياسة السوفييتية الخارجية ، والحركة الشيوعية العالمية ، قد تبنّتا هذه النظرية . وانطلاقاً من العمق والدقة تستمر خصائص لينين في كشفه عن احتمالات الأمبريالية الطارئة في مقاومة فصائلها ــ الولايات المتحدة ، وألمانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وما إلى هنالك ــ للكيان الاشتراكي ، وتستمر في مساعدتنا على اتباع سياسة متميزة مع أمثال تلك الدول الرأسمالية ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان .

جرت محاولات عديدة للحد من أهمية لينين ، وتعاليمه ، وممارسة الحزب الشيوعي السوفييتي العملية لها ، ضمن حدود بلدنا ، وتقديم الأمور وكأنما اللينينية ظاهرة روسية صرفة . لكن طريق التطور التاريخي برمّته يثبت مرة تلو الأخرى انتشارها في جميع أرجاء المعمورة .

احتلت مقولات لينين مثل تحالف الطبقة العاملة والفلاحين دوراً قيادياً لدى الكادحين . ففي دراساته الرأسمالية «تطور الرأسمالية في روسيا» وفي أعمال أخرى ، جسّد لينين بناء على شواهد حقيقية نظرياً هوية المصالح الأساسية للطبقة العاملة والفلاحين . ولعبت هذه المقولات دوراً حاسماً في مساعي الحزب لتعبئة القوى الثورية في البلد قبل الثورة وبعدها ، إلى جانب أنها لعبت أيضاً دورها في إغناء النظرية الماركسية .

إن استنتاج لينين بشأن تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين ، وتحقيقها عملياً على الأرض السوفييتية ذو قيمة ليست عابرة ، لا بالنسبة إلى سياستنا فقط ، بل هو استنتاج من الأهمية بمكان أيضاً بالنسبة إلى الأحزاب الشقيقة للبلدان الاشتراكية الأخرى ، وبالنسبة لتلك الدول التي آلت على نفسها اتخاذ طريق التحول الاشتراكي الكامل ، حتى ولو لم تكن قد انخرطت في البنيان الاشتراكي في المعنى الحقيقي للكلمة .

يكمن إيجاد أرقى مبدأ في تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين في ديكتاتورية

البروليتاريا الكادحة . هذا ويعتبر لينين فكرة فوز الديكتاتورية البروليتارية إحدى أهم الأفكار في نظام الدولة الماركسي ، لأنها تجسد مضمون الثورة الاشتراكية ، وتعتبر شرطاً أساسياً في فوزها .

وصف ماركس كتابه « رأس المال » بأنه : لاشك أنه يشكل أرهب قذيفة وجهت إلى رأس البورجوازية (أعمال ك. ماركس. و . ف. أنجلز الطبعة الروسية مجلد ٣١ ص ٤٥٣) . ونِعْمَ ما قال !.

ووجهت أعمال لينين حول ديكتاتورية البروليتاريا ضربة خطيرة مماثلة إلى البورجوازية . ويجسِّد كتابه الكلاسيكي « الدولة والثورة » الذي دوِّن قبيل اندلاع ثورة أكتوبر العظمى بقليل ، أهمية إعطاء الطبقة العاملة الأفضلية القصوى في الثورة لأنها الدولة التي ستحطم آلية الدولة البورجوازية ، وتؤسس ديكتاتورية البروليتاريا . ويحدد لينين السبل الرئيسية لتطور الدولة الاشتراكية على النحو التالي : توسيع الديموقراطية ، وتوظيف الكتل الجماهيرية العريضة من الشعب في إدارة الدولة . ويحتوي الكتاب نقداً لاذعاً للفوضوية والانتهازية ، اللتين شوّهتا تعاليم الماركسية عن الدولة ، وأفرغتا محتواها الثوري بصورة رئيسية ، عن طريق نفي الديكتاتورية البروليتارية . وكلمات لينين القائلة بأن « الماركسي هو الوحيد الذي يوصل اعتراف نضال الطبقة بنضال الديكتاتورية البروليتارية ... هذا هو الحجر الأساسي الذي يجب أن يختبر منه الفهم الحقيقي والاعتراف بالماركسية » (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢٥ ص ٤١٢) ، وتظل هذه الكلمات اليوم وثيقة الصلة بالموضوع ، مثلما كانت من قبل ما يزيد عن ستة عقود خلت .

لقد شيّد الحزب البلشفي صرح الدولة الاشتراكية السوفييتية على أساس نظري ثابت ومتين وضعه لينين ، الذي عمم تجربة الصراعات الطبقية ، قبل وفي أثناء ثورة أكتوبر ، ألا وهي تجربة السنوات الأولى لديكتاتورية البروليتاريا في بلدنا . واعتماداً على هذا الأساس ، يقوّي الحزب الشيوعي السوفييتي الدولة السوفييتية وينجز بكمال الديموقراطية الاشتراكية .

إن ممارسة الاتحاد السوفييتي والبلدان الشقيقة الأخرى للاشتراكية ، تؤكد بأن طريق بناء مجتمع جديد يزيد ويغني مضمون الديموقراطية الاشتراكية ، وتصبح أشكال ممارسة قانون الشعب أكثر تنوعاً ، كما ويطرأ أيضاً على الدولة السوفييتية تبدلات نوعية ، أهمها تطور دولة ديكتاتورية البروليتاريا إلى دولة مجموع الشعب . ويشير يوري أندروبوف إلى ذلك بقوله « هذا انتقال ذو أهمية بالغة بالنسبة للنظام السياسي للاشتراكية ، وقد وجد انعكاسه في دستور الاتحاد السوفييتي الذي صادق عليه الشعب بأسره عام ١٩٧٧ ، الأمر الذي يقدم أسساً شرعية لتطور أكثر للديموقراطية الاشتراكية » .

إن بلدنا الآن هو في مرحلة إتمام كمال التطور الاشتراكي . وإن توليد مفهوم الاشتراكية المتطورة ، يعكس المقومات الرئيسية للمجتمع السوفييتي ، وقد احتل المرتبة الأولى في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي بين منجزات السنوات الأخيرة في مجال نظرية الماركسية ـ اللينينية . ومنطلقاً من هذا المضمون يرسم حزبنا استراتيجيته وتكتيكه للمستقبل الراهن البعيد .

يمكن للمرء أن يستمر في تعداد أعمال لينين ، التي لعبت دوراً عظيماً في تطوير النظرية الماركسية ، وأنارت الطريق ، لا بالنسبة للبناء الاشتراكي في بلدنا فحسب ، بل أيضاً بالنسبة لسياستنا الدولية .

أدَّى تبديل النظام الاجتماعي في بلد واسع كهذا مثل روسيا كنتيجة لثورة أكتوبر ، إلى دحض وزعزعة الكيان الأمبريالي ونظامه العالمي . لكن حتى ممثلي البورجوازية النافذي البصيرة ، قد فشلوا آنذاك في إدراك عمق هذه الانتفاضة بصورة كاملة . ولم يفهموا بأن انتصار ثورة أكتوبر قد انفردت بتقويض نظام العلاقات الدولية المبنية على قمع الدول الضعيفة من قبل دول قوية ، أو على استغلال ونهب الأمم المستعبدة . وقد أدرك لينين هذا الشيء بالطبع بكل وضوح الذي سجل بدوره تعاليم السياسة الخارجية للاشتراكية . فلقد ألف عدداً كاملاً من مقالاتها حتى قبل اندلاع الثورة .

لذا أصبحت الحاجة إلى تأمين ظروف خارجية مفضلة من أجل تعزيز المكاسب الثورية ، وتأسيس علاقات صداقة طبيعية ، مهمة ملحة أمام روسيا السوفييتية منذ بداية ظهورها . ولقد أكد لينين على ذلك بقوله « ... منذ البداية المبكرة لثورة أكتوبر ، كانت السياسة الخارجية والعلاقات الدولية المسألة الرئيسية التي تواجهنا » (المجموعة الكاملة ، مجلد ٢٨ ص ١٥١) .

أنجز لينين عملاً هائلاً حول تحديد وتجسيد الأهداف الرئيسية ، والمبادىء الأساسية ، وتوجيهات النشاطات الدولية للحزب الشيوعي والدولة السوفييتية . وبتوجيه هذه النشاطات عبر عدة سنوات ، جمع لأول مرة في التاريخ نظرية الاشتراكية العلمية مع ممارسة السياسة الخارجية للدول الاشتراكية . وفتح هذا الجمع المثمر المجال لميلاد السياسة الخارجية الراهنة التي لم يسبق لها مثيل والتي أصبحت دعماً تعتمد عليه الشعوب في نضالها من أجل السلام والحرية والاستقلال والاشتراكية .

لا يسع المرء إلا أن يتحدث بإعجاب عن إسهامات لينين الرئيسية في تطوير السياسة الخارجية السوفييتية ، والسلك الديبلوماسي ، كما وتتضمن بين الأشياء الأخرى إيجاد استراتيجية وتكتيك هذه السياسة ، ببصيرة مبنية على أسس علمية للنهج الثوري ، والنضال التحرري ، والاستفادة من تناقضات الأمبريالية ــ الداخلية ، وتطبيق متكامل لجميع أشكال الديبلوماسية الاشتراكية المتنوعة وطرقها . كانت أنشطة سياسة لينين الخارجية ، وستظل ألمع وأكمل مثل ساري المفعول للالتزام بمبادىء الحزب ، والمواقف المبدئية الرفيعة ، والقدرة على تكوين تقويم صحيح للوسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وظواهر العلاقات الداخلية المتباينة التي لا تنفصل عنها ، والاستجابة فوراً بحزم إزاء التبدلات في الوضع الدولي .

« ...إن السياسة علم وفن لا يهبطان من السماء ولا يأتيان مجاناً ، وإنها إذا أرادت القضاء على البورجوازية ، ينبغي على الطبقة الكادحة البروليتارية أن تدرب وتوجد طبقة السياسيين البروليتاريين من صنف لا يقل وزناً عن سياسيي

البورجوازيين » . (المجموعة الكاملة ، مجلد ٤١ ص ٦٥) . هذا ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ دور لينين البارز في هذا النص في تربية جيل ديبلوماسي كامل من طراز جديد ــ ديبلوماسيون سوفييت لايدافعون على الساحة الدولية فحسب ، بل عن مصالح الناس الشغيلة ، للنظام الاشتراكي المتقدم أيضاً . هؤلاء الذين يتلقنون تعاليم لينين ، وفن المهارة الديبلوماسية ــ في الحفاظ على المبادرة وشن الهجوم الديبلوماسي ، لا بل أيضاً أن يكونوا قادرين على التمسك بالخط والمناورة ، عندما تقتضي مصالح الدولة السوفييتية ذلك . ويطبق الحزب الشيوعي السوفييتي هذا المفهوم اليوم في السلك الديبلوماسي أيضاً ، حيث ينطلق من المقولة التي تنص بأن تنفيذ السياسة الخارجية السوفييتية لعهد مسؤول ومعقد ، وأنه يتطلب مستوى عالياً من التربية والمؤهلات الاحترافية من العاملين في المجال الديبلوماسي .

انخرط لينين مباشرة في المسائل ــ الكبيرة والصغيرة ــ للسياسة الخارجية السوفييتية . حتى إنه اهتم بمسائل ذات اهتمام مالي ، مثل ، إصدار التعليمات حول تنظيم المراسلة في السلك الديبلوماسي ، أو الوقت المزمع للعمل في مستشارية الشؤون الخارجية . وإن مستشار أو مفوض الشعب للقضايا الخارجية ج . ف تشيخيرين الذي عمل تحت قيادة لينين المباشرة ، قد كتب فيما بعد بأنه غالباً ما كان يتباحث مع لينين بجميع التفاصيل سواء أكانت ذات أهمية بالغة أم ضئيلة في روتين القضايا الخارجية ، وقد قال « كان لينين يستوعب جوهر الموضوع على الفور في أية مسألة ، ويعطيها حالاً كل تغطية سياسية موسعة ، وقد أجرى لينين تحليلات لامعة في مجالات عدة ، حول الوضع الديبلوماسي في محادثاته ، وفي إسدائه النصح (التي غالباً ما كان يوجهها في الطريق الصحيح) ، وإيجاده النص الملائم للرد على حكومة أخرى يمكن أن يخدم كنماذج في فن الديبلوماسية ومرونتها » . (ج . ف تشيخيرين ، مقالات وخطابات حول مسائل السياسة الدولية ، موسكو ١٩٦١ ــ ص ٢٧٧) .

كتب لينين المئات من الوثائق حول مسائل السياسة الخارجية ــ بدءاً من

مرسوم السلام ، وميثاق السياسة الخارجية الأول للدولة السوفييتية ، إلى توجيهات الوفود السوفييتية ، إلى المؤتمرات الدولية ، وملاحظات إلى السفراء وتعليماتهم . وتمتاز هذه الوثائق بالفكر العميق ، والمغزى ، والدقة الفائقة الصحيحة دائماً ، والصيغة التعبيرية .

استلم لينين القضايا الديبلوماسية للدولة في أغلب الأحيان . وكان يرسل الرسائل إلى رؤساء الدول والحكومات ، ويشرف على المحادثات ويقودها بذاته ، مقابلاً ومتحدثاً مع الكثير من الممثلين الأجانب ، والديبلوماسيين ، والشخصيات العامة ، والصحفيين والكتاب .

لقد علمنا لينين مضموناً واقعياً فذّاً في جميع مجالات واقع العلاقات الدولية . ويتذكر ج.ف تشيخيرين قائلاً « إن واقعيته السياسية التي لا تضاهى ، غالباً ما أنقذتنا من الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها رفاق آخرون من الذين يضلون في حساسيتهم وتأثيرهم السريع . (نفس المصدر) .

تمتع لينين بقدرة على تنبوء تطور العلاقات بين دولة وأخرى ، لأن التحركات القادمة تكمن وراء أسسه التي وضعها ، وأسس مرونته التكتيكية التي وجدها معاصروه مذهلة للغاية . وفي كثير من الأحيان كان خط العمل الذي رسمه يحتوي على أجوبة أولئك الذين ما زالوا يفكرون بعقلية المقولات الماضية ، وفشلوا في إدراك أن الوضع قد تغير . وانعكست ميزات لينين هذه بأوجها في اللحظات التاريخية الحاسمة ، مثل إبرام معاهدة سلام بريست ليتوفسك ، ومؤتمر جنوا ، أو توقيع المعاهدة مع ألمانيا في رابالو .

أعار لينين أهمية خاصة إلى ضرورة التناول العلمي والصرف لظاهرة الحياة الدولية والسياسة الخارجية ، ومعالجتها بمواقف إرادية لا بديل لها ، وفق الاعتبارات المتاحة للفرص ، بعيداً عن الارتجال السطحي ، والتكهنات المدرسية والتقليدية . وقد دون : « تتطلب الماركسية منّا دِقّة حازمة ، وتحليلاً موضوعياً متنوعاً ، لعلاقات الطبقات ، وللمقومات المحددة لكل وضع تاريخي . ونحن البلاشفة قد حاولنا دائماً

أن نلبي هذه المتطلبات ، التي هي جوهرية بصورة مطلقة من أجل إيجاد أساس علمي للسياسة (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢٤ ص ٤٣) .

وتأكيداً للفكرة القائلة بأن السياسة يجب أن تعتمد على أساس علمي متين نوه لينين « ... إن أي شخص يعالج مشاكل جزئية دون أن يكون قد سوى مسبقاً المشاكل العامة ، سوف يواجه في كل خطوة حقيقة أنه ضد تلك المشاكل العامة ، دون أن يدرك ذلك . وأن ملاقاة الصعاب والمعارضة في كل حالة فردية يعني تدهور السياسة إلى أسفل درك وتراجع ، وإلى قصور في المبدأ » (الأعمال الكاملة ، مجلد ١٢ ص ٤٨٩) .

إن الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية مخلصان وفيان لوصية لينين : كي تصمموا بصورة صحيحة التيار القائد في التطورات الاجتماعية عن طريق إطلاق تعابير علمية محددة لطبيعة المرحلة الحديثة ، عقب لينين : لا يسعنا أن نعرف كم سرعة ومدى نجاح مختلف الحركات التاريخية ، وما مدى تطورها في مرحلة معينة ، لكن يمكننا أن نعرف ، أو نعلم بالتأكيد ، أية طبقة تقف في القمة ضمن مرحلة أو أخرى ، مقررة محتواها الرئيسي ، ومصممة اتجاه تطورها الأساسي ، والميزات الرئيسية للوضع التاريخي في تلك المرحلة ، إلخ ... انطلاقاً من ذلك الأساس فقط ، وأعني الأخذ بعين الاعتبار في المكان الأول بالمقومات الرئيسية المميزة لمراحل متعددة (وليس بأحداث عرضية منفردة في تاريخ البلدان الافرادي) ، حتى نتمكن من رسم تكتيكنا بصورة صحيحة ، وإن معرفة المقومات الأساسية لمرحلة ما تستطيع فقط أن تخدم كأساس من أجل فهم المقومات المحددة لبلد ، أو لآخر . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢١ ص ١٤٥) .

يعتبر تناول لينين للقضايا الدولية ميزة رئيسية ، حيث إنه يحلل المشاكل الخارجية والداخلية ككل مندمج ، لأن كلتا السياستين في الحقيقة تتصلان ببعضهما البعض داخلياً ، وترتبطان ارتباطاً ديالكتيكياً ، ولهما جذور مشتركة ، ولأن مضمون سياسة الدولة الداخلية والخارجية تحددها الأنظمة

الاقتصادية ــ الاجتماعية . ونتيجة لذلك شجب لينين المفاهيم البورجوازية التي « برهنت » عن استقلال السياسة الداخلية عن الخارجية ، وأعطت الأولوية للسياسة الخارجية . « وهذا خطأ من حيث المبدأ ، لكونه لا ماركسي ولا علمي ، ولأنه يفصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية ، أو السياسة بشكل عام ، وتركوا موازنة السياسة الخارجية مع السياسة الداخلية وحدها . » (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢٣ ص ٤٣) .

بالضبط أن العلاقة المنفصلة بين السياسة الداخلية والخارجية في دولة اشتراكية ، هذه العلاقة التي تنبع من نظامها الاجتماعي ، هي التي تفسر لماذا الاشتراكية وحدها تضمن مبادىء ديموقراطية أصلاً في العلاقات الدولية ، بالاحترام التام لسيادة واستقلال جميع البلدان على أراضيها ، وبالتعاون المتكافىء بين دولة وأخرى ، وتقديم الدعم دون مصلحة إلى الشعوب المكافحة من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي .

أعار لينين أيضاً أهمية بالغة إلى التحليل الطبقي الدقيق في تقويمه للأحداث الدولية ومعالجته المسائل العملية لسياسة الدولة السوفييتية الخارجية . وعلى كل شيوعي ، بخاصة إذا عهد الحزب إليه أو الدولة بتطبيق سياستنا اللينينية الخارجية والتمسك بها ، فإن ذلك يعتبر مهمة ومضموناً ينبغي أن ينجزه بصورة كاملة ، بتعبئة كل قدراته الفكرية وطاقاته وخبراته ومعرفته .

وفي النظر إلى السياسة الخارجية للدول كتعبير عن مصالح طبقاتها المسيطرة ، وإلى جوهر السياسة العالمية كنضال طبقي بين الأنظمة الاقتصادية ــ الاجتماعية المقابلة ، لقد كشف لينين دائماً بكل حذق ومهارة النقاب عن الجذور الطبقية لأية قضية دولية : « عندما لا تتضح على الفور أية مجموعات سياسية أو اجتماعية ، وقوى أو تحالفات ، تدافع عن مقترحات معينة ، أو إجراءات ما ... إلخ ، ينبغي على المرء أن يتساءل دائماً : من سيربح ؟ ... » ... وفي السياسة ، ليس من المهم كثيراً الذي يدافع عن آراء

معينة ، بل إن ما هو هام من سيربح ويكسب من وجهات النظر هذه والاجراءات تلك . (المجموعة الكاملة ، مجلد ١٩ ص ٥٣) .

أكد لينين بأنه : «يجب أن يشكل موقف الثورة الاشتراكية في روسيا القواعد لأي تحديد لمهام سلطتنا السوفييتية الدولية» . (المجموعة الكاملة ، مجلد ٢٦ ص ٤٤٣) حيث كان من الضروري إخضاع كل شيء لمصلحة الدفاع وتعزيز المكاسب الاشتراكية في بلدنا . وهذا هو بالضبط ما كان يفعله . ويستطيع المرء أن يستشهد بالحادثة العرضية التالية كمثال . ففي شهر شباط من العام ١٩١٨ كان لينين يتحدث مع ضابط إفرنسي مدافع عن هزيمة ألمانيا ، يدعى — دولوبيراس — ويذكر لينين بأن آراء محاوره الملكية لم تمنعه من الدخول في «اتفاق» معه ، يخص تقديم بعض الخدمات المعينة التي كان ضباط الجيش الفرنسي ، وخبراء المتفجرات مستعدين لتقديمها إلينا ، بنسف الخطوط الحديدية لإحباط الهجوم الألماني . وأطلق لينين على هذا الاتفاق تعبير — لصالح الاشتراكية — وعقب على ذلك بقوله «وصافحت الملكي الفرنسي ... بيد أن مصالحنا توافقت في وقت معين . ومن أجل صد تقدم الهجوم الألماني الشرس والجشع ، استخدمنا من أجل مصلحة روسيا وثورة العالم الاشتراكي المصالح المضادة الجشعة لأمبرياليين آخرين» . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢٨ ص ٦٧) .

كان لينين يشن كفاحاً لا مساومة فيه ضد ما كان يطلق عليه بـ «اليسار» في حزبنا ، هؤلاء الناس الذين ظنوا بإمكانية التضحية بالقاعدة الثورية الموجودة ، مثلما هي ممثلة بالسلطة السوفييتية ، من أجل ما أسموه بدفع عجلة العالم الثوري . وفي الوقت نفسه كشف انهزاميي الجناح اليميني الذين لم يؤمنوا بانتصار الاشتراكية ، أو التحول الاشتراكي في بلدنا المطوق بعالم رأسمالي معادٍ .

لقد انطلق حزبنا دائماً من منطلق أن الاستسلام لنزعات الأمبريالية وتهديداتها ، أو لنزوات التحريفيين الثوريين المتطرفين لها الجذور نفسها ، وتنطلق من المنطلق نفسه . وينبثق كلا الأمرين من التقليل من قوة الطبقة العاملة وقدراتها المتنوعة ، والدول الاشتراكية التي تنفذ مهمتها التاريخية على الساحة العالمية .

لذا ، فالدفاع عن مصالح الشعب السوفييتي الحيوية ، التأكيد سوية مع البلدان الاشتراكية الأخرى ، من أجل الحفاظ على ظروف دولية ملائمة من أجل بناء الاشتراكية والشيوعية ، هي الفكرة الرئيسية لتوصيات لينين من أجل اليوم .

لقد تبدلت أمور بلدنا والموقف الدولي تبدلاً عنيفاً منذ الوقت الذي وقف فيه لينين على رأس الدولة السوفييتية . فلقد زاد بلدنا من قدراته الاقتصادية ، والدفاعية ، والعلمية ، والفنية ، والثقافية أشواطاً لا تحصى . وكنتيجة للانتصار التاريخي الذي سجله الشعب السوفييتي في الحرب الوطنية العظمى ، اعتبر الاتحاد السوفييتي دون تحفظ كقوة عظمى في المجال العالمي ، بلد لا يمكن دونه أن تحل أية مشكلة كبيرة واحدة . وقد ولد هذا الأمر إلى جانب الأشياء الأخرى من خلال اتفاقيات يالطة وبوتسدام . وانعكس ذلك في ميثاق الأمم المتحدة الذي عهد الاتحاد السوفييتي بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن مع مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

وتماماً مثلما هو الأمر في بناء الشيوعية ككل ، يواجه بلدنا دائماً بمهام جديدة في مجال السياسة الدولية . لكن اليوم أيضاً ، في مثل هذا الجو المعقد كالعلاقات بين الشعوب والدول ، حيث العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والسياسية والقومية ، وحتى العوامل النفسية المتعددة تتداخل وتتضارب ، وحيث المردود الكلي للقوى التي تعمل في مجالات مختلفة ، ليس بالأمر السهل أبداً لأن يقرر مسبقاً ، وإن لدى الحزب الشيوعي السوفييتي بشيراً صحيحاً ونذيراً يعتمد عليه ــ ألا وهي تعاليم لينين في السياسة الخارجية للدولة الاشتراكية ، وممارسة اللينينية لتطبيقاتها .

انبثاقاً من الثورة الاشتراكية ، كانت السياسة الخارجية للسوفييت ولا تزال في خدمة التحول الثوري في بلدنا . وإن السياسة الخارجية هذه هي أممية بطابعها ، لأن مصالح الشعب السوفييتي تلتقي مع مصالح الناس الشغيلة في جميع بلدان العالم ، يتخللها روح التضامن بين جميع القوى الثورية والتقدمية في زماننا . وتمتاز

السياسة الخارجية السوفييتية بطابعها الديموقراطي العميق والأصيل ، وبحقيقة الاعتراف بالمساواة بين الدول ، وجميع الأعراق والقوميات . إن السياسة الخارجية السوفييتية إنسانية بصورة جوهرية لكونها سياسة سلام ملحّة . ولا تعرف الاشتراكية أهدافاً أخرى غير الاهتمام بمصالح الشعوب ، التي تسعى دون كلل إلى منع الحرب ، والحيلولة دون وقوعها .

ينعكس الطابع الاشتراكي والطبقي ومضمون السياسة الخارجية السوفييتية في مبادئها الأساسية ــ ألا وهي الأممية البروليتارية ، والتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المغايرة ، هذه المبادىء التي طرحها لينين .

كتب لينين في شرح جوهر الأممية البروليتارية يقول «إن رأس المال قوة دولية . ولتبديدها يُحتاج إلى تحالف للعمال وتآخٍ للشغيلة العالمية . إننا نُواجَهُ بعداوة قومية ، وبتنافر مع الوحدانية القومية» . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٣٠ ص ٢٩٣) .

وبما أن البروليتاريا الأممية قد بزغت مع شروق حركة الشيوعية الأممية فقد أصبحت إحدى المبادىء الرئيسية لايديولوجية الطبقة العاملة وسياستها وحزبها . إنها تعبير عن تضامن الطبقة العاملة في بلدان مختلفة في نضالها ضد الأمبريالية ، من أجل تحررها الاجتماعي والوطني ، ومن أجل بناء الاشتراكية ثم الشيوعية ، ومن أجل ضمان الحياة السلمية لجميع الشعوب .

ومع انتصار ثورة أكتوبر أصبحت الأممية البروليتارية حجر الزاوية الأساسي لسياسة السوفييت الخارجية ، ووجدت تعبيرها في الدعم المستمر والملح من أجل حركة التحرر الوطني للناس الشغيلة والشعوب المضطهدة . وكانت أول من وضعت أفكار الأممية البروليتارية موضع التطبيق والممارسة العملية خلال بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي حيث حُلَت قضية القوميات ، وخلقت دولة متعددة الأعراق

والمساواة بين أممها ، وعلاقات دولية بلا طبقات ، ولا عداءات قومية اتخذت شكلها .

ثم وجد مبدأ الأممية البروليتارية تعبيره النوعي الجديد مع ظهور نظام العالم الاشتراكي (وكان ذلك أهم حدث بعد ثورةأكتوبر) ، الذي تنبأ لينين بذكاء من خلال انفصال بلدان منفردة ، أو مجموعة من البلدان عن النظام الرأسمالي . كما وتنبأ أيضاً بالمقوّمات الرئيسية للعلاقات المستقبلية بين البلدان الاشتراكية . وقد ذكر قرار اللجنة المركزية التنفيذية لجميع الروس في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ في إلغاء معاهدة سلام بريست ليتوفسك (وقد وقع لينين القرار) بأن مثل هذه العلاقات « يمكنها أن تعتمد فقط على المبادىء التي تتعلق بالعلاقات الأخوية بين الناس الشغيلة في كل البلدان وجميع الأمم (...) ، وسوف لن تكون العلاقات المبنية على هذه الأسس بين الأمم علاقات سلمية وحسب ، بل ستكون تحالفاً للكتل الجماهيرية العمالية لجميع الأمم في نضالها من أجل خلق النظام الاشتراكي وتقويته على أنقاض الأنظمة العسكرية والأمبريالية والعبودية الاقتصادية » .

أما فيما ينطبق على العلاقات بين الدول الاشتراكية ، فقد أنجزت الأممية البروليتارية أعلى مراحلها وأشكالها ــ ألا وهي الأممية الاشتراكية التي لا تطبق فقط وحدة أعمال المجموعات الوطنية للطبقة العاملة الظافرة وروادها الماركسيين ــ اللينينيين ، بل تطبق أيضاً تضامناً متكاملاً وتعاوناً بين البلدان الشقيقة . إن الأممية الاشتراكية مرحلة شرعية لتطور التضامن الدولي للطبقة العاملة تبعاً للظروف التاريخية ، عندما أصبحت الطبقة الحاكمة ، وأصبحت أحزابها الماركسية ــ اللينينية هي الأحزاب الحاكمة ، وعندما بدأوا يضعون موضع التطبيق مهام الاشتراكية ثم الشيوعية ، وتطوير وتمتين علاقات المصالح ذات الطراز الاشتراكي ، وتعزيز المواقع الدولية لنظام العالم الاشتراكي ، وتأمين دفاع جماعي مشترك عن المكتسبات الاشتراكية .

إن تنفيذ هذه المهام يعني القيام بما هو ممكن على أكمل وجه في كل بلد ،

لضمان نموٍّ القوة ، وتلاحم جميع الدول الاشتراكية ، وبذل كل شيء لتأمين تطبيق مبدأ الأممية الاشتراكية في علاقاتها . وينبغي على سياسة البلدان الاشتراكية أصلاً توحيد المصالح الوطنية لكل بلد ، وتوحيد المصالح الدولية المشتركة للمنظومة الاشتراكية . ومن الواضح بأن تأسيس النظام الاشتراكي في عدد من البلدان لا يحل آلياً جميع مشاكل بناء علاقات جديدة فيما بينها . ويتطلب كل هذا ، فوق كل شيء ، عملاً واعياً وفعالاً وهادفاً من جميع الأحزاب الشيوعية الحاكمة . وهذا ما قام به الحزب الشيوعي السوفييتي وغيره من الأحزاب الشقيقة ، وما زالوا يقومون بتحقيقه .

وفي المرحلة الراهنة فإن المنظومة الاشتراكية عبارة عن مجموعة من البلدان تميزت بالتعاون فيما بين الأحزاب الشيوعية الحاكمة ، وأجهزة الدولة ، والمنظمات الجماهيرية على مبدأ الماركسية ــ اللينينية والأممية الاشتراكية ، وعلى التطوير السريع للتعاون الاقتصادي وتكامله ، والتعاون في جميع مجالات الحياة بشكل واسع لم يسبق له نظير ، بما فيه التنسيق الفعال في المجال الدولي . وامتازت العلاقات بين هذه البلدان ، والتي هي علاقات دولية من طراز جديد ، إلى جانب التكافؤ الأصيل ، في عدم تدخل دولة ، أية دولة ، بشؤون الأخرى الداخلية ، وبالاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي عن طريق المساعدة الأخوية ، والصداقة والعلاقات الرفاقية ، التي تشكل بمجموعها جوهر الأممية الاشتراكية .

إن التعاون الوطيد بين الدول الاشتراكية الموحدة بنظم سياسية واجتماعية واقتصادية متماثلة ، وبنظرة ومظهر عالمي متطابق ، وأهداف ومثل مشتركة في الكفاح من أجل السلام والاشتراكية ، قد نما وكبر الآن ضمن تحالف أخوي تجسد في معاهدة وارسو ، وفي مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، وفي نظام معاهدات الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة ، الذي يربط هذه الدول . ويجد هذا التحالف التعبير عن نفسه في طريق تحقيق الدولة الاشتراكية سوية بصورة متكاملة ، وهي أسلوب يظل ينمو باطّراد ، بشكل أعمق ، ويبرهن عن نفسه كقانون إيجابي .

ومن خلال مكوِّنات منسجمة من المصالح الوطنية والدولية تقودهم إلى تلاحمهم وتماسكهم المقبل ، وإلى الاندماج الأوثق لاقتصادهم ، والتبادل الثقافي الأفضل ، والمساعي المشتركة في حل القضايا الرئيسية المشتركة ، وتبادل الخبرات في بناء الاشتراكية ثم الشيوعية ، وإلى تقوية مواقع الاشتراكية في العالم .

تواجه البلدان الاشتراكية في تطورها بعض المشاكل التي تكون خطرة نوعاً ما في بعض الأحيان . لأن هذا التطور يسير وفق طريق لم يسبق له مثيل ، من خلال نضال الجديد مع القديم ، وتسوية التناقضات الداخلية ، والتغلب على الأوهام والأخطاء . وقد كتب لينين بأن البروليتاريا « سوف لن تكون معصومة عن الخطأ ، وخالية من الضعف » لمجرد أنها نفذت ثورة اجتماعية (المجموعة الكاملة ، مجلد ٢٢ ص ٣٥٣) .

كما وأن الوضع الدولي أيضاً لا يسهل دائماً تطور المجتمع الاشتراكي . فالبلدان الاشتراكية تخضع لظروف مجابهات طبقية ضاربة بين النظامين ، وكما تخضع لضغط قويٍّ تمارسه الأمبريالية عليها .

هذا وتؤكد الحياة بأن المنظومة الاشتراكية قادرة على التلاؤم مع جميع المشاكل التي تهدد وتعترض تقدمها . وينبغي ألا يشك أحد في تصميم الدول الشقيقة المشترك على حماية مصالحها ، وتأمين القوة لجميع عناصر المنظومة ، والدفاع عن المكتسبات الاشتراكية .

هذا وقد ذكر يوري أندروبوف بهذا الصدد يقول « انطلاقاً من تقويم الوضع الحالي لبلداننا ، يمكننا القول بكل رضى بأن المجتمع الاشتراكي ومنظومته هما في حالة قوية وتنظيم صحيح ، الأمر الذي يلعب دوراً عظيماً ومفضّلاً في العالم الحديث » .

وينعكس هذا الدور نفسه بأقصى أبعاده في سياسة لينين الخارجية ، التي يتبعها الاتحاد السوفييتي ، والمبنية على منهاج السلام المصاغ من قبل مؤتمرات الحزب

الشيوعي السوفييتي الرابع والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشرين ، وعلى نشاطات جميع البلدان الشقيقة في المجال الدولي . وهنالك سبب اليوم لأن نتحدث عن استراتيجية السياسة الخارجية المشتركة للمنظومة الاشتراكية ، التي تشكل أداة فعالة في التأثير المحبذ ، على مجريات تطورات العالم ، وهي وسائل مجدية وملحة لتحقيق السلام ، والتعاون الدولي ، وحرية الشعوب واستقلالها . وإن أهمية سياسة هذه الدول الاشتراكية لبالغة بصورة خاصة في الوضع الدولي الراهن الذي تدهور بشكل خطير ، نتيجة أعمال الدوائر الأمبريالية العدوانية ، بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

يعتمد جدوى السياسة الاشتراكية الخارجية ونجاحها لحد كبير على تنسيق وتلاحم مساعي وأعمال البلدان الاشتراكية في القضايا الدولية . كما ويعتمد تنسيق هذه الأعمال والمساعي على أسس بناءة متينة . وقد تم تصورها في معاهدة وارسو ، وأيضاً من خلال المعاهدات الثنائية للصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة .

اكتسبت الدول الاشتراكية خبرة واسعة وتجارب إيجابية في التعاون بمجال السياسة الخارجية . وتشتمل أشكال مثل هذا التعاون على مشاورات حول المشاكل الدولية الكبرى ، وتبادل المعلومات المتبادل ، والمتنامي بثبات ، وصياغة سياسة التنسيق المشترك وتطبيعها والتعاون الوثيق في تنفيذ منجزات عملية على الساحة الدولية .

وثمة آلية مجدية تكمن في تنسيق السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية . سواء أكان في تبادل الآراء حول القضايا الحاسمة ، أو توليد خط مشترك للسياسة الخارجية ، تعتبر دائماً من أولويات المباحثات بين زعماء الأحزاب في البلدان الشقيقة ، في أثناء اجتماعاتهم النظامية الثنائية ، والمتعددة الجوانب ، بما فيها الاجتماعات التي عقدت ضمن اللجنة السياسية الاستشارية لمعاهدة وارسو . وقد طرحت هذه اللجنة والبلدان الاشتراكية مقترحات عظيمة حول القضايا الجوهرية الحاسمة في السياسة الأوروبية والدولية . ووضع العديد من هذه المقترحات على

بساط البحث والمناقشة في هيئة الأمم وغيرها من المجالس الدولية ، أو أنها ضمّنت بعدد من المعاهدات الكبرى والاتفاقيات المبرمة مع بلدان ذات أنظمة اجتماعية مختلفة . هذا وقد تمّت صياغة مبادرات بعيدة المنال ضمن بيان سياسي تبنته اللجنة السياسية الاستشارية في براغ في كانون الثاني الفائت . كما وتسهم لجنة وزراء خارجية معاهدة وارسو أيضاً في تنسيق مبادرات السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية .

إن الاجراءات المنسقة للبلدان الاشتراكية في المجال الدولي جعلت حل العديد من المشاكل الهامة والمعقدة ممكناً ، أو التي كانت هذه البلدان تعمل على حلها أمداً طويلاً . وتتمتع هذه الاجراءات بدور حاسم ستلعبه في إفشال الحصار الأمبريالي على كوبا ، وتأمين الاعتراف الدولي لجمهورية ألمانيا الديموقراطية ، وقد بدأت تظهر نتائج المعاهدات المبرمة بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديموقراطية ، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والاتفاق الرباعي بشأن برلين الغربية ، وضمان الاتمام الناجح للمؤتمر الأوروبي ، وحماية النصر المجيد للشعب الفيتنامي على المعتدين الأمريكيين ، والتوصل أيضاً إلى نتائج عدد من اتفاقيات رقابة الأسلحة وضبطها .

تنبأ لينين للإشتراكية ، بأنها متى انطلقت من القوة القومية إلى الأممية ستصبح «قادرة على ممارسة نفوذ وتأثير حاسم على مجمل السياسة العالمية» . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٣١ ص ١٤٨) . وأصبح تنبؤه حقيقة . وفي الوقت الحاضر تكوِّن المنظومة الاشتراكية العقبة الرئيسية أمام سياسة الأمبريالية المغامرة ، والحصن الحصين للقوى المناضلة من أجل تحررها الوطني والاجتماعي ، وعاملاً فعّالاً في تطور العالم اليوم .

تسعى البلدان الاشتراكية إلى تقريب طبقاتها الاجتماعية أكثر فأكثر ، منطلقة من وعيها الأكيد لمسؤوليتها التاريخية ، تجاه مستقبل السلام والاشتراكية .

واحتلت قضية الصداقة والتعاون بين البلدان الشقيقة دائماً ، وستحتل بشكل خاص مكان الأولوية في سياسة الحزب الشيوعي والحكومة السوفييتية .

تخدم تعاليم لينين كمنار لسياسة الحزب الشيوعي ، والحكومة السوفييتية ، وهادٍ للبلدان التي أُحيطت بمنجل الاستعمار والقمع وبالنسبة لحركة التحرر الوطني أيضاً .

وعلى أساس تحليل التطور الاجتماعي في مرحلة الأمبريالية والثورة الاشتراكية صاغ لينين المقولة القائلة « سوف لن تكوّن الثورة الاشتراكية وحدها نضال البروليتاريا الثورية بشكل رئيسي ، في كل بلد ضد البورجوازية ، ولكن ستكون من كفاح جميع المستعمرات الأمبريالية والبلدان المقموعة ، وكل البلدان المعتمدة على الأمبريالية ، ضد الأمبريالية الدولية » . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٣٠ ص ١٥٩) . كما وأوضح بأن البلدان والشعوب التي كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار ، أو ما شابهه قد انقلبت من كونها احتياطي الأمبريالية أو مؤخرتها العميقة إلى قوة نشطة مضادة ضد الأمبريالية ، وتحولت إلى حليف للثورة الاشتراكية . وكتب لينين معيراً اهتماماً بالغاً إلى التحالف الدولي الوثيق للثورة في روسيا ، مع حركة تحرر الشعوب في الدول المستعمرة والمستقلة ، وذلك قبل انتصار ثورة أكتوبر يقول « سوف نبذل كل جهد لتقوية الارتباط ، ودمج مؤسساتنا مع المنغول ، والفرس ، والهنود ، والمصريين . وإننا نؤمن أنه من واجبنا ولمصلحتنا القيام بذلك ، وإلا فسوف لن تكون الاشتراكية في أوروبا آمنة ومضمونة » . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢٣ ص ٦٧) .

إن الأهمية السياسية لمقولة لينين حول الروابط الوثيقة بين الانعتاق الاجتماعي للطبقة العاملة في البلدان الأصل ، وبين النضال من أجل الاستقلال في ممتلكاتها الاستعمارية لواضحة وبالغة . وهي تخص المصير التاريخي لغالبية سكان العالم ، واتحاد القوى وتحالفها على مستوى عالمي . صاغ لينين قوانين التطور الرئيسية لحركة

التحرر الوطني ، وتنبأ بانهيار النظام الاستعماري الحتمي ، وجسّد التطور اللارأسمالي ، وابتكر فكرة بناء مجتمع جديد اقتصادياً في البلدان النامية :

قال لينين في تطوير التعاون مع الدول الباحثة عن سلخ ريش الاستعمار ، وتقوية الاستقلال ، وتأمين التقدم القومي والاجتماعي ، يجب أن توجه الدولة الاشتراكية بالهوية الموضوعية لمصالحها الأساسية ، وبمصالح هذه الدول الرئيسية التي تناضل ضد الأمبريالية . لذا ينبغي أن توّجه في مثل هذا التعاون لا بمبدأ التعايش السلمي الذي يحكم الدول ذات النظام الاجتماعي المختلف فحسب ، بل أيضاً بمبدأ الأممية الذي ينظم العلاقات بين البلدان الاشتراكية ، والقوى المتصلة بها بمصالح طبقتها ، وبين جميع القوى المضادة للأمبريالية . إن مثل هذا المفهوم يأخذ بعين الاعتبار موقف الدول الحقيقي التي تشكل هدفاً للاستغلال الأمبريالي ، حتى ولو كانت سياستها تقرر بوساطة حكومات تمثل البورجوازية ، أو حتى الدوائر الاقطاعية في بعض الأحيان .

انطلاقاً من هذه الاعتبارات ، حدد لينين مهام سياسة البلدان الاشتراكية وديبلوماسيتها فيما يخص تلك البلدان : دعم مساعيها لتقوية استقلالها الوطني ، ومساعدة جميع التعهدات التقدمية ، وتقديم العون للتغلب على التخلف الاقتصادي والثقافي ، والمراعاة الحازمة لمبدأ المساواة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتقبُّل واحترام التقاليد الوطنية والتاريخية ، وبالمساعدة لحد الإسهام الفعلي في معالجة المسائل الدولية ، وبالتضامن مع القوى المناضلة ضد الأمبريالية . وبذا وضعت هذه السياسة الاشتراكية الجديدة حجر الأساس لتكون جبهة دولية مضادة للأمبريالية .

وحدث ثورة أكتوبر العظمى بجهد الكفاح الفريد الذي شنته البروليتاريا في سبيل الاشتراكية ، وتحرك الشعوب ضد الاضطهاد والاستعمار ، كما وحرضت على إثارة انتفاضة هذه الحركة التي لم يسبق لها مثيل ، والتي أحرزت نجاحات مشهودة منذ ذلك الحين .

إن مبادىء المساواة وسيادة الشعوب ، وشجب كل الامتيازات القومية والدينية ـــ القومية والقيود ، ومبدأ تطور الأقليات القومية الحر ، إلى جانب المجموعات العرقية ، التي صيغت في أول وثيقة للسياسة الخارجية تبنتها الجمهورية السوفييتية ، قد سهلت حل مشكلة القوميات والجنسيات في الاتحاد السوفييتي ، على أسس العدالة والاشتراكية . وأزال إعلان هذه المبادىء وتنفيذها أسباب النزاع القومي في الماضي ، ومنحت الطبقة العاملة الروسية ثقة الشعوب غير الروسية ، التي نتفت ريش الاستغلال ، واتحدت مع الشعب الروسي ضمن دولة اشتراكية متعددة الجنسيات والقوميات .

احتل نداء لينين «إلى جميع المسلمين الكادحين في روسيا والشرق» الذي تم تبنيه في ٢٠ تشرين الثاني (٣ كانون الأول) ١٩١٧ ، أهمية بالغة في إنشاء علاقات صداقة مع بلدان الشرق . « لا تتوقعوا من روسيا وحكومتها الثورية عبوديتكم ، بل من لصوص أوروبا الأمبرياليين (...) ، من أولئك الذين حولوا أوطانكم إلى مستعمرات للسلب والنهب » وذكر النداء في جزئه الموجّه إلى الناس الشغيلة في الشرق ، « أنتم أنفسكم يجب أن تكونوا أسياد بلدكم ! أنتم أنفسكم يجب أن تنظموا حياتكم بطريقتكم الخاصة . هذا حقكم ، لأن مصيركم بين أيديكم . » .

أظهر النداء للعيان المعاهدات السرية الحاكمة ضد مصالح الشعوب في الشرق ، بخاصة منها معاهدتا تقسيم تركيا وإيران اللاغيتين . كما وأبطلت المعاهدات الجائرة بحق الصين فيما بعد .

وفي الوقت نفسه ، حثت روسيا السوفييتية بلدان الشرق على إنشاء علاقات حسن جوار ، على أسس طوعية وعلى مبادىء المساواة . وخلال السنوات الأولى القليلة من وجود دولتنا ، بدأت الدولة بإنشاء علاقات ديبلوماسية ، وعلاقات صداقة وتعاون مع الصين ، ومنغوليا ، وتركيا ، وإيران ، وأفغانستان ، واليمن ، ومكن الدعم السوفييتي الغيري الذي قدمته روسيا السوفييتية تلك الدول من حماية استقلالها الوطني وتعزيزه .

وإتماماً للقضية التي بدأت عندما كان لينين حياً ، بذل الاتحاد السوفييتي جهوداً عظيمة في مجال السياسة الخارجية لتشتيت النظام الاستعماري ، وتأمين النصر لنضال التحرر الذي شنته شعوب آسيا ، وإفريقية ، وأمريكا اللاتينية . وإن كشف الاتحاد السوفييتي ومساهمته الحاسمة في الحرب العالمية الثانية عن معظم القوى الرجعية والعدائية للأمبريالية مع ظهور النظام الرأسمالي ، قد أزاح الصعاب والعقبات التي هددت نموَّ حركة التحرر الوطني .

وينبغي أن نتذكر بأن الاتحاد السوفييتي قد أصرّ على تضمين ميثاق الأمم المتحدة عبارة المساواة ، وتقرير الشعوب لمصيرها ، خالقاً بذلك ظروفاً لإجراءات الأمم المتحدة اللاحقة في دعم نضال التحرر . وإنها لحقيقة معروفة جداً بأن بيان منح الدول والشعوب المستعمرة استقلالها الذي تبنَّته الأمم المتحدة بناء على مبادرة سوفييتية عام ١٩٦٠ ، كان دافعاً عظيماً بالنسبة لهؤلاء الذين سيكافحون ضد الاستعمار .

نالت العديد من الشعوب حريتها واستقلالها نتيجة انهيار النظام الاستعماري المخزي . واحتلت إمكانية الاعتماد على الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، وما زالت تحتل ، أهمية حيوية للعديد منها . وساعدت تحركات الاتحاد السوفييتي عدة مرات في دعم ضحايا العدوان ودعمه المادي بلداناً استقلت مجدداً لصدِّ التدخل الأمبريالي في شؤونها الداخلية .

أصبح من المفهوم تماماً بأن يكون الفشل مؤقتاً والهزائم حتمية في قضية بمثل هذه الأبعاد مثل طريق تحرر البلدان والشعوب الوطني ، أو في الجهود المبذولة من أجل تمتين السلام وتطوير الأمم . أما نتاج نضالها فلا نقاش فيه .

لا يزال الاتحاد السوفييتي ملتزماً بالأعراف اللينينية عن الصداقة والتعاون مع شعوب آسيا ، وإفريقية ، وأمريكا اللاتينية . ويمنحها بلدنا دعماً سياسياً واقتصادياً واسع النطاق ، إلى جانب أشكال الدعم الأخرى . وأبرمت سلسلة معاهدات للصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفييتي ، والهند ، وسورية ، وأنغولا ،

والحبشة ، وموزامبيق ، وأفغانستان ، وجمهورية اليمن الديموقراطي ، كما وتعترف وتشهد دول أخرى بالمستوى العالي من تطور العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وهذه الدول .

يقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب أولئك الذين لا يزال عليهم أن يكافحوا من أجل الحرية والاستقلال ، ومن أجل بقاء وجود شعوبهم بالذات ، هؤلاء المجبرون على صد القوى المعادية للأمبريالية ، أو المهدّدون بالاعتداء عليهم . هذا ويدعم الاتحاد السوفييتي بثبات النضال العادل للشعوب العربية ضد العدوان الاسرائيلي الذي تشجعه واشنطن ، كما ويرسل المساعدات الضرورية إلى شعب أفغانستان الذي يدافع عن حقه المشروع ضد التحرشات الخارجية ، لينظم حياته بالطريقة التي يراها ملائمة . ويتعاطف الشعب السوفييتي بصورة كاملة مع شعب نيكاراغوا الذي يقف ضد الضغط الأمبريالي الوحشي ، ومع مواطني السلفادور الشجعان الذين يكافحون ضد الحكم العفن المعادي للشعب الذي أوجده أسياد واشنطن . ويعبر بلدنا أيضاً عن تضامنه مع نضال الشعب الناميبي الواثق من كسب حريته واستقلاله .

يعامل الاتحاد السوفييتي باحترام حركة عدم الإنحياز التي تكمن قوتها في موقفها ضد الأمبريالية والاستعمار ، وضد الحرب والعدوان . وهذا الموقف هو الذي يقوّي دور حركة عدم الإنحياز أكثر في السياسة العالمية . وإن نتائج المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد بشهر آذار في نيودلهي ، هي نتائج إيجابية في هذا الخصوص .

هذا وسيتبع الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية كالسابق وبإصرار مثلما أكد المؤتمر السادس والعشرون لحزبنا ، طريقاً نحو التعاون والإنماء مع البلدان المتحررة مجدداً ، ونحو تقوية التحالف بين العالم الاشتراكي وحركة التحرر الوطني .

هيأ لينين نظرياً حزبنا للوضع الذي أخذ شكله ، مع انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا . وبعد اكتشافه قانون تطور رأس المال المتفاوت في المرحلة

الأمبريالية ، توصل إلى النتيجة بأن الاشتراكية سوف لن تكون قادرة على الانتصار في الوقت نفسه في جميع البلدان ، وبالنتيجة كان تعايش البلدان المنتمية إلى نظامين اجتماعيين متعارضين ــ الاشتراكي والرأسمالي ــ حتمياً يتعذر اجتنابه .

يشكل الصراع بين هذه البلدان المختلفة الأنظمة ، أي صراعُ النظامين المضمون الرئيسي للمرحلة التاريخية التي نعيشها . بيد أن لينين رفض وجهة النظر القائلة بأن الصراع سوف يتطور حتماً إلى حروب لا متناهية بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية .

لقد طرح لينين مسألة العلاقات بين الدول ذات الأنظمة المختلفة كأمر عملي في الأعمال التي دوّنها قبيل ثورة أكتوبر ، وبخاصة في عمله « رسائل من بعيد » حيث محص الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من قبل حكومة عمال وفلاحين جديدة العهد . فقد تحدث عن تلك المسألة مراراً وتكراراً في محادثاته ومقابلاته مع المراسلين الأجانب ، عندما عملت الجمهورية السوفييتية على الإنسحاب من الحرب ، وعلى إتمام سلام بريست .

أعلن بيان لينين في مرسوم السلام عن التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، ويعتبر هذا أحد المبادىء الأساسية للسياسة الخارجية للدولة الاشتراكية .

والآن يترتب علينا أن نعود إلى الأحداث المتعلقة بمؤتمر جنوه ، قبل ستين سنة خلت ــ وهو أول هيئة دولية حضرتها الدولة السوفييتية . اقترح بعض الرفاق ضرورة استخدام لينين الذي عين رئيساً لوفدنا إلى المؤتمر منبر المؤتمر لتوجيه خطابات اتهامية لاذعة . لكن لينين الذي كان يدير تحضيرات الوفد السوفييتي لمؤتمر جنوه ، رأى المهمة في ضوء مختلف . فوضع لها توجيهات انطلاقاً من ضرورة إيجاد علاقات تعامل طبيعية مع البلدان الرأسمالية . لقد كان ذلك يحتاج إلى عقل ذكي متبصر ، ومعرفة مسبقة ، وبُعد نظر في ظروف الإنقلابات الاجتماعية الهائلة

التي كانت تهز العالم ، ويحتاج إلى رسم خط عام طويل الأمد للعلاقات بين الأرض السوفييتية والعالم الرأسمالي .

انطلق لينين في ملاحظاته وتصحيحاته لمسودة بيان الوفد من مبدأ التعايش السلمي ، واقترح بأن « لا يذكر اسم الثورة القسرية والحتمية والنضال الدموي أبداً ، لأن الكلمات عن مضموننا التاريخي قد بينت بالتحديد على حتمية إبطال نشوب حروب عالمية جديدة بكل تأكيد . » . ثم استطرد يقول « يجب ألا تستخدم مثل هذه الكلمات المخيفة في أية ظروف ، لأن ذلك يعني بأننا نتصرف بأسلوب يعود على الخصم بالفائدة ، وعلينا بالضرر . » . (المجموعة الكاملة ، مجلد ٤٢. ص ٤١٠) .

من المعروف للجميع بأن لينين لم يذهب إلى جنوه ، مطيعاً قراراً خاصاً أصدرته اللجنة المركزية للحزب ، لأن الناس الشغيلة في بلدنا قد قرروا بحزم أنه لا موجب لتعريض حياته للخطر . وكان ج.ف.تشيخيرين نائب رئيس الوفد السوفييتي إلى مؤتمر جنوه ، الرجل الذي ألقى الخطاب هناك الذي كان من المزمع أن يلقيه لينين . واستهل الخطاب ببيان يحدد السياسة : « يعترف الوفد الروسي ، بينما ينصاع إلى المبادىء الشيوعية ، بأن المرحلة التاريخية الراهنة التي تجعل وجود التوازن ممكناً بين الأنظمة القديمة والأنظمة الاشتراكية الناهضة مجدداً ، وأن التعاون الاقتصادي بين البلدان الممثلة لهذين النظامين لضرورة إلزامية لا سبيل إلى تجاهلها ، وذلك من أجل إحياء البناء الاقتصادي بشكل عام . » . (وثائق السياسة الخارجية ، مجلد ٥ موسكو ١٩٦ ، ص ١٩١ ـــ ١٩٢ بالروسية) .

بحث لينين أكثر من مرة في مبدأ التعايش السلم ضمن كتبه ، مقدِّماً أوجهه المختلفة وشارحاً إياها . ويستخدم في بعض الأحيان تعبير « التعايش السلمي العائلي » للأنظمة ، وفي أحيان أخرى تكون تعبيراته مختلفة ، بيد أن الجوهر يظل دائماً نفسه ـــ فلقد كان هنالك إمكانات إيجابية من أجل إيجاد علاقات سلمية بين الدولة السوفييتية والعالم الرأسمالي المجاور .

في حزيران من عام ١٩٢٠ في أثناء حياة لينين ، عندما تم تبني سياسة الدولة السوفييتية الخارجية في اجتماع اللجنة المركزية التنفيذية لجميع روسيا قال ج.ف. تشيخيرين «لا نريد أن يمنعنا أحد من تطوير الطريق الذي نريده ، ألا وهو بناء مجتمع اشتراكي جديد بسلام ، وإننا لا نجر نظامنا وسلطتنا إلى رؤوس الحراب ، وهذا أمر معروف بالنسبة للجميع ، وما زلنا نرى أعداء جدداً يوجهون نحونا . إن سياستنا هي سياسة سلام ، لكنها ليست سياسة استسلام .» وتابع فيما بعد يقول «كان شعارنا وسيظل نفسه : التعايش السلمي مع الحكومات الأخرى ، مهما كانت ... » . (وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي ، مجلد ٢ موسكو ١٩٥٨ ، ص ٦٣٨ــ٦٣٩ بالروسية) .

أكد لينين في أثناء مراجعته نتائج الاشتراكية ، والحرب الأهلية في روسيا في تشرين الثاني عام ١٩٢٠ ، بأن الدولة السوفييتية قد دخلت مرحلة طويلة ستظل خلالها موجودة في « شبكة الدول الرأسمالية » . ثم قال «إننا في موقف يتمتع بظروف رابحة ، تمكننا أن نبقى موجودين جنباً إلى جنب مع القوى الرأسمالية ... » . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٣١ ص ٤١٢) .

استغرق عقوداً من النضال الحالي ضد محاولات الأمبريالية ، بطريقة أم بأخرى لتمييع النظام الاشتراكي ، وخنق الدولة السوفييتية ، قبل أن يتعلم الغرب أن يلفظ بصورة صحيحة كلمتي «التعايش السلمي» . وبدأ على جبهات الحرب الأهلية والكفاح ضد التدخل الأجنبي ، واستمر في الصدام مع ألمانيا الهلترية وحلفائها . وسوَّى التاريخ النزاع بين الاشتراكية والرأسمالية حول إمكانية ، أو استحالة التعايش السلمي بين الدول ، بغض النظر عن نظامها الاجتماعي ، أو سياستها الخارجية . وسوَّى لصالح الاعتراف بالاشتراكية وسياستها الخارجية التي رسمها وخطط حدودها لينين .

إن التعايش السلمي عبارة عن صيغة معينة للصراع الطبقي بين الاشتراكية والرأسمالية . ويستمر مثل هذا النضال وسيظل مستمراً في الاقتصاد والسياسة

ودون سؤال في الايديولوجية ، لأن تطلعات العالم وأهداف الطبقة العاملة للنظامين الاجتماعيين متضاربان ولا يمكن تسويتهما . بيد أنه ينبغي إدارة هذه المجابهة التاريخية الحتمية بأشكال لن تؤدي إلى نزاعات مسلحة ، أو مناورات تهدد كيان البشرية ووجودها بحد ذاتها .

تطلبت مراعاة المبادىء الصارمة للتعايش السلمي في الظروف الراهنة اليوم أهمية خاصة ، لأن التعايش السلمي بين الدول الاشتراكية والرأسمالية هو البديل المعقول الوحيد للكارثة النووية .

تتبع السياسة الخارجية الاشتراكية مثلما عهدناها في السابق إنشاء علاقات دولية على أساس مبدأ التعايش السلمي ، ولا تعتبر ذلك كنهاية بحد ذاتها ، بل كعنصر مكون رئيسي في حل أكثر المشاكل استعاراً في زماننا ــ إلغاء الحرب من حياة المجتمع الانساني ، وتوطيد سلام ديموقراطي وعادل ، على وجه البسيطة . وإن العمل من أجل هذا ليس فيه أي شيء مشترك مع تنازلات الدوائر العسكرية للأمبريالية ، ويشكل قابلية سلام ملحة إزاء القمع الأكيد للعدوان .

يرتبط تجسيد مبدأ التعايش السلمي في العلاقات بين الدول الاشتراكية والرأسمالية مباشرة وفورياً بقوة الاشتراكية المتعاظمة كنظام اجتماعي . وإن القوة والالتحام وسياسة حب السلام الفعالة المتنامية في العالم الاشتراكي ، وتحالفه المتزايد مع القوى التقدمية والمعادية للحرب ، إلى جانب جر اهتمام الزعماء البورجوازيين ذوي العقلية المتشبثة إلى تعذُّر الدفاع عن حساباتهم وتفكيرهم في حل النزاع التاريخي بين الرأسمالية والاشتراكية ، عن طريق القوة والسلاح ، خلق كل ذلك في البداية مكتسبات شرعت في السبعينيات تحدث انقلاباً في تطور العلاقات الدولية من المجابهة والحرب الباردة إلى الانفراج والتعاون الدولي ذي المنفعة المتبادلة . ثم بدأت مبادىء التعايش السلمي تثبت وجودها بشكل متزايد كقاعدة للعلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

شهدت تلك المرحلة بعض المشاكل التي كانت تبدو سابقاً ممكنة الحل ،

والتي كانت تسمم لوقت طويل المناخ الدولي . وأصبحت الاتصالات السياسية ، بما فيها على مستوى القمة تمارس في العلاقات بين الدول المنتمية لأنظمة سياسية واقتصادية مختلفة . وأبرمت عشرات من المعاهدات الهامة ، واتسعت رقعة الارتباطات الثقافية والاقتصادية ، والتجارية ، والعلمية والفنية ، وفي مجالات أخرى .

ثُبِّت مبدأ التعايش السلمي الذي دخل صلب السياسة الأوروبية والعالمية ، باتفاقيات رئيسية ثنائية ومتعددة الأطراف . وهكذا ، أوضحت وثيقة عام ١٩٧٢ حول مبادىء العلاقات الأساسية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية نيَّةَ الطرفين على العمل بالاعتقاد السائد ، بأن ليس هنالك أي بديل سوى التعايش السلمي ، للحفاظ على العلاقات بينهما في هذا العصر النووي . وحدد ذلك المبدأ مضمون القرار النهائي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

هذا وقد أشار إلى ذلك ي. ن. أندروبوف في الاجتماع التمهيدي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عقد في تشرين الثاني من عام ١٩٨٢ بقوله «إننا مقتنعون من أعماقنا بأن السبعينيات التي امتازت بالانفراج الدولي ــ مثلما يؤكد اليوم أحد القادة الأمبرياليين ــ لم تكن فرصة عرضية في تاريخ البشرية العصيب ، لا ! إن سياسة الانفراج هي بلا شك مرحلة ماضية . والمستقبل ينتمي إلى هذه السياسة . فالجميع على حد سواء مهتمون في الحفاظ على السلام والانفراج .» .

إن مبدأ لينين في التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، الذي تتمسك به باستمرار السياسة الخارجية للاشتراكية ، يتفق مع طابع ، وقوانين ومتطلبات المرحلة الراهنة الأساسية من يومنا ، لهذا السبب ، يتمتع بقوة عظيمة في إثبات وجوده في الحياة .

ويذكر تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في مؤتمره السادس والعشرين «أن الاتجاه المركزي في السياسة الخارجية لحزبنا وحكومتنا مكرس مثلما كان دائماً من أجل تقليل خطر الحرب ، وإيقاف سباق التسلح .» .

رأى لينين بوضوح أن مقدرات الثورة في روسيا وكلّ نضال تحرر الشعوب كان يعتمد لحد كبير على القرار الصحيح لمشكلة الحرب والسلم . وقد تحملت الماركسية ــ اللينينية الطبيعة العدوانية للرأسمالية وأعلى مراحلها الأمبريالية الآيلة تاريخياً كنظام إلى الزوال ، تتنبأ بمذهب القوة وركام ألاعيب العسكريتاريا . أكد لينين للعسكريتاريا شكلين ــ داخلي وخارجي ، وأنها بشكليها تكون « التعبير الحيوي » للرأسمالية ــ الأول كقوة عسكرية تستخدمها الدول الرأسمالية في نزاعاتها الخارجية ، والثاني كسلاح في أيدي الطبقات الحاكمة من أجل قمع كل نوع من تحركات البروليتاريا الاقتصادية والسياسية ... (الأعمال الكاملة ، مجلد ١٥ ص ١٩٢) .

وعلى النقيض ، لايوجد في المجتمع الاشتراكي طبقات أومجموعات اجتماعية ، تهتم بالحرب . والكفاح من أجل السلام أمر ملازم ومتأصل في هذا المجتمع ، لأن مصالح بناء الاشتراكية والشيوعية تتطلب ظروفاً سلمية . « وضع نهاية للحروب ، وإحلال السلام بين الأمم ، وإيقاف العنف والسلب عن طريق الحروب ــ هذه هي مثلنا ... » . (المجموعة الكاملة ، مجلد ٢١ ص ٢٩٣) .

في ذروة الحرب العالمية الأولى أشار لينين إلى أن دولة عمال وفلاحين فقط قادرة على أن تنفذ بنجاح المهمة الرئيسية الراهنة ، هذه المهمة الفورية والبالغة الصعوبة هي : إحقاق السلام ، ليس السلام الأمبريالي ، وليس صفقة بين القوى الأمبريالية تخص الغنيمة بين الرأسماليين وحكوماتهم ، بل هو سلام ديموقراطي دائم ... (المجموعة الكاملة ، مجلد ٢٣ ص ٣٤٠) .

تحت شعار لينين في إنهاء الحرب الأمبريالية وتوطيد السلام ، قاد حزب البلاشفة الكتل الجماهيرية لإنجاز الثورة . وفي اليوم التالي نشرت الحكومة السوفييتية مرسوم السلام الذي أدان حروب الأمبريالية بأنها «أفظع جرائم ضد البشرية» وطرح مقترحات لإنهاء الحرب العالمية ، وإحقاق العدل والسلام الديموقراطي .

أعار لينين أهمية خاصة إلى دور جماهير الشعب في النضال من أجل

السلام . ودعت الدولة السوفييتية في مرسوم السلام طبقة العمال الواعية في معظم الأمم إلى أن تساعد في تحقيق نجاح قضية السلام بعملها البالغ الحيوية وتصميمها الفعال ونشاطها الواعي والمستمر . وتجسيداً لضرورة إبلاغ جماهير الشغيلة الواسعة ، ذكر لينين في تقرير السلام الذي دوّنه لمؤتمر السوفييت الثاني يقول « يجب علينا ... أن نساعد الشعوب على التدخل في مسائل الحرب والسلام . » . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢٦ ص ٢٥٢) .

وتبقى تعابير لينين بعد الحرب وآثارها من أهم وأبلغ ما ذكر . ويقول بهذا الصدد « لقد أدانت الاشتراكية دائماً الحروب بين الأمم بكونها وحشية وبربرية . » . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢١ ص ٢٩٩) وإننا « نعرف تماماً ما تجرُّه الحرب من كوارث ومصائب للعمال والفلاحين . » (الأعمال الكاملة ، مجلد ٣٣ ص ١٤٩) . لكن لينين كان بعيداً عن السلام الرخيص ، ويضع مصالح الطبقات الكادحة ، ويعني ، غالبية سكان الأرض ، فوق أية إعتبارات ، طرح مقولة الحروب العادلة ـــ الحروب التي تشن بهدف تحرير طبقات الشغيلة من القمع الاجتماعي والقومي ، وبهدف دفاع الشعب ضد العدوان الخارجي ، أو الدفاع عن دولة اشتراكية ضد هجوم من الخارج .

شجب لينين ، دون تفريق ، مختلف الائتلافات الأمبريالية ، سواء أكانت تحالفات أم اتفاقات دولية أخرى ، والتي تقف من ورائها مصالح القوى الأمبريالية الكبرى التي وضعت الشعوب ضد بعضها بقصد تقسيم وإعادة تقسيم العالم ، لكي تنهبها وتستغلها . ويالها من جهود كبيرة بذلها الاتحاد السوفييتي للحيلولة دون دخول الحرب العالمية الثانية ! مستغلاً كل فرصة ، بما في ذلك عصبة الأمم المتحدة في جنيف ، كما وبذلت سياسة السوفييت الخارجية قصارى جهدها لموازنة القوى المعادية ، كي تواجَهَ بجبهة سلام جماعية تبطل الحرب القادمة . وعندما شنَّت القوى الأمبريالية المعادية الحرب ، وعلى رأسها ألمانيا الهتلرية ، أسهم الشعب السوفييتي إسهاماً حاسماً في هزيمة النازية هزيمة نكراء .

وفي الظروف الراهنة أيضاً ، عندما تابعت الدوائر الأمبريالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، شَحْذَ السيف محاولة كسب التفوق العسكري على العالم الاشتراكي ، كان على الاتحاد السوفييتي أن يحرص على حفاظ أمنه وأمن حلفائه في المستوى الملائم . وفي الوقت نفسه تابع الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية العمل بكل نشاط من أجل السلام على الساحة الدولية ، وعلى خطا أفكار لينين « بأقل ما يمكن من الضمانات العامة ، ووعود جدية وصيغ رنانة ، وأقل عدد ممكن من أبسط وأوضح القرارات والاجراءات التي ستقود بالتأكيد إلى السلام ، إن لم يكن إلى إزالة خطر الحرب » . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٣٣ ص ٣٨٦) إن سياسة حزبنا ودولتنا موجهة نحو تنفيذ وصية لينين «... إننا نتعهد للعمال والفلاحين أن نبذل كل ما بوسعنا من أجل السلام . وهذا ما سوف نحققه . » . (الأعمال الكاملة ، مجلد ٢٧ ص ٣٧٩) .

لقد كان الاتحاد السوفييتي دائماً بطل سلام ، وخصماً لحروب النهب . وكان ولا يزال المدافع عن نزع السلاح ، والانفراج الدولي ، وحل المسائل المتنازع عليها بوسائل سلمية . وينعكس الطابع السلمي لسياسة السوفييت الخارجية ويُصاغ في مجالس الحزب والاجتماعات التمهيدية للجنته المركزية ، وفي قرارات الحكومة السوفييتية ، وفي بيانات المناشدة لمجلس السوفييت الأعلى . إن سياسة السلم والصداقة بين الشعوب والأمم لتعبير أكيد عن رغبة الشعب السوفييتي وتصميمه في القضايا الدولية .

ويؤكد ي. ف. أندروبوف قائلاً « سوف يكتب بإسهاب عن تاريخ حقبتنا هذه في يوم ما ، ويمكننا أن نطمئن تماماً إلى أن هذه الحقيقة الواضحة التي لا خلاف حولها ، ستدون في تاريخنا بأحرف من ذهب ، فدون السياسة المحبة للسلام للاتحاد السوفييتي سوف لن يعيش كوكبنا في خطر فحسب ، بل من المحتمل جداً أن يواجه كارثة ليس بمقدوره أن يردعها . فإذا تفاديناها ، وإذا ما عشنا في ظروف سلام لأربعين عاماً من الآن ، وإذا ما نظرنا بثقة إلى المستقبل ، فإن كل ذلك يعود

فضله إلى السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي ، وإلى نضاله ضد تهديد الكارثة النووية ، وكفاحه من أجل الحياة ، ومن أجل البقاء ، وازدهار البشرية . » .

إن ما يميز سياستنا الخارجية في الشكل الذي خطه التأثير المباشر للينين هو تقديم المشاكل التي تخص المصالح للشعوب إلى واجهة الحياة الدولية ، وإمكانية تحريك الرأي العام العالمي ، ولفت أنظار الحكومات وانتباهها إلى هذه المشاكل تماماً . وما النضال من أجل إيقاف سباق التسلح ، ونزع السلاح إلا تعبيراً صريحاً على ذلك .

طرح بلدنا هذه المشكلة منذ عهد بعيد ، في مؤتمر جنوه ، حيث رفع في الجلسة التمهيدية للوفد الروسي السوفييتي اقتراحاً ، بناء على تعليمات لينين ، لتنفيذ تخفيض في التسليح والجيوش لدى جميع الدول ، وحظر جميع أشكال الحرب البربرية ــ كالغازات السامة ووسائل التدمير الموجهة ضد المدنيين .

يحتفظ الاتحاد السوفييتي دائماً بهذه المبادرة في مسألة نزع السلاح . ويمكن أن يقال بلا قيد أو شرط بأنه ليست من دولة قد قامت بمثل هذا الإسهام في صياغة هذه المشكلة وتحليلها مثل الاتحاد السوفييتي الذي لا يزال يتابع جهوده الحثيثة من أجل السلام .

ولا حاجة للقول اليوم ، وتماماً مثلما كان عليه في زمن مؤتمر جنوه ، بأننا نعي تماماً الصعاب الموجودة على طريق حل هذه المسائل ، والعقبات التي تضعها الدوائر العسكرية في الغرب . ومع ذلك تم إحراز بعض النتائج المعينة ، لحد ما ، في مجال قمع سباق التسلح في بعض الاتجاهات ، وذلك كنتيجة لكفاح الحزب الشيوعي الدؤوب ، ومساعي الدولة السوفييتية التي لا تكلُّ ولا تملُّ .

يسعى الاتحاد السوفييتي لإبرام معاهدة تحظر إجراء التجارب النووية في الجو ، وفي الفضاء الخارجي ، وتحت الماء ، على أساس مبادىء التحكم بنشاطات الدول في المكتشفات ، واستخدام الفضاء الخارجي بما فيه القمر والأمكنة الفضائية

الأخرى ، ومعاهدة على عدم تكاثر الأسلحة النووية ، والتعهد في منع تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية والبكتيرية والسامة وتدميرها ، والاتفاق على الاستخدام المعادي العسكري أو غيره لتكنيك تعديل وتغيير المناخ والبيئة ، وبعض الاجراءات الأخرى . هذا وقد خدمت الاتفاقيات السوفييتية ـ الأمريكية الثنائية ، مثل معاهدة الحدّ من أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ ، ومعاهدة « سالت ـ ١ » للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، في تحقيق الأهداف الايجابية نفسها . كما ويمكن تقديم إسهام فعال لقضية السلام أيضاً عن طريق معاهدة « سالت ـ ٢ » التي أبرمت عام ١٩٧٩ ، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب مخالفة الولايات المتحدة لها ، وارتكاب أخطاء فيها .

إن القرار التاريخي للاتحاد السوفييتي في الأخذ على عاتقه الالتزام من جانب واحد بألا يكون البادىء في استخدام الأسلحة النووية ، إلى جانب الاقتراحات الأخرى ، التي طرحها في الجلسة الخاصة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت السنة الماضية ، كل ذلك يشهد بوضوح على كفاحه من أجل إبعاد تهديد كارثة نووية ، وإحراز نتائج حقيقية في مجال نزع السلاح . ويعمل الاتحاد السوفييتي في الوقت الحاضر على إنجاز اتفاقات مقبولة ومتبادلة ، من خلال المحادثات السوفييتية ـ الأمريكية ، حول الحد من الأسلحة النووية في أوروبا ، وحول الحد وتخفيض التسليح الاستراتيجي ، التي دارت في جنيف . وفي مفاوضات فيينا بشأن تخفيض القوات المسلحة والتسليح في أوروبا الوسطى ، فقد رفعت البلدان الاشتراكية مؤخراً مقترحات جديدة ، منحت فرصة واقعية للتوصل إلى اتفاقيات حاسمة .

إن المقترحات التي قدمت في البيان السياسي للمؤتمر الأخير للجنة الاستشارية لأعضاء دول حلف وارسو من أجل إبرام معاهدة متبادلة بشأن عدم استخدام القوة العسكرية ، والحفاظ على علاقات سلام بين بلدان معاهدة وارسو ، وبين الدول الأعضاء في حلف الناتو ، تعتبر مبادرة على مستوى كبير .

يتوقع الاتحاد السوفييتي من البلدان الغربية من طرحه مبادرات بناءة بعيدة المنال ، في مجال الحدّ من سباق التسلح ، أن يتعامل معها بأسلوب رجال الأعمال ، مع الالتزام بالمسؤولية الكاملة .

أعار لينين اهتماماً كبيراً إلى استخدام الوسائل الاقتصادية في السياسة الخارجية للدولة السوفييتية . « هنالك قوة أشد بأساً من الرغبات ، إنها تصميم وعزم أية حكومات أو طبقات معادية لنا ، وتلك القوة هي العلاقات الاقتصادية العامة في العالم ، وهي التي تجبرها على إقامة صلات بنا . » . (المجموعة الكاملة ، مجلد ٣٣ ص ١٥٥) .

رأى لينين بوضوح من خلال العلاقات الاقتصادية المفيدة والمتبادلة مع البلدان الرأسمالية ، الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تطورها : فمن ناحية ، سيسهل إسهام روسيا السوفييتية في « التقسيم الدولي للعمل» نموها الاقتصادي السريع ، ويساعدها على تحقيق ارتباطات اقتصادية واسعة ، مع الدول الأخرى . ومن ناحية أخرى ، إن مثل هذا التعاون سوف يقدم الأساس المادي للتعاون السلمي بين الدول التي تنتمي إلى أنظمة اجتماعية مختلفة .

ومهما يكن من أمر ، فقد رفض لينين بشدة أية محاولات للقوى الأمبريالية لفرض شروطها الاقتصادية على بلدنا ، وكل مساعيها لتخريب تطورنا الاقتصادي . وفي أيامناهذه أيضاً يقف الاتحاد السوفييتي بعزم ، إلى جانب البلدان الشقيقة ، في وجه القوى الأمبريالية التوّاقة إلى شن حرب مالية واقتصادية ضد بلدان المنظومة الاشتراكية .

تُكَوِّنُ النجاحاتُ الاقتصادية الجبارة للاتحاد السوفييتي ، وما أنجزه شعبه من تطبيقات لمخططات الحزب الشيوعي السوفييتي الاجتماعية ـــ الاقتصادية ، القواعد المعتمد عليها في سياسة السوفييت الخارجية . وقد قال ي.ف.أندروبوف بهذا الصدد « إن النمو الاقتصادي المطَّرد ، ونهضة الشعب ، وازدهاره هما واجبنا تجاه الشعب السوفييتي ، وواجبنا الدولي . ويتابع الحزب ، معللاً المسألة كما هي انطلاقاً

من كلمات لينين البعيدة النظر ، **لدرجة أننا نمارس** تأثيرنا بشكل أساسي على الطريق الثوري في العالم ، عن طريق سياستنا الاقتصادية . » .

وقال لينين بأنه يجب ألا تفشل سياسة السوفييت الخارجية في استغلال التناقضات بين الأمبرياليين . وأوضح لنا كيف نقوم بذلك في مثال معاهدة سلام بريست التي منحت بلدنا فترة راحة كان بحاجة مرّة إليها ، والتي سمحت له بأن يستخدم أحد نسور الأمبريالية كدرع ليحمي به نفسه في تلك المرحلة الآنية من الآخرين .

ولولا ما ورثناه من لعب لينين على التيارات والفوارق في الأوساط البورجوازية ، وعلى خلافات مصالح الدول الأمبريالية ونزاعاتها لما وجد التآلف ضد هتلر الذي ضم الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، مع أن التآلف هذا كما نعلم ، قد شهد انقسامات وعدم اتفاق ، وسقط مع التاريخ في طي النسيان ، ويتذكره الناس كمثال للتعاون بين الدول التي تنتمي لأنظمة اجتماعية مختلفة في النضال ضد عدوٍ مشترك .

يدير الاتحاد السوفييتي متبعاً خطوط إرشاد لينين دون انحراف سياسة شريفة وصريحة في القضايا الدولية .

هذا وقد دوّن لينين يقول « من أجل ترويج البورجوازية لمصالحها تستغل بوقاحة حقيقة ــ التجاهل الشائع لأهمية السياسة الخارجية ، أكثر من أهمية السياسة الداخلية ــ وأكد بأن ــ تراعى سرية العلاقات الديبلوماسية بصورة مقدسة في أكثر البلدان الرأسمالية حرية ، وفي معظم الجمهوريات الديموقراطية ، وأصبح خداع الجماهير فناً حقيقياً في القضايا الخارجية . » . (المجموعة الكاملة ، مجلد ٢٥ ص ٨٥) .

كان نشر معاهدات روسيا القيصرية السرّية إحدى تعليمات لينين الأولى التي نفذتها مستشارية الشعب للشؤون الخارجية ، التي أُسست لتوها آنذاك . إن

قطع العلاقات بين الدول بديبلوماسية سرية ، ليس له أي شيء مشترك بالطبع ، بالطريقة التي يفسر بها رجل الشارع هذه المسألة في بعض الأحيان . ومن السخف إزالة كلّ السرية من العلاقات بين الدول ، وعدم وضع المسائل المتعلقة بذلك موضع السرية التامة ، ولنقل المتعلقة بتشكيل سياستنا الخارجية ، وتنسيقها مع البلدان الاشتراكية ، أو بعض أوجه علاقاتنا مع الدول الصديقة ، فإن إفشاء أي سرٍ يمكن أي يدمِّر قضيتنا . وعندما تتطلب الحاجة ، تجري الحكومة السوفييتية مشاورات خلف الأبواب الموصدة أيضاً مع الدول الرأسمالية ، ثم تعلن مثل هذه التبادلات في الرأي فيما بعد .

إن عدم القبول بالسرية الديبلوماسية يعني بأن الكلام في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي لا يتعارض مع الفعل ، وإن بلدنا يتبع الأهداف التي ينادي بها ، ويعلن عنها كي يسمعها الجميع . ويمكن القول بثقة بأن التصريحات التي أدلت بها القوى الرأسمالية والأمبريالية حول السلام ، والحرية ، والديموقراطية ، والاستقلال وحرية الأمم ، توازي غالباً وثائقنا حول السياسة الخارجية . بيد أن الهدف الأصلي لمثل هذه التصريحات كَتَمَ طبيعة السياسة الأمبريالية العدائية ضد الشعوب .

يخرج ايديولوجيو الرأسمالية عن طريقهم من أجل تجميل الرأسمالية . فهم يلفقون جميع أنواع النظريات ، إذا كان في الإمكان استخدام هذه الكلمة بالفاقة الأيديولوجية ، ليجعلوا الرأسمالية تبدو نبيلة . لكن لا يمكن أن يكون هناك أي شك ، بأنهم سوف لن ينجحوا في إخفاء الطبيعة الاستغلالية للنظام الرأسمالي ، والأمبريالي ، والخطأ الذي قتل ما يزيد عن ٧٠ مليون نسمة في الحربين العالميتين وحدهما ، إلى جانب الكثير مما كُتِم وأُخفي . وسوف لن يغطي ذهبُ كل المصارف الرأسمالية المتألق الجرائم التي ارتكبتها الأمبريالية ، والتي لا تزال ترتكبها حتى الآن .

إن الفراغ الأيديولوجي ، والتفسخ الحضاري والتشويه الفكري للشباب ، هو

نتاج المجتمع الرأسمالي الذي وُجِدَ عبر ما يزيد عن ثلاثة قرون ، والذي تنبأ بزواله وتدهوره كل من ماركس وأنجلز ولينين في أعمالهم وتجسيداتهم .

أما بالنسبة للاشتراكية ، فلقد حولت منذ ظهورها قبل ٦٥ سنة بلدنا جذرياً ، بلدنا الذي أصبح قوة عظمى في يومنا هذا ، إلى جانب عدد من الدول الأخرى أيضاً التي انكفأت على بناء الاشتراكية والشيوعية . وكل هذا لم يأت وحده . فمنجزاتنا الداخلية والسياسية الخارجية هي نتاج طريق حزبنا الشيوعي السوفييتي المتبصر والبعيد النظر من حيث المبدأ ، ونتاج العمل المجدي والفعال للشعب السوفييتي الذي انكب على بناء المجتمع الاشتراكي .

أوضحت الماركسية ــ اللينينية بشكل لا يقبل الجدل بأن التحوُّل والانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، ثم الشيوعية ، هو هدفٌ وطريقٌ لا بديل عنه في تاريخ البشرية . وقد أُكِّد هذا الأمر بكل قناعة بتقدم الاشتراكية الحقيقي والثابت بكل ثقة . ولا تحتاج الاشتراكية الواقعية اللجوء إلى القوة للتأكيد على صحة قضيتها ، ولا عدالة أهدافها ، أو تفوقها كنظام اجتماعي .

من هذا المنطلق التاريخي المتفائل ننطلق إلى الحياة والأمور الأخرى ، وأيضاً إلى السياسة الخارجية للاشتراكية .

فَتَحْتَ تأثير أفكار لينين الثورية التي تحول حياتنا ، يستمر العالم في ممارسة تبدلات سياسية واجتماعية عميقة . إذن ليس من طريق المصادفة أن يشنَّ المناوئون الأيديولوجيون للينينية هجوماً ضارياً ضدها . ومن عجزهم عن مجابهة تعاليم لينين بأي شيء هام سوى الادعاء « بخطر الشيوعية » والمزاعم الشيوعية ، ناسين جرائمهم العسكرية ، والحروب التي خلقوها ، ليموِّهوا ذلك بتزييف الحقائق بالغش والخداع .

في هذه المرحلة العالمية ، يستغل الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية الهدية والموهبة التي لا تقدر بثمن والتي تسلموها من لينين ــ في القدرة على استنتاج نتائج ملائمة من الماضي ، ومن الثمار التي آتت أُكُلَها في الحاضر كي يشهدوا أرضية توقعات ثورية مؤسسة في المستقبل .

إن الاستراتيجية اللينينية لسياسة الاشتراكية الخارجية ، التي يتبعها حزبنا ودولتنا دون محيد ، تتلاقى مع تفهم البلدان الاشتراكية الشقيقة وتأييدها ، ومع جميع الأمم المحبة للسلام ، وحركات التحرر ومع جميع الناس الشرفاء في العالم . وتسنح هذه الاستراتيجية فرصاً لا حدود لها للعمل في سلام أكثر أمناً ، وتحمي حقوق الشعوب في الاستقلال والتطور الاجتماعي . وسوف يستمر بلدنا في بذل كل ما بوسعه لتطبيق هذه الاستراتيجية وإحراز الظفر لقضية الاشتراكية والمستقبل السلمي لهذا الجيل ، والأجيال التي ستأتي من بعدنا .

الوضع الدولي
والسياسة الخارجية السوفييتية

خطاب ألقي في الجلسة الثامنة لمجلس
السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفييتي
بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٨٣

الرفيق العزيز أندروبوف ،

أرجو أن تتقبلوا تهانيّ لانتخابكم بالإجماع لمنصب رئيس مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفييتي ، واسمحوا لي أن أتمنى لكم النجاح في نشاطاتكم المشرفة والمسؤولة لصالح الحزب الشيوعي ، والشعب السوفييتي ، ووطننا العظيم . لقد أسند الحزب الشيوعي السوفييتي والمجلس الأعلى لسلطة الدولة في الاتحاد السوفييتي هذا المنصب إليكم ، وهم مقتنعون كلياً بأن قائد الحزب ورجل الدولة يتمتع باحترام عميق ، وسمعة عالية في بلدنا والخارج ، وأنكم سوف تستمرون في كفاحكم بنجاح ، وتتغلبون على الصعاب ، وتحققون المهام الجديدة الملقاة على عاتقكم ، والواجبات المسندة إليكم في القرار الذي اتُخِذَ اليوم .

حضرات الرفاق النواب ،

تحتل مسائل الوضع الدولي والسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي محور انتباه حزبنا الشيوعي ، ومجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي والحكومة السوفييتية . ولقد كان الشعب السوفييتي دائماً مهتماً بعمق بمسألة ماهية الظروف الخارجية التي يحيونها ويعملون فيها .

كما وتعكس الصيغة الجوهرية المتينة « كل شيء في سبيل الانسان ، وكل شيء من أجل فائدته » ذاتها أيضاً في بلوغ الأهداف التي تسعى إليها سياستنا الخارجية . وعلى رأسها إزالة خطر الحرب ، وتعزيز السلام .

لقد كان الكفاح الحثيث من أجل السلام قلب السياسة السوفييتية الخارجية النابض ، منذ أيام لينين ومرسوم سلامه .

ربما يعرف شعبنا ثمن السلام أكثر من غيره من الشعوب . إذ إنه لا يقدر الحياة السلمية كأثمن نعمة فحسب ، بل يُمَتِّنُ بالعمل اليومي الشاق بلده ، ويُحَصِّنُ السلام الدولي .

وتعبيراً عن رغبة الشعب السوفييتي وتصميمه ، أكد الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ولجنته المركزية ، رئيس مجلس السوفييت الأعلى ، يوري أندروبوف قائلاً « إن الاتحاد السوفييتي سيبذل كل ما بوسعه لضمان مستقبل هادىء ومسالم للأجيال الحالية والقادمة . ذلك هو هدف سياستنا ، ولن نبتعد عنه . » .

وحقاً ، لقد دُوِّنت معظم توجيهات سياسة السوفييت الخارجية بحروف مذهبة ضمن دستور جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكي وهي :

— حماية مصالح دولة الاتحاد السوفييتي ، وتعزيز مواقع الاشتراكية في العالم .
— دعم كفاح الشعوب من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي .
— ومنع الحروب والعدوان ، وإحراز نزع سلاح تام وكوني ، وتطبيق مبدأ التعايش السلمي مع الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المغايرة .

ولقد تجسد كل ذلك في الخطوات الثابتة التي اتخذتها الدولة السوفييتية في المجال العالمي .

اسمحوا لي أيها الرفاق النواب ، أن أُبلغكم كيف تقوّم اللجنة المركزية والحكومة السوفييتية التيارات الرئيسية في الوضع الدولي الراهن ، وما المشاكل

الملحّة في السياسة الخارجية التي نواجهها ، والتي ينبغي علينا حلُّها في المرحلة الحاضرة .

إننا نعيش في زمن يمكنكم أن تقولوا بأنه غير سهل ، أو في زمن عاصف . وسرعة الحياة الدولية قد تزايدت بشكل مطّرد . ولم تشارك من قبل العديد من الدول في مثل هذه السياسة الدولية . إذ إن هنالك ما يزيد عن مئة وخمسين دولة في العالم الآن . وينبغي على المرء أن يعالج كل يوم سيلاً من المشاكل التي تمتد من القارات إلى الفضاء الخارجي .

يطرح عالم اليوم صورة متنوعة ومعقدة . لكننا لدينا أداة مجربة يعتمد عليها تمكننا من رؤية ما وراء عدد وافر من الحقائق والأحداث وجوهر ما يحدث ، وأن نتعرف على ذبذبات السياسة لدولة معينة .

وهذه الأداة هي التعاليم الماركسية ــ اللينينية . وتعتمد السياسة الخارجية السوفييتية على أساسها الغرانيتي الصلب .

وإذا أردنا أن ندخل صلب الموضوع ، نجد أن مجرى الأحداث الدولية يقرره تضارب خطين اثنين متجابهين : الأول موجَّه نحو الحفاظ على السلام وتمتينه ، والآخر ، أي الخط المعاكس ، موجَّه نحو تقويض الدعائم الأساسية . وإن الاتحاد السوفييتي ، والبلدان الاشتراكية الأخرى ، والغالبية العظمى من الدول ، بما فيها تلك الدول التي تنتمي إلى نظام اجتماعي مغاير تساند السلام ، وتقف إلى جانبه بصورة مطلقة .

إن راية السلام التي رفعها حزبنا وشعبنا ، مع انتصار ثورة أكتوبر العظمى ، هي في أيدٍ أمينة وقوية سوف لا ولن يسقطوها من أيديهم . وتتسابق ثلاثة مسارات ثورية جبارة في عصرنا ــ الاشتراكية العالمية ، وحركة العمال الدولية ، وقوى التحرر الوطني ــ تحت هذه الراية التي تقدِّرها وتثمنها كل الشعوب .

رحب العالم عدة مرات بأعمال الاتحاد السوفييتي ومقترحاته التي تعبر بوضوح عن السلام نفسه .

إنها مبادرات سياسة السوفييت الخارجية ، هي التي نفخت الحياة في عدد من المعاهدات الدولية والاتفاقات الرئيسية ــ مثل عدم تكاثر الأسلحة النووية ، وحظر تجارب الأسلحة النووية في مناخات ثلاثة ، وحظر نصب أسلحة الإبادة الجماعية على القارات والمحيطات ، وحظر استخدام الأسلحة البكتيرية ، وما إلى هنالك من مبادرات أُبرمت في اتفاقيات خلال الستينيات والسبعينيات ، وما زالت تنجز أغراضها حتى يومنا هذا .

لذا يجب التأكيد على الأهمية الخاصة للاتفاقات السوفييتية ــ الأمريكية في مجال الأسلحة الاستراتيجية ، التي تم التوصل إليها ، قبل قدوم الحكومة الحالية إلى السلطة في الولايات المتحدة . علماً بأن معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ، واتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت ــ ١) ما زالتا ساريتي المفعول حتى هذا اليوم . أما بالنسبة لمعاهدة (سالت ــ ٢) التي ما يزال خصومها في واشنطن يسيئون استعمالها حتى هذا اليوم ، فكان من الممكن أن تصبح أيضاً إنجازاً جدياً لكل من الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الأمريكية والعالم بأسره .

بناء على أسس وثائق المقترحات السوفييتية المفعمة بالتأثير الإيجابي حول الوضع في العالم برمَّته ، تم تبنِّي ذلك في الأمم المتحدة سنة بعد سنة ، وهنا يجب التنويه إلى بعضها ، وعلى رأسها ، بيان تمتين الأمن الدولي ، وبيان منع نشوب حرب نووية .

نالت مقترحاتنا في الحقيقة تأييداً واسع النطاق في الأمم المتحدة ، ويعود ذلك إلى تصويت غالبية الدول العظمى لصالحها ، مما يوضح بأنها تحتل بالطبيعة مكانة أولية بالنسبة للمشاكل الملحَّة التي تحوز على اهتمام جميع الشعوب .

إن دور الاتحاد السوفييتي البارز ، والبلدان الاشتراكية الأخرى لمعروف في إنجاح مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وإننا ننصاع إلى قضية متابعة كل الوسائل الأوروبية . ومن هذا المنطلق بالضبط يتحدث الاتحاد السوفييتي أيضاً في اجتماعات مدريد ، مُلحّاً على أن يخرج باتفاق على عقد مؤتمر بنّاء من أجل اتخاذ إجراءات توطيد الثقة والأمن ، ونزع السلاح في أوروبا .

أصبح توقيع الاتحاد السوفييتي ، وجمهورية ألمانيا الديموقراطية ، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا على معاهدات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، إلى جانب إبرام الاتفاق الرباعي حول برلين الغربية ، جزءاً لا ينفصل عن طريق الانفراج الدولي في القارة الأوروبية .

واليوم ، ترتبط بلدان شرق أوروبا وغربها بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات ، تتناول مجالات مختلفة جداً من العلاقات . وهنا يجب ذكر بعضها ، مثل البرامج الاقتصادية الطويلة الأمد ، والتعاون العلمي والفني ، التي وُقِّعت بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليونان ، وفنلندا ، وبعض الدول الأخرى .

وفي محادثات فيينا حول تخفيض القوات المسلحة والتسليح في أوروباالوسطى ، رفع الاتحاد السوفييتي سوية مع بلدان اشتراكية أخرى اقتراحات جديدة ، يمكن أن تتغلب على العوائق المصطنعة التي شادتها الدول الغربية ، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى إيجاد حل لتلك المشكلة .

لا ينفصل عن اسم بلدنا ، تبنِّي الأمم المتحدة بيان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي منح حافزاً جباراً إلى حركة التحرر في جميع أرجاء العالم ، لإزالة النظام الاستعماري للأمبريالية ومحوه . وإن قرار الاتحاد السوفييتي الناجم عن سياسته التي اقترحت تبنِّي هذا القرار ، وجَّه ضربة قاضية وفورية لنظام القمع هذا الذي تكرهه جميع الشعوب ، هذا النظام الذي يستعبد أكثر من نصف البشرية من قِبَل مجموعة صغيرة من الدول .

وفي مجمل المساعي التي بذلها **الاتحاد السوفييتي** لصالح السلام ، تمَّ احتلال مكان كبير عملياً ، لإزاحة أخطار الحرب والتوتر ، ولإنجاز تسوية سلمية للنزاعات والصراعات الناجمة بين الدول .

يشكل كل هذا جانباً من الرصيد المؤثر لسياسة الاتحاد السوفييتي ، وسوف لن ينجح أي طرف في بخس قيمة سياستنا هذه . وسوف تظل سياسة الاتحاد السوفييتي الدولية وديبلوماسيتها قادرتين على مواجهة المهام التي تجابهانها على حد سواء .

احتلت الصداقة الأخوية والتعاون بين البلدان الاشتراكية دائماً وسوف تحتل مكانة خاصة من الأولوية في سياسة الحزب الشيوعي السوفييتي ، والدولة السوفييتية .

تتعاون بلدان المنظومة الاشتراكية تعاوناً مثمراً في مجالات الحياة . ويجد تحالفها الأخوي تجسيده في معاهدة وارسو ، وفي مجلس المساعدة الاقتصادي المتبادل ، وفي نظام معاهدات الصداقة الثنائية ، وفي التعاون المشترك والمساعدة المتبادلة . هذا وتعكس الروابط والاتصالات بين بلداننا ذاتها بأسلوب متعدد الجوانب . حيث تعقد الاجتماعات الثنائية والمتعددة الجوانب على مستوى القمة بانتظام . وتُدرَس كثير من المسائل التي تدور حول العلاقات بين الدول الاشتراكية وتُحَلُّ في أثناء هذه الاجتماعات ، كما وتُبْحَثُ المشاكل الرئيسية في السياسة الدولية . وبهذا المعنى تتميز نتائج اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية لبلدان معاهدة وارسو الذي عقدَ في براغ .

وتدير لجنة وزراء الخارجية بعمق المشاورات حول المسائل المتعلقة بمجال السياسة الخارجية . كما وتعمل لجنة وزراء الدفاع بنشاط لصالح ضمان الأمن لبلدان معاهدة وارسو .

كما ويتم تنسيق المخططات الاقتصادية ومشاريعها بنجاح ، وقد توسعت رقعة

العمل المشترك على حل المهام الأساسية للتطور الاقتصادي . هذا وتجري الاستعدادات الآن لعقد مؤتمر قمة للدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المشترك .

وإلى جانب معاهدة بلدان وارسو تتطور العلاقات الأخوية في الإنماء والتنسيق ، مع كل من منغوليا ، وكوبا ، وفييتنام ، ولاوس ، وكمبوديا .

كما وتستمر ارتباطاتنا مع يوغسلافيا في التعزيز . وإننا ندعم نضال جمهورية كوريا الديموقراطية في سبيل توحيد أرض الوطن ، تحت ظل الديموقراطية والسلام .

ويتمنى الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية بكل إخلاص تطوير العلاقات مع جميع البلدان الاشتراكية وتمتينها .

وكالسابق ، يسعى الاتحاد السوفييتي إلى إعادة العلاقات إلى طبيعتها مع جمهورية الصين الشعبية على أسس تبادلية ، ومن أجل البحث تدريجياً عن إمكانات توسيع الارتباطات الثنائية . وإننا نقف إلى جانب متابعة المشاورات السياسية بين السوفييت والصين التي بدأت ، والتي نود أن تؤدي إلى نتائج إيجابية . وإننا لواثقون بأن تطبيع العلاقات المشتركة وتحسينها والاتفاقيات المتبادلة هي لصالح شعبي كلا البلدين .

يؤكد عدو الطبقة على إضعاف ، أو حتى لو أمكن ، تمزيق المجتمع الاشتراكي . ومع أن هذا الأمر ينتهي بالمهزلة بالنسبة إليه ، فإنه لا يتوقف عن محاولاته الملحة لتحقيق هدفه .

ولا تزال تتخذ إجراءات معادية ذات طبيعة سياسية واقتصادية ضد البلدان الاشتراكية ، وينفذ التهديم الأيديولوجي ضدها ، ويتم اللجوء إلى أعمال التخريب والطرق الأخرى المحظورة في ممارسة العلاقات الداخلية للدولة . ويرى هذا بوضوح خاص في سياسة الغرب إزاء جمهورية بولونيا الشعبية .

كانت بولونيا ، مثلما أكدت قيادتها ، وأوضحه حلفاؤها مراراً وتكراراً من

بلدان معاهدة وارسو ، وستظل جزءاً لا ينفصل عن المنظومة الاشتراكية . ويفشل هؤلاء الذين تحجرت عقليتهم اليائسة بعداء الاشتراكية في إدراك هذا الأمر . ويضعف هذا العداء بصيرتهم ، ويخفي الحالة الحقيقية للأمور عنهم .

لقد برهن المجتمع الاشتراكي قولاً وفعلاً أكثر من مرة بأنه قادر على مواجهة كل شيء يعترض تقدمه والتغلب عليه ، ولقد سحقت جميع محاولات تدمير هذا المجتمع وإعاقة مصالحه القانونية ، واختبار قوته ، أشتاتاً وأشلاء .

فلا يساور أحد أي شك في دفاعنا المشترك عن حدودنا التي لا يمكن خرقها ، تأكيداً على الروابط المتينة التي تكوّن مجتمعنا الاشتراكي ، ودفاعاً عن مكتسباتنا الاشتراكية . هذا وتحمي البلدان الشقيقة وحدتها كدرة عينها ، وستدافع عنها بكل طريقة ، وليس هنالك أية قوة قادرة على زعزعتها .

هذا وقد نوه يوري أندروبوف بقوله « مثلما نقوّم بلداننا في اليوم الراهن ، يمكننا القول بكل رضى بأن المجتمع الاشتراكي هو منظومة قوية ، وخالية من العلل ، ونلعب دوراً هائلاً ومفيداً في العالم ..» .

إن لبلدنا ولحلفائنا طريقاً واحداً في القضايا الدولية ، إنه طريق السلام والصداقة بين الشعوب ، طريق عندما تبرز قضايا هامة فيه ، سوف يكافح لا بالكلام بل بحلّها بالطرق السلمية ، على منصة المفاوضات .

ولقد أُثبِتَ هذا الموقف بالضبط في البيان الصادر عن اجتماع براغ ، للجنة الاستشارية لدول معاهدة وارسو ، الذي تم تبنّيه بالاجماع .

تؤكد المنظومة الاشتراكية ذاتّها وتثبت وجودها باطّراد ، لأنها في الحقيقة تمارس نفوذاً إيجابياً على تطور العالم . وتمسك بالمبادرة بعزم في بحثها عن حلول للمشاكل الدولية الملحة .

يواجه طريق سلامنا العازم لضمان الأمن الدولي سياسة قوى الأمبريالية

العدائية . وإن تلك السياسة هي مصدر التدهور الجدي في الوضع الدولي ، خلال السنوات الأخيرة التي وصل التوتر فيها حدوداً خطيرة .

يحدث كل هذا لأن ممثلي الدوائر المعبرة بحدَّةٍ عن الطموحات الأمبريالية ، تبشر بمذهب القوة في العلاقات الدولية ، وتزعم إعادة جعل العالم وفق معدلاتها التي وصلت إلى تأججها في سياسة واشنطن الخارجية . والتحول في السياسة الأمريكية نحو الحفاظ على التفوق العسكري ، هو بالتحديد نتيجة لهذا الأمر .

يصب متآمرو هذه السياسة وابلاً من القذائف المشوهة للسمعة ، وسيلاً من الافتراء ، محاولة منهم لإثبات أن تهديد السلام بزعمهم يأتي من الاتحاد السوفييتي ، بينما يتصرف الغرب فقط رداً على ذلك التحدّي .

وإذا ما بدل السبب والعلة مكانيهما في الجدال الدائر حول من يخلق التهديد للسلام ، فسيكون ذلك بتوافق تام مع الوضع الحقيقي للأمور .

وبشكل عام ، لجأت واشنطن إلى خداع الناس في نهج سياسة الولايات المتحدة وسياسة السوفييت الخارجية منذ عهد بعيد ، كما تشير كل الدلائل بأن ليس لديها أية نيَّة في التخلي عن ذلك ، آملة في الاستمرار بإرباك الرأي العام في الغرب ، وفي تنفيذ برامجها العسكرية .

تدون التقارير أيضاً من أجل تزييف الناس وخداعهم ، لتقول بأن أحداث اليوم قد أصبحت في جملة الأحداث التي تعتبر جزءاً من التاريخ . بيد أن الحقائق الواقعية وعلى سبيل المثال حقائق فترة ما بعد الحرب تبدو بقناعة أصل الخطر ومصدره على حياة الشعوب المسالمة .

ودعونا نعود إلى الماضي ونتذكر بأن الولايات المتحدة بدأت بوضع أسس سياستها في الهيمنة على العالم ، والموجهة قبل كل شيء ضد الاتحاد السوفييتي ، في وقت لم تنطفىء فيه جذوة الحرب العالمية الثانية بعد في أي مكان . ومنذ البداية تماماً أدان بلدنا تلك السياسة ، معقّباً بأنها تناهض وبشكل فاضح التحالف المضاد لهتلر ، مثلما تناقض التزاماتهم لاتفاقيات الحلفاء وترتيباتها ، فيما بعد الحرب .

ومنذ بداية سنوات ما بعد الحرب شرعت الولايات المتحدة بفرض سباق تسلح على العالم ، في لجوئها إلى الضغط السياسي ، ودبلوماسية حقائب المال . وكان ذلك في الوقت الذي كانت فيه الدول التي ربحت الحرب تواجه مهام تخفيض السلاح ونزعه . ومنذ ذلك الوقت ، وسنة بعد سنة ، سعت الولايات المتحدة باستمرار إلى زيادة معدل إنتاج الأسلحة ، وبخاصة إنتاج أسلحة الإبادة الجماعية .

لذا يسعى بعض الشخصيات العامة في الغرب إلى إعادة تدوين التاريخ ، وإلى قلب الحقائق رأساً على عقب ، تبييضاً لصفحة سياسة واشنطن حول مسائل سباق التسلح . وهم يلجؤون إلى هذه الوسائل قبل كل شيء ، عندما تأتي الأمور إلى الأسلحة النووية . لكن هؤلاء الذين كانوا أول من استخدمها ضد الناس ، سيظلون قابعين في ذاكرة البشرية بصورة لا تنسى . فلا البلاغة ، ولا حتى أعظم ما ينجم عنها من كلمات ، ستكون قادرة على غسل عار وإدانة أولئك الذين ارتكبوا هذه الجريمة الشنعاء ..

أما الموقف المغاير والمناقض فقد اتخذه بلدنا في قضايا نزع السلاح بشكل كامل ، وفي المسائل التي تخص الأسلحة النووية بشكل خاص . وما زال الناس يتذكرون جيداً بأن الاتحاد السوفييتي كان أول من رفع صوته الجبار عالياً ضد هذه الأسلحة ، ولما تُسدل الستارة بعد على هذه المأساة التي مورست على البشرية قبل فترة وجيزة ..

ونشرت مئات من القواعد العسكرية في العالم ، ومعظمها بالقرب من الحدود السوفييتية . وبدأت مرحلة خلق الأحلاف العسكرية ، إلى أن وصلت إلى حلف شمالي الأطلسي (الناتو) ، الذي أقسم الإخلاص للقوة ، وسياسة مواقع القوة التي ما زال يتبناها ، حتى يومنا هذا قادة حلف الناتو ، ويعتبرونها كسياسة إلهية منزَّلة .

وفي ذلك الوقت صرح الاتحاد السوفييتي مسبقاً بأن استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية لا يتمشى والضمير الإنساني .

وأتى التوصل إلى اتفاق دولي بشأن حظر الاستخدام العسكري للطاقة النووية في كل الأزمان ، دون أي اقتراح ، وذلك عن طريق تبديل استخدامه لأغراض سلمية فقط .

قابل هذا الطلب دعماً وتأييداً من معظم الناس الشرفاء في العالم ، بمن فيهم علماء في الغرب أمثال آينشتاين ، وأوبنهايمر ، وجوليو ــ كوري .

أما الموقف الذي تبنَّته الولايات المتحدة في هذا الخصوص فهو معروف جيداً . إذ لم يكن أية نية لدى أولئك الذين يقررون سياستها للاستغناء عن الأسلحة الذرية أو حظرها .

وتجري الآن محاولات لغسل ماء وجه مثل هذه السياسة بالزعم بأن الجانب الأمريكي لم يضمر نوايا سيئة أبداً فيما يخص الأسلحة النووية . علماً بأنه قد صرح ذات مرة وعلى أعلى المستويات ، بأنه حالما يتم الحصول على احتكار القنبلة الذرية ، فباستطاعة الولايات المتحدة ، إن رغبت ، أن تملي شروطها على الآخرين ، بما فيهم الاتحاد السوفييتي ، بيد أنها قررت سلوك سبيل خارج عن نطاق اعتبارات الأخلاق السامية .

لا توجد ذرة واحدة من الحقيقة في هذه الحجة . وليس على المرء أبداً أن يتصور الحكمة والفضيلة في مكان لم توجد فيه مطلقاً .

هذا وينبغي إسداء النصح إلى الناس الذين يستخدمون هذه الحجة ، بأن يلقوا نظرة إلى مجرى التطورات من زاوية أخرى .

ماذا كان بوسع الاتحاد السوفييتي أن يفعل عندما تم دحر ألمانيا الفاشية ، واقتلاع جذورها ؟ وإلى أية حدود كان بإمكانه أن يصل بموجة جيوشه الجبارة التي جعلت آلية هتلر العسكرية أشلاء وأشتاتاً ؟ لو لم يكن الاتحاد السوفييتي صادقاً مع التزاماته التحالفية ؟ .

إذن لماذا يحتاج زعماء الولايات المتحدة الذين يقررون سياستها الخارجية اليوم

أن يتجاوزوا هذا الزيف المجهز بإطار أنيق لهم ؟ مع التحفظ بالدوافع النبيلة ؟ .

بالرغم من الرغبة العنيدة للدوائر الأمبريالية ، خلال فترة ما بعد الحرب ، لإحراز التفوق العسكري على البلدان الاشتراكية ، تمَّ تحقيق توازن في القوى بين معاهدة حلف وارسو ومنظمة حلف الناتو . وإن هذا التكافؤ الاستراتيجي ـ العسكري قد خدم ، ويجب أن يخدم ، كضمان يعتمد عليه للاستقرار الدولي .

ويقف الاتحاد السوفييتي لصالح متابعة الطريق ، بدءاً من التوازن الموجود ، إلى الحد من التسليح وتخفيضه ، حتى يتم الحفاظ على التوازن في أية لحظة ولكن على مستوى منخفض باطّراد . وسيعني هذا أن الفرصة التاريخية لتحقيق السلام قد سنحت من خلال التوازن الموجود ـ ويجب ألا ندعها تفوتنا .

يبذل بلدنا قصارى جهده ، ويستمر في بذل كل شيء من أجل الحفاظ على هذا التوازن . وقد أوضح هذا الأمر ، مرة أخرى في بيان يوري أندروبوف في الاجتماع التمهيدي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي التي انتهى لتوه . وهذا موقف واقعي لتجسده سياسياً وعلمياً ، ولأنه يرعى مصالح كلا الجانبين ، ويروج قضية السلام عبر العالم بأسره .

يبدو أن كل أولئك الذين يحملون المسؤولية الرئيسية من أجل حل المشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية ، يجب أن يتخذوا موقفاً مماثلاً . لكنهم على ما يبدو ،لا يفكرون في واشنطن من منطلق التوازن ، بل من منطلق التفوق . لذا فإنهم يعولون على تبديل التحالف الاستراتيجي للقوى لصالحهم .

هذا هو الهدف الرئيسي من سياسة الولايات المتحدة في القضايا الدولية . وهي موجهة قبل كل شيء ، ضد الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى . وبالتالي فإنها موجهة أيضاً ضد العالم برمته .

لهذا السبب ، تنفذ البرامج بمعدل متصاعد لإنتاج جميع صنوف الأسلحة وتعبئتها وعلى رأسها الأسلحة النووية . كما وأنهم شرعوا ينفذون في مشروع خمس سنوات «إعادة تسليح أمريكا» وسيرصدون له ما يزيد عن ١٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون دولار . وسوف ينفق على الأسلحة في غضون سنة واحدة مبلغاً يساوي مقدار ما صرف خلال العشرين سنة الفائتة .

إنهم لا يسلحون أنفسهم فقط . بل يحثون حلفاءهم على أن يفعلوا الشيء نفسه ، مما يتطلب على الدوام زيادة ميزانياتهم العسكرية . ولكي يقلقوا التوازن الاستراتيجي ، فإنهم مستعدون للمضي إلى أبعد مدى ، وجلب الصواريخ النووية إلى أوروبا الغربية ، ونصبها هناك .

ولا يتورع المسؤولون في واشنطن عن احتمال كونهم أول من سيستخدم الأسلحة النووية بكل وحشية .

وكم من أنواع الأنظمة أنتجتها مخيلة بعض الاستراتيجيين المتقدة ــ بما فيها نظام «الحرب النووية المحدودة» ونظام «الضربة القوية الوقائية» و «الضربة النووية الأولى» ــ بهدف كسب اليد العليا في صدام نووي .

ينبغي على الناس في واشنطن أن يعرفوا بأنه سوف لن يكون هنالك رابحون في الحرب النووية ــ هذا رأي العلماء ، والسياسيين الجادين ، وجميع أولئك الذين يتناولون الموضوع بواقعية ، دون إخفاء حقيقة الخطر المروّع للحرب النووية .

واليوم ، يمكن للمرء أن يقول بأن الاستعدادات العسكرية تسود الأجواء السياسية في الولايات المتحدة . وتوصف الحرب النووية وكأنها مباحة أو ذريعة نفعية . تغلب عليها المصلحة . وإنهم يحاولون طبعها في أذهان الناس بأنها حرب ليست مروّعة للغاية .

ويتم فعل هذا بنوع من الحالة الجنونية من قبل سياسيين مسعورين ،

ومسؤولين من أعلى المراتب ، ومن قبل الضباط القادة ، أو حتى من قبل المسؤولين الصغار ، إن لم نقل أي شيء عن المرشحين لمثل هذه المناصب .

وهكذا نرى أن ما يتبع عبارة عن دعاية مخجلة للحرب . دون الأخذ بالحسبان بأنها قد حظرت بقرار خاص من الأمم المتحدة تم تبنّيه بناء على مبادرة من قبل الاتحاد السوفييتي .

فإذا ما أخذ المرء بمواقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إزاء الدعاية للحرب النووية ، أو لن يتضح من يقف حول هذه المسألة موقفاً إنسانياً ؟ ويلبي جميع آمال كل الشعوب وتطلعاتها ؟ .

وهنا يطرح السؤال التالي : هل يعرف المسؤولون في بعض العواصم الغربية أن الحرب النووية هي أبشع جريمة ضد البشرية ؟ .

يسبب هذا الطريق السياسي استنفاراً وتنبهاً ، بين القادة ذوي العقول الرصينة في الولايات المتحدة ذاتها ، وفي بلدان أخرى من الغرب . ولا تبرز أصواتهم في بعض الأحيان واضحة بوقتها لحد كاف ، وذلك بسبب جعجعة الطبول العسكرية ، لكن الأصوات موجودة هناك ، وتعلو أقوى فأقوى باطّراد ، وهي تعكس تعاطفاً منتشراً بين صفوف الجماهير ذات النفوذ في تلك الدول .

إن الحركة المضادة للذرة والمضادة للحرب التي انبثقت في الغرب عبارة عن استفتاء شعبي . إذ لا يتردد مساهمو هذه الحركة بمسألة الحرب والسلام ، بل يصرحون عن أنفسهم لصالح السلام ، ضد مخططات الاستعداد للحرب ، وضد استمرار سباق التسلح الطائش والمجنون . هذا وتجري محاولات للادعاء بأن هذه الحركة تطيع «يد موسكو» . أما بالنسبة إلينا فمما يثلج القلوب أن تكون الأعمال من أجل السلام مرتبطة بسياسة الاتحاد السوفييتي . أما «يد موسكو» فليس لها أي شيء في كل ما يجري . كما وتعكس دوائر واسعة من الجماهير بشكل عفوي تصرفاتها المعادية للحرب في رغبة الناس بالدفاع عن حقهم في الحياة .

أجل ، الحق بالحياة إذا أردنا أن نتوخى الدقة . فمن المعروف جيداً ما مورس من خزي في مسألة حقوق الانسان ببعض البلدان ، وكيف أنها أُغرقت في الفوضى الديماغوجية . وعندما تطرح قضية حقوق الإنسان الحقيقية على المحك ، يبرز فوق كل اعتبار حق الانسان في الحياة ، الذي يُواجَهُ بعدم الاكتراث واللامبالاة نهائياً .

يرفض الاتحاد السوفيتي رفضاً قاطعاً فكرة الحرب النووية بالذات ، بصفتها حرباً مدمرة وينعتها ـ بالجريمة البشعة والنكراء . وإننا ننطلق من هذا المنطلق . وإن كل ما ينبغي عمله هو عدم استخدام الأسلحة النووية مطلقاً . هذا هو الايمان العميق للقيادة السوفييتية ، لجميع أعضاء حزبنا ، وكل الشعب السوفييتي .

يمكن للمرء أن يقول بكل صراحة وضمير ووعي واضحين ، إن الاتحاد السوفييتي يمارس كل سلطانه في سياسته الخارجية ، وكل قدرته السلمية الواسعة من أجل التوازن لصالح السلم والحيلولة دون وقوع كارثة نووية .

وبالتزامه من جانب واحد ألا يكون البادىء في استخدام الأسلحة النووية ، أكد الاتحاد السوفييتي مرة أخرى أن الاهتمام بازالة خطر الحرب المهدد يظل العنصر الرئيسي لسياسته ، ويوصي العالم بطبيعة هذا العمل النبيل والشجاع .

وللاتحاد السوفييتي الحق في أن يتوقع خطوة مماثلة تتخذها القوى النووية الأخرى التي فشلت في تحقيق التزامات مشابهة . ولا يمكن لأسباب الاعتذار أن تكون أقوى من ضرورة منع نشوب حرب نووية .

تحاول بلدان الناتو وضع تساؤلات حول الالتزامات التي نسلم بصحتها ، والتقليل من أهميتها . وتدلي بحجج مزعومة ، وأن الاتحاد السوفييتي يخدم حرية التصرف لنفسه في استخدام الأسلحة التقليدية التي يزعمون أيضاً بأنه المتفوق فيها ، بيد أن هذه الحجج مصممة من أجل تضليل الناس .

يدحض الاتحاد السوفييتي وأصدقاؤه مثل هذه المزاعم بكل أسلوب مقنع .

ففي البيان السياسي الذي تبنّته الدول الأعضاء في معاهدة وارسو في براغ ، اقترحوا بأن إبرام اتفاق بين البلدان الأعضاء في المعاهدة وبين دول حلف الناتو يتضمن التزامات متبادلة بعدم اللجوء إلى استخدام أي صنف من صنوف الأسلحة ــ سواء أكانت نووية أم تقليدية ــ أو بكلمات أخرى ، عدم استخدام القوة مطلقاً في العلاقات فيما بين الدول .

لم ينقض وقت قصير على طرح الاقتراح حول مائدة المشاركين الغربيين . فإذا كان فيها أي شيء غير واضح ، فإننا وحلفاؤنا مستعدون لأن نقدم الشرح اللازم والوافي . وإننا مستعدون أيضاً للبدء في المفاوضات فوراً بناء على ذلك ، وندعو مرة أخرى بلدان حلف الناتو للنظر بعين الاعتبار إلى مبادرتنا هذه بصورة جدية .

أما رد فعلهم فقد احتواه بيان مجلس الناتو الصادر عن جلسة شهر حزيران ، وهو رد غير مفهوم بتاتاً ، إذا أردنا أن نتكلم بصراحة . فهو يشير إلى أنه في جميع الاحتمالات ، لا يزالون متشبثين بالاعتراف ، كم إن الوضع في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم سيتحول جذرياً نحو الأفضل إذا بُرهِن على إمكان الموافقة على عدم استخدام القوة بين مجموعتين من البلدان .

ومنذ عهد بعيد قال لينين بأن « نزع السلاح هو المثالي للاشتراكية » . وإننا لنفتخر بهذه الحقيقة بعد مضي ستين عاماً ، وقد كان بلدنا يطرح باستمرار وإصرار مقترحات مصممة من أجل إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

واليوم تكون المبادرات والمقترحات السوفييتية برنامجاً متكامل الخطى ــ بدءاً من الخطوات الفردية في مجال الحد من الأسلحة ، إلى نزع السلاح العام والشامل ، بما في ذلك المقاطعة التامة للأسلحة النووية ، ثم تدميرها .

إننا نسمع ادعاءاتٍ ومزاعم ــ وقد قيل هذا على وجه التحديد من قبل أولئك الذين يبدون بوضوح عجزاً فيما يخص مبادراتهم ــ بأن مقترحاتنا غير كافية

بصورة جذرية . لكن العالم يعلم بأن ليس من بلد واحد قد بذل أكثر من بلدنا الاشتراكي من أجل دفن حسام الحرب تحت التراب .

وفي الحقيقة إن الاتحاد السوفييتي هو الذي اقترح معظم الاقتراحات الجذرية من الحلول الممكنة ــ بشأن نزع السلاح الشامل والعام . فماذا يمكن أن يكون أكثر حسماً وجدوى من ذلك ؟ ففي الغرب ، إنهم لا يرغبون في التذكر غالباً . بيد أن المقترحات لا تزال موجودة ، وستظل سارية المفعول .

ويقولون أيضاً بأن العقبة الكأداء في تناول موضوع نزع السلاح سواء أكان نزع سلاح تام ، أم نزع سلاح جزئي ، هي مسألة الرقابة . لكنه من المعروف جيداً ، بأن الاتحاد السوفييتي قد سبق وأن رفع اقتراحاً بشأن الرقابة الكونية والشاملة . ويبقى هذا الاقتراح أيضاً ساري المفعول ، ولم يشكل التصديق عليه بالنسبة لنا أية عقبة تجاه إنجاز اتفاقية وإبرامها .

كما وأنهم يقولون أيضاً : إن نزع سلاح عام وشامل مرفق برقابة كونية وشاملة ــ لا يعتبر اقتراحاً ، لأن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه كلياً . ويرد الاتحاد السوفييتي بقوله : إنه يوافق على تناول مرحلة بعد مرحلة ، وقد سبق أيضاً أن طرحنا اقتراحاً مماثلاً .

والحقيقة أنه لم يُقبَلْ أيٌّ من الاقتراحات الثلاثة .

لقد أُلقِيَتْ آلافٌ من الخطب والتصريحات ، وكلها مكرسة لإخفاء ما هو واضح ، بيد أنها فشلت في التوصل إلى نتائجها . ويعتبر الرأي العام العالمي الاتحاد السوفييتي بطل نزع السلاح الواقعي .

وما سيجلُّ الولايات المتحدة اليوم في هذا المجال ؟ .

لقد أخرجت الولايات المتحدة معاهدة (سالت ــ ٢) عن مسارها ، وتخلّت عن سلسلة من المفاوضات التي نالت الإجماع ، أو كانت على وشك تحقيق نتائج عملية .

وإنها ترفض متابعة المحادثات حول تحريم تجارب الأسلحة النووية ، في كل أرجاء الكون ، والحد من بيع الأسلحة التقليدية وشحنها إلى البلدان الأخرى ، والحد من النشاطات العسكرية في المحيط الهندي ، وحول عدد من القضايا الأخرى .

كما وترفض الولايات المتحدة الانخراط في المفاوضات ، مصرِّحة بما يلي : إننا بجرد لا نريد ، وهذا كل ما في الأمر ! إن هذا الرد وحده كافٍ للتحدث عن نفسه .

ومما قيل عن الصعاب التي اعترضت الكفاح من أجل إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، أو هل ينبغي أن يهدأ هذا الكفاح ؟ أبداً ، يجب على النقيض من ذلك أن يُتابَعَ بطاقة أكبر وإصرار أكثر . لذا فإن المشاكل التي تظل دون حل ، إلى جانب التهديد الكبير للسلام ، هو الذي يجبرنا على القيام بذلك .

لقد صرح الاتحاد السوفييتي مراراً وتكراراً ، ويصرح اليوم مرة أخرى ويوضح أنه من العبث في الوقت الراهن اعتماد أي جانب على التفوق العسكري باستمرار . ولم يسْعَ الاتحاد السوفييتي وسوف لن يسعى وراء هذا الأمر . وإننا لا نعترف بحق أي طرف آخر بالتفوق العسكري . وإن لدى بلدنا جميع المصادر الضرورية ـ المادية والعلمية ـ لمنع هذا من الحدوث . وإن الاتحاد السوفييتي سوف يحول دون ذلك .

أما بالنسبة للزعماء المسؤولين الذين يديرون سدة الحكم والسياسة في الدولة ، فينبغي أن يتضح لهم بأن الطريق المعقول الوحيد هو البحث عن إيجاد حلول مقبولة بشكل مشترك . وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه .

فالأمر الرئيسي إذن ، هو إدارة محادثات شريفة ، دون محاولة خداع المشترِك الآخر ، ودون محاولة قلب الحقائق وجعل الكذب مكان الحقيقة . وإن الاتحاد السوفييتي سوف لن يتراجع عن هذا المبدأ . وسيكون جيداً لو أن واشنطن أدركت هذا الأمر .

من المستحيل تقدير **أهمية حل مشاكل الحد من الأسلحة** الاستراتيجية وتخفيضها ، وإعطائها حق قدرها ، إلى جانب الحد من الأسلحة النووية في أوروبا . علماً بأن الولايات المتحدة تتبع خطاً معوقاً إزاء محادثات الاتحاد السوفييتي ـــ والولايات المتحدة حول هذه المسائل التي تدور حالياً في جنيف . وعلى النقيض من موقفنا في إنجاز تخفيضات متبادلة في مركبات الإيصال وفي الرؤوس الحربية إلى مستويات متفق عليها ، كان من الصعب التوصل إليها ، فإنهم يقترحون على الاتحاد السوفييتي شيئاً غير مقبول ـــ ألا وهو نزع السلاح من جانب الاتحاد السوفييتي وحده .

وانغماراً بالروح نفسها أعلن الرئيس الأمريكي عن موقف أمريكا مؤخراً حول الأسلحة الاستراتيجية ، محاولاً تقديمه بمظهر المرونة في المحادثات . بيد أن هذا الموقف قد فُصِّل كي يلائم توسع برامج عسكرية أمريكية أخرى .

وهكذا نجد أن موقف واشنطن يظل غير متبدل : إخضاع عناصر أساسية محددة فقط لموضوع الحد من القوى الاستراتيجية ، بصورة تلائم الجانب الأمريكي ، وترك عناصر هامة أخرى خارج إطار الاتفاق ، بإغماض العين عنها بكل بساطة . وبالنتيجة ، تود الولايات المتحدة تدمير البنيان الموجود لقدرة السوفييت الاستراتيجية ، بينما تحتفظ بكل حرية تعبئة أسلحتها على هواها .

إذن إن المرونة هنا هي مجرد عرض محض . إذ لا يقدم الموقف الأمريكي أي طريق يؤدي إلى اتفاقيات متبادلة ومقبولة للطرفين ، منطلقة أمريكا من الحكم على كل شيء بأنه لم يطرح مثل هذه الأهداف في المحادثات ، ومن نية خداع أو غش الرأي العام إذا أردنا أن نتوخى الدقة ، وذلك من أجل تحييد الموقف المتصاعد وتجميده إزاء استعدادات واشنطن العسكرية .

ليس بمقدور اقتراحات واشنطن الإعلانية بشأن خطوات بناء القمة إخفاء الطبيعة غير البناءة والملتوية للخط الذي تتبعه الولايات المتحدة . والقضية أن المقترحات الأمريكية ، على نقيض اقتراحاتنا ، لا تحد من نشاطات الطرفين

العسكرية بأي شيء ، بل تبلغ عملياً حد تبادل المعلومات فيما بينها حول بعض أنواع هذه النشاطات .

إلى جانب ذلك ، كتم الجانب الأمريكي الحقيقة بأنه يرفض الاقتراحات السوفييتية المطروحة من أجل منع تأزم المواقف ، من أجل تقوية الثقة .

وباختصار ، يقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب الحيلولة دون تأزم الموقف وخطره ، بينما تقترح الولايات المتحدة مجرد تبادل معلومات حول هذا .

يتضح الأمر بازدياد بأن الإدارة الأمريكية الحالية تتبع طريق عدم التوصل إلى أية اتفاقيات ، بل طريق إنجاز برامجها في تعبئة الأسلحة الاستراتيجية ، واستخدام صواريخ متوسطة المدى جديدة في أوروبا الغربية .

كما ويرى هذا النهج أيضاً بوضوح من خلال التصريح الذي تم تبنّيه مؤخراً في شهر أيار في اجتماع ويليامز بورغ ، ومن خلال بيان جلسة مجلس حلف الناتو التي انتهت لتوها . فهما يحتويان بضع كلمات رنانة حول سعي الغرب وراء المحادثات مع الاتحاد السوفييتي ، من أجل تخفيض الأسلحة ومن أجل التقليل من خطر الحرب . لكن هذه الكلمات لا تبدل جوهر الطريق العسكري العدائي الذي تنهجه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو .

إن المصالح الأمنية للاتحاد السوفييتي وحلفائه ، تجبرنا ، كما أوضحت الحكومة السوفييتية في تصريحها الذي أدلت به في ٢٨ أيار ، على اتخاذ إجراءات مضادة لتقوية قدراتنا الدفاعية .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الإجراءات مفروضة علينا . وإن هدفها الوحيد هو الحيلولة دون قلقلة توازن القوى الموجودة . وعند إصرار الاتحاد السوفييتي على هذا الانذار يؤكد في الوقت نفسه على عدم تبدل موقفه المبدئي إزاء كل من الحد من تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، وإزاء الحد من الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا .

لم يفت الوقت بعد ، وليس الوقت متأخراً جداً لإيقاف التطورات الخطيرة في الوضع الدولي ، إن تجاوبت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو مع مقترحات الاتحاد السوفييتي البناءة . ونود أن نأمل أن يسود الوعي المشترك بين صفوف شركائنا في الحوار .

وكخطوة أولى ، سيكون من المعقول التوصل إلى اتفاق حول إيقاف تخزين الأسلحة النووية في المستقبل على الأقل ، وذلك عن طريق ممارسة تجميد نوعي وكمي على الترسانات النووية لدى الجانبين . إن مثل هذه الخطوة التي يسهل تنفيذها برمتها هي خطوة إيجابية فعالة سوف تؤدي إلى خلق ظروف مواتية لإجراء المحادثات أيضاً وإدارتها .

يدرك العديد من السياسيين في الغرب الحاجة الماسة لتنفيذ مثل هذه الاجراءات . هذا وتدعم فكرة التجميد قطاعات واسعة من الجمهور في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

إن حظراً تاماً وكونياً على إجراء تجارب الأسلحة النووية سيساعد بصورة ملحوظة على إعاقة إمكانات تطوير صنوف جديدة من هذه الأسلحة ، ويعزز نظام عدم تكاثرها . ويعتبر الاتحاد السوفييتي بأن المحادثات الثلاثية الجانب مع الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل التوصل إلى معاهدة معتبرة يجب أن تتواصل .

والجدير ملاحظته في هذا الخصوص بأن المعاهدات السوفييتية ـ الأمريكية حول الحد من إجراء التجارب النووية تحت الارض ، وحول الحد من التفجيرات النووية لأغراض سلمية ، لم تدخل بعد حيز التنفيذ . وترفض الإدارة الأمريكية إبرامها . ونعبر عن أملنا مرة أخرى بأن تعدل من موقفها إزاء هاتين الاتفاقيتين الهامتين ، وأن تدخلا حيز التنفيذ .

يحيط بمشكلة الحفاظ على التوازن الاستراتيجي ـ العسكري ، بأقل المستويات ، مجموعة معقدة من المسائل ، يرتبط العديد منها ارتباطاً داخلياً وثيقاً

بعضها ببعض . وهذه هي حالة الربط فيما بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية من بين الأسلحة الاستراتيجية .

اتخذت الحكومة الأمريكية خطوة لخدمة هذا التشابك ، فقررت تطوير منظومة صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية على نطاق واسع . وقد تم ذلك لا لأغراض دفاعية ، بل كجزء من برنامج عسكري كبير .

يؤمن الاتحاد السوفييتي بضرورة اتخاذ إجراءات لإيقاف سباق التسلح وتطوره نحو اتجاهات جديدة . فاقترحنا على الحكومة الأمريكية مايلي : ليجتمع العلماء والمختصون السوفييت والأمريكيون في هذا المجال ويبحثوا في المخاطر الممكنة من إقامة منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على نطاق واسع . لكننا حتى الآن لم نستلم أي رد من إدارة الولايات المتحدة .

ستكون مأساة للبشرية إذا أصبح الفضاء الخارجي مجالاً للتنافس بين الدول ، والأسوأ من ذلك مجالاً لفراغاتها العسكرية . إذ يستطيع المرء أن يشق طريقاً يعرض البشرية لخطر وجودها فقط عن طريق العجز التام عن إدراك المسؤولية الرهيبة الملقاة على عاتق الإنسان المدرك للكيان البشري .

وتقع المهمة الرئيسية في هذا المجال على إبرام معاهدة دولية حول عدم استخدام الأسلحة أيٍّ كان نوعها في الفضاء الخارجي ، وهذا ما تمّ اقتراحه سابقاً من قبل الاتحاد السوفييتي . وإننا مستعدون للمضي إلى أبعد من ذلك ــ والموافقة على حظر استخدام القوة بشكل عام في الفضاء ، ومن الفضاء ضد الأرض . ونحن مستعدون أيضاً للدخول في محادثات حول هذا الموضوع دون أي تأخر .

يواجه العالم في كل أصقاعه خطر مشكلة منع استخدام الأسلحة الكيميائية وإبطالها ، لكونها إحدى أفظع الوسائل الوحشية في الإبادة الجماعية للناس .

من المعروف للجميع بأن واشنطن لم تتردد منذ وقت ليس بطويل جداً في

استخدام مثل هذه الأسلحة في الحرب ضد الشعب الفييتنامي ، وإن هذه الصفحة المخزية لا يمكن تمزيقها من بين صفحات التاريخ . وتستمر الولايات المتحدة في تخزين الأسلحة الكيميائية بكل نشاط ، وتطور أنواعها المميتة والفتاكة باستمرار متزايد .

وباستمرار راح الاتحاد السوفييتي ينادي من أجل إزالة الأسلحة الكيميائية من ترسانات الدول ، ويطرح العديد من الاقتراحات الرصينة . ونأمل من الدول المشاركة في المفاوضات أن توافق عليها ، وهذا ما نحثهم عليه من أجل التوصل إلى ميثاق دولي بشأن حظر هذه الأسلحة وتدميرها .

هذا وسيكون من المفيد اتخاذ خطوات متوازية تؤدي إلى الهدف نفسه ، ضمن القارة الأوروبية — إذ تقترح البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو أن تصبح أوروبا برمتها خالية من الأسلحة الكيميائية .

يستدعي واقع الوضع الدولي الراهن ممارسة كبح جماح خاص لا في مجال الأسلحة العسكرية والسياسية فحسب ، بل في مجالات العلاقات بين الدول ، وفوق كل شيء ، عندما تتطرق إلى مصالح البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

فلا مجموعة من الدول ، ولا العالم بأسره ، يمكن أن يستفيد من وضع يثار فيه العداء المصطنع في علاقات الدول مع بعضها البعض ، عن طريق أنواع متعددة من التحرشات ، واللجوء إلى أساليب غير لائقة ، وزرع الشك وعدم الثقة ، وعدم مراعاة أقل حدٍ من اللباقة والكياسة في العلاقات بين الدول .

يجعل هذا الجو الأمور كلها أكثر صعوبة ، لا لحل مسائل ضمان الأمن الدولي فقط ، بل أيضاً لحل مشاكل عالمية كمشكلة الطاقة ، والغذاء ، وحماية البيئة ، واكتشاف المحيطات والفضاء الخارجي لأغراض سلمية .

لكن ، وللأسف ، ما زال بعض القادة السياسيين غير قادرين أو لا يريدون فهم ذلك ، حتى ولو ادعوا بأنهم يتبعون سياسة ترضي الله نفسه .

إذن ماعقيدة سياستهم الرئيسية ؟ إنهم غالباً ما يصوغونها منمقة . إنها دفاع علني عن التقليل من قيمة الاشتراكية كنظام سياسي ـــ اجتماعي ، وعندما يسترسلون بالحديث بعيداً عنها فإنهم يأملون إزالتها ومحوها كلياً .

كان يوجد في الماضي أيضاً شخصيات راحت بعيداً في تنبؤاتها حول زوال الاشتراكية الوشيك . وحاول كل شخص منهم أن يبرهن بأنه هو الذي يرى كل شيء بعيني النسر . واليوم هنالك أمكنة في الغرب أصبحت التصريحات بمثل هذا الكلام ليست سوى بدعة لا صدى لها .

إن مثل هؤلاء الأشخاص يبتدعون أي شيء تريدونه . فاليوم يقولون بأنه من الضروري إيقاف التجارة مع الاشتراكية ، وغداً ، بأنه سيكون من الأفضل سد الطرق العلمية في وجهها ، وبعد غدٍ يكونون مستعدين لشن حملة ـــ أو لشن حرب ـــ ضدها . وبالطبع هنالك الكثير من الخيال في كل ذلك ، بيد أنه موجود .

ويمكن للمرء أن يقول دون المجازفة بخطر المبالغة ، بأن السياسيين الذين يسمحون لأنفسهم بمثل هذه السهولة ، أو حتى العبث في الإدلاء بمثل تلك التصريحات ، يستخفون بعدائهم إزاء الاشتراكية بصور وأشكال كاريكاتورية ، ويستحق هؤلاء المحدقون بأعين كريستالية أن يرسمهم رسامنا الساحر المشهور كوكرينيسكي .

إن أولئك الذين يدعون الحق على أمجاد المنظرين ، لديهم أفكار غامضة عن قوانين تطور المجتمع الإنساني إن لم نقل أقلها . وإذا أرادوا أن يظهروا بهذه الطريقة عدم رغبتهم في معرفة هذه القوانين ، فإننا بالطبع لا يسعنا أن نكون منزعجين كثيراً من ذلك . فلقد حصلت الاشتراكية على القوة وستستمر في كسبها . وإن العالم يتطور وفق القوانين الموضوعية التي اكتشفتها الماركسية ـــ اللينينية .

وهناك على أية حال وجه آخر لهذا الأمر : تحول الخلافات الموجودة في أنظمة الدول الاجتماعية إلى قواعد تصاغ عليها السياسة الخارجية وتقرر منطلقاً منها مسائل الحرب والسلام .

وفي واشنطن يدلون بالكثير من الكلمات الرنانة إطراء لهذه السياسة . وينشطون بعيداً جداً في ادعائهم بأنها أخلاقية سامية . ويعتقدون بأن واحداً فقط ينبغي أن يدلي بتصرفات الآخر على الساحة الدولية ، حتى يكون على أعلى مرتبة من الأخلاق ، ولا يستدعي ذلك أية مناقشات أخرى .

ولكن من سيؤمن بأخلاقية سياسية موجهة نحو الاستعداد للحرب ونحو أول من يستخدم الأسلحة النووية ؟ .

وهل دَفْعُ عجلة إنتاج الأسلحة الموجهة لإبادة الشعوب الجماعية يعتبر عملاً أخلاقياً في زمن تكدست فيه الأسلحة أكواماً وجبالاً في العالم .

أم هل يعتبر اللجوء إلى الخداع المقصود عملاً أخلاقياً بقولهم . إن خطر السلام قد فرضه أولئك الذين يعملون دون كلل أو ملل من أجل السلام ، ومن أجل الحيلولة دون نشوب أية حرب ؟ .

أم هل اللعب بحياة الناس من شعبهم بالذات يعتبر عملاً أخلاقياً ، وذلك عن طريق تأسيس سياستهم من منطلق السماح بحرب نووية ، بينما يعرفون جيداً ماذا تعني مثل هذه الحرب بالنسبة لذلك الشعب ؟ .

أمن الأخلاق اغتصاب أراضٍ أجنبية تبعد مئات وآلاف الكيلومترات عن الولايات المتحدة ، وتعلن عن مناطق كاملة من العالم بأنها تشكل مجالات « لمصالحها الحيوية » ، مخوّلة لنفسها حق التدخل في قضايا الشعوب الداخلية لدرجة التدخل العسكري ؟ .

واليوم نجد أن واشنطن على خلاف مع الأخلاق في سياستها الخارجية إذ لم يعد للأخلاق أي مكان فيها .

تكتنف السياسة التي تقتفيها الولايات المتحدة نتائج محفوفة بالخطر على البشرية جمعاء . وتشكل خطراً وتهديداً بالغاً على السلام . وتدرك الشعوب هذا الخطر باطّراد .

يجب أن يوضع الاهتمام بالسلام الآن فوق أي اعتبار آخر . هذا هو واجب كل أولئك المسؤولين عن صياغة القرارات السياسية الكبرى . ويتوقع العالم أن يظهر زعماء الولايات المتحدة مسؤولية وإدراكاً أعظم . ويمكن التوصل إلى حل المشاكل الدولية الدقيقة فقط عن طريق إيقاف سباق التسلح ، وتحسين المناخ السياسي في العالم عبر إزالة التوتر والاسترخاء .

إن محاولات الإصرار على المفاهيم التي ترعى مصالح الولايات المتحدة ، وحلف الناتو فقط ، والتي يمكن أن تهضم حقوق الاتحاد السوفييتي الشرعية وحلفائه ، ميؤوس منها تماماً .

ينادي الاتحاد السوفييتي باستمرار من أجل علاقات طبيعية ومستقرة مع البلدان الرأسمالية . لأن هذه العلاقات تفيد تلك البلدان ، مثلما تفيدنا نحن .

إننا نريد أن نبقي علاقاتنا مع الولايات المتحدة على كفتي ميزان متساويتين ، من منطلق إدراك أهمية الحيلولة دون نشوب أي حرب . وإننا نعتقد بضرورة انطلاق الولايات المتحدة الأمريكية من الضرورة الموضوعية في الحفاظ على علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتي . وسوف تتأمن مصالح البلدين بعد إزالة خطر الكارثة النووية . وإن لجميع الشعوب والدول والقارات مصلحة حيوية في هذا المجال .

ونرحب بالعلاقات التي نشأت بين الاتحاد السوفييتي وكندا التي لا تبعد عنا كثيراً . ونأمل أن يكون الشعور والالتزام متبادلاً ، لأننا نريد أن تصان هذه العلاقات كي تستمر في النمو والتقدم .

تعتبر البلدان الغربية مجموعة كبيرة من الدول ذات النفوذ . ولقد طورنا علاقات تعاون مع معظمها تقريباً ، بالمزيد مع بعضها ، وبأقل مع الأخرى .

لقد أصبح الوعي التام والإدراك الأكيد للخطر الذي يفرضه الوضع الدولي الراهن منتشراً في تلك المنطقة من العالم . ويعبر الاتحاد السوفييتي عن أمله بألا تسمح بلدان أوروبا الغربية لنفسها في المستقبل بأن تُجَرَّ إلى مخططات تعرض السلام إلى خطر رهيب .

أتت حكومة جديدة إلى السلطة في ألمانيا الاتحادية في نهاية العام الفائت ، وهي تعبر عن نغمتها بالذات ، كما يقولون ، في سياسة ذلك البلد . ونحن نقف إلى جانب الحفاظ على علاقات مع ألمانيا الاتحادية ضمن المقام النغمي نفسه الذي شيدته عبر السنوات القليلة المنصرمة ، وبخاصة ، ما يخص توسيع التعاون الاقتصادي .

لكن بالطبع ، يتعلق أكثر المجالات أهمية بالمسائل الأمنية . وسوف يعطي الاتحاد السوفييتي لها الأولوية في الانتباه إلى احتكاكاته مع حكومة ألمانيا الاتحادية الحالية ، وعلى الأخص في أثناء المحادثات القادمة في مجرى الزيارة الرسمية التي سيقوم بها المستشار هلموت كول إلى الاتحاد السوفييتي .

يقف بلدنا إلى جانب الحفاظ على علاقات جيدة ، وتعاون مثمر مع فرنسا . هذا التعاون الذي تم بجد مشترك ، وإنه إنجاز لا بأس به قائم على أسس متبادلة من أجل ترويج مصالح السلام والتعاون بين الدول الأوروبية ، ومع إيطاليا أيضاً وبريطانيا ، وإسبانيا ، وجميع البلدان الأوروبية الغربية ، سواء أكانت كبيرة أم متوسطة الحجم أم صغيرة ، ويمكن لهذه العلاقات أن تتطور لو أرادت تلك الدول ذلك .

إننا نقول بكل رضى بأننا نقف لصالح الحفاظ على العلاقات مع جارتنا الطيبة فنلندا وتعميقها . وتضع نتائج زيارة الرئيس الفنلندي مانونو كويفيستو

الأخيرة إلى الاتحاد السوفييتي ، **واجتماعه مع يوري أندروبوف** ، وتمديد معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة السوفييتية ــ الفلندية لمدة عشرين سنة أخرى التي تحققت خلال الزيارة ، تضع العلاقات بين البلدين على أساس متوازن وثابت .

ومثل عهدنا من قبل ، نؤمن بأهمية الحفاظ على علاقات طبيعية مع جارتنا اليابان . من شأنها تيسير مصالح شعبي البلدين ، ومصلحتي السلام والأمن في الشرق الأقصى وآسيا برمتها ، وذلك عن طريق حسن الجوار والتعاون بين الاتحاد السوفييتي واليابان .

لكن في الآونة الأخيرة ، نزعت حكومة اليابان نحو تعبئة قدرة عسكرية ، ومالت إلى تجديد النزعات العسكرية في البلد ، والمشاركة في استراتيجية مجابهة عالمية فرضتها واشنطن عليها . ومن الواضح أنه ما زال يوجد أشخاص في اليابان ممن يحنون إلى الماضي ، ذلك الماضي الذي جرَّ الشعب الياباني إلى المآسي والمعاناة .

وإذا ما اختارت طوكيو طريق السلام وحسن الجوار ، فسيكون الاتحاد السوفييتي الشريك الذي يعتمد عليه في تطوير اتصالات مشتركة واسعة النطاق في المجالين السياسي والاقتصادي وغيرهما من المجالات .

لكن على أية حال يمكن تطوير العلاقات المتعددة بين الاتحاد السوفييتي والبلدان الرأسمالية ، لأننا نتبع خطاً ، وسنظل نتبعه باستمرار ، من أجل تأكيد مبدأ التعايش السلمي وضمانه ، وتظل أكثر ركائز سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية أهمية مسيطراً على العلاقات بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

تبرز الشعوب المناضلة من أجل ضمان استقلالها الوطني والتقدم الاجتماعي بعزم أكبر وتصميم أكثر ، إلى مقدمة العالم السياسي . وهم وحدهم يعرفون أي طريق متطور سيتبعونه . إن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول المستقلة لأمر محظور وغير جائز . ويشكل هذا المضمون فقرة لا يمكن خرقها من ميثاق الأمم المتحدة ويجب احترامها .

لا تزال واشنطن سيئة تماماً في التحدث عن قضاياها بالمقارنة مع غيرها من الدول فهي تمارس الوشاية والنميمة في علاقاتها . وإن الاتحاد السوفييتي كباقي الدول التي تمارس سيادتها واستقلالها وحريتها ترفض بحزم هذه السياسة وممارستها .

فالمحاولات لفرض صفقات ضد العرب ، وطرح خطط من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط ، تتجاهل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، وتسبب معارضة العرب المتزايدة . وقد جلبت هذه السياسة الوضع الذي يمزق لبنان أجزاء أمام كل الأعين ، وهي التي أجبرته بقوة النار على توقيع معاهدات استسلامية مع إسرائيل .

وإن سورية ، التي تقوّي دفاعها وتتبع سياسة مبدئية منتظمة إزاء القضايا في الشرق الأوسط ، قد جُعِلَتْ هَدَفَ ضُغوطٍ وتهديدات علنية .

أما دور الاتحاد السوفييتي في تلك المنطقة القريبة من حدودنا ، فليس دور المشاهد السلبي . فلقد صاغ بلدنا مبادىء عادلة لتسوية سلمية ، تتضمن اقتراحاً لعقد مؤتمر دولي بشأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط . وهي معروفة للعالم كله .

تضع كل من واشنطن وتل أبيب عقبات في طريق تسوية مشكلة الشرق الأوسط . والسلام في هذه المنطقة يمكن أن يحل عن طريق مثل تلك التسوية ، عوضاً عن الوساطة الأمبريالية ، والأعمال التي تنفذها إسرائيل بحصانة وإفلات من العقوبة ، إلى جانب دعم الطموحات التوسعية لها ، هذه التسوية التي ستقود إلى تحرير جميع الأراضي المحتلة ، وتضمن قيام دولة فلسطينية عربية مستقلة . هذا ويعتمد الكثير من الجهد على البلدان العربية نفسها ، على تلاحمها في النضال ضد قوى العدوان .

إن النزاع بين إيران والعراق ، هو نزاع لا معنى له . وإن أيَّ جانب يمكن أن يعارض إنهاء الحرب ، يتخذ موقفاً لا معقولاً . ولا يلعب استمرار الحرب إلا دوراً لمنفعة القوى الأمبريالية التي تهتم بإضعاف كلتا الدولتين .

وإننا نرتبط بمعاهدة صداقة مع العراق . ونقف إلى جانب الحفاظ على

علاقات صداقة طبيعية مع إيران أيضاً . ويود الاتحاد السوفييتي أن تبقى إيران دولة مستقلة ، لأنه قد سعى دائماً لتوطيد علاقات حسن جوار معها . لكن مع الأسف ، إن مثل التصرفات التي ارتكبها الجانب الإيراني تجاه مجموعة من موظفي المؤسسات السوفييتية في إيران ، لا تسهم أبداً في تطوير مثل هذه العلاقات بين البلدين . وباقتضاب ، سوف يتصرف الاتحاد السوفييتي وفق الإجراءات المتخذة فيما إذا كانت إيران ترغب في الاستجابة إلى أسس الاحترام المتبادل ، والحفاظ على علاقات طبيعية معنا ، أو فيما إذا كانت لديها نوايا مختلفة .

يدعم الاتحاد السوفييتي ويؤيد بشكل كامل برنامج التسوية السياسية الذي طرحته جمهورية أفغانستان الديموقراطية . فبناء على أساسه يمكن التوصل إلى اتفاق حول حل المسائل المتعلقة بوجهة النظر الخارجية للمشكلة الأفغانية ، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بالوجه الخارجي منها ، حيث إن القضايا الداخلية يجب أن تحل فقط من قبل الأفغان أنفسهم .

ونأمل أن تعطي الاتصالات التي جرت بين أفغانستان وباكستان عن طريق ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، نتائج إيجابية .

إن بلدنا صديق جيد لأفغانستان ــ الدولة المستقلة وغير المنحازة ــ وسيستمر في صداقته هذه .

أعاق تدخل القوى الخارجية في قضايا جنوب شرقي آسيا تخفيف حدة التوتر في تلك المنطقة . هذا ويعبِّر الاتحاد السوفييتي عن تضامنه التام مع مقترحات بلدان الهند الصينية الهادفة إلى جعل الوضع طبيعياً في جنوب شرقي آسيا ، وتحويله إلى منطقة سلام وتعاون وحسن جوار .

تنمّي الولايات المتحدة بمعدل متزايد حملة من التهديدات والضغوط الفجّة والعلنية ضد الدول المستقلة ، وحركات التحرر الوطني في منطقتي أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي . إذ يتضح هنا أمام العالم كله السياسة الأمبريالية القمعية ،

والتدخل في الشؤون الداخلية بهدف الحفاظ على العصابات الانقلابية المعادية للشعوب ، ودعم الأنظمة الدموية الألعوبة ، لتمكين سلطتها في بعض البلدان .

ومن أجل تسويغ هذه الأعمال يتم اللجوء إلى نشر الأكاذيب . ومرة أخرى يعودون إلى البدعة المعتادة «مؤامرات» تحيكها موسكو وهافانا على حد تعبيرهم .

ومن دون إغماضة جفن تتمسك بعض الدول بشدة بموضوع نضالها في سبيل الديموقراطية وحقوق الإنسان . ويتم ذلك في السلفادور بقوة السلاح .

وثمة رغبة أيضاً لتلقين نيكاراغوا المستقلة « درساً في الديموقراطية » عن طريق تسليح الأيدي بترسانات تقتحم أراضيها وحدودها إلى الداخل . لذا يدين العالم بأسره بحزم السياسة العدوانية ، ونشاطات الإرهاب للولايات المتحدة ضد نيكاراغوا . فلقد ثبت فعلياً بأن الاعتداء على ذلك البلد قد رتبته الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي التي تتحمل المسؤولية الكاملة على ذلك .

يستطيع المرء أن يقول بثقة بأن مثل هذه السياسة لا يمكنها أن تسحق الكفاح الذي لا يهزم لشعوب أمريكا اللاتينية ، في سبيل الحصول على الاستقلال والحرية . ويعتقد الاتحاد السوفييتي بضرورة ترك بلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي بسلام ، وينبغي توقف التدخل الخارجي بقضاياها الداخلية .

كما وأننا ننظر بعين الاعتبار والتفهم إلى المساعي التي تقوم بها المكسيك ، وبعض دول أمريكا اللاتينية الأخرى لصالح التوصل إلى تسوية سياسية للوضع في تلك المنطقة ، ومن أجل حماية حقوق شعوبها ودولها في السيادة والاستقلال .

لا يزال الوضع متوتراً في جنوبي إفريقية . لذا تطالب مصالح السلام أن توقف جمهورية جنوبي إفريقية عدوانها ضد الدول المجاورة ، وأن تسحب قواتها من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية ، وأن تنفذ قرارات منظمة الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال لشعب ناميبيا ، ووضع حد لمثل هذه الظواهر المخزية كالعنصرية ، ونظام التفرقة العرقي بين الأبيض والأسود في إفريقية .

هنالك أكثر من خمسين دولة على القارة الإفريقية ، ويتمتع بلدنا بعلاقات ديبلوماسية طبيعية مع معظمها تقريباً . وانه ليس من خلال الكتب ، بل من خلال النضال المتقد حماساً من أجل الاستقلال ، وضمن منجل الاستعمار ، صارت تلك الشعوب تعرف جيداً إسهام الاتحاد السوفييتي في هذا النضال الذي تفجر بقوة ، تحت تأثير ثورة اكتوبر العظمى .

واليوم أيضاً ، نعتبر دعم حركات تحرر الشعوب في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، والكفاح من أجل تقوية استقلال البلدان وسيادتها في تلك المناطق من العالم ، كواجب وطني لنا .

يرحب الاتحاد السوفييتي بالحقيقة القائلة بأن الدور المتعاظم في القضايا الدولية تلعبه دول تنتمي إلى حركة عدم الانحياز التي تتخذ بفعالية مطّردة مواقف ضد الأمبرياليين ، وضد الحرب بشكل لم يسبق له مثيل ، وقد تأكد هذا الأمر في اجتماع هذه البلدان الأخير في دلهي الجديدة .

كما ونعبر عن تضامننا مع كفاح البلدان النامية من أجل نظام اقتصادي دولي عادل . إنها بلدان لم تحرر نفسها بعد من استغلال بعض الدول بوساطة احتكار رأس المال .

تربطنا علاقات الصداقة ببلد كبير كالهند ، ويوطد التعاون القائم فيما بيننا دعائم الاستقرار والسلام في آسيا والكون . هذا وتعتمد العلاقات السوفييتية ــ الهندية على أسس معاهدة السلام المثمرة ، ومعاهدة الصداقة والتعاون المجدية . ولقد خاضت هاتان المعاهدتان اختباراً جيداً يقدِّره كلا الجانبين . لذا فإن الاتحاد السوفييتي يقف إلى جانب تقوية الصداقة مع الهند .

لقد أبرمنا معاهدات صداقة وتعاون مع عدد لا بأس به من دول عدم الانحياز ، وهذا مؤشر يدل على المستوى العالي لتطور علاقاتنا معها . ومن بين بلدان عدم الانحياز التي أقام الاتحاد السوفييتي معها علاقات طيبة ، يجب التنويه

إلى ذكـر سوريـة ، والجزائـر ، واليمن الجنـوبي ، وليبيـا ، وأنغـولا ، والحبشة ، والموزامبيق ، وجمهورية الكونغو الشعبية .

هذا وإن روابط الاتحاد السوفييتي مع الدول ذات الطيف السياسي الواسع ، تشير إلى الاعتراف بسمعة ومكانة بلدنا العالية والرفيعة .

كما وإنها تعلل إدراك الحقيقة التي تشير إلى أنه لولا إسهام الاتحاد السوفييتي ما أمكن حل أية مشكلة كبرى في السياسة العالمية ، لم تحل عملياً .
هكذا ينبغي أن تكون الأمور .

حضرات النواب الرفاق ،

يعتبر الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية بأن الوضع الدولي لدولتنا متيناً وقوياً لهذا الحد .

إنه قوى لدرجة أننا نملك الإمكانية لحماية منجزاتنـا في بنـاء مجتمعنـا الشيوعي . ولقد تمتع الشعب السوفييتي دائماً بحدٍ كافٍ من القوة والقدرة على الاحتمال ، في كل منعطف من التاريخ ، مهما كان حاداً وشاقاً .

إنه قوي بمعنى أن السياسة الخارجية لبلدنا قادرة على التمسك بالسلام وإحلاله ، لأنها تعبر عن المشاعر الداخلية للشعوب وطموحاتها .

يرتبط تأثير سياسة السوفييت الخارجية القوي بشكل غير منفصل مع إنجازاتنا في تنفيذ مخططات تطوير الاقتصاد الوطني ، وزيـادة إنتاجيـة العمـل الاشتراكي ، وتدعيم النظام والترتيب ، وتحسين الخدمة الإجتماعية لإنعاش الشعب ورفاهيته ، وتطوير الديموقراطية الاشتراكية ، وتقوية دفاع بلدنا الذي يشغل اهتمام الحزب والدولة بصورة دائمة .

إن الحزب الشيوعي السوفييتي وقياداته ، واللجنة المركزية أقوياء ، لا بسبب الأهداف السامية والمثل الرفيعة التي يسعى الشعب السوفييتي لبلوغها فحسب ،

بل أيضاً بسبب وحدتهم وعزمهم الذي لا ينثني على قيادة الشعب على الطريق الذي خطته عبقرية لينين .

إن فعالية سياستنا الداخلية والخارجية محصّنة بالعمل البطولي للشعب السوفييتي ، وبكل طن ينتج من النفط والمعادن ، وبكل سنبلة تنمو من القمح ، وبكل كيلو وات ساعي يولد من الكهرباء ، وبكل آلة وأداة وحصادة تصنّع ، وبكل اكتشاف يحققه علماؤنا .

ومثلما ذكر يوري أندروبوف ، فإن الأهداف الواضحة لسياستنا الخارجية هي لضمان سلام دائم ، وحماية حقوق الشعوب في الاستقلال والتقدم الاجتماعي . وفي الكفاح من أجل هذه الأهداف ، سيعمل الحزب والدولة بطريقة منظمة ومتزنة ومتينة ومتماسكة وثابتة من حيث المبدأ .

لقد عشنا في ظروف سلمية ما يقارب الأربعين سنة حتى الآن . وهذا إنجاز عظيم للنشاطات الدولية لحزبنا وبلدنا ، وسياستها الخارجية اللينينية .

وسيستمر الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية في بذل كل ما بوسعها لحماية السلام العالمي . وإن جميع الذين يمجدون هذه القضية العظيمة والهدف النبيل ويعملون لأجلهما ، سيجدون إلى جانبهم دائماً الاتحاد السوفييتي وشعبه .

خطاب ألقي في المرحلة الأخيرة من مؤتمر مدريد

لاستعراض الدول المشاركة في المؤتمر أمور الأمن والتعاون في أوروبا في ٧ أيلول ١٩٨٣

السيد رئيس المؤتمر الموقر ،

لقد شارف اجتماع مدريد على الانتهاء . وتنعكس نتائجه القيمة في الوثيقة الختامية .

ونعتبر هذه الوثيقة ، وثيقة متوازنة وجوهرية . فهي تعتمد بصورة راسخة على مبادىء ميثاق هلسنكي الأخير وفقراته .

تفسح الوثيقة المجال لتوسيع مدى الإمكانات من أجل التعاون المتبادل والمفيد للدول المشاركة في هذا الاجتماع بشتى المجالات ، ولزيادة مساعيها لتوطيد دعائم السلام الأوروبي والعالمي .

أما في الموافقة على هذه التسوية ، يعلن الاتحاد السوفييتي من جانبه ، عزمه على تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها . وهذا ما نتوقعه بالطبع من المشاركين الآخرين في هذا المؤتمر .

يعتبر النتاج الإيجابي لاجتماع مدريد إنجازاً مرموقاً في ذلك الخلط من القضايا الدولية الذي يهدف في مباحثاته ، وتفاهم أعضائه تسوية المعضلات على طاولة المفاوضات .

هذا وقد وصف يوري أندروبوف الخيار الذي تم في مدريد لصالح إيجاد حلول مقبولة من قبل جميع الأطراف : «إنها لبادرة سلمية ومشجعة» .

ولا حاجة لاستعراض الخطوات[1] التي مورست خلال جلسات العمل في اجتماع مدريد .

فالشيء الرئيسي هو تمكن المشاركين من التغلب على الخلافات ، وإنجاز تسوية . وكانت اليد الأولى المسيطرة على المباحثات ، هي إدراك الجميع بأن محاولات الهروب من الطريق الذي شق في هلسنكي ، قد أدت إلى خلافات وصراعات عديدة . ونتيجة اجتماع مدريد أدرك الجميع أيضاً بضرورة الاستمرار بحزم في الحفاظ على الطريق الذي أشرنا إليه .

يتطلب هذا الأمر بالدرجة الأولى مراعاة صارمة لمبادىء احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعدم اختراق حدودها ــ وبكلمة واحدة ، احترام جميع المبادىء المعروفة وتعهد جميع الدول الممثلة هنا بتنفيذها بناء على البند الأخير من ميثاق هلسنكي ، في الالتزام بها في القضايا الدولية .

وإن إحدى الخطوات الهامة التي تساهم في هذا الاحتمال كي يعكس المبادىء المذكورة أعلاه ، كما وردت في الوثيقة الختامية للاجتماع ، وفي تشريع كل بلد ــ بطريقة ملازمة لممارسة المبادىء وإجراءاتها الآن وكما في السابق ، هي أن الاتحاد السوفييتي صادق على هذه المبادىء . وهي تنعكس في دستورنا ــ في القانون الأساسي للدولة السوفييتية .

يقف بلدنا بكل حزم وإصرار ضد بث الخلافات الفكرية في العلاقات بين الدول . لكن للأسف ، فلقد تم اللجوء إلى ممارسة ذلك على نطاق واسع ، وبخاصة في الآونة الأخيرة .

فقد لجأ ممثلو بعض البلدان الغربية المعينون إلى أسلوب «الحرب النفسية» لأنه من الصعب وصف المحاولات المعروفة بأية طريقة أخرى ، لقلب الاجتماع إلى

مجال مجابهة أكثر من كونه مجال محادثات . وطبعاً ، تعقدت الأمور في مثل تلك اللحظات ، وهددت بتعريض الاجتماع للخطر ، وتفويت فرصة كهذه لمواصلة سير كل هذا التقدم الأوروبي برغم العقبات .

أوضحت مجريات اجتماع مدريد ونتائجه بوضوح تام ومرة أخرى ، بأن محاولات الضغط على البلدان الاشتراكية ، والتدخل في قضاياها الداخلية ، هي محاولات ميؤوس منها .

ومن ناحية أخرى ، تؤكد الخبرة والتجربة التي مورست في مدريد ، بأنه بالرغم من جميع الاختلافات في سياسات الدول ، وبالرغم من كل التفاوتات في تقديراتها لأسباب الوضع الراهن للقضايا الدولية ، وبالرغم من توتر الوضع الحالي في أوروبا والعالم ، يمكن لدول ذات أنظمة اجتماعية مغايرة أن تتوصل إلى اتفاقات مقبولة من قبل الجانبين ، اتفاقات تدر بالفائدة على جميع الأمم ، وتساعد على تنقية الأجواء السياسية الأوروبية والعالمية . وينبغي أن تعلق هذه النتيجة في الذهن ، من أجل الحاضر ومن أجل المستقبل .

لا تحدد مشاركة وزراء الخارجية في المرحلة الأخيرة من اجتماع مدريد الأهمية السياسية للنتائج المنجَزَة فقط ، بل تحدد أيضاً طبيعة المسؤولية في هذه اللحظة .

تعتبر نتائج اجتماع مدريد بمثابة تأكيد آخر يشير إلى أن احتياطي سياسة الانفراج في العلاقات الدولية بعيدة كل البعد عن الاستنفاد . فالخطوات المحددة التي تمَّ تنسيقها في مدريد يمكن أن تسهل تطورها واستمرارها الحيويين .

يدعو ذلك أول الأمر إلى عقد مؤتمر كسب الثقة ، واتخاذ إجراءات لنزع السلاح في أوروبا ، الأمر الذي سيصبح حقيقة هامة في تمتين الأمن الأوروبي والعالمي . ويتضمن هذا أيضاً القرار في الاحتفاء بأسلوب مناسب بالذكرى العاشرة لتوقيع «الميثاق الأخير» في هلسنكي ، ويذكر باجتماع الأمم الأوروبية كلها في فيينا عام ١٩٨٦ ، وبعدد من المؤتمرات والهيئات الأخرى التي تعمل على مستويات فاعلة .

أكدت الدول المشاركة في مدريد عن نيتها بالتعهد ببذل مساعٍ أخرى باتجاه تقليل أو إزالة كل أساليب الإعاقة تدريجياً في وجه تطوير التجارة ، وتوسيع رقعة الروابط الاقتصادية ، والعلمية والتكنولوجية ، وهذه نية لا يمكن إلا أن تُبارَك .

وبناء على الأسس المبدئية والرئيسية المحددة ضمن «الميثاق الأخير» اتُخِذَتْ أيضاً إجراءات خطية تتعلق بالتبادل في مجالي الثقافة والتعليم ، ونشر المعلومات ، والاتصال بين الناس ، والمعاهد والمؤسسات ، ومعالجة القضايا الإنسانية .

يأمل المرء أن يقدم نجاح اجتماع مدريد مثالاً عن كيفية الأخذ بعين الاعتبار المصالح المتبادلة وإظهار النية الحسنة ، وكيفية جعل ذلك ممكناً ، لتوحيد الروابط بين مزيج من التراكيب السياسية .

لكن ما تم الموافقة عليه في مدريد لم يُصدَّق ويُخْتَم بحصن حصين يحميه من الأحداث الأخرى الجارية في العالم وأوروبا . وعلى رأسها بالطبع نصب الصواريخ الأمريكية الجديدة فوق أراضي عدد من الدول الأعضاء الأوروبيين في حلف الناتو .

ما الأمن الأوروبي والدولي ؟ .

يمكن التعبير عنه بطريقة محددة أكثر على النحو التالي : إنه الحفاظ على التوازن الاستراتيجي ـــ العسكري الدقيق بين حلفي وارسو والناتو الذي حل في أوروبا ، وعلى مستوى عالمي .

وخلال العقود المنصرمة ساهم هذا التوازن بصورة إيجابية في الحفاظ على السلام . غير أن الطرف الآخر لم يأخذ هذه الحقيقة في عين الاعتبار ، رغبة منه في الحصول على التفوق العسكري كي يضمن موقفاً مسيطراً في العالم ، يقود إلى تسعير حدة سباق التسلح ، وإلى تعاظم تهديد الكارثة النووية .

لقد أوضحت دول معاهدة وارسو مراراً بأنها لا تطمح إلى التفوق العسكري لكنها سوف لن تسمح للآخرين أبداً بكسر طوق التوازن الاستراتيجي ـــ العسكري القائم الآن .

وفي الوقت نفسه ، سوف لن يبدل الاتحاد السوفييتي وبلدان معاهدة وارسو بأي ثمن موقفهم المبدئي : عدم إضاعة أية فرصة ، واستغلال أية فرصة لإزالة خطر حلول أية كارثة في أوروبا ، أو في العالم برمته . ومرة تلو الأخرى يعبرون بأنفسهم عن وقوفهم إلى جانب التقليل الملموس من حدوث مواجهة نووية .

لا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق في محادثات الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، حول الحد من الأسلحة النووية في أوروبا . فمن دون تكرار المقترحات السوفييتية المعروفة جيداً هنا ، لأنها مطروحة في مجرى تلك المفاوضات ، ينبغي على الفرد أن يؤكد تأكيداً خاصاً على الموقف الذي حدده يوري أندروبوف مؤخراً في رده على أسئلة صحيفة «البرافدا» التي لاقت انتشاراً واسعاً في العالم .

لذا نأمل أن يتخذوا في واشنطن رأياً حازماً حول الوضع . أما اتخاذ موقف أحادي الجانب إزاء المحادثات فيؤثر على أمن الدول ومصالحها ، وإن الحسابات المبنية على رغبة التوصل إلى نزع سلاح من جانب المشارك الآخر فقط ، فأمر غير مقبول مطلقاً . هذا وسيسهم إدراك ذلك لحد كبير في الشروع بالمحادثات السوفييتية ـــ الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ،وتخفيضها على أساس بنّاء .

يحتفظ طلب الاتحاد السوفييتي بمناشدته التجميد الفوري للترسانات النووية في جميع الدول النووية ، وعلى رأسها تلك الموجودة في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، بأولويته القصوى . لأن ذلك سوف يخلق ظروفاً مفضلة من أجل الالتفاف إلى تحسين جذري في الأجواء السياسية في العالم ، وسيخدم كنقطة انعطاف في إنهاء وإيقاف تعبئة الأسلحة النووية ، تم تخفيضها فيما بعد وإزالتها تدريجياً مع مر الزمن .

التزم الاتحاد السوفييتي وحده بألا يكون البادىء في استخدام الأسلحة

النووية . فكيف ستزداد درجة الثقة بين الدول التي تحوز على مثل هذه الأسلحة ، إذا لم يفعل بعضها أي شيء ولم يُقْدِم على طرح التزام مماثل ؟ .

دارت في الآونة الأخيرة أحاديث كثيرة في الغرب حول ضرورة تمتين الثقة المتبادلة . إنهم يستمرون في التباحث والتباحث ، لكنهم يشيدون سياستهم العسكرية على نظم وتعاليم لا تستثني جميعها كونهم أول من سيوجه ضربة نووية .

إن هذا النوع من المبادىء والتعاليم ، وأي مفهوم مبني على سماحية الاستخدام الأول للأسلحة النووية ، أو على إجازة شن حرب نووية ـــ وبخاصة ما يسمونه بالحرب « المحدودة » وأعني في أوروبا ـــ يجب أن تخضع للإدانة العالمية . ويجب أن تدان الحرب النووية بحد ذاتها دون أي قيد أو شرط ، في كل الأزمنة ، كأخطر الجرائم التي يمكن أن تُقْتَرَفَ ضد البشرية .

تشكل عسكرة الفضاء تهديداً حقيقياً للسلام . وتطبيق المبادرة السوفييتية الجديدة ـــ للمقترحات بشأن إبرام معاهدة تحظر استخدام القوة في الفضاء ، ومن الفضاء إلى الأرض ـــ وتسهل مهمة منع وقوع مثل هذا الخطر والتهديد .

اقترحت بلدان معاهدة وارسو إبرام معاهدة بين الدول الأعضاء في حلفي الناتو ووارسو بعدم استخدام القوة العسكرية ، والحفاظ على علاقات سلمية .

إنها معاهدة تستطيع جميع البلدان الأوروبية وغيرها من بلدان العالم أن تساهم فيها . فهل هذا الاقتراح سيكون خطوة كبيرة في بناء الثقة بأوسع معانيه في العالم ؟ أو سوف لن تلاقي أهداف « الميثاق الأخير » ؟ يتحرك هذا الاقتراح بكل وضوح مطّرد نحو مقدمة السياسة الأوروبية والعالمية الأولى .

لقد فات الأوان منذ عهد طويل على مسألة إحراز تقدم للتوصل إلى تسوية واتفاق ، من خلال محادثات فيينا حول القوة المسلحة ، وتخفيض الأسلحة من قبل الطرفين في أوروبا الوسطى . هذا وقد عرضت مسودة معاهدة قدمتها البلدان الاشتراكية ، تناسب المصالح المشروعة للأطراف المساهمة في المحادثات . يعتمد

النجاح في فيينا على ما إذا كان المشاركون الغربيون سيعبرون عن رغبتهم في الموافقة بناءً على أسس واقعية ومقبولة من قبل الجانبين .

أما من جانبنا ، فليس هنالك أي قصور في الاستعداد من أجل التوصل إلى اتفاق أيضاً حول قضايا أخرى بحاجة إلى حلول بشأن نزع للسلاح ، أو الحد منه .

تؤثر كل هذه المعضلات والمهام مباشرة على كل الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، بغض النظر عن حجمها أو وضعها الجغرافي ، أو نظامها الاجتماعي ، أو إنها تمتلك أسلحة نووية أم لا ، أو سواء أكانت من تجمع عسكري ـ سياسي معين أم لا ، أم أنها كانت غير منحازة أو محايدة .

هذا ويشير « الميثاق الأخير » بتسويغ تام إلى « مصالح الدول التي تسعى في أهدافها إلى تقليل المواجهة العسكرية ، وإلى تسهيل نزع السلاح » ، كما وينوه إلى تسويغ « الحاجة لاتخاذ خطوات مجدية في هذه المجالات » . إن الإسهام في تخفيف حدة التوتر فعلاً لا قولاً ، وتمتين الأمن وتطوير التعاون في أوروبا ، وتوطيد السلم العالمي ـ هو واجب الدول الممثلة هنا .

ومن بين القرارات التي تم تبنِّيها في اجتماع مدريد ، والتي تحتل أهمية خاصة وقبولاً عاماً ، هو الاتفاق على عقد مؤتمر حول إجراءات تعزيز الثقة والأمن ، ونزع السلاح في أوروبا . وينبغي تناول هذا المؤتمر بما فيه الاجتماع التمهيدي الذي سيفتتح في هلسنكي في تشرين الأول ، بأعلى درجات المسؤولية والضمانات .

لقد حددت أهداف هذا المؤتمر . وستكرس مرحلته الأولى من أجل بحث وتبني إحراز الثقة ، وخطوات الأمن التي ستغطي كل أوروبا ، ومناطق البحار ، والمحيطات التي تربطها ، إلى جانب الفراغ الجوي في سمائها .

هذا ولقد برهنت إجراءات توطيد الثقة التي طبقت سابقاً في « ميثاق هلسنكي » عن عدم جدواها . والآن بات من الضروري العمل على إيجاد مثل هذه

الاجراءات التي تسمح في هذا المجال بتخفيف مخاطر وتهديد المجابهة العسكرية في أوروبا .

والمهم أنه منذ البداية بالذات ، عقد المؤتمر بأسلوب الأعمال التجارية الملائمة للمساعي الهادفة لإقامة عائق في طريق سباق التسلح بأوروبا . لذا فإن نجاح المؤتمر يتطلب إسهام جميع الدول المشاركة بجهودها .

كان الاتحاد السوفييتي وسيظل النصير الأول والمدافع عن احترام حقوق الإنسان ورعايتها . فلقد هبَّت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى باسم حرية الشعوب ، وباسم حقوق الانسان وفوق كل شيء باسم حقوق الناس الشغيلة . وإننا نفتخر بأن بلدنا كان في الحقيقة أول بلد في العالم يمارس على أرضه مبدأ مساواة الناس ، ويطبق الحقوق المدنية ، وحقوق الإنسان التي لم تعلن فقط ، بل ضمنت فعلياً .

في سنوات الحرب العالمية الثانية عرض الشعب السوفييتي بطولات لم يسبق لها مثيل عبر التاريخ ، وعانى بصورة استثنائية من خسائر كبيرة دفاعاً عن استقلاله ، وحريته ، وحقوقه ، وانقاذاً للبشرية من خطر الاستعباد الفاشي ، ومن ظلام القمع وسلب الحقوق . وإن شعوب أوروبا والعالم كله يعرفون كل ذلك ، وسوف لن ينسوه أبداً .

وفي المرحلة الراهنة ، نعالج مهام كبيرة ومعقدة في طريق تحسين مجتمعنا ، وتوسيع الديموقراطية الاشتراكية وتعميقها ، وتوفير جميع الحقوق والحريات الاجتماعية والاقتصادية ــ السياسية لمواطنينا .

يشعر الشعب السوفييتي بسخط شرعي إزاء محاولات تشويه سمعة النظام الاشتراكي . ويرفض إسداء النصح من أي جانب خارجي حول كيف يجب أن تكون إجراءاته وخطواته في داخل وطنه .

فلا ميثاق الأمم المتحدة أو أية أداة دولية منظمة تخوِّل أو يمكنها أن تخوِّل

السلطة لأي طرف كي يكون نوعاً من الحكم الفاصل في هذه المسائل . فهؤلاء هم المستعدون للتعاون معنا حول قضايا مماثلة من منطلق إنساني شريف وأصيل ، سيجدوننا مثلما كنا من قبل شريكاً متجاوباً معهم .

فإذا تطاولت أيديهم ضد قيمنا الأخلاقية والاجتماعية والمدنية ، وإذا ما أسهموا من خلال عدائهم للاشتراكية بتسعير حدة التوتر في العالم ، فلا بد من مواجهة هذه الأنواع من التصرفات وسوف تُواجِه صداً ورداً كافياً .

ألقي من على هذا المنبر بعض التعليق على حادثة الطائرة الكورية الجنوبية . فالحادثة ـــ كما هو معروف جداً ـــ استُغِلت عن قصد من قبل دوائر معينة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مفاقمة الوضع الدولي . فشنت موجة من الافتراءات لتشويه السمعة والتلميحات الخالية من الخجل ضد الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية .

إننا نرفض كل هذا بحزم وسخط . وهنا يبرز السؤال الأساسي : هل لأي طرف الحق في أن يخترق حدوداً أجنبية ذات سيادة دون أي يفلت من العقاب ؟ أو أن يمس سيادة دولة أخرى ؟ لا ! لا يتمتع أي طرف بمثل هذا الحق . فلقد دونت هذه الفقرة الرئيسية ضمن أكثر الوثائق الموثوقة في أولى صفحات ميثاق الأمم المتحدة .

والآن صار من الواضح بصورة مطلقة أن الطائرة الكورية الجنوبية كانت تتمتع بمعالجة خاصة من قبل السلطات الأمريكية وأجهزتها المماثلة . فلقد قامت بغارة إلى مسافة عميقة داخل الأجواء السوفييتية ومكثت هناك لفترة طويلة من الزمن متجاوزة إمكاناتنا الجوية الحاسمة .

كيف ولماذا أتت إلى هناك ؟ هذا هو السؤال الذي يتجاهلونه .

لقد قدمنا سابقاً توضيحات حول الجانب الحقيقي من الحادثة ، بما في

ذلك تصريح الحكومة السوفييتية الذي نشر . كما وقدمنا أيضاً تقديرنا حول الأعمال الإجرامية التي ارتكبوها ضد بلدنا .

وبما أن الطائرة المقتحمة لم تطع أمر الهبوط في مطار سوفييتي ، وحاولت التواري ، نفذت طائرة معترضة أمر قيادة الموقع لإيقافها عن الطيران . وإن مثل هذه الأعمال تتفق وقانون الدولة السوفييتية الذي نشر اتفاقاً كاملاً . ولقد عبرنا عن أسفنا عن خسارة الأرواح البشرية .

لذا فإننا نوضح ما يلي : إن الأراضي السوفييتية ، والحدود السوفييتية مقدسة .

وكل من يلجأ إلى تحرشات من ذلك النوع ، عليه أن يعرف بأنه سيتحمل كامل المسؤولية .

وإن ذلك العمل الإجرامي سوف لن يسوَّغ بتزوير الحقائق ولا بتمويهها بروايات أخرى ، تحت اسم حقوق الإنسان ـ بغض النظر عن المستوى الذي طرحت فيه هذه الأكاذيب في واشنطن . وإن هؤلاء الذين ما زالوا يدعمون هذا الزيف ، سوف يدركون ، بلا شك على مر الزمن ، الأهداف الحقيقية لهذا التحرش الذي استغله المغرضون من أجل مصالح سياستهم العسكرية ، ونفث الحرب النفسية العسكرية .

برهن بلدنا مع البلدان الاشتراكية الأخرى عن نيته الطيبة في مجال التعاون السلمي . وسيكون من الجدير أن نتذكر وثيقة اجتماع مدريد التي تمثل مقولة المواقع المختلفة التي اتخذها المشاركون . وتحمل بعض فقراتها بالضرورة طبيعة التسوية . وهذه التسوية لا تهضم حقوق أية دولة ومصالحها ، بل هي نتيجة ما كان ممكناً في الوضع الدولي الذي عقد خلاله اجتماع مدريد .

إننا نحيي الجهود البناءة للمشاركين الآخرين ، وبخاصة مساعي الدول المحايدة ـ اللامنحازة التي عملة جاهدة على صياغة مسودة الوثيقة الختامية .

وفي كل من مدريد ، والهيئات والمحادثات الدولية الأخرى ، أو في جميع مجالات السياسة العالمية ، يعمل الاتحاد السوفييتي بفعالية ونشاط لإيقاف سباق التسلح ، ولتحقيق العودة إلى طريق الانفراج الدولي ، وتمتين السلام .

هذا وقد أشار يوري أندروبوف إلى ذلك عندما ذكر قائلاً «إننا نسعى من أجل التحسن الجذري في العلاقات الدولية ، وتقوية وتطوير كل البدايات الحسنة في هذه العلاقات .» .

حضرة السيد الرئيس الموقر ،

إننا نود أن نرى الآمال التي تولدت نتيجة اجتماع مدريد محققة . وسيبذل بلدنا كل ما بوسعه من أجل تحقيق ذلك .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أعبر عن امتناني وشكري للشعب والحكومة الإسبانية لحسن تنظيمها اجتماع مدريد ، وكرم الضيافة التي قدمت لنا جميعاً .

الفهرس

السلام الآن سلام المستقبل = PEACE NOW PEACE FOR THE FUTURE : خطابات وكتابات مختارة / تأليف اندريه غروميكو ؛ ترجمة دار طلاس. ــ ط. ١. ــ دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧. ــ ٤٢٢ ص. ؛ ٢٤ سم.

١ ــ ١ر٣٢٧ أ س و س ٢ ــ العنوان ٣ ــ الاتحاد السوفياتي. وزارة الخارجية ٤ ــ غروميكو ٥ ــ دار طلاس
مكتبة الأسد

رقم الايداع ٣٤٣ / ٣ / ١٩٨٧

مطبعة العجلوني

